جامـــــــــــــــــعة أحمد بن محمد وهـــــــران 2
كلية الحقوق و العلوم السيـــــــاسية

أطروحـــــــــــــــة
للحصول على شهـــــــــادة دكتوراه علوم
في العلوم السياسية

تشكل المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر
2017-2002
دراسة ميدانية

مقدمة من طرف
السيد:عقبوبي مولود

أمام لجنـــــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــــة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الاصلية	الصفة
أ.د.صافو محمد	**أستاذ**	جامعة وهران2	**رئيسا**
أ.د.يعلاوي أحمد	**أستاذ محاضر أ**	جامعة وهران2	**مشرفا ومقررا**
أ.د.برابح محمد	**أستاذ محاضر أ**	جامعة وهران2	**مناقشا**
أ.د. بلغيث عبد الله	**أستاذ محاضر أ**	جامعة مستغانم	**مناقشا**
أ.د.ولد الصديق الميلود	**أستاذ محاضر أ**	جامعة سعيدة	**مناقشا**
أ.د.سعداوي محمد الصغير	**أستاذ محاضر أ**	جامعة بشار	**مناقشا**

السنة الجامعية 2020/2019

تشكل المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر

دراسة ميدانية

ملخص:

إن إشكالية البحث تتمحور حول تشكل المجالس المنتخبة المحلية أي هؤلاء الأفراد الذين يمثلون المجتمعات المحلية، (وهم هنا في بحثنا هذا المنتخبون في المجالس المنتخبة المحلية)، التي تعيش في وحدات الحكم المحلي عن طريق أجهزة إدارية وتنفيذية، معبرين عن الديمقراطية على المستوى المحلي، كما يعتبر المُنتَخَبون المحليون تجسيدا للامركزية في التسيير ، بما يكتسبونه من قدرات على توزيع الموارد السلطوية في نطاق الإقليم المحلي. بل أن مؤشرات السياسة العامة للدولة، واتجاهات الرأي العام، على المستوى القومي، أصبحت تستقى من اتجاهات الرأي العام في الانتخابات المحلية.

الكلمات المفتاحية :

- المجالس المنتخبة المحلية - الأحزاب السياسية – النظام الانتخابي –الثقافة السياسية - المركزية – اللامركزية – الانتخابات المحلية

Abstract

The problematic of this research goes around the formation of local elected councils; organizations or individuals representing local communities, i.e those who are elected in locally elections councils through administrative and executive bodies. They have a political system which gives them the authority to distribute a kind of rules and laws in the local area. The main purpose of these organizations is to express democracy at the local level. Moreover, policy indicators and public opinion trends at the national level are derived from the different views in the local elections.

key words :

Local elected councils- political parties Electoral system - Political culture -centralization-decentralization- local elections.

1- مقدمة :

تُجمع مختلف الدراسات أن نظام المجالس المنتخبة المحلية لم يُعرف كتنظيم بالمعنى الحقيقي كما نسجلها اليوم، والمتمثلة في استقلاليته كتنظيم لامركزي إلا في

نهاية القرن 18 م خاصة بعد أن تبلورت الأفكار التي دعت إلى تطبيق الديمقراطية المحلية على مستوى الجماعات المحلية[1].

تتفاوت أهمية النظرية للمجالس المنتخبة المحلية عند إسقاطها في الممارسة الميدانية من نظام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ويتم استنتاجها من التشريعات والقوانين المنظمة لها من جميع الجوانب[2].

بالرجوع مثلا إلى دستور سنة 1963 أو إلى الميثاق الوطني لسنة 1976 أو دستور 1989 في الجزائر، نجد أنها تضمنت الإشارة إلى المجالس الشعبية البلدية باعتبارها قاعدة اللامركزية، وهذا ما ورد في المادة 09 من دستور 1963 والمادة 36 من دستور 1976، والمادة 15 من دستور 1989، وهذا يبرز مكانتها ضمن مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة، ويضفي عليها شرعية دستورية تمكنها من ممارسة الدور المنوط بها على الصعيد التنموي، فلا يتصور توثيق العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلا من خلال الدور البارز للمجالس المنتخبة البلدية.[3]

بعد الإعلان عن التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989[4] ، سعى النظام السياسي إلى إعادة مأسسة الجماعات المحلية وبشكل خاص البلدية، حيث أصبحت ممارسة السلطة تظهر بشكل جلي في المجالس المنتخبة البلدية التي هي في الحقيقة هيئات تمثل فئات سكانية على المستوى المحلي، "تعيش في وحدات مؤسساتية عن طريق أجهزة تنفيذية وإدارية، "ويشكلون إطارا للتعبير عن الديمقراطية المحلية وتمثل قاعدة اللامركزية، وفضاء لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة المحلية""[5].

تحاول هذه الدراسة معرفة الأصول الاجتماعية للمنتخبين المحليين، ليس كل المنتخبين على مستوى المجلس البلدي، فقط هؤلاء الذين يترأسون المجلس ونوابهم، على أساس أنهم يعبرون عن الأغلبية السياسية لتشكيل المجلس البلدي المنتخب، أيضا تهدف الدراسة بالإضافة الى ما سبق، معرفة الخلفيات المهنية والكيفيات القانونية لانتقائهم وانتخابهم. والظروف المحيطة والمرافقة للمحطات

---

[1] - محمد بدران، الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية، دار النهضة العربية، 1986، ص 8 وما بعدها.

[2] - نجد عدة قوانين ومراسيم تنفيذية تتعلق بتنظيم الجماعات المحلية، بدءا من وضع مشروع قانون البلدية في جوان 1965 من طرف المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد انقلاب 19 جوان 1965، تبنى مجلس الثورة في أكتوبر 1966 تحضير مشروع ميثاق بلدي، تم اصداره نهائيا في 04 أكتوبر 1966. كما وافقت الحكومة على مشروع قانون البلدية في 20 ديسمبر 1966، وتم نشره بصفة نهائية في الجريدة الرسمية رقم 06 بموجب الأمر 24/67 الصادر في 1967/01/18، ثم قانون 09/81 المتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 1981/07/07)، مرورا بقانون 09/84 المتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد(الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 198/02/07)، وصولا الى قانوني البلدية الصادرين سنة 1990 ثم سنة 2011.

[3] - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 105.

[4] - القانون رقم 1989/11 الصادر في : 1989/07/05 المتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[5] - المادة 02 من قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جانفي 2011 المتضمن قانون البلدية.

الانتخابية المختلفة لإنتاجهم، خاصة بعد تعديل القوانين المتعلقة بتنظيم الجماعات المحلية لاسيما قانون البلدية والأحزاب ونظام الانتخابات[1].

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن أن نذكر أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع هذه الدراسة وهي:

- دراسة إنتاج المنتخبين المحليين، وعلاقة ذلك بمختلف العوامل الاجتماعية التي تحرك الناخبين، ودور الأحزاب السياسية، العروشيات، جماعات النفوذ، وكذلك معرفة الأبعاد السوسيومهنية والاقتصادية والسياسية، التي تشكل الوضعيات السياسية للمنتخَبِين، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الترشح[2] لانتخابات المجلس البلدي، و طبيعة الممارسات المرافقة للعملية الانتخابية.
- اكتشاف العلاقة بين المُنتَخَبِين و المُنتَخِبِين، من جهة، و بينهم وبين الإدارة من جهة أخرى.

إشكالية الموضوع :

إن هذه الدراسة تنطلق من الاعتقادات أن تشكلات المجالس المنتخبة البلدية بالـــــجزائر(بشكل خاص إنتاج المنتخَبين المحليين رؤساء المجالس الشعبية البلدية) يتم من خلال دراسة سوسيوسياسية للمحطات الانتخابية المحلية بتوظيف الاقترابات المقترحة لتحليل الفعل الإنتخابي. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :
كيف تتشكل المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر ؟

الأسئلة الفرعية :

أ. هل تتشكل المجالس البلدية و منتخبوها وفق معطيات تفرزها الأحزاب السياسية، خاصة فيما يتعلق بمعايير انتقاء المترشحين من حيث مدة الالتزام النضالي، السن، الخبرة، والسوابق الانتخابية الخ .
ب. أن تشكل المنتخبين المحليين تفرضه مجموعة عوامل قانونية أخرى تتعلق بدور الإدارة المحلية والوصاية حيث تزداد حظوظ استمرارية العهدات للمنتخبين الذين ينسجون علاقات معينة مع رئيس الدائرة، الأمين العام للبلدية، الوالي،...الخ؟
ت. هل تشكل المنتخبين المحليين يجرى بعيدا عن تأثيرات الارتباط العائلي / القبلي أو الأشكال الاجتماعية التقليدية الأخرى؟

---

[1] - القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية.والقانون رقم 90-09 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية .والقانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جانفي 2011 المتضمن قانون البلدية. والقانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية. والقانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات. والقانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 يتعلق بنظام الانتخابات.

[2] - الدراسة تركز على تشكل المنتخبين المحليين في البلديات رؤساء المجالس الشعبية البلدية محل الدراسة، ان رؤساء البلديات يشكلون قبيل الفوز بالعهدات مترشحين للقوائم الانتخابية، وبالتالي، فان المترشحون الخاسرون لا تعنيهم هذه الدراسة الميدانية، لأنهم لم يحصلوا على أي مقعد في المجلس البلدي فهم في غنى عن أسئلة الاستبيان والمقابلة، أيضا باقي المنتخبين الذين لم يحصلوا على رئاسة البلدية ونقصد بهم المنتخبين عن القوائم الفائزة بمقاعد حزبية ولكنها تدخل ضمن تركيبة المجلس الشعبي البلدي.

انطلاقا من هذه الأسئلة المتضمنة إشكالية موضوع الدراسة، نستعمل مفاهيم اجرائية أساسية في العمل الميداني ترتبط بالأسئلة الفرعية المنبثقة عن إشكالية البحث، وهي عناصر قد تبرز في تشكيل العملية الانتخابية وتتكون من أربعة مفاهيم هي :

المنتخَب المحلي، الحزب السياسي، الإدارة، والناخب.

1/ **المُنْتَخَب المحلي** :

يعتبر المنتخب المحلي مدخلا مهما لمقاربة الفعل الانتخابي المحلي، حيث يؤسس للمجالس المحلية، التركيز هنا على دراسة عينة تشكل سكان البحث، من حيث تمييز مواصفاتهم الديموغرافية (الجنس، العمر، الإقامة،..) والسوسيو الاقتصادية (المهنة، الراتب، الأملاك،..) ، والسوسيو الثقافية (مستوى الخبرات الدراسية، الانتماء الاجتماعي ،..) ، وطبعا يتطلب ذلك إبراز ارتباطات إحصائية محتملة وتناولها بالدراسة الدقيقة، متعلقة بدراسة العينة من خلال تقنيات رياضية، تكشف المتغيرات والعلاقة بينها.[1]

2/ **الحزب السياسي**:

من بين المداخل الإجرائية الأخرى الممكنة التي سنعتمد عليها، مدخل الحزب السياسي على المستوى المحلي، و باعتباره تنظيم وتكتل يجمع المواطنين بهدف الوصول إلى السلطة[2]، وان كان الحزب السياسي في المجتمعات النامية يبتعد في مفهومه عن الأحزاب السياسية الغربية كما أحاط به علم السياسة، بالطبع هي كلها امتداد للنموذج الحزبي الأوروبي[3]. حيث ساعد الاستعمار والاستعمار على نشر ايديولوجيات سياسية غربية المنشأ في قلب المجتمعات الإفريقية والأسيوية، مما يعني أن الهيكليات وخصوصا الرموز وحتى المظهر الإيديولوجي لهذه الأحزاب تذكر بوضوح

[1] GOGUEL F, ***Chroniques électorales***, Presses de la FNSP, 1983. LANCELOTA A, *Les comportements politiques*, A. Colin, 1992. TSNK C, *Le comportement électoral des Français*, La Découverte , 1990.

[2] Maurice Duverger , ***Les partis politiques***, Paris, Colin ; 1976, p 240

[3] Myriam Catusse ***Les partis politiques dans le monde arabe. Le Maghreb.***Tome 2 : Le Maghreb, numéro spécial de la Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, P.R. Baduel et M. Catusse (ed.), n°111-112, p. 9-14, 2006.

بالهيكليات الغربية المعروفة، ففي الجزائر ارتبط ظهور الأحزاب السياسية تاريخيا بالفترة الاستعمارية الفرنسية، كضرورة للنضال التحرري الذي تبلور بشكل واضح عند اندلاع حرب التحرير سنة 1954.[1]

الأحزاب السياسية هي عوامل اندماج أو صراع في المجتمعات الغربية، بينما تقوم في المجتمعات العربية بوظائف مختلفة تماما، فهي قد تفشل في التعبير عن اختلاف الآراء أو تشكيل ولاء حقيقي بين الحاكم والمحكوم[2]، في ظل هذا السياق نتساءل عن دور الأحزاب السياسية في انتقاء المترشحين المحليين، والأصول السياسية للمنتخبين المحليين في المجالس البلدية. وبالتالي يفترض أن الأحزاب السياسية تلعب دورا محوريا في انتقاء مرشحيها ومتصدري قوائمها، وذلك منذ إدخال نمط الاقتراع النسبي في أول انتخابات محلية تعددية في جوان 1990 أم أن الخريطة السياسية و القانونية للمجالس المشكلة المدروسة تنبثق عن تأثيرات ما يسمى بالعروشيات الاجتماعية المحيطة بالبلديات، وكما هو معروف فان الاحزاب السياسية ووفقا للمادة 03 من القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية[3].

3/ الإدارة:

لا يمكن تحليل تشكيل المنتخبين المحليين دون فصلهم عن تأثير الإدارة على الأقل في أربع مراحل، حيث يبرز دورها فيما يلي :

1/ في تحديد شروط الترشح للمجالس الشعبية البلدية .

2/ في تأطير العملية الانتخابية من حيث الضوابط التي تنظم الحملة الانتخابية.

3/ اعتماد نتائج الفرز والانتخابات.

4/ مسايرة المنتخبين في ممارستهم لمهامهم من خلال دخول في علاقة مع الوالي ورئيس الدائرة.

بمجرد تنصيب هذه المجالس يتقلص ارتباط المنتخبين بأحزابهم، لانعدام الإجبار القانوني للحزب على قيام المنتخب بتطبيق برنامج الحزب على مستوى

---

[1] Hassan Remaoun et autres , ***L'Algérie, histoire, société et culture***. Ouvrage collectif.- Casbah Editions, Alger,. 2000 ; p 26

[2] RANDALL V, ***Political Parties in third world***, London, Sage. 1988. p 95

[3] -القانون رقم 04/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالاحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 02 المؤرخ في 21 صفر عام 1433 ه الموافق ل 15 يناير 2012 م. ص 10.

إقليم البلدية.[1] بينما تصبح الوصاية قوية على هؤلاء المنتخبين، حيث تترسخ علاقة وطيدة بين الادارة المركزية[2]

واستنادا الى هذا المدخل المقترح هل يمكن القول أن تشكل المنتخبين المحليين يرجع إلى الإطار القانوني البلدي وبشكل خاص تأثير القوانين الانتخابية المتعاقبة التي عرفتها المجالس المنتخبة المحلية منذ نشأتها في الجزائر؟

4/ **الناخب :**

يشكل الناخب جزءا أساسيا في عملية الاختيار الانتخابي المحلي، وبالإمكان هنا تمييز بين نمطين رئيسيين في طرق تفسير سلوك الناخبين، النمط الأول يتعلق بالناخبين "الاقتصاديين"، وتُعنى بتحليل الدراسات الانتخابية الإستراتيجية، من خلال إعطاء الأهمية لإشكالية الناخب العقلاني، فيتم تحليل الوضع الانتخابي بمقاييس السوق المحكوم بقواعد محددة. والناخبون في هذا السوق، والذين لديهم تطلعات وتوقعات، يشكلون الطلب، فيجدون أنفسهم في مواجهة عرض: وعود المُترشِحين المتفاوتة من حيث الجاذبية، ومن حيث المصداقية بالنسبة إليهم. وبالعكس من ذلك يقوم النمط الثاني على التحاليل البيئوية التي تركز على ميزات الناخبين الاجتماعية، والتي تقرر هيكلية تمثلاتهم السياسية وتضامناتهم الاجتماعية. التحاليل البيئوية يمكنها أن تكشف عن ظواهر ثابتة (الثوابت الجغرافية، المميزات الدائمة لمسالك بعض الفئات الاجتماعية مثل العمال المستقلين) [3]. ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان، ومن خلال هذا الأنموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الإنتخابية على السلوك الإنتخابي. ويتبين انطلاقا من هذا الأنموذج أن السلوك الإنتخابي لسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول، ولقد تطور هذا الأنموذج بفضل أعمال" فرونسوا فوجيل François Fogel في كتابه" التواريخ الإنتخابية" ، وقد بدأت الأبحاث بقيادته حول جغرافيا انتخابات 1945 في فرنسا، إذ أوضح خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصالات)، هذه العلاقة التي أنتجت سلوكات الناخبين، ولم ينفي تأثير هذه السلوكات بالثقافة المحلية والثقافة العائلية و التنشئة الاجتماعية الأسرية.[4]

---

[1] - بشير فريك، ***منتخبو البلديات، مفسدون أم ضحايا***، الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، ط1، 2014 ص 33.

[2] -

[3] CEVIPOF, ***L'électeur français en questions***, **textes réunis par Daniel Boy et Nonna Mayer. *Explication du Vote on Bilan des Etude Electorales en France*.** [-Revue française de sociologie Année 1992 33-4 pp. 680-682

[4] Pascal Perrineau, et dominique Régnée***): Dictionnaire du vote***, Paris, PUF, 2001, pp51-52

هي إذن مجموعة من المداخل المفاهيمية التي يحاول هذا البحث من خلالها أن يفهم كيفية تشكل المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر، وبصفة خاصة إنتاج المنتخبين بما في ذلك رؤساء البلديات، بالاعتماد على نتائج الانتخابات التي جرت في الفترة الممتدة بين (1990-2017) . والكشف عن مدى وجود تغير في الخريطة الانتخابية بعد عملية التعديل التي مست قوانين الانتخاب والأحزاب والجماعات المحلية سنة 2012.

إن الأسئلة الفرعية السابقة حاولنا تحويلها إلى فرضيات، من شأنها إيصالنا إلى بعض الإجابات المؤقتة نسعى إلى معرفة مدى صدقيتها، مع العلم أن هذه الفرضيات هي مرتبطة بالدراسة، وبمجموعة الملاحظات المسجلة حول موضوع البحث.

فرضيات الدراسة:

1) يؤثر في تشكيل المجالس البلدية المنتخبة عمليات تحضير الانتخابات وتسييرها التي تقوم بها الإدارة من خلال جملة من التعليمات واللوائح التنظيمية بدءا من عملية الإشراف على مراجعة القوائم الانتخابية التي يشرف عليها رؤساء البلديات ورؤساء الدوائر، إلى عملية التحضير البشري وخاصة الإشراف على وضع قوائم تأطير الانتخابات، ونجد في الإطار القانوني للبلدية المتمثل في القوانين التنظيمية (القانون الانتخابي، ومبدأ الأغلبية، اللامركزية الإدارية...)، والإدارة القانون بصفة عامة عدم انفصال تام عن تحضير الانتخابات المحلية، بل دور بارز في تشكيل التركيبة الاجتماعية للمجالس المنتخبة البلدية، فهي التي تحدد شكل نمط الاقتراع والمحاصصة السياسية بين الرجل و المرأة و سن الترشح، وتتولى كذلك تحديد تنصيب رؤساء البلديات في حالات معينة بالرغم من فوز مرشحين آخرين[1]. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بما نفسر توضيح القانون البلدي طبيعة مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة نظريا [2]، لكن عمليا مشاركة الإدارة الوصية قد تظل حاضرة بقوة، وإلا كيف يمكن شرح تخلي المنتخب عن الوصاية الحزبية والوعود الاجتماعية وتطلعات الناخبين (برنامج الحزب) ودخوله في علاقة تبعية مباشرة مع الوالي ورئيس الدائرة، و هي شهادات مجموعة من المنتخبين الذين شملتهم الدراسة الاستطلاعية الأولية.

2) لا تنفصل الانتخابات المحلية عن المحيط الاجتماعي الذي تُجرى فيه (المجتمع التقليدي، فهي انتخابات ذات روح قبلية، حيث نشهد بروز حملات حزبية في ثوب صراع عروشيات متواجدة في أحياء و قرى ودواوير كل بلدية، فالانتخابات

[1] - المقصود بهذه الجزئية، هوتدخل السلطات الوصية (وزارة الداخلية) في سن تعليمات تقضي بين الأحزاب الفائزة لتشكيل المجلس البلدي، بالرغم من فوز قائمة معينة بأغلب المقاعد الحزبية نسبيا.

[2] - المادة 02 من قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جانفي 2011 المتضمن قانون البلدية.

المحلية هي وسيلة للتعرف على طبيعة المنتخبين المحليين على المستوى السياسي والاجتماعي المحلي. في هذا السياق نعتقد أن أول احتكاك مباشر للمنتخبين بالفواعل الاجتماعية التقليدية يكون أثناء عملية الترشح للمجالس المنتخبة، والتي غالبا ما تُراعى فيها التزكية الحزبية السياسية للمترشح و أيضا مراعاة المكانة الاجتماعية له والامتدادات القبلية والعروشية أو القوى التي يمثلها ويدافع عن مصالحها، والتي ستتولى فيما بعد مهمة دعمه للفوز بكل الوسائل الممكنة التقليدية المشروعة[1].

3) أحد العوامل التي تشكل المجالس المنتخبة البلدية هو طريقة عمل الأحزاب السياسية و انتقائها لمترشحيها، والذي يكون أساس تكوين للمجالس المنتخبة البلدية لاحقا . حيث يقوم الحزب السياسي في ترشيح عناصر بعينها دون أخرى لتتولى المناصب الانتخابية في البلدية، و من بين الأهداف التي تسعى اليها الأحزاب من خلال عملية دخول المعترك الانتخابي البلدي، هو تسجيل حضورها واختبار قواعدها ومدى تجذرها في الأوساط الشعبية، هذا إضافة إلى أن الأحزاب السياسية ستحاول من خلال منتخبيها في مجالس بلدية تجسيد برامجها وفلسفتها – نظريا- التي قد ترفعها شعارا سياسيا في تجنيدها ونضالها السياسي في سبيل الوصول إلى الحكم في نهاية المطاف. بالعكس من ذلك فالمنتخبون المستقلون في منآى عن الانتقاء الحزبي، اذ أن عدد تمثيليتهم على مستوى المحليات قليل مقارنة مع تواجد المنتخبين المنحدرين عن القوائم الحزبية، كما يؤكد ذلك ناصر جابي.[2]

الدراسات السابقة حول موضوع البحث:

لقد أُتِيح للبـــــــــــــــاحثين في الدراســــــــات المحلية الاستفادة من نتائج وأدوات البحث العلمي في علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي والتنظيم، وصنع السياسات العامة، ولذا تنوعت الدراسات المحلية لتشمل آفاقا جديدة من أهمها: الأحزاب المحلية وجماعات المصالح على المستوى المحلي، وأثر الخصائص الاجتماعية على أنماط السلطة المحلية في الدول المختلفة، والسلطة المحلية المقارنة، والدراسات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية، وتشكيل المجالس المحلية، واتجاهات الرأي العام المحلي[3].

---

[1] - بشير فريك، ، ***منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا***، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر،2014. ص 179

[2] - جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر ***علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر***،أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر:أية علاقات الجزائر،دار القصبة،.2004. ص 64.

3- برتراند بادي وآخرون، ***معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية***.ترجمة هيثم اللمع.بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان.2005.ص6 2

تشكل دراسة المجالس المحلية ميدانا مناسبا لاختبار النظريات العامة التي تقوم على دراسة النظام الاجتماعي بكله وشموليته. وشكل هذا الموضوع محل اهتمام مختلف التيارات الفكرية في علم اجتماع السلطة المحلية أكثر من علم آخر. في هذا الإطار ، نجـــــــــــــــــد دراسة "بيير بيرنبوم، بعنوان: السلطة المحلية: من القـــــــــــــــرار إلى النظـــــــــــام[1]، وقسم فيها الدراسات التي تناولت الموضوع الى ثلاث مجموعات نظرية، حيث درس السلـــــــــــــــطة المحلية من خلال النظريات العامة التي تتناول النظام الاجتماعي، وتُختبر في المجال المحلي وان علم الاجتماع الذي اهتم بالمحلي حسَّن من تحليلاته وصاغ مناهج مختلفة - سوف نستخدمها بطريقة أو بأخرى في بحثنا هذا- للسلطة المحلية أهمها: تحليل القرار[2]، من أجل رصد طبيعة السلـــــــــطة المحلية من حيث العـــــــــوامل التي تدخل في صناعتها للقرار، والتحـــــــــــــــليل الموضـــــــــــــــــع ي[3] ، من أجل التعـــــــــــــــرف على الحُـــــــــــكام بتحديد الوظائف الهامة التي يشـــــــــــــــغلها هؤلاء الأفراد في مختلف المؤسسات، أما التحـــــــــــــليل الاعتباري[4]، هذا التحليل يقوم قبل كل شيء على الشخصية والسمعة والذاتية. هذا بالإضافة إلى أنواع التحاليل الأخرى.(1)

1- *"L'étude de la distribution du pouvoir dans les collectivités locales connaît aujourd'hui un développement considérable. Par son champ d'application limité et son extrême rigueur, elle se présente bien souvent comme un terrain d'expérimentation de théories générales qui portent sur le système social tout entier. Sollicitée ainsi par divers courants de pensée, la sociologie du pouvoir local a, plus que tout autre, mis en œuvre un grand nombre de techniques et élaboré diverses méthodes qui reposent sur des philosophies sociales divergeantes.. Pierre Birnbaum ;**Le pouvoir local de la décision au système** ;Revue française de sociologie ;Edition ophrys.vol.14.n.3.sep, 1973,pp*. 336-337

2 - "*Ce type d'analyse a été principalement élaboré par Robert Dahl dans son ouvrage Qui gouverne ? (5). Elle consiste à choisir un certain nombre de décisions fondamentales pour la vie de la collectivité locale, afin de mesurer le pouvoir de chacun des acteurs qui prennent part à leur élaboration. Au lieu de confondre réputation et pouvoir, cette démarche permet de les distinguer et d'opposer bien souvent pouvoir virtuel et pouvoir réel. L'examen de nombreuses décisions permet aussi de discerner divers domaines dans la collectivité locale : c'est en effet uniquement de cette manière que l'on pourra savoir si le pouvoir des dirigeants se trouve spécialisé et si les inégalités sont ainsi cumulatives ou non cumulatives". Pierre Birnbaum ;**Le pouvoir local de la décision au système** ;Revue française de sociologie ;Edition ophrys.vol.14.n.3.sep, 1973,pp338-339*

3 - *Pour identifier les dirigeants, l'analyse positionnelle détermine les fonctions les plus importantes remplies dans les différentes institutions (politique, administration, entreprise, etc.). Dans cette perspective institutionnelle et formaliste, le pouvoir s'identifie à la fonction : il s'exerce dans les limites des divers rôles relatifs à cette fonction. Cette dernière apparaît alors comme l'unique déterminant et on ne doit par conséquent tenir compte d'aucune autre influence qui pourrait marquer ceux qui remplissent ces fonctions. Le pouvoir non institutionnalisé est donc tenu ici pour négligeable. Pierre Birnbaum ;**Le pouvoir local de la décision au système** ;Revue française de sociologie ;Edition ophrys.vol.14.n.3.sep, 1973,pp343-345*

4 - *A l'encontre de la méthode positionnelle, cette technique repose avant tout sur la subjectivité : on ne part plus de la fonction exercée dans une institution mais au contraire de la seule réputation. Dans le prolongement de l'analyse ethnologique (Warner), on participe à la vie de la collectivité locale afin de déterminer, avec l'aide des experts reconnus, les personnes qui ont la réputation de détenir du pouvoir. Cette méthode, mise en œuvre par F. Hunter, dépend de l'entière subjectivité des experts :*

في المضمار نفسه نجد دراسة عالم الاجتـــــــــــــــــــــماع الأمريكي "فلويد هنتر ***F.Hunter***" حيث تركزت دراسته بصفة أساسية على بناء السلطة في المجتمع المحلي الأمريكي، وبالتحديد في مدينة "ريجينال "[2] ، وكان محـــــــــــور اهتمامه في هذا الصدد ، هو "الوقوف على ماهية السلطة ومكوناتها من ناحية، وكيفية مباشرة هذا البناء صلاحياته من ناحية أخرى، وفي رأيه أن السلطة السياسية إذ تمثل القدرة على اتخاذ القرار، وإمكانية رسم سياسة معينة والإصرار على إعمال تلك السياسة فهي إذا مستلزم وظـــــــــــــيفي ملازم للمجتمع، ولذلك يتعين أن يعهد بها إلى أناس بذاتهم بغية تحقيق غايات مجتمعية معينة، وهؤلاء هم النخبة".[(3)]

نجد إسهاما آخر حول الدراســــــــــــات المتعلقة بالمجالس المحلية، والمتمثلة في أعمال "روبرت دال ***R.Dahl*** " خاصة في كتـــــــــــــابه(من يحكم ؟[4])، وينطلق "روبرت دال" في تحليلاته حول السلطة من فكرة فرضية أساسية مؤادها:

أن السبيل الناجح لتحليل وتحديد بنية السلطة السياسية في المجتمع هو البحث في عملية صنع القـــــــــــــرارات الحـــــــــيوية، للوقوف على كيفية اتخاذ القرارات، والتعرف على هوية المشـــــــــــــاركين في صنعها.

تنحصر تلك القرارات في ثلاث مشكلات مجتمعية هي:

-التنمية الحضرية من ناحية،

-والسياسة التعليمية من ناحية أخرى،

---

*comment ceux-ci vont-ils distinguer les dirigeants principaux des dirigeants secondaires ? Utilisent-ils des critères de classement semblables ? La question qui leur est posée ne les entraîne-t-elle pas à présupposer d'emblée l'existence d'une structure hiérarchique du pouvoir ? Ne vont-ils pas confondre pouvoir et réputation, pouvoir réel et pouvoir virtuel, pouvoir manifeste et pouvoir latent ? Ces experts ne peuvent en effet prouver que la réputation équivaut toujours à du pouvoir. De plus, dans la plupart des enquêtes élaborées à partir de cette méthode, on ne demandait pas aux experts de spécifier dans quels domaines particuliers se manifestait la réputation de posséder du pouvoir (1) . Cette technique a souvent abouti à mettre l'accent sur la forte réputation qu'ont les hommes d'affaires de détenir du pouvoir, et plus rarement, à déceler une certaine forme de pluralisme dans les collectivités locales. Pierre Birnbaum ;**Le pouvoir local de la décision au système** ;Revue française de sociologie ;Edition ophrys.vol.14.n.3.sep, 1973,pp346-348*

[1]*- Pierre Birnbaum ;**Le pouvoir local de la décision au système** ;Revue française de sociologie ;Edition ophrys.vol.14.n.3.sep, 1973,p 351.*

[2] -Hunter, F. ***Community power structure: A study of decision makers***. Chapel Hill: University of North Carolina Press.1953.pp 297- 372

[3] - الزيات عبد الحليم ***في سوسيولوجيا بناء السلطة***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990 ص. 126.

[4] -Dahl, R. A. ***Who governs? Democracy and power in an American city***. . New Haven,: Yale University Press.1961.p

- فضلا عن إشكالية الترشيح للمناصب السياسية.

ولكي يتسنى له تأكيد ذلك عمد روبرت دال الى اختبار أطروحته على مستوى مجتمع محلي أمريكي هو مدينة (نيوهافن-كونكتيكت ***new haven-conneticut***). [1]

كما توجد دراسة لعالم الاجتماع الفرنسي "نكولاس بولانتزاس ***N.poulantzas***" في كتابه: (القوة السياسية والطبقات الاجتماعية)[2]، حيث استخدم التحليل الطبقي المستمد من أطروحات الفكر الماركسي، في تفسيره للسلطة السياسية، فهي ليست منظومة من الأفكار والتصورات فحسب، بل سلسلة من الممارسات المادية والأعراف والعادات وأسلوب الحياة، وتختلط كالاسمنت مع بنيات مجموع الممارسات الاجتماعية بما فيها الاقتصادية والسياسية، والدولة لا تستطيع اعادة انتاج وتوطيد السيطرة السياسية بالقمع و العنف لوحدهما، بل تضفي عليهما الشرعية من خلال ايديولوجية تنظيمية بين الطبقات المتناقضة. [3]

تبرز أيضا دراسات "جورج بلانديه ***G.Balandier*** " في مؤلفَيه : الأنثروبولوجيا السياسية، و الدوران : السلطة والحداثة[4]، ومن جملة ما أكده في ذلك، هو ملازمة السلطة لكل مجتمع سواء كان بدائيا أو حداثيا، وأنها تنشأ من أجل مكافحة كل قصور أو فوضى قد يتعرض لها المجتمع.[5]

---

[1] - الزيات عبد الحليم ، ***في سوسيولوجيا بناء السلطة***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص132

[2] -Nicos Poulantzas, ***Pouvoir politique et classes sociales***, F. Maspero, 1972, p27.

[3] - نكولاس بولانتزاس في نفس المرجع ، ص134

[4] - Georges Balandier***, Le détour : pouvoir et modernité***, Paris, Fayard, 1985.p68

[5] - Balandier George ;***Anthropologie politique***,paris,puf, 1978.

لا يمكن تجاهل دراسة مارك ابيلاس **Marc Abélès** حول المجـــــــــــــالس المنتـــــــــــخبة ***Un ethnologue à l'Assemblée***، وان كان أبيلاس اهتم بهيئة منتخبة مركزية، حيث استخدم المدخل الانثروبولوجي في دراسة المجلس الوطني المنتخب وتساءل ما الذي يفعله المنتـــــــــــــخبون في المجالس المنتخبة ؟ هل الجمـــــــــــــعية مكان للنقاشات السيـــــــاسية أم أنها معرض فقط حيث يأتي إليه الجميـــــــــــــــع لإظهار نفسه؟ ما الذي يفعله أعضـــــــــــاء المجلس المنتخب في الواقع؟ كيف نصنـــــــــــــــع قانونا؟ الشهادات والاعتقادات التي تم جمعها على الفور، والحكايات الأصلية، والصور الحالية، والمراقبة الميدانية الدقيقة: يصف مارك أبيليس بأكبر قدر ممكن وظيفة التمثيل السيـــــاسي، قبل كل شيء أن نفهم كيف يساير المجتمع (ركز على المجتمع الفرنسي) السياسة والديمقراطية في علاقتها بالمجالس المنتخبة، ليصل في الأخير إلى نتيجة مهمة بالقول أن الجمعيات والمجالس المنتخبة هي في الحقيقة ملك للشعب وليس للمُنتَخَبِـــــــــــــين.[1]

لكن المساهِمة الأكثر حضورا أيضا في مجال سوسيولوجيا الانتخابات المحلية نجدها في الدراسة التي قامت بها مونيا بناني الشرايبي[2]، والتي شاركت بثلاث نصوص في دراستها حول الانتخابات المحلية : قراءة تركيبية للدراسات التي يشملها الكتاب ونصين عن البحث الميداني الذي أجرته في دائرتين انتخابيتين بالدار البيضاء، درب السلطان والحي الحسني.

ينطلق المؤلف من تحديد موقعه ضمن ما تراكم من تحاليل عن الانتخابات في البلدان حديثة الاستقلال، ويقدم قراءة نقدية للكتابات التي اعتمدت في دراستها لهذه البلدان على مقارنتها بالبلدان الغربية. هذه المقارنة التي تقتصر في الغالب على تسجيل قائمة لمواطن الخلل انطلاقا من معيار الديمقراطيات، وتستنتج أن الانتخابات في البلدان حديثة الاستقلال ما هي سوى وسيلة لفرض هيمنة السلطة على المجتمع عبر مشاركة مغشوشة، "غير تنافسية، بدون أخطار"، وأنها لا تشكل أي تأثير على السلطة السياسية، وتصبح بالتالي موضوعا "غير جدير بالبحث." Sujet indigne، حسب مصطلح جون كلود فاتان، أحد أبرز علماء السياسة الفرنسيين[3].

---

1 - Marc Abélès**, *Un ethnologue à l'Assemblée***, Paris, Odile Jacob, 2000

2 - Mounia Bennani-Chraibi, Myriam Catusse et Jean-Claude Santucci, sous la direction de**, Scènes et coulisses de l'élection au Maroc *: Les législatives 2002***. Paris : Editions Karthala, 2004.

3- Mounia Bennani-Chraibi, Myriam Catusse et Jean-Claude Santucci, , ***Scènes et coulisses de l'élection au Maroc : Les législatives 2002***. Paris : Editions Karthala, 2004. P 27.

لخصت الشرايبي المقاربات السائدة في سوسيولوجيا الانتخابات المغربية في ثلاثة. ركز المقترب الأول على وظيفة الانتخابات كوسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي الملكي وذلك عن طريق التعبئة "من أعلى"، والتي تؤدي في النهاية إلى اللا-تسيس، أي إبعاد المجتمع عن الممارسة الحرة للسياسة والمستقلة عن الهيمنة المباشرة للدولة. ونظر المقترب الثاني إلى الانتخابات كعملية هندسة التمثيلية، وهي أيضا تُمارس "من أعلى" عن طريق الإدارة، بالأساس وزارة الداخلية، التي تخطط للتمثيلية عبر الوسائل التقنية للانتخابات المتعارف عليها كالتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع. أما المقترب الثالث فقد اعتبر الانتخابات وسيلة لإنتاج النخبة السياسية.

تلك أهم الدراسات التي اهتمت بتحليل التمثيلية السياسية في مجتمعات محلية، وان كانت تلك المجتمعات مختلفة جدا عن مجتمعنا موضوع البحث، لاسيما فيما يتعلق بالاختلاف في الأنظمة الاجتماعية والسياسية.

بالعودة إلى الدراسات المتعلقة بالمجالس المحلية في الجزائر، نسجل قلة التراكم المعرفي التخصصاتي حول هذه المؤسسات المحلية، لكن هذا لا يعني عدم وجودها، فهناك مثلا دراسة حول ***النخبة المحلية في الجزائر: دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين***، للباحث الطاهر بن خرف الله [1]، تناول فيها جملة الظواهر التي تتضمنها دراسة المجموعات المحلية بصفة عامة والمجالس الشعبية البلدية بصفة خاصة، والتي حاول فيها الكشف عن خصائص المجموعات البلدية العميقة والسطحية مثلما هي موجودة في الواقع المعيش بعيدة عن النصوص التشريعية والتنظيمية، ركز على نتائج انتخابات 1971-1975-1979 مع التركيز على أربع بلديات هي: برج بوعريريج، ومجانة، وثنية النصر، وجعافرة، في المرحلة الأحادية سياسيا.

كما يوجد كتاب بشير فريك[2] حول ***منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا؟***، حاول فيه أن يسلط الضوء على ممارسات المُنتَخَبِين المحليين، ولاسيما في البلديات التي تصل في غالب الأحيان إلى تسجيل مجموعة من الإشكالات القانونية والتنظيمية، سواء متعمدة أم ناتجة عن قلة خبرة وكفاءة، وهل يعفي ذلك السلطة المركزية وأعوانها وممثليها المحليين من المسؤولية[3].

---

[1] - الطاهر بن خرف الله، ***النخبة المحلية دراسة اجتماعية سياسية لآليات إنتاج الممثلين المحليين***، الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد،1962-1989.

[2] - كان بشير فريك واليا سابقا في سنوات 1990 وما بعدها عن ولاية وهران، وأقيل وتوبع قضائيا بعد ذلك.

[3] - بشير فريك، ***منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا***، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر،2014.

نسجل أيضا دراسات مهمة في بحـــــــــــــــوث مـــــــــــــــركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، حيث نجد دراسة حول ***المواطنة و الممارسات الانتخابية*** بالتركيز على المنتخب المحلي وممارساته الانتخابية لمجموعة من الباحثين وهم: حسن رمعون، مصطفى مجاهدي، فؤاد نوار، والجيلالي مستاري، تم في هذه الدراسة عرض نتائج جزئية حول الانتخابات المحلية بوهران، غليزان وسيدي بلعباس بوصفها جزءا من تحقيق وطني خاص بالانتخابات المحلية التي أجريت في 29 نوفمبر 2007، تكشف الدراسة عن التفاوت بين المواقف الإيديولوجية والسياسية التي تدافع عنها الأحزاب على المستوى المركزي وترجمتها على المستوى المحلي أين تسيطر اعتبارات أخرى.[1]

دراسة مهمة تضم مجموعة من المقالات حول الانتخابات المحلية تلك التي نجدها في كتاب جماعي بعنوان: ***الانتخابات في الجزائر 1962- 2014***، كتاب جماعي تحت إشراف : يعلاوي أحمد [2]، "نجد في هذا الكـــــــــــــتاب دراسات حول تطور العملية الانتخابية منذ سنة 1962 إلى غاية 2014 ميز فيـــــــــها الباحث بين مرحلتين مهمتين تتعلق الأولى بفترة الأحـــــــــــادية الحزبية و الثـــــــــــانية تتعلق بفترة التعددية الحزبية، أهم ما جاء في الدراسة كان حول عرض تطـــــــــــور النظـــــام الانتخـــــــــــابي وأثره على تشكل المجالس المنتخبة المحلية منـــــــــــــذ 1962 "

دراسة ناصر جابي حول ***الانتخابات المحلية بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة***، تبرز بدورها بعض المعلومات الأساسية ركز فيها على دراسة نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990، أهم ما عالجه هو أثر التعددية الحزبية على التركيبات الاجتماعية وطبيعة الفئات التي استغلت الفرصة للدخول في نسق الممارسة الحزبية منذ سنة 1990 مع الإشارة الى نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2002.[3]

لكن معظم الدراسات السابقة حول المجالس المنتخبة المحلية، لم تحاول التركيز على دراسة الأصول الاجتماعية والمهنية والخلفيات السياسية للمنتخبين المحليين، نجد فقط دراسات حول نتائج الانتخابات المحلية وأثرها على سير المجالس البلدية، أو عن الدور التنموي للبلديات.

هذه الدراسة تتعلق بإنتاج المنتخبين المحليين رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ضمن مسار أربع محطات انتخابية تمتد من سنة 2002 مرورا بسنة 2007 و

---

[1] - حسن رمعون ومصطفى مجاهدي وآخرون في ***المواطنة والممارسات الانتخابية، في كتاب الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة***، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ،وهران، 2012.

[2] - يعلاوي أحمد وأخرون كتاب جماعي ، ***الانتخابات في الجزائر 1962- 2014*** ، مخبر الثقافة والسياسة، لالة صفية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2014.

[3] - جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر ***علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر***،أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر:أية علاقات الجزائر،دار القصبة،.2004.

2012 وصولا إلى سنة 2017 و مدى تأثير الإدارة، الناخب، والحزب السياسي، والارتباطات الاجتماعية التقليدية في انتخاب رؤساء البلديات المدروسة.

5/ الإطار الميداني للدراسة : اختيار البلديات وسكان البحث

أ/ اختيار البلديات:

للقيام بهذا التحقيق الميداني قسمنا عملنا إلى ثلاث مراحل حاولنا في المرحلة الأولى من الدراسة جمع ما أمكن من المعطيات الإحصائية المرتبطة بالجانب السوسيو ديمغرافي في 15 بلدية موزعة في خمس ولايات أي ثلاث بلديات في كل ولاية :

الولاية	البلديات المختارة	العدد
مستغانم	**مستغانم-الصفصاف-وادي الخير**	**3**
غليزان	**غليزان-بلعسل-سيدي خطاب**	**3**
البليدة	**البليدة-الصومعة-عين الرمانة**	**3**
الجزائر	**الجزائرالوسطى-خرايسية-هراوة**	**3**
المسيلة	**المسيلة-سيدي عامر-أولاد عطية**	**3**
المجموع	/	**15**

تلت هذه الخطوة عملية جمع المعطيات الإحصائية المرتبطة بالعملية الانتخابية التي جرت في العهدات الأربع الممتدة بين سنة 2002 وسنة 2017 ، والتي تخص نسبة المشاركة الانتخابية، القوائم الحزبية الفائزة .

كما سعينا بالموازاة مع ذلك، جمع المعطيات السوسيوديمغرافية حول رؤساء البلديات الفائزين بعضوية المجالس المنتخبة ببلديات موضوع الدراسة .

استعملت تقنية الملاحظة بالمشاركة، والتي تعني أن يكون الملاحظ مشاركا[1]، أي ينبغي عليه أن يكون مقبولا حتى يستطيع أن يندمج في الجماعة إلى حد أن يتناسى

[1] - استفدت من خبرة دامت 5 سنوات كمناضل في المكتب الولائي لحزب جبهة التحرير الوطني،وهذه الهيئة تضطلع بملفات الترشح، وكذلك بحكم اقامتي في هذه الولاية، ومن خلال ذلك تكونت لدي مجموعة من المعلومات حول موضوع الدراسة.

دوره كملاحظ، ولكن يبقى حاضرا كفرد"[1]، وعلى أساس ذلك تتطلب الملاحظة بالمشاركة الاقتراب من المبحوثين من خلال مشاركتهم في حياتهم الاجتماعية، وهي كما يقول "موريس أنجرس": "حالة يشارك فيها الملاحظ في حياة الأشخاص الموجودين تحت الملاحظة"[2] ، وبالتالي ملاحظة مختلف التفاعلات بين المنتخبين وعلاقتهم بعضهم ببعض في الديناميكية المحلية، مستعينين بمساعدين في البحث، على أساس الثقة المتبادلة بيننا وبينهم، إضافة على قدرتهم على متابعة الأحداث الاجتماعية والسياسية المحلية، ومجتمعنا المدروس كما أنهم ذوي مستوى تعليمي لا بأس به.

أما فيما يتعلق بتحليل النتائج، فان الجهد الأكبر منه يكون من خلال التحليل الإحصائي والتحليل العلمي الكيفي لتشكل المجالس المنتخبة، فعلى الرغم من أهمية الأرقام إلا أن هذه الأخيرة لا تضاهي لغة التحليل السياسية.

ب/ سكان البحث (عينة الدراسة)

كإجابة على سؤال على من يتم التحقق؟ فإننا نحاول أن ندرس الأشخاص الذين تمسهم مباشرة ظاهرة تشكل المجالس المنتخبة البلدية، وهم رؤساء البلديات، بصفتهم مجتمع البحث، حيث يعني : "مجموعة من الأفراد أو الوحدات الأساسية التي يجري عليها التحليل".[3]

على أساس ذلك اخترنا نموذج العينة القصدية وهي : "هي العينة التي يتعمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة حيث أنها تمثل المجتمع الأصلي، تمثيلا صحيحا".[4] و هنا تتكون من أعضاء المجالس المنتخبة المحلية رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبة ونوابهم لعهدات 2002 و 2007 و 2012 و 2017 الأربع الموزعة بين ولايات مستغانم غليزان والمسيلة والعاصمة والبليدة حيث أن عدد أفراد البحث هم 150 منتخبا موزعين على 15 بلدية، مقسمين على أربع عهدات انتخابية هي:

1/ عهدة 2002 الى 2007 وتضم 30 منتخبا .

---

[1] Grawitz,Madeleine ***Méthodes des sciences sociales***.-Paris,5ème édition,.Ed.Dalloz..1993

[2] - موريس أنجرس، ***منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية***، تر: بوزيد صحراوي، امال بوشوف وسعيد سبعون، اشراف ومراجعة مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة للنشر، ط 2، 2006 ص 185. انظر ص 20 .

[3] -Beaud Jean-Pierre, << Les techniques d'échantillonnage>> , in Recherche sociale, De la problématique à la collecte des données, (sous la direction de Gautier Benoite), Quebac, Presse de l'universite du Québec, 2002, p.190.

*- إن بعض البحوث لا تتطلب بالضرورة أن تكون العينة المأخوذة من مجتمع البحث الأصلي ممثلة، إذ من الممكن أن يهتم الباحث، مثلا بدراسات الحالة Etude de cas ، وفي الوقت نفسه يراعي طبيعة العينة المختارة وهو ما اخترنا المضي فيه هنا في بحثنا.

[4] الجوهري عبد الهادي وعلي عبد الرزاق إبراهيم ، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ،2002 ص. 273.

2/ عهدة 2007 الى 2012 وتضم 30 منتخبا.

3/ عهدة 2012- 2017 وتضم 45 منتخبا .

4/ عهدة 2022/2017 : وتضم 45 منتخبا .

أما بالنسبة لمسألة عدم تساوي مجموعات البحث بين عهدتي 2002 و 2007 التي تشكل 60 منتخبا، و مجموعات البحث لعهدتي 2012 و 2017 و تتكون من 90 منتخبا، لكون أن الجماعات الإقليمية أضيف لها عدد من المقاعد بموجب المرسوم التنفيذي الذي يتضمن زيادة عدد المناصب الانتخابية للمجالس الشعبية البلدية الصادر سنة 2012.[1]

تضم العينة المنتخبين الذين راعينا فيهم التعدد والتنوع من حيث العهدات، حيث وزع عدد 150 الاستبيان على المنتخبين للعهدات المدروسة منذ سنة 2002 إلى غاية 2017 وهي أربع عهدات انتخابية شملت 15 بلدية مختلفة .[2]

من بين 150 منتخبا، يوجد 60 رئيسا للمجالس الشعبية البلدية في العهدات الأربع المدروسة، أما عن سببية عدد العينة فيرجع إلى إمكانيات البحث، التي حاولت جمع المعطيات المتعلقة بإنتاج المنتخبين المحليين في الجزائر، انطلاقا من دراسة ميدانية محددة.

فيما يلي أعضاء العينة المدروسة موزعة كما يلي

[1] -المرسوم التنفيذي رقم 12-342 مؤرخ في 25 شوّال عام 1433 الموافق 12 سبتمبر سنة 2012 يحدد عدد المقاعد المطلوب شغلها لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية.

[2] - لقد شكلت انتهاء عهدات 2002 و عهدة 2007 صعوبة في ايجاد منتخبيها في ذلك الوقت ما استدعى الاستعانة بمجموعة من المنتخبين للعهدات 2012 وعهدة 2017 لاسيما انهم يداومون الحضور في مقرات الاحزاب السياسية، ومنهم من اعيد انتخابه لعهدة اخرى، وما وفر لنا الجهد هو مساعدة مجموعة من المهتمين بالشان المحلي للبلديات المدروسة.

جدول رقم 1: عدد أعضاء عينة البحث (أعضاء المجالس الشعبية البلدية المدروسة) في العهدات 2002- 2007- 2012- 2017.

البلديات	عهدة 2002-2007	عهدة 2007-2012	عهدة 2012-2017	عهدة 2017-2022	المجموع	المجموع الكلي لاعضاء المجالس الشعبية
مستغانم	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**112**
الصفصاف	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
وادي الخير	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
الجزائر الوسطى	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**112**
هراوة	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
خرايسية	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
غليزان	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**112**
سيدي خطاب	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
بلعسل	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
البليدة	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**112**
عين الرمانة	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
الصومعة	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
المسيلة	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**112**
سيدي عامر	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
أولاد عطية	**2**	**2**	**3**	**3**	10	**56**
المجموع	**30**	**30**	**45**	**45**	150	**1120**

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستمارة ومديرية الجماعات المحلية لوزارة الداخلية لسنة 2017.

تقنيات ومناهج الدراسة :

من أجل بناء موضوع علمي، ينبغي أن يقوم على منهجية وتقنيات تعمل على تقوية موضوعيته وتحقيقه . لذلك قمنا أولا، بالملاحظة الاستطلاعية للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث، كما استخدمنا تقنية الاستبيان من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية، هذا بالإضافة إلى العمل البيبليوغرافي حيث مثلت لنا القراءات المادة الأولية في بحثنا.

يوجد حسب موريس أنجرس مناهج في العلوم الإنسانية و طرق بحثية معينة تلائم أنموذج معين، ومن الضروري مراعاة كل نموذج في تناول مواضيع الدراسة وتنظيمها. و هي المنهج التجريبي، و التحليل التاريخي و منهج البحث الميداني[1] فإذا كان التجريبي يهدف إلى إقامة العلاقة بين المتغيرات سببيا عن طريق

[1] - موريس أنجرس، ***منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية***، ت : بوزيد صحراوي و آمال بوشرف و سعيد سبعون، إشراف و مراجعة : مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006 ، ص98

* تمظهرت المجالس المحلية في أشكال تنظيمية غير التي عرفتها الجزائر في فترة الاستعمار وما بعد بعده.كما سيأتي في الفصول اللاحقة من الدراسة.

إجراءات التجربة، والتحليل التاريخي يقوم على قراءة الماضي القريب أو البعيد (حيث أن المجالس المنتخبة البلدية تمتد في جذورها التاريخية الى مرحلة ما قبل 1830، وخاصة ابان العهد العثماني*، مرورا بالفترة الاستعمارية، وصولا الى الماضي القريب -1962- ما بعد الاستقلال وفترة ما بعد الاعلان عن التعددية السياسية سنة 1989) بدراسة الأحداث الماضية من خلال الأرشيف و الوثائق وشهادات المبحوثين بإتباع إجراءات خاصة في النقد و التقييم[1] ، و منهج البحث الميداني الذي يقوم على عدة قواعد و مبادئ و إجراءات خاصة في البحث، لكن وظفنا منهجا أكثر اضافة الى المناهج الثلاث، وهو المنهج الوصفي الاثنوغرافي، والذي نهدف من خلاله إلى تحديد الحقائق الواقعية ذات العلاقة بالموضوع ، حتى يتسنى لنا تحليل ووصف المشهد الاجتماعي والسياسي لميدان البحث .

اعتمدنا أيضا في هذا البحث على اعتبار المجالس البلدية المحلية نتاج مجموعة بنيات تؤدي وظائف ظاهرة يعترف الجميع بها، كما تؤدي وظائف ضمنية من واجب الباحث السياسي الكشف عنها، فالسلطة السياسية المحلية تعد بمثابة النسق العام، الذي بدوره يمثل أنساقا فرعية، نجد في التحليل البنائي الوظيفي الذي يقوم على جمع البيانات بشكل متعمق عن وحدة الأفراد المبحوثين، يستند هذا التحليل إلى فكرة الكل الذي يتألف من أجزاء،ويقوم كل جزء منها بأداء دوره وهو معتمد في هذا الأداء على غيره من الأجزاء ومن ثم يقوم التساند الوظيفي فيما بين الأجزاء، أو بين مجموع الأجزاء والنسق الكلي[2].

في هذا المعنى، تكون ظاهرة مجتمعية ما محددة بمجموع العلاقات المجتمعية الأخرى، وبالروابط التي تقيمها مع غيرها من الظاهرات.ومن الأمثلة على التساند الوظيفي ، ومن الأمثلة الشهيرة التي قدمها روبرت ميرتون Robert Merton حول الماكينة السياسية الأمريكية التي وان لم تتصف بالصفة الرسمية والحقوقية، فهي تتجاوز في فعلها وتأثيرها العملية الانتخابية التقليدية، لتحل على الصعيد المحلي محل الضمان المجتمعي، لتمثل قوة ضغط على الهيئات الحكومية.[3]

هكذا فان التحليل الوظيفي، يسهم في معرفة الأنشطة السياسية الظاهرة (الرسمية)، والضمنية(غير الرسمية)، المتعلقة بالسلطة السياسية المحلية.

تجلت العديد من الظواهر ضمن مسار تشكيل الخريطة السياسية للمنتخبين لعهدات 2002و 2007 و 2012 و 2017 ، وتتمثل في مرحلة إعداد القوائم الانتخابية المحلية حيث عرفت ديناميكية التنقلات لبعض المترشحين بملفاتهم بين العديد من الأحزاب السياسية المتواجدة محليا، بهدف الغطاء القانوني الذي يضمن

[1] - موريس أنجرس، نفس المرجع، ص105

[2] -حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، الجزائر، منشورات دحلب، 31.

[3] - حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، مرجع سابق، ص 33.

لهم الترشح في مكانة مرضية، ضمن سلم ترتيب القائمة الانتخابية النهائية، التي ستعرض على الهيئة الناخبة[1] .

ترافق فترة تشكيل القوائم الانتخابية مجموعة من الصراعات داخل التشكيلات السياسية الحزبية محليا عشية كل موعد انتخابي، سواء نتيجة الرفض الذي تواجهه القائمة المُعْلَن عنها*، أو المُعلِنة رغبتها للترشح أو بسبب عدم حصول البعض على مركز مقبول ضمن القائمة أو نتيجة لصراعات ونزاعات تنشأ بسبب رفض قدماء المناضلين للوافدين الجدد على الحزب، وعلى القوائم الانتخابية والذين ينظر إليهم على أنهم مدعومون من طرف الإدارة المحلية، أو رجال المال أو من طرف جماعات ليست على صلة عضوية بالحزب محليا.

تعكس هذه التشنجات حدة تعقد الفعل الانتخابي المحلي، بسبب تعقد مسارات فاعليه(قواعد الأحزاب السياسية محليا، المنتخبون المحليون أو المترشحون لذلك، أعوان الإدارة المحلية) فضلا عن الرهانات المرتبطة بها .

اعتمدت في عملية جمع المعطيات ذات الطبيعة الإحصائية في كل ولاية على إدارتين محليتين هما مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية، و التنظيم والشؤون العامة، فالمديرية الأولى سمحت لي من تحديد الإطار السوسيوديمغرافي والاقتصادي المحلي ببلديات الولايات محل الدراسة. أما المديرية الثانية فقد كانت معطياتها حول الفعل الانتخابي : عدد المترشحين عدد القوائم الانتخابية في كل بلدية، نسبة المشاركة النسوية في القوائم الفائزة. تعد هذه المعطيات مهمة في التحليل السياسي لتشكل المجالس المحلية .

بدأت التحقيق الميداني في خمس عشرة بلدية موزعة بين الولايات الخمس التالية: مستغانم، غليزان، المسيلة والجزائر العاصمة والبليدة، و دام التحقيق الميداني من جانفي 2016 إلى غاية مارس 2018 .

تضمن دليل الاستمارة خمسة محاور أساسية، كل محور تضمن بدوره أسئلة تتعلق بتشكل المجالس المنتخبة المحلية المرتبطة بالفرضيات والأسئلة المنبثقة عنها.

بنية الاستبيان و أهدافه:

يتضمن الاستبيان الموزع التحقق من الفرضيات التي تم ذكرها، والتي انبثقت عن الاشكالية المراد تفكيكها وتحليلها، بغية الوصول إلى نتائج متعلقة بموضوع البحث و تساؤلاته. تضمن الاستبيان ما يلي:

- البيانات العامة للمبحوثين (حول عهدات 2002-2007-2012/-2017)

[1] - قبل منع التجوال السياسي بين الاحزاب السياسية والذي جاء في قانون الاحزاب السياسية سنة 2012، كان قبل هذا القانون. نوع من التنقلات للمترشحين بهدف الترشح في الانتخابات البلدية .
*في غالب الأحيان من قبل المناضلين في الحزب أو القائمة الحرة.

العهدات الانتخابية السابقة (وتخص العهدات الأربع الممتدة مابين 2002 إلى غاية عهدة 2017)

أسئلة حول الفعل الانتخابي

أسئلة عن الترشح ورهاناته

أسئلة تتعلق بخطابات المنتخب حول قانون البلدية الحالي

أسئلة تخص علاقة المنتخب بالحزب على المستوى المحلي ومختلف الإدارات المحلية

أسئلة حول البرنامج المقدم للهيئة الناخبة

أسئلة تتعلق بانتخاب رئيس البلدية وتوزيع السلطات في لجان البلدية .

هذا الاستبيان سيدرج في الملاحق .

1- المفاهيم الأساسية*:

إن من أهم شروط الدراسة، هو توفرها على إطار مفهومي إجرائي محدد، يكون مضبوط يتماشى مع المعطيات الاجتماعية الثقافية، والسياسية للمجتمع المدروس، وعليه فاني استعملت في في هذه الدراسة جملة من المفاهيم أهمها:

المجالس المنتخبة المحلية :

نقصد بذلك مؤسسات البلدية التي تُعنى بممارسة السلطة والإدارة، المنوطة أساسا بمسؤولية صنع السياسات المحلية، والسهر على تنفيذها، إلى جانب السياسات

العامة المفروضة عليها، وذلك على مستوى ولصالح المجتمع المحلي، مع العلم أن وجود المجالس المنتخبة المحلية يخضع إلى التنظيم القانوني الذي يتطلب دائما وجود جماعات محلية التي أساسها البلدية والولاية، حيث يمكن اعتبارها هيئات تمارس السلطة السياسية في المجتمع المحلي، تعد نتيجة تلقائية لتفاعل الإرادات والقدرات الذهنية والمادية لأفراد المجتمع على الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، والفكر الديني. [1]*

المجلس الشعبي البلدي :

هو هيئة محلية منتخبة جعلت منه أحكام الدستور قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. [2]وهو سلطة محلية، لما له من صلاحيات و أدوار، حيث يتكون من هيئة تنفيذية، ونحن نستخدم في بحثنا هذا مصطلح السلطة السياسية البلدية، للدلالة على كيفية ممارسة هذا المجلس لسلطته، على أساس أنه نتاج نظام انتخابي محلي، ويعبر إلى حد ما عن بناء القوة السياسية في المجتمع المحلي.

التمثلات الاجتماعية :

عرف هذا المفهوم مع دوركايم وتطور فيما بعد مع عدد من الباحثين أمثال "دنيس جودليه" التي اعتبرت "بان التمثلات الاجتماعية لها قدر كبير من الأهمية في حياتنا باعتبار انها تعطي معنى لأفعالنا وتصرفاتنا".[3]

فالتمثلات هي جملة الأفكار والانطباعات التي يصوغها الفرد انطلاقا من هذه الأحداث والمواقف التي تمكنه لاحقا من التواصل مع غيره ومن اتخاذ القرار والموقف او الاتجاه المناسب ويتم ذلك بالرجوع إلى منظومة القيم السائدة في مجتمعه والى طبيعة وخصائص الجماعة التي ينتمي إليها الفرد والتي عادة ما تكون

---

[1] - مصطفى فهمي، ***الحكومات المحلية في إطار الدولة***، القاهرة،المنظمة العربية للعلوم العربية الإدارية،1971،ص74

*تتعدد التعاريف المعطاة للسلطة السياسية،من أشهرها تعريف ماكس فيبرMax Weberفي كتابه **نظرية التنظيم الاجتماعي** أنها:"الاحتمالية بأن قيادة ما، تطاع من قبل مجموعة محددة ،كما وضع تصنيفا ثلاثيا لها، من حيث مصادر شرعيتها، وهي السلطة ذات الشرعية التقليدية، والسلطة ذات الشرعية الكارزمية،والسلطة ذات الشرعية العقلانية ".انظر فيبر في حسن ملحم ،***التحليل الاجتماعي للسلطة*** ،بيروت، منشورات حلب،1993،ص23.

* ان استخدام المفاهيم لكونها الأدوات النظرية التي نستعين بها في تحليلى الظواهر. وهي أدوات فرز للواقع الاجتماعي الذي عادة ما يكون معقدا ومتداخلا بخطابات متعددة ومتناقضة قد تحجب عن الباحث امكانية معرفتها..

[2] - المادة:16، والمادة 17 من القانونرقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.، التي تنص على أن الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية. وان المجلس المنتخب يمثل قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

[3] - Denise Jadelet ; ***répresentation sociale , phénomène , concept , théorie*** ;puf 2ème ed, Paris 1984 p22

أنظمتها وقوانينها مجال اتفاق بين أفرادها فهي مرجعه في الحكم على موضوع أو شخص أو علاقة ".[1]

إن التمثل الاجتماعي لا يعدو أن يكون معنى رمزيا تتجلى رمزيته في المدرك الذي تم تمثله، وبالتالي استبطانه من خلال هذه العملية التفاعلية وذلك ضمن منظومة القيم الفردية أو الجماعية التي يساعدها في تشكيلها تاريخ الفرد أو الجماعة والسياق الاجتماعي والإيديولوجي الذي يتشكل فيه.[2]

العرش:

العرش بمعناه الواسع- وهي التسمية الشائعة في أرياف المغرب العربي-[3]. هو انتماء اجتماعي أقل من القبيلة وأكبر من العائلة لأنه يضم مجموعات كبيرة من العائلات (الكبيرة) في نفس المنطقة الجغرافية، تُنسب الى نفس الجد[4]. بينما يخلط مصطفى بوتفنوشت بين مفهوم القبيلة والعرش، عندما يورد " أن أعضاء يعتبرون بعضهم بعض إخوة ويحملون اسما مشتركا هو اسم احد أعضاء الجماعة الذي غالبا ما تُحكى مفاخرة، أما في أعضاء القبيلة المسماة العرش يعتبرون بعضهم بعض أبناء عمومة من جهة الأب ويعلنون انتسابهم المشترك إلى نفس الجد المكون للعرش وفي الغالب يكون رجلا مصلحا أو على الأقل صاحب تقوى معتبر"[5].

الدوار:

هو فضاء لتبادل روحي واجتماعي بين أعضاء العرش، والكلمة مستقاة أكثر من تلك الوظيفة الحمائية (الحماية) للسكن من خلال إقامة المساكن التي تجمع كل منها عائلة (مركبة أو نووية) على شكل دائري الهدف منه حماية الأعضاء خصوصا النساء والأطفال من العالم الخارجي، وقد يجمع الدوار كل أعضاء العرش (أي العائلات المكونة له) وقد يتفرق العرش إلى دوارين أو أكثر أن كان قويا عدديا، ويجب في هدا المقام أن نشير إلى استخدام مصطلحي القرية والدوار للدلالة على نفس المفهوم، وهذا الاستعمال في الحقيقة خاطئ حسب الزبير عروس، لكون أن مفهوم القرية مفهوم غريب عن المجتمع الجزائري ولم يعرف استعماله في الأوساط الريفية بالجزائر إلا في مرحلة السبعينات من القرن الماضي، عندما اختارت الجزائر النهج الاشتراكي وأطلقت الدولة الوطنية آنذاك في إطار الثورة الزراعية مشروع ألف قرية زراعية، لذلك برز هذا المصطلح وانتشر وقد تحوي

---

[1] - Moscovici Serge ***; psychologie sociale***, ed puf , Paris 1992 p 360

[2] - Jean Claude Abric , ***Pratiques sociales et représentations*** ; puf 2ème ed, Paris ,1997 p 17

[3] - محمد نجيب بوطالب، ***سوسيولوجيا القبيلة بالمغرب العربي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 23.

[4] - عبد الناصر جابي، ***الانتخابات الدولة والمجتمع***، دار القصبة للنشر ، 1998 ص 142.

[5] -بوتفنوشت مصطفى، ***العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة***، ترجمة رمزي أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 25.

القرية اشتراكية أكثر من عرش، والمصطلح الأقرب إلى مصطلح الدوار هو مفهوم الدشرة الذي يستعمل أكثر في القبائل والشرق الجزائري، بينما شاع مصطلح الدوار في الوسط والغرب الجزائري.[1]

التشكل :

ينصرف مفهوم التشكل إلى كل ما تعارفت عليه الجماعة من ترتيبات وإجراءات تنظيمية، ومعايير وضوابط سلوكية، وما يقترن بذلك أو يترتب عليه من تكوينات بنيوية ووحدات وظيفية، من شأنها تعبئة جهود أعضائها، بغية التحقيق الواعي للأهداف والمصالح المشتركة للجماعة. (2) ويعرفه ميشال فابر M. Fabre بأنه كل ما يتعلق بحقل الخطابات والممارسات في موضوع محدد[3].

التنظيم الانتخابي :

يتمثل في ذلك النسق المنظم من القواعد والترتيبات المؤسساتية، والمعايير والضوابط النظامية، التي تحدد رسميا، وعلى نحو تفصيلي، المسار العام لديناميات القانون الانتخابي داخل المنظمة أو المؤسسة، وهو يخص بوجه عام جميع المراكز التي يشغلها أعضاء المنظمة أو المؤسسة، وفقا لقواعد الترتيب الوظيفي المقررة رسميا، فضلا عن المعايير والتوجيهات المحددة للالتزامات والواجبات المنوطة بتلك المناصب والمراكز، مما يضفي عليه مهابة prestige (4)، كما يقترن التنظيم الانتخابي للسلطة بالنزعة المؤسسية للدولة، وهو تيار يؤكد على أن بروز السلطة أو الفعل السياسي عموما، يرجع إلى اطر قانونية انتخابية ممأسسة.(5)

التنظيم السوسيو أنثروبولوجي :

هو ذلك التنظيم البنيوي الذي ينشأ تلقائيا بمحاذاة التنظيم الرسمي لكل منظمة أو مؤسسة، لتعذر أو استحالة استبعاد العوامل والعلاقات الشخصية من السياق العام لديناميات الحياة الجماعية داخل المنظمة أو المؤسسة، فإن التنظيم غير الرسمي للسلطة السياسية المحلية يتمثل بوجه عام في تلك الشبكة العريضة من العلاقات الشخصية و الاجتماعية التي تتطور بين أعضاء السلطة، و تقوم بمحاذاة تنظيمها الرسمي، مستندة إلى منظومة من القواعد و الاتفاقات و العوامل المتواضع عليها

---

[1] - احمد زايد و الزبير عروس، ***النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر***، القاهرة ، مكتبة مدبولي،2008. ص ص 197 196.

[2] - الزيات عبد الحليم ، ***في سوسيولوجيا بناء السلطة***، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص152.

[3] -Fabre Michel. Qu'est-ce que la formation ?. In: *Recherche & Formation*, N°12, 1992. Le mémoire professionnel. pp. 119-134 .

[4] - عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص164

[5] - فيليب برو،***علم الاجتماع السياسي***،ترجمة محمد عرب صاصيلا،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط2، 2006،ص572.

عرفيا بين الأعضاء و باختصار جوهر التنظيم غير الرسمي و قوامة الأساسي هو العلاقات الشخصية و تأثير عوامل البيئة الاجتماعية. [1]

الانتخاب :

طريقة لتعيين المضطلعين بالأدوار السياسية، تمنح أعضاء المجتمع المعني حق اختيار ممثليهم، وفي هذا المنظور يظهر الانتخاب وفي وقت واحد كمبدأ وكتقنية للحكم، كمبدأ للحكم يشكل الانتخاب أساس الديمقراطية التمثيلية، وكتقنية للحكم تسليما بأنه لا يمكن للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها إلا إذا اختار الشعب ممثليه المعنيين بالطريقة السليمة. [2]3

البنية الاجتماعية :

مفهوم يستخدمه علماء الاجتماع المعاصرين، للإشارة إلى نوع من الترتيب بين مجموعة نظم يعتمد بعضها على بعض، وتعتبر وحدات البنية الاجتماعية هي ذاتها بنيات فرعية، نجد فيها كما يقول "مارسال موس M.Mauss" جميع الظواهر التي تشكل نظاما من العلاقات ، حيث أن كل جزء من أجزائه مرتبط ضمن كل متكامل. [4] ونستخدمها هنا للدلالة على تأثيرات المجتمع المحلي في بناء السلطة.

---

[1] - عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق،ص165.

[2] - برتراند بادي وآخرون، ***معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية***.ترجمة هيثم اللمع.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.بيروت. لبنان.2005ص ص83و82.

[4] - محمد عاطف غيث، ***قاموس علم الاجتماع*** ،دار المعرفة الجامعية القاهرة،1995،ص443.

حسب تحاليل علماء القانون، يرتبط بروز المجالس المنتخبة البلدية، ودور المنتخبين المحليين فيها بأساس قانوني يسمح بممارسة سلطات معينة داخل المجالس المنتخبة، هذا الأساس القانوني هو نظام اللامركزية حيث أن القانون اعترف بسلطة أعضاء منتخبين بالهيئات المحلية لاتخاذ القرارات في كل أو بعض الشؤون المحلية [1]وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن قرار الاستقلالية بصفة عامة، كما أن هذه الأخيرة هي حجر الأساس في نظام المنتخبين المحليين[2]، إذ بانعدام المنتخبين المحليين يزول نظام اللامركزية، الذي يهدف بالأساس إلى توزيع المسؤولية مما يسمح للمجالس البلدية بالمشاركة الشعبية عن طريق التفاعل بين المنتخبين المحليين وعموم الشعب[3] .

وهكذا فان المركزية الإدارية تعني توحيد و حصر الوظيفة الإدارية في يد السلطات الإدارية المركزية، وأن اللامركزية الإدارية هي نظام إداري يقوم على توزيع الوظائف الإدارية، بين الإدارة المركزية والمنتخبين المحليين.

المبحث الأول: تحديد بالمفاهيم المرتبطة بالمجالس المنتخبة المحلية

تتهيكل المجالس المنتخبة المحلية وفق مجموعة من الأنظمة الإدارية، أهمها نظام المركزية، نظام اللامركزية، ونظام عدم التركيز الإداري، حيث لا يمكن الحديث عن تشكيل المجالس المنتخبة المحلية، دون التعرض بشرح قانوني ونظري لتلك الأنظمة التي نعتبرها أساسية في هيكلة وتنظيم المجالس المحلية بالجزائر.

---

[1] - محمد الشافعي أبو راس، ***القانون الإداري دراسة مقارنة***، عالم الكتب، مصر، الجزء الأول، بدون سنة نشر، ص206 .

[2] - JEAN rivero: ***droit administratif*** , Dalloz , 1980 , Paris , P 316

[3] - مصطفى الجندي، ***المرجع في الإدارة المحلية***، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 1971 ، ص3

تعتمد الدولة في تنظيمها الإداري على نظامين أساسيين و هما : النظام المركزي والنظام اللامركزي، ومن الجدير بالذكر أنّ الدول كانت قد تمكّنت من بَسط سيطرتها باستخدام المركزيّة الإداريّة على كلّ المناطق التابعة لها، إلّا أنّ التطوُّر الحاصل أظهر الحاجة إلى التقليل من تطبيق هذا النظام، والانتقال إلى اللامركزيّة التي تهتمّ بتوزيع الوظائف الإداريّة، وذلك من خلال الجماعات المحلية[1] وتعد البلدية والولاية هي الهيئات الاقليمية اللامركزية في تشكيل وتسيير نظام المجالس المنتخبة المحلية، حيث يتمثل جهاز المداولة على مستوى البلدية في المجلس الشعبي البلدي و على مستوى الولاية في المجلس الشعبي الولائي، و تسود الاعتبارات الديمقراطية في تسييرهما و تنظيمهما، و يعتمد المشرع على الانتخابات في تشكيلهما تحقيقا للديمقراطية و مبدأ جماعية التسيير.

المطلب الأول: تعريف المجالس المنتخبة المحلية

المجالس المحلية المنتخبة هي هيئات إدارية متواجدة على المستوى المحلي، تمثل الإرادة الشعبية على مستوى البلديات، لها إذن شرعية حسب نظام اللامركزية، قبل القانون الجديد المنظم للجماعات المحلية في سنتي 2011 و2012 ، كان قد أدخل قانون البلدية والولاية لسنة 1990 بعض متطلبات الديمقراطية التعددية، بالإضافة للعديد من الإصلاحات* التي جاء بها قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية الجديد 07/12.

تعد المجالس المنتخبة البلدية وحدات إقليمية، مقسمة على تراب الولاية، وهي عبارة عن هيئات تمثيلية تعبر عن ممارسة الديمقراطية المحلية على مستوى البلديات[2].

---

[1] - استعمل المؤسس الدستوري عبارة الجماعات الإقليمية Les collectivités territoriales" على أساس أنها تمارس ، الاختصاصات التي خولها لها القانون داخل رقعة جغرافية معينة، و هذه التسمية اعتمد عليها دستور فرنسا لسنة 1958 ، المؤرخ في 04 أكتوبر 1958 ، و المعدل في 23 جويلية 2008 ، في المادة 72 منه، حيث نصت على أن:

«Les collectivités territoriales de la république sont les communes, les départements, les territoires d'outre mer, toute autre collectivités est crée par la loi.-Gérard Marcou, « La démocratie locale en France- Aspect juridiques-», revue La démocratie locale représentation, participation et espace public, Lille , France , 1999, p . 22-[http://www .legifrance.gouv.fr] , 12 /05/2014 .

أما عبارة الجماعات المحلية، فهي التسمية التي اعتمدها الفقهاء، و هي تمييز عن الهيئات المركزية وقد لاحظ L.Favoreu أن المجلس الدستوري، في قراراته بتاريخ 25 أوت 1982 ، أنه لم يفرق بين مفهومي الجماعة الإقليمية و الجماعة المحلية، فقد استخدمها بالفعل الأول بالنسبة إلى الآخر لمزيد من التفاصيل، ا رجع:

-جورج فوديل، بيار دلفولقيه ، القانون الإداري،(ترجمة منصور القاضي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2008 ، ص365 .

[2]-عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية .دراسة مقارنة، (القاهرة : دار الفكر العربي، 1973،ص17 .

* الاصلاحات تعلقت بكيفية الانتخاب، تمثيل المرأة، تخفيض سن الترشح، العلاقة مع الوصاية، وتوسيع بعض صلاحيات رؤساء البلديات.

قد اصطلح على مفهوم المجالس المنتخبة المحلية في بعض الدول بالحكم المحلي، لتمتعها بالاستقلال المالي عن الحكومة المركزية، إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية، ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية، من تشريع وقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع والقضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية ، المتعلقة بالمرافق ذات الطابع المحلي [1].

يُصطلح مفهوم المجالس المحلية على الجماعات المحلية، لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل السكان، ويطلق عليها في الجزائر اسم البلديات والولايات، والتي سوف نعرفها فيما يأتي من هذا البحث، بوصفها المؤسسات الأساسية، التي تهيكل الجماعات المحلية في الجزائر[2]، اذ أنها بنيات إدارية لامركزية، تتداخل في تشكيلها مجموعة من العناصر الإدارية المتمثلة في نظام التوظيف المباشر للطاقم الإداري، بدءا بالأمين العام، إلى عمال الصالح المختلفة في البلدية، ثم أنها النظام الديمقراطي (الانتخاب) بدوره يدخل في تشكيل المجلس الشعبي الذي يشكل العنصر المهم في تركيبة البلدية، وهو المعني بالتعامل مباشرة مع المواطن، و الناخب قبل ذلك.

المطلب الثاني: قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية

تُعد المجالس المحلية المنتخبة جوهر ممارسة السلطة المحلية، اذ يُعهد الى أعضاء الوحدة المحلية بأن يشبعوا حاجاتهم بأنفسهم من خلال هيئة مختارة من أفرادها ومستقلة في عملها عن الوصاية المركزية، وان كانت تخضع لإشرافها ورقابتها، ويُعد الانتخاب الطريقة الرئيسية المعبرة عن تجسيد نظام اللامركزية، التي يمكن من خلالها تكوين المجالس المحلية المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي[3]. اذ ينجر على مسألة منح الشخصية الاعتبارية للهيئات المحلية تمتعها بالاستقلالية عن الأشخاص الممثلين لها الذين يعبرون عن إرادتها ويباشرون باسمها ونيابة عنها الصلاحيات الموكلة إليها، اذ جعل عنصر الاستقلال قضية ارتباط ممثلي الهيئات المحلية بالسلطة المركزية قضية شعبية، فاستقلالهم عنها أو تبعيتهم لها يرهن مبدأ الحكم المحلي أو إدارة الشؤون المحلية، من شأنه أن يجعل ذلك (أي الحكم المحلي والإدارة المحلية المنتخبة) واقعا معاشا وفاعلا أو حبرا على ورق وخيالا. هذا الرهان على مدى استقلالية أعضاء الهيئات المحلية عن السلطة المركزية أثار جدلا لدى المختصين الذين اختلفوا حول كيفية تحقيق هذا الاستقلال[4]. وقد انقسم هؤلاء المختصون في أرائهم على فريقين:

[1]- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، الإسكندرية : منشأة المعارض .1987ص 18.

[3] - مثنى فائق مرعي العبيدي، الحكم المحلي (المفاهيم، والأسس، والتجارب) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2018 ص 80.

[4] - مثنى مرعي العبيدي، نفس المرجع، ص 80.

الفريق الأول: يرى أن انتخاب أعضاء المجالس المحلية يُعد أمرا ضروريا لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطة المركزية، اذ أن النظام اللامركزي هو امتداد لفكرة الديمقراطية، ويجب أن يقوم على مبدأ الانتخاب، بحيث يقوم السكان المحليين بانتخاب أعضاء مجالسهم المحلية، وذلك لتقديرهم للمصالح المحلية وإدراكهم ومعرفتهم باحتياجات مجتمعاتهم.

هناك حجة أخرى تتمثل في أن تشكيل المجالس المحلية عن طريق التعيين من قبل السلطة المركزية سيتيح لهذه السلطة التدخل في شؤون هذه المجالس والتأثير في أعضائها، لأن العنصر المعين سيكون أكثر ارتباطا بالإدارة المركزية التي عينته وسيخضع لها ولن يتمتع بإرادة حرة في تأدية أعماله، مما يؤدي إلى فقدان المجالس المحلية لجوهر وغاية وجودها وذلك عندما تفقد حريتها واستقلاليتها[1].

اما الفريق الثاني فيرى أن مسألة الانتخاب في حالة تطبيق نظام اللامركزية المحلية لا يعتبر شرطا لازما ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعيين، وهذا الرأي بكل مبرراته قد يمثل خرقا للهدف السياسي للمجالس المحلية بشكل عام، اذ يسلب الجانب الاستقلالي وحرية اختيار المجتمعات المحلية ويبقيها غير قادرة على اقرار قيادات محلية تمثله وتنوب عنه كحالة أساسية من حالات الديمقراطية الواجب تعزيزها في تجسيد نهج الحكم على المستوى المحلي[2].

المبحث الثاني: التطور السوسيو/ قانوني للمجالس المنتخبة المحلية

في الفترة الاستعمارية

نتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء رؤية تاريخية عن تطور المجالس المحلية في الجزائر، وان كانت هذه الأخيرة تمتد الى فترة وجود العثمانيين في الجزائر، حيث قسمت الجزائر آنذاك إلى تقسيمات محلية (بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التيطري بالإضافة إلى داي الجزائر) وكل منطقة تشرف على السكان المحليين عن طربق التنظيم القبلي(قبائل المخزن، قبائل الرعايا)، حيث يرأس المنطقة القبلية شيخ البلد، بعدها تعرضت الجزائر إلى تنظيم استعماري كسر البنية الاجتماعية المحلية بدءا من سنة 1830، لتبرز تنظيمات جديدة للمجالس المحلية في الجزائر.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور المجالس المنتخبة البلدية في الجزائر

1/ مجالس المنتخبين المحليين في الفترة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962)

[1] - مثنى مرعي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] -محمد محمود الطعامنة، نظم الادارة المحلية(المفهوم والفلسفة والأهداف)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

أهم المراحل التي مرت بها مجالس المنتخبين المحليين إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر، تلك التي قُسمت فيها البلاد إلى ثلاث محافظات (الجزائر، قسنطينة، وهران) وعين على رأس كل منها عاملا ومجلس عمالة[1] وكانت البلاد آنذاك مقسمة إلى بلديات مختلطة، وبلديات كاملة الصلاحيات، وبلديات الأهالي، فما هي الوضعيات المختلفة للمنتخبين في هذه التشكيلات المختلفة، وكيف كانت علاقتهم بالإدارة الاستعمارية والسكان؟

أولا: البلديات المختلطة: (Communes Mixtes)

هي بلديات مختلطة في مناطق تواجد الجزائريين والمعمرين ويطبق عليها مرسوم 8 فيفري 1919 ويوجد على رأسها إداري مدني تعينه السلطة المركزية ويساعده عدد من القادة (caïds)[2] المشكلة من العنصر الأوروبي والعنصر الوطني والتي تقع في الجنوب أين يقل العنصر الأوروبي والمجالس البلدية بها، تتكون بنصف من الأوربيين والنصف الآخر من الجزائريين ولا ينتخب الرئيس بل يتم تعيينه.[3]

يتساءل كريستان موسار عن البلديات المختلطة ان كانت بلديات بالمفهوم الحداثي للكلمة، أم أنها مكان التقاء سلطات مختلفة الأولى مسيطرة والثانية مُسيَطر عليها[4] .

ثانيا : بلديات الأهالي: (Commune d'indigènes)

لقد أقيمت في المناطق الآهلة بالسكان الجزائريين والتي يشرف على إدارتها أعوان الحاكم العام، حيث ليس لسكانها أي دور في إدارتها أو تسييرها وترتكز خاصة في مناطق الجنوب الصحراوي وفي بعض المناطق الصعبة والنائية في الشمال.[5]

ثالثا : البلديات مكتملة الصلاحيات: (Des Communes Pleins d'exercices)

[1] -COLLOT (Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962), Paris, Éd. du CNRS, 1987, p. 45.

[2] - يشكل أحد العناصر المشكلة لهيكل الدوار، فبالإضافة الى القايد هناك الخوجة، الشمبيط (حارس الفحص) ، و الوقاف،ُيقترح من الحاكم الفرنسي، ويُسلم اليه الختم، مع برنوس أحمر دلالة على تفويض السلطة اليه، وتتمثل مهامه في : تبليغ جميع القضايا التي تبرز في دواره والوضع الاقتصادي والفلاحي والتعليم (الفرنسي) والعربي والحالة المدنية : الاعراس والمناسبات الأخرى والكوارث الطبيعية والهجرة :داخل وخارج الحوز ومتابعة رجال الزوايا والوضع السياسي.

[3] - أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الادارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط2009،5.ص ص 129- 130

[4] -Voir Christine Mussard, « La commune mixte, espace d'une rencontre ? », En Abderrahmane Bouchene, Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, *Histoire de l'Algérie à la période coloniale (1830-1962*), Paris/Alger, La Découverte/Barzakh, 2012, p. 278-282.

[5] - أحمد محيو، مرجع سبق ذكره، ص 129.

توجد في مناطق ذات الأغلبية الأوروبية ويطبق عليها القانون البلدي الصادر في 1884 أي أنها تدار من قبل رئيس بلدية و أعوان منتخبين، كما هو حال البلديات الفرنسية .[1]

قد تميزت الفترة ما بين (1954) إلى (1962) أي فترة الثورة التحريرية، باشتداد المقاومة واضطراب الأمن، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى إعادة النظر في كافة التنظيمات الإدارية القائمة في البلاد، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات منها إلغاء المجلس الجزائري في 12 أفريل 1956 ، ونقل اختصاصاته إلى الحاكم العام، كما صدر قانون يقضي بإعادة تنظيم الإدارة العامة في الجزائر، إلا أنه لم ينفذ .

المطلب الثاني: تطور المجالس المنتخبة البلدية بعد الاستقلال

مرت المجالس المنتخبة البلدية بعد استقلال الجزائر سنة 1962، بمراحل مختلفة، نميز فيها أربعة مراحل متباينة، حيث تميزت في كل مرحلة بمجموعة من الخصائص من حيث التنظيم، والإصلاح، والتسيير والوظائف.

المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى سنة 1967

في هذه المرحلة عرفت المجالس المنتخبة البلدية إصلاحات جزئية مست التنظيم الإداري البلدي، نظرا للترهل الكبير الذي ورثته الجزائر من الاستعمار الفرنسي، حيث بادرت الجزائر بعد استقلالها السياسي، في التفكير حول ضرورة تدارك وإصلاح التخريب الذي شمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والإدارية. وهو ما أشارت إليه مواثيق الدولة الجزائرية في خضم تلك الفترة، سيما ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر1964، على ضرورة التفكير الجدي في السعي للنهوض بتنمية محلية شاملة، عن طريق تصفية مخلفات الاستعمار التي تتجلى مظاهرها في[2]:

- شلل الإدارة المحلية في جانبيها التسييري والوظيفي، بسبب مغادرة الموظفين الأوروبيين للجزائر، مما أدى إلى ظهور مشكل انعدام الإطارات الجزائرية القادرة على إدارة شؤون البلدية.

- العجز المالي الذي عانت منه البلديات بعد الاستقلال، نظرا الى تناقص مواردها المالية، وزيادة نفقاتها بسبب المساعدات الاجتماعية التي كانت تقدمها لفائدة المتضررين من ويلات حرب التحرير، وهو ما انعكس بصفة سلبية على حركية البلديات آنذاك.[3]

أمام هذه الوضعية الصعبة، عملت القيادة الجزائرية آنذاك إلى المبادرة بمجموعة من الإصلاحات الجزئية، تسمح لها تجنب الفراغ المؤسساتي الذي طبع

---

[1] - علي زغدود، الادارة المركزية في الجمهورية الجزائرية ، الجزائر، لشركة الوطنية للنشر والتوزيع , 1977. ص 36.

[2] - جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر، بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11 ، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014 ص 82.

[3] - جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

البلديات. في هذا الصدد اتخذت مجموعة من التدابير سواء على مستوى العمالة أو البلدية، كانت أهمها[1]: الإبقاء على التنظيم الإداري المحلي الذي كان ساريا في عهد الاستعمار الفرنسي، بموجب القانون 157/62 الصادر في 1962/12/31 المتضمن تمديد سريان التشريع في مجال الإدارة المحلية إلى أجل غير محدود[2]، كما تم إنشاء لجان التدخلات الاقتصادية والاجتماعية، طبقا للأمر 16/62 الصادر في 09 أوت 1962 حددت مهمتها في مناقشة مقترحات البرامج التنموية الهادفة إلى تسيير المرافق العامة المحلية. إلا أن ما يلاحظ على هذه اللجان أن وجودها ميدانيا كان نادرا[3].

هكذا نجد أن البلديات عانت كتنظيم إقليمي إبان السنوات الأولى للاستقلال أزمة حادة، الظرف الذي وضع السلطة الحاكمة بين موقفين وهما: إما زوال البلديات كمبدأ من مباديء العامة للتنظيم الإداري المحلي بالجزائر، وإما حل تلك البلديات كإجراء إداري أولي، تعقبه انتخابات بلدية، وهو إجراء كانت عواقبه مجهولة بالنظر إلى الظروف التي كانت تمر بها البلاد[4].

على أساس ما سبق، ونظرا للأهمية التي تكتسيها المجالس البلدية، ظهرت محاولات إصلاحية تمثلت في ما يلي:

1- إعادة تجميع البلديات بناء على مرسوم صدر يوم 16 ماي 1963[5]، تضمن إعادة الحدود الإقليمية للبلديات، ترتب عنه تقليص في عدد البلديات إلى 676 بلدية [6].

2- مساهمة البلدية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاعتماد على جهازين يتمثلان في لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي، تتكون من ممثلين عن السكان وتقنيين لهم خبرة لا بأس بها في شؤون المرافق العمومية والمشاريع الخاصة، والجهاز الثاني هو المندوبيات الخاصة لتنشيط القطاع الاشتراكي، أنشئ في 22 مارس 1963. على مستوى كل بلدية، تنحصر مهامه في تنظيم وتسيير المؤسسات الشاغرة" Les entreprises vacantes" وهو يتشكل من : رؤساء لجان التسيير، ممثل عن الجيش والسلطات الإدارية بالبلدية، ممثل عن الحزب الحاكم وممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين[7].

---

[1] -لخضر عبيد، المجموعات المحلية في الجزائر، المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 93.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، قانون 157/62، يتضمن تمديد سريان التشريع الفرنسي المؤرخ في 1962/12/31، (الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في جانفي 1963) .

[3] - ناصر لباد، القانون الاداري، التنظيم الاداري، الجزائرك منشورات دحلب، 1999، ص 109.

[4] -Abdekader yafsah***, La question du pouvoir en Algerie***.Alger : ENAL, 1990 , P 72.

[5] - يتعلق بالاصلاح الاقليمي بموجب المرسوم 189/63 الصادر في 1963/05/16 الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 35 لسنة 1963.

[6] - جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[7] -محيو أحمد، محاضرات في المؤسسات الادارية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 180.

المرحلة الثانية 1967- 1981

تميزت هذه المرحلة بأهمية خاصة، كونها اعتبرت فترة حاسمة في رسم سياسة التنظيم الإداري البلدي، بصدور إصلاح البلدية كمرحلة أولى، باعتبار البلدية قاعدة للتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. بدأ بوضع أسس نظرية لمشروع قانون بلدي بإمكانه أن يخولها (أي البلدية) بالإضافة إلى وظائفها الإدارية المعروفة، التمتع بصلاحيات في ميدان التنمية الاقتصادية المحلية، باستعمال جزء من دخلها في تحقيق أهدافها، وتتويجا لعملية التفكير تلك، أصدر الأمر 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967[1]، المتعلق بقانون البلدية الذي أقره مجلس الثورة بصفة نهائية في 04 أكتوبر 1966[2].

المجالس المنتخبة البلدية في ظل قانون 24/67

سمح الإطار القانوني الخاص بالبلدية، تحديد صلاحيات هذه الأخيرة في مجال التنمية المحلية، غير أنه من ناحية الواقع العملي، ظلت صلاحيات نظرية لم يُكتب لها التطبيق، على سبيل المثال لا الحصر ما أنجر عن ذلك من عدم فعالية دور المجالس البلدية في القيام بأدوار تنموية في مختلف الأبعاد الاجتماعية، ومرد ذلك يرجع إلى الغموض الذي اكتنف مفهوم الاختصاص المحلي الذي كان بحوزة الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، حيث نجد أن القرارات المركزية هي التي كانت تتحكم في القرار التنموي المحلي على مستوى البلدية والولاية على حد سواء، مما أفقد هاتين المؤسستين روح المبادرة[3].

سبب أساسي نجده أيضا في التأثير على الأداء الوظيفي للمجالس البلدية، يتمثل في العلاقة القائمة بين الإدارة المحلية والحزب الحاكم آنذاك، إذ لوحظ تأثير جلي لهذا الأخير على نشاط المجالس البلدية، من خلال إحكام قبضته على طريقة انتقاء المرشحين إلى شغل عضوية بالمجلس الشعبي البلدي[4]، من خلال احتكار إعداد قوائم المترشحين للانتخابات البلدية.

حسب الميثاق الوطني لسنة 1976 فان المجالس المنتخبة البلدية، بحكم محتواها البشري، هي القوى الاجتماعية للاشتراكية، حيث تتكون الأغلبية فيها من

---

[1] - وضع مشروع قانون البلدية في جوان 1965 من طرف المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد انقلاب 19 جوان 1965، تبنى مجلس الثورة في أكتوبر 1966 تحضير مشروع ميثاق بلدي، تم اصداره نهائيا في 04 أكتوبر 1966. كما وافقت الحكومة على مشروع قانون البلدية في 20 ديسمبر 1966، وتم نشره بصفة نهائية في الجريدة الرسمية رقم 06 بموجب الأمر 24/67 الصادر في 1967/01/18.

[2] - جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] - جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[4] -محيو، مرجع سابق، ص 241.

العمال والفلاحين[1]، و لما كانت الدولة آنذاك في نظام الأحادية الحزبية، فكان منطقيا أن يكون هؤلاء ضمن ولاء حزب جبهة التحرير الوطني.

أمام هذه الوضعية، واعتبارا بالنقائص التي أظهرتها عملية تطبيق قانون البلدية سابق الذكر، رأت السلطة ضرورة إدخال تعديلات على مجال اختصاصات البلدية، تمثلت في صدور القانون 09/81 الذي أقحم تعديلات في صلاحيات المجالس البلدية.

المرحلة الثالثة (1981-1988)

ما يميز هذه المرحلة – كما سبق ذكره- صدور تعديل قانوني جديد على اختصاصات البلدية، تضمنه قانون 09/81[2] المؤرخ في 1981/07/04 أعقبه صدور نصوص ومراسيم تطبيقية له[3]، حددت بموجب هذه النصوص والمراسيم مختلف القطاعات التي أصبح للبلدية التدخل فيها، واضافة لهذا الاصلاح، ظهر اصلاح جديد سنة 1984، مس تنظيم البلديات و تقسيمها، بموجب القانون 09/84 الصادر في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الاقليمي الجديد، والذي رفع عدد البلديات الى 1541 بلدية بدلا من 704 بلدية [4].

بحكم الدولة كانت محكومة في ظل الأحادية الحزبية، فان البلديات بصفتها مؤسسات محلية لم تكن تدور بعيدا عن فلك السلطة الأحادية، أيضا كانت المجالس البلدية تسير بطريقة أو بأخرى عن طريق منتخبي حزب جبهة التحرير الوطني،ان تدخل الحزب في الشؤون المحلية انعكست بشكل مباشر على وظيفة البلديات، حيث اصبحت هذه الأخيرة في خدمة الحزب الحاكم بدلا أن تكون أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المحلية، الأمر الذي أفرز من جديد اشكالية دور هذه المجالس البلدية في تنمية الوحدات الاقليمية. وما زاد في ترسيخ هذه الاشكالية ما عرفته الجزائر من انفتاح سياسي، بعد أحداث أكتوبر 1988، وما تمخض عنها من اصلاحات سياسية كالتعددية الحزبية واعلان الجزائر رسميا تخليها عن الايديولوجيات الاشتراكية[5].

كل هذه التطورات حتمت على السلطة مبدأ اعادة التفكير في تنظيم اداري وقانوني جديد للمجالس البلدية، تكون بامكانها بعث أدوارا تنموية جديدة.

---

[1] - دستور سنة 1976، الأمر 76/97 الصادر في 1976/11/22، الجريدة الرسمية، العدد 94 المؤرخة في 1976/11/24.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، قانون 09/81 المتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 1981/07/07)، ص 17.

[3] - صدرت هذه المراسيم في يوم 1981/12/26 تتمثل في المراسيم: 371/81، 372/81 ، 373/81، 374/81، 374/81، 375/81، 376/81، يحدد صلاحيات البلدية على التوالي في القطاعات التالية: الشباب، والرياضة، السياحة، الثورة الزراعية، الصحة، النقل والصيد البحري، العمل والتكوين المهني.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، قانون 09/84 المتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد(الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 198/02/07) ص 139.

[5] -حسين بورادة، الاصلاحات السياسية في الجزائر، الجزائر : ب-ن، 1996، ص 49.

المرحلة الرابعة 1989- 2019

أ) القانون البلدي رقم 08/90

ان أهم ما يميز هذه المرحلة، هو التغيير الذي صدر بشأن تنظيم البلدية والمتمثل في قانون البلدية 08/90 [1]، الا أن تطبيقه ميدانيا سبقته مرحلة انتقالية دامت ستة (06) أشهر، يرجع السبب في وجودها الى عزم السلطة آنذاك تأجيل اجراء الانتخابات المحلية.

أ. المجالس البلدية في ظل المرحلة الانتقالية:

بدأت هذه المرحلة بصدور القانون 17/89 بتاريخ 1989/12/11، خلال الفترة التي تم فيها تأجيل الانتخابات الخاصة بتجديد أعضاء المجالس الشعبية البلدية، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون: خلافا لأحكام المادة 61 من القانون 13/89 المؤرخ في 1989/08/07 المتضمن قانون الانتخابات، وبصفة استثنائية، تجري الانتخابات لتجديد المجالس الشعبية البلدية التي تنتهي فترتها يوم 1989/12/12 خلال ستة (6) أشهر التي تلي هذه الفترة[2].

يبرر مجموعة من المحللين السياسيين*[3] هذا التأجيل باعتباره مجالا زمنيا أعطى للأحزاب السياسية لاتاحة لهم الفرصة، قصد التكيف والاستعداد للمشاركة في أول انتخابات محلية تعددية[4]. كما نص هذا القانون في مادته الثانية، هلى انشاء مجلس مؤقت يتكفل بادارة شؤون البلدية خلال المرحلة الانتقالية، وهو مجلس يتكون من 03 الى 05 أعضاء من بينهم الرئيس، قد يكونوا هؤلاء تابعين لمصالح الادارة العمومية أو مواطنين عاديين**، يعينهم الوالي بموجب قرار، بناء على المرسوم التنفيذي 231/89 الصادر في 1989/12/12، والذي يحدد كيفيات وشروط تعيين أعضاء المجالس البلدية المؤقتة[5]، فان توزيع هؤلاء كالآتي:

- 03 أعضاء بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.
- 04 أعضاء بالنسبة للبلديات التي يتروح عدد سكانها بين 50.000 نسمة و 100.000 نسمة .
- 05 أعضاء بالنسبة للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 نسمة.[6]

تتمثل اختصاصات المجلس البلدي المؤقت، على صعيد التنمية في متابعة المشاريع التنموية، تنفيذ ميزانيات البلدية وكذا اتخاذ كافة الاجراءات الخاصة بالطرق البلدية، يمثل البلدية في كل التصرفات المتعلقة بالحياة المدنية، الا وانه وبصفة استثنائية، أشارت أحكام المادة 08 من القانون 17/89 سابق الذكر، على أن البلديات المشكلة للجزائر العاصمة تخضع لنفس التنظيم لكن بكيفيات مختلفة، وهذا

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، قانون 08/90 يتعلق بالبلدية،(الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 1990/04/11) ص 488.

[2] - جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

* من بين هؤلاء جمال زيدان، السعيد بو الشعير، حسين بورادة. في كتاباتهم حول اصلاحات البلدية في الفترة التي جاءت بعد الاعلان عن التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989.

**يكونون أعضاء جزئيا أو كليا أعضاء من المجلس الشعبي البلدي.

[4] - عمر صدوق، أراء سياسية قانونية في بعض قضايا الأزمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ص 110.

[5] - جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[6]- مرجع سبق ذكره، ص 91.

ما أكده صدور المرسوم التنفيذي 232/89 المؤرخ في 1989/12/12 الذي يحدد كيفيات تعيين المجلس البلدي المؤقت في التجمع الحضري لمدينة الجزائر ويضبط صلاحياته[1].

إن هذا التوجه نحو التعددية الحزبية أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في البناءات التنظيمية لأسس المجالس البلدية واتجاهاتها في الجزائر وكذا نشوء مجموعة جديدة من المعايير القانونية المنظمة لأنشطة البلديات ولأشكال التنظيم القانونية للمجالس الشعبية المحلية، وخاصة البلدية لأن هذه المجالس تعتبر أبرز الهيئات اللامركزية والتي تتصل بأشكال مباشرة بمصالح الكافة، بمعنى أن الدخول في نسق التعددية الحزبية أفرز مجموعة معطيات منها الابتعاد عن الخيار الاشتراكي، وتحرير الاقتصاد، وإبعاد الجيش عن الساحة السياسية، كل هذا أثر على طبيعة سيرورة الجماعات المحلية في تلك الفترة[2]

ان ما يلاحظ على اختصاصات المجلس البلدي في اطار هذه المرحلة الانتقالية، عدم الجدية والتكفل بالجانب التنموي، ومرده بالدرجة الأولى الى قصر الفترة الزمنية (06) أشهر من جهة، وكذا طبيعة الضوابط التي فرضتها النصوص القانونية الصادرة بشأنها (قانون 17/89) . وعليه، وفي خضم التطورات الحاصلة، جرت انتخابات محلية في 12 جوان 1990، اعتبرها بعض قادة الأحزاب السياسية آنذاك تكريسا للنهج التعددي الذي رسنه دستور 1989، وتجسيدا ميدانيا للاصلاح الاداري البلدي الجديد الذي ظهر عام 1990[3].

ب. تنظيم المجالس البلدية بعد الاعلان عن حالة الطوارئ:

ان العمل بأحكام القانون البلدي[4] من الناحية الممارساتية لم يدم طويلا، في ظل جو مشحون بالأزمات التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي سنة 1991، كانت بدايتها الاضراب السياسي الذي دعت اليه الجبهة الاسلامية للانقاذ[5]، وما نتج عن ذلك من معطيات أثرت على الاستقرار السياسي بالجزائر، حيث قدم الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية آنذاك استقالته في 1992/01/11، تزامنا مع حل المجلس الشعبي الوطني، الأمر الذي وضع الجزائر في مأزق حقيقي نظرا لشغور هاتين المؤسستين الدستوريتين الهامتينن في ظل هذه الظروف أنشئ المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 14/ 1992/01، والذي خولت الى رئيسه محمد بوضياف الامضاء على كل القرارات التنظيمية، وترأس مجلس الوزراء، على اثر هذا الترتيب الجديد

---

[1] -Nacer Lebed . « L'exercice de la tutelle sur les communes de la daira – zenati » (mémoire de magistere, institut de droit, Université d'Alger, 1993). p.65.

[2] - , « Myriam Aït-Aoudia, *L'expérience démocratique en Algérie (1988-1992). Apprentissages politiques et changement de régime* », *Lectures* [En ligne], Les comptes rendus, 2016, mis en ligne le 05 janvier 2016, consulté le 31 août 2018. URL : http://journals.openedition.org/lectures/19762

[3] - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص 89.

[4] - قانون رقم 09-90 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن قانون البلدية الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 15 المؤرخة في 1990/04/11.

[5] - أنيس رحماني، " اعادة هيكلة النظام السياسي في الجزائر"، مجلة قضايا دولية، العدد 334، 1996، ص 18.

لهيكلة المؤسسات السياسية في الجزائر، صدر مرسوم رئاسي رقم 44/92 مؤرخ في 1992/02/09 يتضمن اعلان حالة الطوارئ لمدة 12 شهرا عبر كامل تراب الوطن، والذي مددت فترته الى أجل غير محدد بموجب المرسوم التشريعي رقم 02/93 المؤرخ في 1993/02/06.[1]

لقد نتجت عن تطبيق هذا النص القانوني، انعكاسات تمثلت في حل مجموعة من المجالس الشعبية البلدية، التي عرفت سيطرة مناضلي الجبهة الاسلامية للانقاذ، الذين كانوا لايزالون يخوضون عملية الاضراب السياسي، التي دعت اليه قياداتهم، وهو ما اعتبرته السلطة الحاكمة آنذاك بأنه أمر يعرقل السير الحسن للمرافق التي تديرها البلدية، وبالتالي على اثر هذه الأحكام أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم التنفيذية تتضمن حل مجالس شعبية بلدية[2]، مع تعويضها بمندوبيات تنفيذية بلدية، نظم سيرها المرسوم التنفيذي 142/92 الصادر في 1992/04/11 .

وهذه المندوبيات لا تكاد تختلف عن المجالس الشعبية البلدية المؤقتة، التي أشرنا اليها سابقا، حيث تتشكل المندوبيات التنفيذية البلدية من 03 الى 05 أعضاء مع الأخذ عدد سكان البلدية[3]. ويرأس المندوبية عضو يعين من بين أعضائها من طرف الوالي، كما يتولى نفس مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي، وبغض النظر عن الأسباب التي أطالت من عمر هذا النظام الاستثنائي المتمثل في المندوبيات التنفيذية، تداركت السلطة الأمر ورأت ضرورة أن تنشئ مؤسسات دستورية، فأعلنت عن تنظيم انتخابات محلية في 23 أكتوبر 1997 بأسلوب ونمط انتخابي جديد تضمنه الأمر 07/97 المؤرخ في 1997/03/03 المتعلق بالانتخابات[4].

مرت حوالي عشرون سنة على تنظيم المجالس البلدية وفقا لهذا القانون، الأمر الذي أبرز مع مرور الوقت الكثير من النقائص لاسيما في مجال العلاقة بين الهيئات المركزية ممثلة في الوالي ورئيس الدائرة بالمجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير الذي يعتبر جماعة اقليمية للدولة اضافة الى تعاملها المباشر مع المواطنين، وانطلاقا من كونها (المجالس البلدية) نواة الدولة على المستوى المحلي[5]، باشرت الدولة الى تجسيد نظام قانوني آخر يعطي ديناميكية جديدة للمجالس البلدية، وهو ما أعلنت عنه في أواخر سنة 2011، كما سيأتي في المباحث التالية.

المبحث الثالث: نظام المجالس المنتخبة في ظل التعديلات القانونية الجديدة

---

[1] - جمالزيدان، مرجع سبق ذكره، ص 94

[2] - هناك عدة مراسيم تنفيذية صدرت في هذا الشأن وهي على التوالي: المرسوم 142/92 المؤرخ في 1992/04/11. المرسوم 436/92 المؤرخ في 1992/11/30 . المرسوم 56/93 المؤرخ في 1993/02/27 . المرسوم 106/93 المؤرخ في 1993/05/05. المرسوم 128/93 المؤرخ في 1993/05/29. المرسوم 05/94 المؤرخ في 1994/01/02 . المرسوم 238/94 المؤرخ في 1994/08/10. المرسوم 63/95 المؤرخ في 1995/02/22. المرسوم 91/95 المؤرخ في 1995/03/25.

[3] - استعمل المقياس العددي الذي أتبع في تحديد أعضاء المجلس البلدي المؤقت كما أوضحناه سابقا أي 3 أعضاء في البلديات ذات 50.000 نسمة- 4 أعضاء في البلديات التي عدد سكانها مابين 50.000 الى 100.000 نسمة- 5 أعضاء في البلديات ذات أكثر من 100.000 نسمة- أما المندوبيات التنفيذية للبلديات المنظمة في شكل قطاعات حضرية تضم عدد من الأعضاء بعدد القطاعات الحضرية0

[4] -جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[5] - العمري بوحيط، البلدية اصلاحات، مهام وأساليب، الجزائر: دار النبأ، 1997، ص 9.

المطلب الأول : تنظيم المجالس البلدية في ظل قانون البلدية الجديد رقم 10/11 [1]

لقد نصت المادة الأولى من قانون 10/11 على أن البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يتم انشاؤها طبقا لقانون يصدره البرلمان، تتميز باقليم جغرافي محدد، اسم ومركز، وفي هذا الاطار تتشكل البلدية حسب المادة 15 من القانون 10/11 من هيئة مداولة تتمثل في المجلس الشعبي البلدي وهو أساس البلدية، وهيئات لامركزية تنحصر في رئيس المجلس الشعبي البلدي، والهيئة التنفيذية للبلدية، بالاضافة الى إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي[2].

لقد رافق عملية تنفيذ قانون المجالس البلدية الجديد، نظام انتخابات تولى تشكيل المجالس الشعبية البلدية وفقا لمجموعة من الشروط التنظيمية المختلفة عن القوانين الانتخابية السابقة.

نظام تشكيل المجالس المنتخبة البلدية (النظام الانتخابي لسنة 2012)

لقد أفرزت مجمل الإصلاحات[3] التي مست مفاصل الحياة السياسية في الجزائر نظاما انتخابيا جديدا سنة 2012[4] حاول من خلاله المشرع تنظيم تشكيل المجالس المنتخبة نحاول هنا إبراز أهم ما جاء به هذا النظام الانتخابي بالتركيز على بعض المسائل الجوهرية عند مقابلة نص المادة 64 من قانون البلدية لسنة 2011 والمادة 80 من القانون العضوي للانتخابات لسنة 2012 نستنتج ما يلي :

1- جاءت المادة 80 من القانون العضوي 12-01 أكثر وفرة من حيث الأحكام ففصلت بشأن احتمالات متعددة. بينما أسندت المادة 64 من قانون البلدية الرئاسة لمتصدر القائمة الانتخابية الفائزة بأغلبية الأصوات ووضعت احتمالا واحدا يتعلق بحالة تساوي الأصوات وأسندت الرئاسة لأصغر المترشحين سنا .[5]
2- سلمت المادة 64 من قانون البلدية انه من على الوجه الغالب ستفوز قائمة بأغلبية أصوات الناخبين فيختار متصدر قائمتها أو في حالة التساوي يختار الأصغر سنا بينما قدمت المادة 80 المذكورة عديدة الاحتمالات.
3- جاء في المادة 65 في حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا . وما يلاحظ على هذه الفقرة أنها لم تحسم بدقة مجال المفاضلة هل المغزى أن تكون بين متصدر القائمة مع الأخر في القائمة الأخرى المتساوية في

---

[1] - قانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 2011/07/03.

[2] - قانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتضمن قانون البلدية الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 2011/07/03

[3] - الإصلاحات المعنية هي التي مست نظام الانتخابات، الاعلام، الاحزاب السياسية، تثيل المرأة، البلدية والولاية.

[4] - القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات .

[5] - المادة 64 من قانون البلدية رقم 11-10.

حصصها مع القائمة الأولى. أم أن مجال المناسبة يمتد لكل الفائزين بمقاعد في القائمتين الفائزتين . جاءت الفقرة مطلقة ولم تحسم في الأمر.[1]

4- طبقا للمادة 80 من القانون العضوي للانتخابات في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد أي 50 في المائة + 1 يمكن للقوائم التي حصلت على 35 بالمائة من المقاعد تقديم مترشح [2].

وفي حالة عدم حصول أي قائمة على 35 بالمائة من المقاعد يمكن لجميع القوائم ان تقدم مرشحيها وهكذا فتحت المادة 80 باب الترشح وجعلت الرئاسة في بعض الحالات مفتوحة ومددت الترشح لكل القوائم في حال عدم حصول أي قائمة على نسبة 35 بالمائة.[3]

5- المحصلة ان هناك اختلاف في أحكام الرئاسة بين قانون البلدية والقانون العضوي للانتخابات .

6- في الجزائر فإن النظام الانتخابي يحدد عدد مناصب المجالس المنتخبة بحسب عدد السكان. حيث أن عدد المقاعد المطلوب شغلها في المجالس مرتبط بعد سكان الإقليم الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان و الإسكان الأخير وهذا ما نصت عليه المادة 79 من قانون الانتخابات لسنة 2012 :[4]

7- 13عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.

8- 15 .عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و20.000 نسمة

9- 19 .عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.000 و50.000 نسمة

10- 23 .عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و100.000 نسمة

11- 33 .عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.000 و200.000 نسمة

12- 43عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.000 نسمة أو يفوقه .

13- وما يمكن الإشارة له في هذا السياق أن القانون العضوي للانتخابات رقم12/07 قد زاد من عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية عما كان معمولا به في القانون العضوي لسنة1997 حيث أن عدد الأعضاء كان يتروح بين 7 في البلديات التي تضم اقل من 10000 نسمة وبين 9 و 13 عضو في البلديات التي كانت يتروح عدد سكانها بين 20000 و 50000 نسمة، و33 عضو في البلديات التي تساوي او يفوق عدد سكانها 2000.000 نسمة.[5]

14- وما يمكن قوله في هذا الخصوص فإن قانون الانتخابات لسنة 2012 قد وفق في زيادة حجم المجالس الشعبية البلدية ذلك لان قلة عدد الأعضاء في ظل القانون

---

[1] - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص59.

[2] - القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات .

[3] -عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره،.61

[4] - القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

[5] - القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

القديم أدى بالكثير من البلديات إلى الوصول إلى طريق مسدود حول مسألة التسيير البلدي ، لذلك فإن كبر حجم المجلس البلدي يسمح بتمثيل الاتجاهات السياسية المختلفة، و يوفر العدد الكافي لعضوية اللجان المختلفة و يحقق ربط عدد اكبر من الأفراد بالمجلس المحلي، كذالك فإن عدد السكان في الجزائر في ازدياد مستمر[1].

المطلب الثاني: كيفية انتخاب المجالس الشعبية البلدية وشروط العملية الانتخابية المحلية.

لقد نصت الفقرة الأولى من المادة 78 من القانون العضوي للانتخاب رقم 01/12 على انه يشترط في المترشح لعضوية المجالس البلدية أن يستوفي الشروط التي نصت عليها المادة الثالثة من نفس القانون، بالإضافة إلى أن يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها، وبالرجوع إلى نص المادة نجد أن المشرع اشترط شروطا تشترك في الناخب والمتر شح و هي[2]:

أ / الجنسية الجزائرية

ب /بلوغ سن 23 سنة

ب /التمتع بالحقوق الوطنية (المدنية و السياسية) وتنص المادة 9 مكرر 1 من القانون العقوبات على الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية و العائلية في العزل أو الإقصاء من جميع الوظائف والمناصب العمومية التي لها علاقة بالجريمة.[3]

ج /عدم الوجود في إحدى حالات عدم الأهلية للانتخاب.

د/التسجيل بالقائمة الانتخابية بالبلدية.

ه /حالات عدم القابلية للانتخاب.

أولا :العملية الانتخابية

يقصد بالعملية الانتخابية مجموعة الإجراءات والتدابير والتصرفات المتعلقة بالانتخابات، فلابد من إعداد القائمة الانتخابية ثم الاقتراع وما يليه من فرز إلى غاية إعلان النتائج، وقد أحاط المشرع العملية الانتخابية بالحماية الضرورية دعما لمصداقية العملية ومن هذه الحماية مراجعة القوائم الانتخابية سنويا تحت مراقبة لجنة إدارية[4] ، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من القانون العضوي للانتخابات لسنة 2012 وتتكون هذه اللجنة من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا

---

[1] - عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره، 64

[2] - القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

[3] - القانون رقم ..المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتضمن قانون العقوبات .

[4] - طاهري حسين، القانون الإداري و المؤسسات الإدارية ،التنظيم الإداري و النشاط الإداري ، دار الخلدونية الجزائر 2007 ، ص63

رئيسا ورئيس المجلس الشعبي البلدي عضوا والأمين العام للبلدية عضوا بالإضافة إلى منتخبين اثنين للبلدية يعينهما رئيس اللجنة[1]

تتضمن العملية الانتخابية مراحل وهي الاقتراع، الفرز وتوزيع المقاعد ومن ثم سنتطرق إلى الوضعية القانونية للمنتخب وهو ما سنعرضه في النقاط التالية:

أ/ الاقتراع:

ونقصد بالاقتراع تعبير المواطنين عن رأيهم واختيارهم لمن يمثلهم في تسيير الدولة ومؤسساتها، ويدوم الاقتراع يوما واحدا، حيث يبدأ من الساعة الثامنة صباحا ويختتم في نفس اليوم في الساعة السابعة مساءا، غير أنه يمكن للوالي في حالات استثنائية أن يتخذ قرارا بتقديم ساعة بدء الاقتراع أو تأخير ساعة اختتامه وهذا بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالداخلية ، ويطلع اللجنة الولائية لمراقبة الانتخابات بذلك قصد تسهيل ممارسة الناخبين لحقهم في التصويت. وتجدر الإشارة إلى أن قرار تقديم الاقتراع يكون بثلاثة أيام أي 72 ساعة على الأكثر في البلديات التي يتعذر فيها إجراء عملية الاقتراع في اليوم نفسه لأي سبب استثنائي[2] ، ونذكر مثلا البدو الرحل الذين يسكنون في المناطق النائية وكذا بالنسبة لأسلاك الأمن حتى يمكنهم التفرغ في يوم الاقتراع لضمان حسن سير العملية الانتخابية.

ومن جملة المواصفات التي يتميز بها الاقتراع في الانتخابات البلدية ما نصت عليه المادة 31 من قانون الانتخابات أن التصويت شخصي وسري [3] ، إلا أن شخصية التصويت يمكن الخروج عنها و ذلك بموجب التصويت بالوكالة لكنه مقيد بجملة من الشروط كأن يشترط في الموكل أن يكون من الناخبين المنتمين إلى إحدى الفئات المنصوص عليها في القانون في المادة 53 من نفس القانون[4] ، المرضى الموجودون بالمستشفيات أو الذين يعالجون بمنازلهم، أو ذوو العطب الكبير أو العجزة، أو العمال الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم وكذا الطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج ولايتهم الأصلية، و المواطنون الموجودون مؤقتا في الخارج وكذا

---

[1] - المادة 15 من قانون الانتخابات لسنة 2012 والتي تنص على": يتم إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية تتكون ممن يأتي: قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا ، رئيسا ، الأمين العام للبلدية ، عضوا ، ناخبان اثنان (02) من البلدي ، يعينهما رئيس اللجنة ، عضوين. تجتمع اللجنة بمقر البلدي بناء على استدعاء من رئيسها. توضع تحت تصرف اللجنة كتابة دائمة ينشطها الموظف المسؤول عن الانتخابات على مستوى البلدية ، توضع تحت رقابة رئيس اللجنة قصد ضمان مسك القائمة الانتخابية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. تحدد قواعد سير اللجنة عن طريق التنظيم.

[2] -انظر المادة 13 من قانون رقم 01/12 المتضمن قانون الانتخابات.

[3] -انظر المادة 31 من القانون العضوي رقم 01/12 المتضمن قانون الانتخابات والتي تنص على :" التصويت حق شخصي وسري"

[4] - المادة 53 من قانون الانتخابات والتي جاء نصها كالتالي ": يمكن الناخب المنتمي إلى إحدى الفئات في هذه المادة أن يمارس حق التصويت بالوكالة بطلب منه:

* المرضى الموجودون بالمستشفيات و/أو الذين يعالجون في منازلهم ،
* ذوو العطب الكبير أو العجزة ،
* العمال والمستخدمون الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم و/أو الذين هم في تنقل أو يلازمون أماكن عملهم يوم الإقتراع ،
* الطلبة الجامعيون الذين يدرسون خارج ولايتهم الأصلية،
* المواطنون الموجودون مؤقتا في الخارج،
* أفراد الجيش الوطني الشعبي والأمن الوطني والحماية المدنية ومستخدمو الجمارك الوطنية ومصالح السجون والحرس البلدي الذين يلازمون أماكن
عملهم يوم الاقتراع."

أفراد الجيش الشعبي الوطني، و الأمن الوطني و الحماية المدنية ومستخدمو الجمارك الوطنية و مصالح السجون و الحرس البلدي.

ب/: الفرز

هو عملية عد وحساب الأصوات وبيان ما حصل عليه كل مترشح من أصوات، وتشمل مرحلة الفرز أيضا عملية فتح الصناديق وفتح أوراق الاقتراع مع استبعاد وحذف الأصوات الغير صحيحة، والفرز يلي عملية الاقتراع، أي بعد الانتهاء وغلق مكاتب الاقتراع يشرع مباشرة في عملية فرز الأصوات[1]، وله أهمية في العملية الانتخابية فهو الذي يظهر النتائج، و لتجنب أي احتمال للتزوير و التلاعب بالأصوات و أوراق الاقتراع ، جعل المشرع الفرز تحت رقابة أعضاء مكتب التصويت وهذا ما نصت عليه المادة 49 والتي تنص على ":يقوم بالفرز فارزون تحت رقابة أعضاء مكتب التصويت.[2] كما أحاط المشرع بمجموعة من الخصائص والمواصفات التي يجب أن تتوفر في الذين يقومون بعملية الفرز[3].

ج/: توزيع المقاعد

وتعد هذه المرحلة من أصعب المراحل في العملية الانتخابية وأعقدها، وهي تتطلب عملية حسابية دقيقة، وفي الكثير من الأحيان شهدت هذه العملية خلافات عميقة بين المترشحين خاصة إذا علمنا أن القانون غير واضح بطريقة كافية بخصوص هذه المسألة.

ولكن مع ذلك قد حاول القانون العضوي رقم01/12 المتعلق بالانتخابات بتحديد توزيع المقاعد بعد انتهاء عملية التصويت حيث نصت المادة 66 من القانون على توزيع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى [4]، معناه المتحصل على أعلى نسبة تصويت.

وأضافت الفقرة 02 من نفس المادة إلى انه لا تؤخذ في الحسبان القوائم التي لم تحصل على نسبة سبعة في المائة 7% على الأقل من الأصوات المعبر عنها.[5]

---

[1] -ا المادة 48 من قانون الانتخابات12 /01

[2] - طاهري حسين، المرجع السابق، ص69

[3] -حسب المادة 49 من قانون الانتخابات لسنة 2016، يعين أعضاء مكتب التصويت الفارزين من بين الناخبين المسجلين في هذا المكتب، بحضور ممثلي المترشحين أو قوائم المترشحين وعند عدم توفر العدد الكافي من الفارزين، يمكن لجميع أعضاء مكتب التصويت أن يشاركوا في الفرز.

[4] - المادة 66 من قانون الإنتخابات والتي تنص على ": توزع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى ، لا تؤخذ في الحسبان، عند توزيع المقاعد، القوائم التي لم تحصل على نسبة سبعة في المئة على الأقل من الأصوات المعبر عنها."

[5] - القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

المطلب الثالث: المجالس البلدية في ظل القانون الانتخابي لسنة 2016

بعد المصادقة عليه من طرف نواب البرلمان و أعضاء مجلس الامة، يكون قانون الانتخابات لسنة 2012 قد اكتملت مهمته وذلك تبعا للدستور المعدل، بغض النظر عن رأي المعارضة حول هذا المشروع و تبريرات السلطة التي ترى ان هذا القانون جاء لتخفيف الإجراءات المتعلقة بالترشح في المحليات بتأسيس مبدأ التصريح دون اشتراط أي ملف باستثناء تبرير الوضعية تجاه الخدمة الوطنية أو تقديم برنامج انتخابي للمترشحين الاحرار و الاكتفاء بتقديم استمارة يكون مضمونها محل تدقيق من طرف المؤسسات المعنية، إلا أنه سابق لأوانه الحكم بأن هذا القانون سيقضي على العزوف الانتخابي الذي نرى انه سيبقى قائما رغم أن المشرع حاول تفصيل العلاقة بين الناخب والمنتخب بمحاربة التجوال السياسي .

القانون العضوي المصادق عليه و المتعلق بنظام الانتخابات جاء في 225 مادة واهم التغييرات في مواد هذا القانون .[1]

- ضمان وضع القوائم الانتخابية تحت تصرف المترشحين والأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية والناخبين وكذلك كل الأطراف ذات الصلة بالعمليات الانتخابية[2].

- يتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية 13 عضو في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة

15عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة .

19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة
23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة
33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 43 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة او يفوقها. [3]

- يعتبر غير قابلين للانتخاب في المجالس الشعبية البلدية في خلال ممارسة وظائفهم و لمدة سنة بعد التوقف عن العمل، في دائرة الاختصاص حيث يمارسون او سبق لهم ان مارسوا فيها وظائفهم : أمين خزينة البلدية ،المراقب المالي للبلدية، الأمين العام للبلدية، مستخدمو البلدية.

---

[1] - **القانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 يتعلق بنظام الانتخابات.**

[2] - المادة 22 من القانون العضوي رقم 10/16 المتعلق بالانتخابات.

[3] -المادة 80 من القانون العضوي رقم 10/16 المتعلق بنظام الانتخابات.

- المرشح في رأس القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات في انتخابات المجالس الشعبية البلدية هو من يفوز برئاسة البلدية

*و إما من طرف الأحزاب السياسية التي تتوفر على (10) منتخبين في المجالس الشعبية البلدية.

* في حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر على احد الشرطين المذكورين أعلاه ، او تحت رعاية حزب سياسي يشارك لأول مرة في الانتخابات او في حالة تقديم قائمة حرة يجب ان يدعمها على الأقل ب (250) توقيعا من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية ، فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

- تتشكل اللجنة الانتخابية البلدية من قاض رئيسا يعينه المجلس القضائي المختص إقليميا، و نائب رئيس و مساعدين اثنين يعينهم الوالي من بين ناخبي البلدية، ما عدا المترشحين و المنتمين إلى أحزابهم و أقاربهم و أصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة[1].

كما أن القانون جاء صريحا حيث تم حذف المادة 80 من القانون الساري استبدالها بالمادة 65 من قانون البلدية التي تنص على أن المرشح في رأس القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات هو من يفوز برئاسة البلدية عكس المادة 80 سابقا و التي اعطت الحق للتحالفات و كانت اغلبها تحالفات غير طبيعية وهذا ما أنجر عنه العديد من الانسدادات و حالات اللاستقرار في المجالس الشعبية البلدية .[2]

[1] - المادة 15 من القانون العضوي رقم 10/16 المتعلق بنظام الانتخابات.

[222] - عمار بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص ص 283-287

الفصل الثاني: تطور انتخابات المجالس الشعبية البلدية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية

لقد عرفت المجالس الشعبية البلدية عدة مراحل من حيث طبيعة تشكلها الانتخابي، خاصة وأن تلك المجالس تخضع لأنماط القوانين الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ الاعلان عن الاستقلال، فالنظام الانتخابي الذي أنتج المجالس المنتخبة البلدية بعد الاعلان عن التعددية السياسية سنة 1989، يختلف عن القانون الانتخابي الذي صدر سنة 1997، وأيضا القوانين الانتخابية التي ظهرت سنة 2012 و سنة 2016 على التوالي، كلها قوانين انتخابية أفرزت مجموعة معطيات حول أصناف من المجالس المنتخبة البلدية، سوف نأتي الى تحليلها في ما يلي من مباحث وفصول.

المبحث الأول: كرونولوجيا الانتخابات المحلية منذ سنة 1990 إلى سنة 2017

لقد جرت أول انتخابات محلية في 5 فيفري 1967 بالنسبة للبلديات و في 25 ماي 1969 بالنسبة للولايات، أي خمس وسبع سنوات على التوالي، بعد الاستقلال[1]. لقد كان ذلك في الفترة الأحادية الحزبية، وما أفرزه القانون الانتخابي الأحادي من نتائج سياسية. سيتم فيما يلي عرض التطور الكرونولوجي للانتخابات المحلية في الجزائر لكن بعد فترة الإعلان عن التعددية الحزبية، مرحلة نعتبرها مهمة قبل دراسة متغيرات نتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 و 2007 و 2012 و 2017.

في هذه السياق اجتمعت مجموعة من الفواعل كمؤشر رئيسي لتطبيع الحياة السياسية وإعادة تركيز العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وتأتي هذه الدراسة المتعلقة بتشكل المجالس المنتخبة المحلية منذ 1990 ليس من أجل استعراض تقني بسيط لنتائج العمليات الانتخابية، بل أيضا بهدف تشخيص البيئة الحاضنة التي كانت تحفز أو تعرقل الفعل الانتخابي منذ سنة 1990 .

المطلب الاول: الانتخابات المحلية لسنة 1990 الخصوصيات والرهانات

كانت الانتخابات المحلية في جوان 1990 أول انتخابات تعددية في الجزائر، بعد صدور دستور جديد يقر التعددية السياسية. لهذا السبب سوف نركز على هذه الانتخابات من أجل توضيح النقاط التالية:

1 / معرفة التكوين السياسي الذي كان نتاج مباشر للانتخابات. هذه الأخيرة التي نظمت تحت ضغط حركة اجتماعية كبيرة أخذت طابع الاحتجاج، الذي سنذكره في ما يلحق.

2 / إعطاء بعض العناصر و المعلومات حول سوسيولوجيا النتائج الانتخابية التي تتعلق بالتوزيع المكاني والجغرافي،

3 / معرفة القوى الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها هذه الانتخابات التعددية الحزبية والتي كانت أول انتخابات تعددية تعرفها الجزائر بعد الاستقلال.

1. تطور العملية الانتخابية على المستوى المحلي منذ سنة 1990

بعد أحداث أكتوبر 1988[2] انفتح النظام السياسي الجزائري بطريقة سريعة، حيث سعى إلى دمقرطة الحياة السياسية، آنذاك واجهت الجزائر واحدة من أكثر التجارب المضطربة في العالم العربي.

---

[1] - يعلاوي أحمد، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014 (كتاب جماعي) ، مخبر الثقافة والسياسة ، لالة صفية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014.ص 16

[2] -**أحداث عرفتها الجزائر في 5 أكتوبر 1988، خرج خلالها الجزائريون إلى الشوارع احتجاجا على واقعهم ومطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وانتهت بإقرار دستور جديد أنهى مرحلة الأحادية الحزبية وفتح باب التعددية السياسية والإعلامية. للتفاصيل اكثر راجع: الياس بوكراع، الرعب المقدس، دار الفارابي، الجزائر ، 2003. و كتاب الهواري عدي حول:**

ADDI lahouari, L'Impasse du populisme.- Algérie, collectivité politique et État en construction ; Entreprise nationale du livre, 1990.

من خلال دستور 23 فيفري 1989 والإعلان عن الانفتاح السياسي، ألغيت الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي في تسيير الدولة، لنشهد بذلك ما سمي بالتعددية الحزبية والانتخابات الحرة.

جدول رقم 1 نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990[1]

القوائم الحزبية	المقاعد البلدية	%	المجالس البلدية	%	الأصوات	%
FIS	5.987	55.5	856	54.2	4.331.472	45.7
FLN	4.799	31.6	486	28.1	2.245.798	36.6
Indépendants	1.427	6.9	106	11.7	931.278	10.9
RCD	623	5.7	87	2.1	166.104	4.7
PNSD	134	0.1	2	1.6	131.100	1.0
PSD	65	0.1	2	1.1	84.029	0.5
PRA	61	0.1	2	0.8	65.450	0.5
PAGS	10	0	0	0.3	24.190	0.1
اخرى	7	0	0	0	5.367	0.1

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017.

بعد قراءة الجدول رقم 01 نسجل أن حزب جبهة التحرير الوطني حافظ على تواجده السياسي رغم الظروف التي جرت فيها الانتخابات، و ما يمكن تسجيله هنا هو الفوز الساحق الذي حصلت عليه الجبهة الاسلامية للانقاذ على حساب الاحزاب الجديدة والكثيرة التي كان ينتظر منها تحقيق بعض النتائج التي فشلت في تحقيقها، باستثناء التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية – في غياب جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت الانتخابات- وبعض نتائج المستقلين المنشقين في الغالب عن جبهة التحرير الوطني[2].

رغم أهمية النتائج في حد ذاتها والتي يمكن العودة اليها في الجداول اللاحقة من هذه الدراسة، فالمهم الذي أفرزته هذه الانتخابات البلدية هو ذلك اللقاء التاريخي الذي حصل بين الحركات الاجتماعية التي تحولت الى الفاعل الرئيسي في المجتمع، وبين التيارات السياسية والتي لا يمكن من دونها فهم الانتخابات المحلية لسنة 1990. فقد استطاع التيار الديني الراديكالي من ركوب هذه الحركات الاجتماعية ومنحها أهدافا قيمية ودينية لم تكن

[1] - Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire/.direction générale des collectivités locales .2017.

[2] - عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999 ص 126.

هي السائدة لديها في الأصل. هذه الحركات التي فشلت كل القوى السياسية والفكرية الأخرى من ركوبها، بما فيها القوى الدينية المعتدلة واليسارية والوطنية.[1]

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ أن جزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ اكتسح أكثر من نصف المجالس الشعبية البلدية، خاصة تلك التابعة للمدن الكبرى في الشريط الساحلي المكتظ بالسكان التي كانت تتميز في السابق بنسب مشاركة ضعيفة ولامبالاة بالانتخابات الأحادية، وهو ما يؤكد تلك العلاقة الخاصة بين التيار الديني الراديكالي والحركة الاجتماعية الاحتجاجية. نفس الشيء الذي قام به التيار الامازيغي محليا – منطقة القبائل- في علاقاته الأكثر تنظيما واستمرارية مع الحركة الاجتماعية الشعبية الأمازيغية في حين انكمش حزب جبهة التحرير الوطني على قواعده التقليدية في الهضاب العليا، الجنوب والشرق[2] .

المطلب الثاني: عرض لنتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990

نبدأ عملية التعرف على هذه الفئات بسن رؤساء المجالس الشعبية البلدية (الجدول رقم 2) الذين أفرزتهم الانتخابات المحلية التعددية التي جرت في 12 جوان 1990.

الجدول رقم 2 : سن رؤساء المجالس الشعبية البلدية انتخابات جوان 1990

فئات السن	عدد الرؤساء وطنيا	النسبة %
أقل من 36 سنة	770 رئيس مجلس شعبي بلدي	50.06
من 45/36 سنة	600	39.01
من 55/46 سنة	125	8.12
من 60/56 سنة	30	19.5

[1] - عبد الناصر جابي، لماذا تأخر الربيع العربي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص 84.

* نظرا لكبر حجم الجدول رقم 3 ارتأيت وضعه في الملاحق الدراسة، حيث يمكن الاطلاع عليه.

3- الجدول في الملاحق ص

[2] - من الدراسات القليلة ذات الطابع الجغرافي التي تطرقت بالتفصيل لنتائج هذه الانتخابات مؤكدة خصائص جبهة التحرير الوطني هي:

Cherrad Salah Eddine ;" élections municipales et législatives du 12 juin 1990 et du 26 décembre 1991 in espace rural". Publication du laboratoire de géographique rural de l'université Paul Valery oct. .1992.

أكثر من 61 سنة	13	0.84
المجموع	**1538 رئيس مجلس شعبي بلدي**	**100**

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017.

- تواجد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و 45 سنة في السياسة مع أحزاب سياسية جديدة، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وأحزاب سياسية خاصة الجبهة الاسلامية للانقاذ، وليس فقط محليا بل باعتبارها حركة اجتماعية استثمرت جيدا في أحداث أكتوبر، و ارتبط التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كحزب وكحركة بخصوصية المنطقة التي ينحدر منها، على عكس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي يمكن أن تتواصل مع كافة الحركات الاجتماعية فى كامل التراب الوطني.
- الفئة العمرية 45/36 سنة وهذه الفئة لعبت دورا بارزا في الحياة السياسية وأيضا في النشاط الداخلي للأحزاب السياسية.
- يبقى مكان ليس بالكبير يشكل الحد الأدنى لهؤلاء المسنين/كبار السن الذين هم متواجدون بنسبة قليلة ممثلة تمثيلا ضعيفا في جميع الأحزاب السياسية.

يبدو من خلال الاحصائيات الموجودة في الجدول المتعلقة بسن الرؤساء الفائزين فيها كرؤساء مجالس شعبية بلدية أن الشباب هو الفائز الاكبر نسبيا من الرؤساء على المستوى الوطني تقل اعمارهم عن 45 سنة وهو ما يعكس حالة الصعود التي ميزت فترة اجراء هذه الانتخابات التعددية التي تمت في فترة سميت بالربيع الديمقراطي الجزائري الذي كان قصيرا كعادة الربيع عندنا دائما تاركا المجال بسرعة للصيف فصل الحر وتفجر الازمات واستفحالها.[1]

ورغم ذلك فقد تمكن من تنصيب الشباب على رأس المؤسسة السياسية المحلية الرئيسية (البلدية) في مجتمع لا يزال لا يمنح بكل سهولة قيادته للشباب، حيث أن ما ميز الحقبة من 1962 الى غاية سنة 1988 هو سيطرة أربعة فواعل أساسية على إنتاج النخبة السياسية في الجزائر وهي : (نخبة الجيش، نخبة حزب جبهة التحرير الوطني ، نخبة البيروقراطية، ونخبة الاقتصاد)[2].

رغم سيطرتهم العددية وهو ما يعد انقلابا اجتماعيا كبيرا في الرؤية الاجتماعية التي قادها الشباب في مواجهة سلطة الدولة- الاب التي يسيطر عليها جيل الثورة الكبير في السن والذي استنفدته تجربة التسيير الرديء الذي قام به لمرحلة ما بعد الاستقلال، جيل بكل خصائصه المعروفة كالاصل الشعبي الريفي الذي لم يسمح له بالحصول على مستوى تعليمي مقبول بالاضافة الى تشبعه بالرؤية الوطنية الشعبوية التي اخذت أبعادا محافظة مع مرور الوقت جعلت الشباب يدخل في مواجهة لها اعتمادا على مرجعية دينية سلفية في الغالب وهو الجيل الذي ولد وتربى في فترة ما بعد الاستقلال التي كانت

[1] -نعني أزمة صيف 1962، انقلاب جوان 1965، إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التمردي صيف 1991، اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة في 29 جوان 1992 ...الخ .

[2] -Isabelle WERENFELS, Managing Instability in Algeria, Elites and Political Change Since 1995(New York: Rutledge, 2007),PP.33-39.

شعارات الاشتراكية هي المسيطرة فيها بالرغم من إشكاليات المطالب العمالية و الحراك الاجتماعي.[1]

فهل تسمح لنا هذه المعطيات بالقول ان الانتخابات المحلية التعددية التي جرت في جوان 1990 شكلت نوعا من المواجهة بين الاجيال على المستوى السياسي الشباب المعارض والمسيطر على مستوى السلطة المحلية والحركات الاجتماعية القوية في مواجهة سلطة الشيوخ المحتكرة للسلطة وممارسة الحكم ؟.

كل الدلائل كانت تشير الى صحة مثل هذه الفرضية رغم ان التطورات التاريخية اللاحقة لم تسمح للامور من السير في الاتجاه الذي كان من الممكن التأكد فيه من هذه الفرضية المتعلقة بصراع الاجيال على المستوى السياسي في الجزائر من خلال اللعبة السياسية التعددية.

المطلب الثالث: نتائج الانتخابات المحلية في 30 بلدية من خلال المقاعد الحزبية[2]

كما هو مبين فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كبيرا في أغلب البلديات الحضرية. وأصبحت لديها السيطرة على 32 ولاية، أو 57.4٪ من الأصوات في حين أن جبهة التحرير الوطني فاز ب 6 فقط أي 27.5٪. أي ما يقرب من نصف الأصوات المدلى بها .

مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية سمحت للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالفوز 87 بلدية بمنطقة القبائل أي 2.1٪ من الأصوات العامة .الاريسدي قدم نفسه على أساس أنه زعيم الأحزاب الحداثية والعلمانية التي يمكن أن تتموقع خارج تيزي وزو وبجاية.

جبهة التحرير الوطني، ومع ذلك، تمكنت من البقاء على الساحة السياسية باعتبارها ثاني أكبر حزب. حيث فازت ب 28.10٪ من الأصوات. هذه النتيجة تشير بوضوح الى أزمة واضحة محليا لحزب دام في السلطة لأكثر من ربع قرن.

خلافا للاعتقاد الشائع، الأحزاب السياسية ذات التوجه الاسلامي في الجزائر أصبح ظاهرة حضرية، وهو يحظى بشعبية معتبرة في المدن الكبيرة منه في المناطق الريفية. حيث سيطر على بلديات المدن الكبرى مثل الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران والبليدة.

بالإضافة إلى ذلك هو أيضا يتكون من نسبة قوية من "الشباب" الحاضر جدا في الهيئات المحلية المنتخبة (حيث كانت ما نسبته 90٪ من رؤساء بلديات منتمين لجبهة الإنقاذ التي تشكلت في عام 1990 أقل من 36 سنة). أنظر الجدول رقم 03.

---

[1] - للمزيد حول التفاصيل حول الحركات الاجتماعية في الجزائر يمكن العودة إلى :
ناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001 .
1- أنظر الجدول في الملاحق . الجدول رقم 4 توزيع المقاعد في البلديات الحضرية في أكثر من 30 بلدية

[2] -- Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire/.direction générale des collectivités locales. 2017.

كانت الهيئة الناخبة تتشكل من الشباب والنساء بالإضافة إلى كونها كانت تتسم بالحضرية، لقد كان متوسط العمر اقل من 30 سنة لأكثر من 72 % حيث تراوح متوسط العمر بين 20 و 30 سنة لتلك الهيئة الناخبة كانت شريحة مهمة بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جيل الشباب ولد في المدينة التي عرفت هجرة كثيفة اليها من قبل الجزائريين بدءا من السنوات الأولى للاستقلال[1]، لأسباب اقتصادية واجتماعية، جيل سيحصل على تنشئته الأساسية داخل أحياء هذه المدينة وهي تعيش أزمة متعددة الأوجه (أزمات سكن، نقل، مياه صالحة للشرب، بطالة، عنف). ليبادر هذا الجيل بالاحتجاج كشكل رئيسي للتعبير عن نفسه وعن مطالبه، رافضا الانخراط في المؤسسات الرسمية القائمة وحتى تلك التي كونتها المعارضةلاحقا كالحزب والجمعية والنقابة، مشككا في الخطاب السياسي والاعلامي الرسمي[2]. ليكون الاستثناء الوحيد هو حالة الأحزاب السياسية ذات التوجه الاسلامي الراديكالي ممثلا في الجبهة الاسلامية للانقاذ، التي امتطت هذه الحركات الاحتجاجية التي بادر بها شباب المدن من أبناء هذا الجيل من أجل طرح قضايا اجتماعية واقتصادية أساسا. ركبت الجبهة الاسلامية الحركة دون أي عمل اصلاحي أو فكري مما جعلها تستفيد من قوة عنفوان الحركة في بدايتها دون أن تتمكن دائما من التحكم فيها وتسييرها خلال فترة الأزمة والاضطراب، خاصة الاضرابات العمالية، التي شهدتها الجزائر، في قطيعة واضحة مع أشكال احتجاجات العمال الكبار في السن المتشبعين بالفكر الوطني وتجربة ثورة التحرير[3].

وتؤكد هذه البيانات صعود الإسلام الراديكالي ممثلا بالجبهة الاسلامية للإنقاذ واحتلاله المراكز الاولى حيث سيطر تقريبا على كامل التراب الوطني في شمال البلاد حيث يعيش غالبية الجزائريين و أيضا في الغرب و وتموقعت حتى في وسط البلاد معقل الإسلام الراديكالي (غليزان ووهران ومستغانم، عين الدفلى، المدية).

نفس البيانات تشير إلى احتفاظ حزب جبهة التحرير الوطني على عدد من ولاياته الطبيعية وتتركز في الجنوب (إليزي، ورقلة وبشار وتمنراست) وأقصى شرق البلاد، المنطقة المعروفة باسم معقل جبهة التحرير الوطني التي تستمد منها الكثير من مسؤوليها التنفيذيين (الطارف خنشلة، سوق أهراس).

وأخيرا، بيانات من منطقة القبائل تعيد تسليط الضوء مرة أخرى على أن النتائج الانتخابية أسفرت عن توزيع الأصوات بين جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بدلا من الأصوات التي لم تعط للجبهة الإسلامية للإنقاذ كما حدث في بقية البلاد

المطلب الرابع : المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية البلدية في انتخابات جوان 1990.

[1] - ناصر جابي، الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية، في الجزائر أو الأب "الفاشل" والابن " القافز"، مجلة انسانيات، العدد 25، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران، 2004، ص 43-54.

[2] - ناصر جاب، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات شهاب، 2012، ص 24.

[3] - Djamel Gureid, ***L'exception algérienne, la modernisation à l'epreuve de la société***, ed, Casbah, Alger, 2007. P 242.

الجدول رقم05: المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية البلدية في انتخابات جوان 1990.[1]

المستوى الدراسي	عدد رؤساء المجالس الشعبية البلدية	%
بدون مستوى/ أمي	165	10.72
ابتدائي	132	8.58
متوسط	299	19.44
ثانوي	550	35.76
جامعي	392	25.48
المجموع	1538	100

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لسنة 2017

[1] Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire/.direction générale des collectivités locales -2017

الاتجاه العام الملاحظ على مستوى سيطرة الشباب على رئاسة المجالس الشعبية البلدية يتأكد بالقوة نفسها تقريبا فيما يتعلق بالمستويات التعليمية من خلال السيطرة التي يفرضها أصحاب المستويات المتوسطة (مرحلة المتوسط، الثانوي) بنسبة 20 و 35 بالمائة على التوالي، على المنصب السياسي الهام الذي يمثل اعترافا اجتماعيا واضحا بهذه الفئة التي لم تتمكن من اتمام تعليمها الجامعي الصغيرة في السن عموما كما راينا ذلك من خلال الجدول الاول المتعلق بسن رئيس المجلس الشعبي البلدي.

التطور الكبير الذي عرفه التعليم في الجزائر بعد الاستقلال وحتى في السنوات الاخيرة من الفترة الاستعمارية جعل الكثير من الفئات الاجتماعية وحتى الشعبية منها في بعض المناطق تستفيد منه وهو ما تؤكده نسبة الجامعيين الذين تمكنوا من الوصول الى هذا المنصب السياسي رغم عدم معرفتنا بطبيعة التخصصات العلملية الجامعية التي كانت اكثر اهتماما بها .

لكن ورغم هذا التحسن العام في مستوى النخب السياسية المحلية فان الفئات المتعلمة تعليما بسيطا (الابتدائي 8.58 %) بل والأمية (10.72 %) لا زالت موجودة في هذا المنصب السياسي المحلي وهو ما يعطينا صورة عن الرؤية السائدة لدى الناخب الجزائري او جزء منه على الاقل فيما يخص تقييمه وربطه بين التعليم والتربع على المناصب السياسية، كما قد يدلنا هذا الوضع عن الانتشار الغير متساوي للتعليم وطنيا مما قد يسمح لهذه الفئات الغير متعلمة من الوصول الى هذه المناصب في بعض المناطق من التراب الوطني.

نلاحظ تفوق أصحاب المستوى الثانوي والمستوى المتوسط لدى أغلب رؤساء المجالس الشعبية البلدية مع تسجيل وجود كبير لمنتخبين بدون مستوى وبروز بشكل واضح فئة لا بأس بها وهي فئة الجامعيين بنسبة 25%.

المطلب الخامس: الفئات السوسيومهنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية / انتخابات جوان 1990

قبل ذلك لا بأس من التطرق الى مهن رؤساء المجالس الشعبية البلدية من خلال الجدول رقم **6** اتماما للعمل الذي نقوم به في التعريف بالفئات الاجتماعية والمهنية التي دخلت معترك الحياة السياسية مع التعددية السياسية خاصة وان فرضيتنا المتعلقة بالانقسامية تعتمد في جزء كبير منها على البعد المهني من خلال الدور الخاص الممنوح سياسيا لفئات المعلمين والموظفين بصفة عامة في اطار اللعبة السياسية الاحادية التي تعتمد على منطق التسيير القطاعي للدولة .

يبدو ان التعددية لا تقضي نهائيا على هذا الدور الخاص الذي يلعبه المعلم سياسيا وهو الذي نجده بقوة على راس المجالس الشعبية البلدية 36.34 **%** من رؤساء المجالس الشعبية البلدية وطنيا

معلمين [1] وهو ما يعني انه هنالك عملية تكييف مع التعددية السياسية قامت بها هذه الفئة المهنية التي عرفت وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الرمزية في المجتمع تدهورا كبيرا في السنوات الاخيرة على غرار الكثير من الفئات الوسطى الأجيرة .

جدول رقم 06 الفئات السوسيومهنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية / انتخابات جوان 1990

الفئات السوسيومهنية	%
المعلمين	36.34
الموظفين	23.60
أجراء المؤسسات الوطنية والم	18.20
فلاحين	5.26
تجار	4.48
متقاعدين	1.69
أعمال حرة	1.23
أجراء القطاع الخاص	0.65
مهن أخرى	8.51

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية ومديرية التنظيم والشوؤن العامة سنة 2017

- لاننسى الحجم الديمغرافي الكبير لفـءة المعلمين بكل اطوارهم على المستوى المهني والتي تتجاوز 300 الف معلم واستاذ في المراحل التعليمية المختلفة.

الجدول رقم 07 المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية /انتخابات 1990[1]

المستوى التعليمي	RCD	FLN	Fis	المستقلين
بدون مستوى	9.09	8.14	12.80	7.61
ابتدائي	5.68	11.89	6.51	12.38
متوسط	12.5	26.30	15.48	27.61
ثانوي	26.13	39.24	34.57	36.19
جامعي	46.59	14.40	30.61	16.19
المجموع	88	497	859	105

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017

هذا هو الجديد في الأحزاب السياسية فالتجمع من أجل الثقافة و الجبهة الاسلامية للانقاذ اللتين كانا تستهدفا الجامعيين والأكاديميين، من اجل استقطابهم للانتخابات في بداية التعددية السياسية. لكن الفئات التي كانت على ما يبدو قادرة أن يكون لها حظوظ هي التي كانت تتواجد بين الطبقات متوسطة القراءة والكتابة بالإضافة إلى التركيز على الطابع الشعبوي للخروج بالنتائج المبتغاة.

المبحث الثاني : تحليل النتائج الكلية للانتخابات المحلية سنة 1990

ا يمكننا التطرق الى هذا الجزء من الدراسة، من التعرف على المجالس السياسية المنتخبة من خلال المتغير الحزبي لمناقشة فرضيتنا التي تعتمد على عملية بين مرحلة ما بعد التعددية الى غاية سنة 2017 . وهو ما سنحاول القيام به الان من خلال التعرف على سن رئيس المجلس الشعبي البلدي، لدى مختلف الاحزاب الفائزة في الانتخابات المحلية وهي الجبهة الاسلامية للانقاذ وجبهة التحرير الوطني والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وأخيرا المستقلين و مجموعة من الأحزاب السياسية التي فازت بعدد مجالس شعبية قليل لعدم امكانية المقارنة كحزب التجديد الجزائري-

[1] - Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du territoire/.direction générale des collectivités locales .2017.

مجلسين – والحزب الاجتماعي الديمقراطي – ثلاثة مجالس- والحزب الوطني للتضامن والتنمية – مجلسين- لذا فان مجموع المجالس الشعبية التي سنقارن نتائجها على المستوى الوطني سيكون اقل من المجالس الشعبية الفعلية واقل حتى من المجالس التي ناقشنا من خلالها النتائج الكلية في الجزء الاول من الدراسة قبل ادخال المتغير الحزبي .[1]

المطلب الأول : دخول الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي في المجالس الشعبية البلدية

المعلومات الإحصائية التي تحتويها الجداول السابقة، تؤكد مما لاشك فيك تلك العلاقة الخاصة التي استطاع التيار الديني الجذري ممثلا في حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ القيام بها مع الشباب من خلال الحركة الاجتماعية الشعبية التي تعكسها النسبة العالية من رؤساء المجلس الشعبية البلدية التي تقل أعمارهم عن 36 سنة (مواليد ما بعد ثورة 1954) ، فقد استطاعت الجبهة الاسلامية من تنصيب 532 شابا كرئيس مجلس شعبي بلدي، على المستوى الوطني وهو الجيل الذي ولد اثناء ثورة التحرير وتعلم وعاش سنوات شبابه في السنوات الأولى من الاستقلال وكان وراء الحركات الاجتماعية التي اخذت غطاءا دينيا، او ثقافيا والتي عرفتها الجزائر ابتداءا من النصف الثاني من الثمانينات ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، السائدة رغم انواع الاستفادة التي تحصل عليها كوسط اجتماعي بعد الاستقلال، عموما نفس العلاقة ولو كانت بمستوى اقل استطاع التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، القيام بها مع الحركة الاجتماعية الشعبية، ذات الغطاء الثقافي محليا، وهو ما تعكسه النسبة العالية نسبيا (90 %) من الشباب الذين استطاعوا الوصول إلى منصب رئاسة المجلس الشعبي البلدي في وسط محافظ وريفي (منطقة القبائل) ، على العكس من ذلك تماما نجد النسبة الضعيفة من الشباب الذين وصلوا الى نفس المنصب من خلال حزب جبهة التحرير الوطني وحتى المستقلين الذين سنلاحظ تشابها كبيرا في الخصائص بينهم وبين منتخبي جبهة التحرير.

هذا التقارب السوسيولوجي الذي يؤكد طابع الانشقاق والأزمة المرتبط بظاهرة المستقلين في الحياة السياسية الجزائرية لما بعد أكتوبر في علاقاتهم بالحزب الأحادي السابق، الذين لم يتمكنوا من الترشح ضمن قوائمه لأسباب عديدة ذاتية، وموضوعية، [2] ذات علاقة بالأزمة التي عاشتها جبهة التحرير الوطني بعد أحداث أكتوبر 1988 و بداية التعددية الحزبية: كل هذه المعطيات الكمية تؤكد مما لاشك فيه تلك العلاقة التفسيرية بين الحركات الاجتماعية بخصائصها السوسيولوجية المعروفة كقيادة وسيطرة الشباب والتي استطاعت بعض التنظيمات السياسية القيام به كجبهة الإسلامية للإنقاذ والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية محليا، عكس الأحزاب – جبهة التحرير- التي كانت ضحية عداوة هذه الحركات الاجتماعية الجذرية من مطالبتها بالتغيير[3].

[1] - ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 159 162

[2] - تميزت هذه الانتخابات المحلية و مشروع التشريعيات التي اجهضت بعد اضراب جوان 1991 التي نظمتها حكومتا مولود حمروش، 1989 /1991 ، والسيد احمد غزالي 1992/1991 بعاد الكثير من الشخصيات السياسية مما فرض عليها الترشح الحر من دون نجاحات كثيرة في عملية استعمال وخصومات أثرت كثيرا بنتائج حزب جبهة التحرير الوطني وزادت من حظوظ منافسه القوي، الجبهة الاسلامية للانقاذ .

المطلب الثاني : التركيبات التعليمية للحزب السياسي

استطاعت مجموعة من التيارات السياسية من القيام بعلاقات – او فشلت- مع الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري، لا تفسر كل ما يتعلق بالنسبة تواجد بعض فئات السن في هذه المناصب السياسية المحلية من خلال قوة دفع هذه الاحزاب، فهذه المعطيات قد تفسر كذلك من خلال مستوى التنظيم والتبقرط الذي وصلته بعض الاحزاب السياسية، كجبهة التحرير الوطني مما لا يسمح بالتالي بالشباب من الترشح والفوز بهذا المنصب السياسي الهام محليا، نظرا للمنافسة القوية التي تجدها من قبل قوى اجتماعية اكثر احترافية، للعمل السياسي الرسمي، بالمقارنة مع ما يحصل داخل التنظيمات الحديثة، الأقرب في ممارستها السياسية، للحركات الاجتماعية الاحتجاجية الخام منها للتنظيمات الحزبية المنظمة[1]، رغم الفروق الموجودة – كما ذكرنا سابقا- بين التيار الديني والحركة الامازيغية من جراء الطابع الاكثر تنظيما لهذه الاخيرة بالمقارنة مع الجبهة الاسلامية الاقرب الى منطق الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، الهلامية التنظيم في حالة صعود، فجبهة التحرير من هذه الزاوية تبدو وكأنها حزبا للشيوخ في مقابل حزب الشباب الجبهة الاسلامية او التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية بنسبة اقل.

من جملة الفرضيات التي يمكن الدفاع عنها فيما يتعلق بتركيبة الاحزاب الجزائرية- ورغم قصر مدة التجربة التعددية – والتي يمكن ان نصل الى تطوريها من خلال المعطيات الكمية التي سبرزها الجدول المتعلق بالمستويات التعليمية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، هي تلك المتعلقة بصراع وتقسيم المهام بين النخب السياسية داخل الاحزاب.

فالملاحظ ان هناك شبه احتكار تقوم به ما يمكن تسميتها بالنخب المحلية متوسطة التعليم لمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي، داخل كل الاحزاب السياسية مقابل النخب المركزية الجامعية الاكثر اهتماما باللعبة السياسية المركزية- ومن هنا جاء اقتراح تسميتها بالنخبة المركزية- التي نجدها على مستوى القرار السياسي المركزي من جراء سيطرتها على قيادة الاحزاب، وهي التي كانت المبادرة بتشكليها في الغالب، دون ان يعني هذا ان الاختلافات منعدمة بين الاحزاب من جهة النظر هذه بل العكس، حيث تعكس هذه المعطيات الموجودة في الجدوال السابقة الطابع المركب للجبهة الاسلامية للانقاذ، التي قدمت نسبة عالية 30.61 % ضمن قوائمها من الجامعيين عكس الصورة التي كانت مجموعة من الخطابات تحاول الصاقها بالاسلام السياسي وطابعه الظلامي[2] بالمقارنة مع جبهة التحرير التي كانت اقل جامعية في هذا النطاق، 14.40 % مما قد يعطينا عن الصراعات بين النخب وصعوبة الترشح بالنسبة للشباب و الجامعي داخا حزب بيروقراطي قديم قريب من السلطة والتي استمدت شرعيتها من خلال الحكم باسمه.

[1] - الجبهة الاسلامية للانقاذ حصلت على اكثر من نصف البلديات على المستوى الوطني، بما فيها المدن الكبرى في انتخابات 1990 نفس النتائج حققتها في الانتخابات التشريعية الملغاة في سنة 1991 ومع ذلك لم تعقد لها ولا مؤتمر لانتخاب قيادة او مصادقة على برنامج سياسي مفضلة لاسباب كثيرة داخلية خاصة بالحزب وعامة متربطة بالمحيط العام .

[2] - وجود الجامعي بقوة داخل الجبهة الاسلامية لايعني بضرورة دور كبير له نظرا لخصوصية الجبهة الاسلامية الايديولوجية، لسيطرة التيارات السلفية- وتنظيميا من خلال اعطاء دورا اكبر لقاعدة الحركة على حساب الهيكل الذي قد يسيطر من وراءه المثقف..

عكست قوائم التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، من خلال النسبة المرتفعة للجامعيين ضمنها 46.59 % تلك الخصوصية التي يمتلكها الحزب في علاقاته بالحركة الاجتماعية الامازيغية الام ووسطه الاجتماعي الطبيعي – منطقة القبائل بكل مميزاتها- فزيادة على ان الحزب تقدم للانتخابات دون منافسة قوى جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت الانتخابات- مما جعل الحزب يفوز بكل مجالس المنطقة تقريبا، فالنتائج تعكس ما يمكن تسميته بسوسيولوجية الحركة الاجتماعية الامازيغية التي تتميز بالدور الكبير الذي لعبه ولا زال داخلها المثقف بمفهومه الواسع، كما تعكس نوعية هذه القوائم الفائزة الانتشار الواسع للتعليم بكل مراحله، قبل وبعد الاستقلال الذي يميز منطقة القبائل وابنائها حتى بالمقارنة بالمناطق الاخوى من التراب الوطني.

وهو التوسع الذي يبدو أن الاستفادة الوطنية لم تكن عامة منه والدليل على ذلك استمرارية الامية حتى بين النخبة السياسية المحلية، لدرجة ان هذه الانتخابات التعددية قد نصبت 165 رئيسا للمجالش الشعبية البلدية امي بنسب متقاربة بين الاحزاب السياسية مع تواجد نسبي اكثر ضمن قوائم الجبهة الاسلامية للانقاذ، التي تؤكد مرة اخرى طابعها المعقد المتعدد الاوجه – انظر الجدول رقم 5 ، هذا دون اهمال مسألة عدد الاعضاء المنتخبين في المجلس ككل وهو ما يعطينا صورة عن نوعية تسيير هذه المجالس وميزان القوى بين مختلف المكونات البشرية لاحزاب التي لازالت كما يبدو تمنح دورا اساسيا للمناضلين الاميين لدرجة ترشيحهم لمناصب سياسية تسييرية هامة نسبيا، وهو ما قد يكون انتشارا في المناطق الريفية، التي لم تستفد بقوة من انتشار التعليم عكس المدن والمناطق الحضرية التي يصعب ترشيح هذه الفئات للمنافسة التي تجدها متعلمة اخرى داخل الاحزاب السياسية وفي المجتمع ككل .

نقطة مهمة اخيرة متعلقة بخصائص المنتخب المستقل في هذه الانتخابات التي عرفت انتشارا واسعا للظاهرة وهي التي جرت في ظرف ازمة كبيرة داخل النظام السياسي الجزائري ومؤسساته بما فيها الحزبية، وقبل الانتقال الى مسالة التعرف على الفئات المهنية التي اظهرت اهتماما بالعمل السياسي التعددي، تتعلق بالتشابه الكبير فيما يخص السن الذي لاحظناه في السابق بين المرشح المستقل والجبهوي – التحرير وهو ما يتاكد مرة اخرى عندما يتعلق بالمستوى التعليمي المتماثل تقريبا مما يؤكد الطابع الانشقاقي للظاهرة المستقلة في علاقاتها بجبهة التحرير الوطني- الأم والتي فرض عليها الدخول في هذه الانتخابات وهي في مرحلة الازمة العميقة، زادها تعقيدا مسالة الترشيحات المستقلة الناتجة عن الصراع الكبير داخلها بين مختلف التيارات والنخب المكونة لها.

المطلب الثالث : أثر الانتخابات التعددية على التركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية

من خلال المعلومات التي قمنا بعرضها حتى الان تبين لنا بوضوح ذلك الاهتمام الكبير الذي تملكه مجموعة من الفئات المهنية بالعملية الانتخابية التي يأتي على رأسها تلك الفئات المهنية ذات

الارتباط الكبير بالدولة مثل الموظفين بصفة عامة والمعلمين على الوجه الخصوص، فهل هو نفس الحال لدى كل العائلات السياسية والايديولوجية أم ان الامر مرتبط بعائلة سياسية واحدة؟ مثل العائلة الوطنية التي كانت لوقت قريب ملتصقا بها خادمة للدولة ولقيمها؟ وفي حالة النفي ما هي الفئات الجديدة التي اتت مع التعددية الحزبية للعمل السياسي والانتخابات على وجه الخصوص؟

يبدو ان التعددية الحزبية كانت مفيدة جدا للمعلم من وجهة نظر ترقيته الاجتماعية- السياسية وهو الذي وجد منبرا سياسيا اضافيا للترقية يتمثل في التيار الاسلامي ممثلا في الجبهة الاسلامية للانقاذ التي ترشح بقوة ضمن قوائمها للفوز بمنصب رئيس مجلس شعبي بلدي – انظر الجدول رقم 6 – 40.62 % في الوقت نفسه حافظ على مكانته القوية داخل حزب جبهة التحرير الوطني (34.02 %) والمستقلين (12.5 %) باستثناء حالة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية(12.5%) التي تؤكد الانشطارية[1] التي تميزت بها النخبة في الجزائر على اساس لغوي واضح وهو ما أدى الى هروب المعلم المعرب الى فضاءات اخرى غير التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، الذي فضل عنه الموظف الاداري بمعدل حضور يفوق المعدل الوطني (28.40 %) وقريب من ذلك التواجد الذي تمثله هذه الفئة لدى جبهة التحرير الوطني (27.76 %) مما يشكل احدى نقاط الاستمرارية التي تميز عملية الانتقال السياسي في الجزائر على المستوى السوسيولوجي، فالموظف الذي كون القوة الضاربة كقاعدة اجتماعية للعمل السياسي الرسمي الاحادي استمر في اداء هذا الدور خلال فترة التعددية الحزبية على الاقل في مرحلتها الاولى داخل كل الاحزاب السياسية مهما كان توجهها السياسي والعقائدي، حتى المعارضة، وهو ما يعطي صورة عن قوة الحضور متعدد الاشكال بشريا وسياسيا لهذه الفئة الاجتماعية المهنية[2] أهلتها لتكون الفئة الاولى في الاستفادة من العمل السياسي التعددي في شغلها لهذا المنصب السياسي على المستوى المحلي.

عوامل الاستمرارية هذه لاتجلعنا نهمل عامل سياسي مهم يتعلق بتوجه الموظف – بما فيها المدرس- سياسيا نحو تيارات معارضة بما فيها تلك التيارات الجذرية – الجبهة الاسلامية للانقاذ – وهو ما يعد تحولا سياسيا هاما في مواقف وسلوكيات هذه الفئات التي عرفت وضعيتها الاقتصادية

---

[1] - سماها "أرنست قيلنر" E.Guellner" ، وقبله "ابن خلدون**"المنطق الانقسامي** segmentaire، ومن المعروف أن التحليل الانقسامي (أو الجزئي) يعود إلى إسهامات عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم"E.Durkheim، ثم طوره فيما بعد ايفنس بريتشارد(-Evans Pritchard,1968)، من خلال دراسة مجتمع النوير في جنوب السودان ، والذي يمثل مجتمع محلي يستوطن في ضفاف نهر النيل الأزرق ، قام "ايفنس بريتشارد"بتحليل الاقتصاد الرعوي وبيئته المكانية والزمانية ، ليتنقل بعدها إلى دراسة البنى السياسية لذلك المجتمع، أين اكتشف أنه مجتمع خاضع للتنظيم الجزئي ، ليخلص في الأخير إلى نسج علاقة للتنظيم الجزئي بالبنية السياسية المحلية، تتمثل في التأكيد على غياب دولة مستقرة بهذا المجتمع المحلي إلى ثلاثية مورفولوجية:العشيرة، الانتماء إلى نسب واحد، الانقسامية ، وهذه الأخيرة تقوم على جملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:-هيمنة النسب الأبوي على المجتمع، وتنعكس العلاقات القرابية في مستوى المجال الجغرافي ،لأن لكل قبيلة موطنها وجدها.-مبدأ الانصهار والانشطار(مبدأ التحالفات والتصادمات).-غياب التراتب الاجتماعي الدائم.- بروز بعض الفاعلين بشكل استثنائي وقيامهم بتحقيق التوازنات.للمزيد أنظر:

-.Evans-Pritchard.E.E,les Nuer,paris,Gallimard,1969.p2

[2] - للمقارنة مع الانتخابات التشريعية الملغاة سنة 1991 يمكن العودة للمعلومات الاحصائية حول المترشحين للانتخابات التشريعية حسب الاحزاب السياسية ضمن هذه المقالة لفوزي رزيق :

Fawzi Rouzeik.L'Agérie 1990/1993 : la démocratie confisque in revue du monde musulman et de la méditerranée /n 65 pp29/60.

والاجتماعية تدهورا كبيرا في السنوات الاخيرة من الثمانينات، ككل الفئات الاجيرة والتي كان ينظر اليها حتى وقت قريب كامتداد بشري طبيعي للدولة، خاصة بالنسبة لنظام سياسي يشكو تاريخيا من ضعف امداداته الشعبية السياسية الحزبية، مما جعله يركز على الامدادات الادارية منها.

اذا كانت هذه جملة المعطيات التحليلية الخاصة بالانتخابات المحلية لسنة 1990، الذي كانت أول انتخابات تعددية، نتنقل الى تحليل الانتخابات التي جرت في سنوات 2002 و 2007 و 2012 و 2017 مع الاشارة الى انتخابات 1997، واعطاء الصورة السياسية والاجتماعية للمجالس المنتخبة المنبثقة عن هذه الانتخابات، ولن يتأتى هذا طبعا دون النزول الى الميدان واستنطاقه.

المبحث الثالث: تشكل المجالس المنتخبة المحلية العودة للمقاربة الميدانية

بعدما تناولنا تطور انتخابات المجالس الشعبية البلدية، بدءا من سنة 1990، والتي كانت الانتخابات المحلية الأولى التي جرى تنظيمها بعد الاعلان عن التعددية السياسية سنة 1989، نأتي في الفصل لاستكمال تسجيل خصاص الانتخابات المحلية التي جرت بدءا من سنة 2002 الى غاية 2017، في البلديات محل الدراسة، نحاول أن نكشف عن طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي دخلت في نسق الممارسة السلطوية البلدية، وبشكل خاص رؤساء المجالس الشعبية البلدية، وعلاقتهم بمختلف العوامل الاجتماعية المحلية التي ربما قد تِؤثر على انتاج مجالس منتخبة محددة دون أخرى.

المطلب الأول : المجالس المنتخبة المحلية كيف ومما تتشكل؟ العودة إلى دراسة العينة

1/ الإطار الميداني لموضوع البحث:

انطلاقا من طبيعة هذا البحث حول المجالس المنتخبة المحلية، اعتمدنا على الدراسة المونوغرافية الأنثروبولوجية للمجتمع المدروس الذي يضم كل من مستغانم وغليزان والمسيلة، ,الجزائر العاصمة والبليدة، حيث يحتوي هذا المجتمع عدة مجموعات اجتماعية، تنطبق عليه صفة المجتمع استنادا إلى "مارسال موسMarcel Mauss" في قوله[1] : "نسمي مجتمع كل مجموعة محلية غالبا مسماة من طرفها شخصيا ومن طرف آخرين ،أكبر أو أقل كبرا، ولكن دائما أكبر حتى تستوعب مجموعات ثانوية، على الأقل اثنان، يعيشون بطريقة اعتيادية في مكان معين، لهم قانون معين، وغالبا تقاليد خاصة بهم".

[1]Selon Mercel Mausse ; On appelle société un *groupe social, généralement nommé par lui-même et par les autres, plus ou moins grand, mais toujours assez grand pour contenir des groupes secondaires dont le minimum est de deux, vivant ordinairement à une place déterminée, ayant une langue, une constitution et souvent une tradition qui lui sont propres.* Marcel Mausse, **Manuel d'Ethnographique**,Paris,1947,p.19.

دراسة المجتمع المحلي استوجب هنا اتبع المنهج الاثنوغرافي، وذلك كما نص عليه الاثنولوجي الفرنسي "مارسال موس"، في كتابه الدليل الاثنوغرافي Manuel D'ethnographique" ، والذي يبين فيه الخطوات العامة للدراسة الاثنوغرافية. وبناء على ذلك لابد من دراسة البنيات المادية للتشكيلة الاجتماعية، وهناك عاملين أساسيين فيها : الدراسة الطبيعية، الدراسة الاجتماعية لبنية السكان، وأخرى تتمثل في دراسة البنيات المادية في حركتها ووظائفها.

على أساس ذلك سوف نحاول رصد خصائص كل ولاية، لتشكل في الأخير مجتمعا محليا، فالواجب قبل تحليل طبيعة تشكل المجالس المنتخبة في هذه الولايات، من حيث طبيعة تأسيسها، ومن حيث مباشرة صلاحياتها، التطرق للظاهرة الاجتماعية الكلية التي يقوم عليها هذا المجتمع، ونعني بالظاهرة الاجتماعية الكلية كما يقول "موس": نظام من العلاقات الاجتماعية حيث أن كل جزء من أجزائه مرتبط ضمن كل متكامل" [1]، فدراسة الظاهرة الاجتماعية الكلية، تعني دراسة الأنظمة الفرعية الأخرى المكونة لها، وهي الثقافة، السكان، عبرنا عنها هنا من خلال القطاعات وليس من خلال الأنظمة، هو الأمر الذي أكد عليه مالينفسكي عندما قدم لنا ثلاث مقاربات نستطيع من خلالها جمع آراء الأفراد لمحاولة معرفتهم، وتتمثل فيما يلي: وصف التشكيلة الاجتماعية، والاستعانة بأمثلة حية من الحياة اليومية، وأخيرا الاستشهاد بآراء الأفراد عن طريق تسجيل وتقديم ما يقولون. [2]

إن أول سؤال يفرض نفسه على دراسة المدينة هو، أين تقع؟ ما هو وصفها؟ ولماذا تمت هنا وليس في مكان آخر؟وما هي الأسباب التي ساعدت على نشأة المدينة ؟ ومنه نفهم أن أي دراسة من مثل هذا النوع من الدراسات، والتي تتبلور فيها إشكالية بحثنا هذا، تتطلب من الباحث أن يكون على دراية بكل ما هو موجود بهذا المجتمع قيد الدراسة، الموقع الجغرافي، وكل ما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للولاية، قبل الوصول إلى تحليل المجالس المنتخبة المحلية فيها.

وقع الاختيار على ثلاث بلديات بولاية **مستغانم** هذه المدينة الساحلية التي تطل على البحر المتوسط وعدد بلدياتها 32 بلدية يتعلق الامر ببلدية مستغانم وبلدية الصفصاف وبلدية وادي الخير .كما وقع الاختيار على ثلاث بلديات بولاية **غليزان** المدينة التي تعرف بالفلاحة و الرعي وعدد بلدياتها 38 بلدية يتعلق الامر ببلدية غليزان و بلدية سيدي خطاب وبلدية بلعسل واخترنا 3 بلديات بولاية **المسيلة** بوصفها ولاية داخلية. ويتعلق الامر ببلدية المسيلة و سيدي عامر واولاد عطية وعدد بلدياتها48 بلدية .

كما اخترنا 3 بلديات من بلديات العاصمة وهي بلدية الجزائر وبلدية هراوة وخرايسية وقع الاختيار أيضا على 3 بلديات من ولاية البليدة وهي بلدية البليدة وبلدية الصومعة وعين الرمانة.

---

[1]- Copet-Rougier,Elisabeth.-**Anthropologie**.-in Encyclopédie Universalis.-p.521.

[2]- Copet-Rougier,Elisabeth.-**Anthropologie**.-in Encyclopédie Universalis- p.498.

فرضياتنا الثلاث المتعلقة بالاشكالية ترتبط بثلاثة متغيرات، وهي دور المتغير السياسي الحزبي/ الاجتماعي/ القانوني الأداري في تشكيلة المجالس المنتخبة البلدية، ممثلة في رؤساء البلديات، نسعى هنا إلى تتبع معالمها من خلال جملة من الملاحظات الميدانية والمقابلات الأولية التي أجريت بعد الإعلان عن القوائم الانتخابية محليا .

للقيام بهذا التحقيق الميداني قسمنا عملنا الى الى ثلاث مراحل حاولنا في المرحلة الأولى من الدراسة الاستطلاعية جمع ما أمكن من معطيات إحصائية مرتبطة بالجانب السوسيو ديمغرافي للولايات التي تم اختيارها وهي مستغانم ، غليزان ، المسيلة ، الجزائر العاصمة والبليدة، تلت هذه الخطوة عملية جمع المعطيات الإحصائية المرتبطة بالعملية الانتخابية للانتخابات سنة2002 و 2007 و سنة 2012 و 2017 على المستوى المحلي للولايات محل الدراسة كما سعينا بالموازاة مع ذلك الى جمع بعض المعطيات السوسيوديمغرافية حول المترشحين /المنتخبين الفائزين بعضوية المجالس المنتخبة محليا.

الأكيد في اختيار البلديات انها تختلف من حيث تعداد الهيئة الناخبة و تختلف ايضا من خلال اماكن تواجدها حيث نجد البلديات الريفية والبلديات شبه حضرية والبلديات الحضرية والتي توصف بانها بلديات مقر الولايات تمثل الاختيارت التي اجريت لتحديد تشكل المجالس المنتخبة لمعطى موضوعي متمثل في رصد خصوصيات بلديات كل ولاية وهذه الاختيارت بقدر ما اعطتنا الفرصة لدراسة كل البلديات فاننا لم نقص أي بلدية من الدراسة في هذه الولايات حتى تكون النتائج كذلك موضوعية غير متحيزة لبلديات دون اخرى في التحقيق الميداني .

أما فيما يتعلق بالمنتخبين المحليين فإننا أيضا وان اعتمدنا على دليل المقابلة في إجراء المقابلات مع كل المنتخبين الذي يقارب 150 منتخب محلي عملية جد صعبة، وعلى أساس ذلك وزعنا الاستبيان.

المطلب الثاني: نظرة سوسيو أنثروبولوجية بلديات الجزائر الثلاث:

1/ بلدية الجزائر الوسطى:

بلدية من بلديات ولاية الجزائر تابعة لدائرة سيدي امحمد ذات كثافة سكانية عالية تعتبر المركز الاقتصادي للجزائر، هندسة معمارية ذات طابع أوربي. عدد السكان في 2006 كان 151,04 نسمة .

سميت بـ "إيكوزيوم" و التي تعني " جزيرة النوارس" بسبب وجود جزر صغيرة قبالة ميناء الجزائر منذ القدم, الأمر الذي تغير فيما بعد. بعد ضمها من طرف الرومان, أصبحت

تسمى "إيكـوزيــوم". لازال بإمكاننا إلى اليوم رؤية دعامة قوس رومانية في شارع باب عزون (رقم29) و كذا على الواجهة المطلة على الطريق, حجارة (شاهد) نقش عليهما باللغة اللاتينية إسم " إيكـوزيــوم . " في سنة 950 ميلادي, أطلق عليها الملك بولوغين إبن زيري إبن مناد الصنهاجي إسم "الجـزائـــر" نسبة إلى الجزر الأربعة المقابلة للساحل و كان يطلق عليها غالبـــا: "جزائر بني مزغنة" نسبة إلى القبيلة الأمازيغية الصنهاجية "أيت مزغن" التي استقرت هناك حينذاك[1].

2/بلدية هراوة:

بلدية ساحلية سكانها 28 ألف (2010) وتتبع دائرة الرويبة بولاية الجزائر تتميز بالزراعة والتي تاسست سنة 1984.

تمتد البلدية على سهل معتبر، استقطبت الكثير من رجال الأعمال والفلاحين، حيث استثمروا في الاراضي المتواجدة في اقليم البلدية، يمكن ملاحظة تعايش وتثاقف سكاني مختلف في هذه البلدية بين الوافدين من غرب بومرداس، و شمال البليدة، بشكل خاص.[2]

3/بلدية الخرايسية:

بلدية تابعة لولاية الجزائر هي بلدية تابعة لدائرة درارية. عدد السكان في 2006 كان 17،742 نسمة.

رغم ما تتوفر عليه بلدية الخرايسية من إمكانات هائلة وموقع استراتيجي هام، إلا أنها بلدية تفتقر الى مقومات البلدية الحضرية ..وبالرغم من أن بلدية الخرايسية لا تبعد عن العاصمة إلا بحوالي 17 كلم جنوبا، إلا أنها اتخذت طابعا ريفيا، الملاحظ في البلدية تمركز التيار المتدين بقوة.[3]

المطلب الثالث: نظرة سوسيو أنثروبولوجية لبلديات البليدة الثلاث :

1/ بلدية البليدة:

تصغير لكلمة بلدة، أسسها الأندلسيون وهي إحدى مدن الجزائر.مدينة البليدة مدينة سهلية مدينة الخضار والسهول المتنوعة وبها الكثير من مزارع الفواكه اما قبائلها وسكانها فأغلبهم

[1] - البطاقة الفنية لبلدية الجزائر الوسطى، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية الجزائر الوسطى.
[2] - البطاقة الفنية لبلدية هرواة، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية هراوة.
[3] - البطاقة الفنية لبلدية خرايسية، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية خرايسية.

اناس نزحوا من المدن المجاورة وخاصة قبيلة أولاد صالح وبني ميسرة الأمازيغيتين اللتين كانتا تسكنان في الشريعة و ليس في المدية كما يقول البعض من الناس وقبلهم سكنها الأندلسيون. بدأت تنتعش وتتحول إلى قرية كبيرة وبعدها سكنها المحتلون الفرنسيون. عدد السكان يفوق 30.000 نسمة .

انقسمت المدينة منذ نشأتها إلى ثلاث أقسام هي القبائل المحلية، والوافدون الموريسكيون، والاتراك العثمانيون، من أشهر القبائل التي عرفت في المدينة قبيلة بني صالح البربرية التي التفت حول مؤسس سيدي الكبير الذي قدم الى المدينة سنة 1519 في القرن السادس عشر، حيث دعا الى التمسك بالدين الاسلامي، بذلت هذه القبيلة جهدا كبيرا في تأسيس المدينة ، هذا بالاضافة الى دور قبائل اخرى منها بني غلاي، وبني مشعود وموزايا[1].

2/ بلدية الصومعة:

هي إحدى بلديات ولاية البليدة، تابعة إقليميا لدائرة بوفاريك ويبلغ عدد سكان البلدية 38.822 نسمة حسب إحصائيات عام 2008.

بلدية تقع شرق ولاية البليدة، يغلب عليها الجانب الريفي، من أشهر أعراشها، نجد بني سرحان، وتلاتحة، و بني سعادة.[2]

3./ بلدية عين الرمانة:

بلدية تقع في ولاية البليدة تتميز بطابعا الريفي والجبلي عدد سكانها 15.000 نسمة التابعة لـ دائرة موزاية.

عين الرمانة، هي منطقة ريفية رعوية شبه صناعية تتضمن منطقة نشاطات صناعية أغلب النشاطات الفلاحية الموجودة بالمنطقة هي تربية الأغنام والدواجن والأبقار وتبقى زراعة الحبوب بنسبة قليلة والأشجار المثمرة المعروفة بها "عين الرمانة"، لا زالت تمول هذه البلدية الجهة الغربية للولاية ببعض المنتوجات الفلاحية.[3]

المطلب الرابع : نظرة سوسيو أنثروبولوجية لبلديات المسيلة الثلاث

1/ بلدية المسيلة:

تلقب بعاصمة الحضنة التي كانت عبارة عن مملكة بربرية مستقلة في عهد الرومان ولقبت بهذا الاسم لاحتضانها بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي. يتواجد في

[1] - Trumlet (C);Blida, récit selon la légende, la tradition et l'histoire, p.108.

[2] - البطاقة الفنية لبلدية الصومعة، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية الصومعة

[3] - البطاقة الفنية لبلدية عين الرمانة 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية عين الرمانة.

المدينة سكان يرتبطون بقبائل كبرى منتشرة في اقليم الولاية، ارتبطت هرو بنو هلال الى المغرب العربي في القرن الخامس ميلادي[1] أهمها بنو رياح وبنو عامر، والأثابج، كما نجد أعراش كبيرة مثل اولا د دراج[2].

2/بلدية سيدي عامر:

بلدية ضمن دائرة سيدي عامر في ولاية المسيلة تتميز بطابعا الفلاحي الرعوي . سميت بهذا الإسم نسبة إلى الشيخ سيدي عامر الذي ينتسب إليه سكان الدائرة إذ يعود أصل نسب أولاد عامر إلى محمد إبن عبد الله علال إبن موسى إبن عبد السلام إبن أحمد إبن علال إبن عبد السّلام إبن مشيش إبن أبو بكر إبن علي إبن حرمة إبن عيسى إبن سلام إبن مزوار إبن حيدرة إبن إدريس الأصغر إبن إدريس الأكبر إبن عبد الله الكامل إبن الحسن المثني الصبطي .

تتميز سيدي عامر بتنوع أقاليمها وشساعة المناطق الرعوية والسهبية إذا تبلغ المساحة الصالحة للزراعة 69050 هكتار.[3]

3/ بلدية أولاد عطية أو منعة:

بلدية تابعة لدائرة مجدل بولاية المسيلة قدر عدد سكانها 8506 نسمة حسب احصائيات عام 2008 وهي ذات طابع رعوي فلاحي أهم تجمعاتها السكانية بن قيطون-القرارة-اولاد كرفال-لقليب-القفا-لعطاف.

بالاضافة الى ما سبق تتواجد في هذه البلدية عروشيات كبيرة مثل عرش بن قيطون، و عرش اولاد كرفال، والذي ينحدر كل منهما من قبيلة اولاد عطية التي تحاذي قبائل الجلفة، من الجهة الغربية، حيث تتصاهر وتتعامل بالتجارة نتيجة قربها من الجلفة.[4]

المطلب الرابع : نظرة سوسيو أنثروبولوجية لبلديات مستغانم الثلاث

---

[1] - **هجرة بني هلال** من أشهر الهجرات العربية إلى شمال أفريقيا هي الهجرة الهلالية) بنو هلال (في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وتعرف " بالهجرة. واستقرت هذه القبائل في شمال أفريقيا ,وشاركت هذه القبائل في الحروب والفتوحات والصراعات السياسية والعسكرية التي قامت في المنطقة وفي حوض المتوسط، وكان لها الأثر الحاسم في تعريب شمال أفريقيا.انظر: عبد الرحمن بن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، اذ يقول: يقول ابن خلدون في المقدمة الجزء الأول- 8 من 258:

""إفريقية والمغرب لما جاز إليها بنو هلال وبنو سليم منذ أول المائة الخامسة وتمرسوا بها لثلاثمائة وخمسين من السنين قد لحق بها وعادت بسائطه خراباً كلها بعد أن كان ما بين السودان والبحر الرومي كله عمراناً تشهد بذلك آثار العمران فيه من المعالم وتماثيل البناء وشواهد القرى والمدر"".

[2] -رحلي صليحة، المسيلة وجهتها في العصر الوسيط، دراسة منوغرافية، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013 ص 31.

[3] - البطاقة الفنية لبلدية سيدي عامر، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية سيدي عامر.

[4] - البطاقة الفنية لبلدية منعة، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية منعة.

1/بلدية مستغانم:

مدينة جزائريّة ساحليّة تطلّ على البحر الأبيض المتوسط .بلغ عدد سكانها أكثر من 140 ألف نسمة. وهي مرفأ في الجزائر على خليج أرزيو .تزخر المدينة بميناء صيد. اقتصادها قائم على الحمضيات والفواكه. وتعد المدينة التوأم لمدينة بجاية في نظر أغلب المؤرخين والجغرافيين.

ينحدر سكان مستغانم كما قال النسابة من بطون قبيلة مجاهر العدنانية وهي قبيلة قديمة وعريقة ذكرها ابن خلدون وأرخ لها الفرنسيون حينما سيطروا على مستغانم ، تتربع العروش المنحدرة من قبيلة مجاهر الهلالية على كامل ولاية مستغانم، هم مجموعة كبيرة من العروش (25 عرش)، يعود نسبهم إلى:

مجاهر من بني سويد بن عامِر بن مالك بن زُغْبَة بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامِر من العرب العدنانية من ذرية النبي إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، ومن بطونهم التي ذكرها ابن خلدون في زمانه (وهم اليوم أكثر من ذلك بلا شك) نذكر ـ بني غفير بن سليمان بن مجاهر- بني شافع بن سليمان بن مجاهر بني مالف بن سليمان بن مجاهر- بو رحمة بن مقدر بن مجاهر- بو كامل بن مقدر بن مجاهر- بني حمدان بن مقدر بن مجاهر[1].

2/بلدية الصفصاف:

إحدى بلديات دائرة بوقيرات التابعة لولاية مستغانم تتميز بطابعها الريفي. تتميز البلدية بطابعها الريفي الفلاحي، بلدية ضعيفة من حيث المداخيل الذاتية، تفتقر الى أسباب النمو الاقتصادي، تتركز فيها ثلاث عروش كبيرة وهي عرش أولاد داني، وعرش أولاد المختار، وعرش الشعايبية.[2]

3/بلدية وادي الخير:

إحدى بلديات دائرة عين تادلس التابعة لولاية مستغانم. بلدية تشهد تنمية اقتصادية ملحوظة بسبب مرور شبكة الطرقات الوطنية حولها، تتميز بالاضافة الى ذلك بطابعها الريفي الفلاحي، أهم أعراشها، نجد عرش الرزايقية، و عرش اولاد سيدي العجال.[3]

المطلب الخامس : نظرة سوسيو أنثروبولوجية لبلديات غليزان الثلاث

1/بلدية غليزان:

---

[1] - Moulay Belhamissi, ***Histoire de Mostaganem*** ;edition 2 , SNED, 1982, p16.

[2] - البطاقة الفنية لبلدية الصفصاف، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية الصفصاف

[3] - البطاقة الفنية لبلدية وادي الخير، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية وادي الخير.

هي إحدى بلديات الجزائر ومقر ولاية غليزان و دائرة غليزان .تقع إلى الغرب من العاصمة الجزائر. ينحدر سكان المدينة من قبيلة فليتة و هي قبيلة عربية عدنانية (نسبة لعدنان من نسل سيدنا اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام) ، تتواجد في الغرب الجزائري حيث تتركز أراضيها في إقليمها تقع مدينة غليزان، كما تمتد على بعض المناطق الشمالية لولاية تيارت وهناك تواجد لبعض عروشها بجنوب مستغانم، ذكرها ابن خلدون في سرده للقبائل السُويدية (نسبة لبني سُويد) حيث قال :((وكانت لسويد هؤلاء بطون(قبائل) مذكورون من ""فليتة"" وشبانة ومجاهر وجوثة، كلهم من بني سويد. والحساسنة بطن من شبانة إلى حسان بن شبانة وغفير وشافع وما لف. كلهم بنو سليمان بن مجاهر وبو رحمة وبو كامل وحمدان بنو مقدر بن مجاهر. فهم بنو فُليته بن سويد بن عامر بن مالك بن زغبة بن ابو ربيعة بن نهيك بن هلال من عدنان من نسل اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام، وما زالت هذه القبائل منتشرة ومتجاورة في المنطقة التارخية لقبائل سُويد وهي المنطقة الممتدة من شلف شرقا الى معسكر غربا ومن مستغانم شمالا إلى تيارت جنوبا، ومازالت جل قبائل سويد في تلك المنطقة لحد اليوم[1] .

(شمالا نجد قبيلة مجاهر سكان مستغانم ، شرقا يحدهم اخوتهم من قبيلة بني صبيح في الشلف وغربا ناحية الشمال قبيلة عكرمة في يلل وفي جنوبهم فرع اخوتهم من فرع الحساسنة.

وفُليته اسم تصغير ذكوري من أسماء العرب القديمة ، منهم : أمير مكة الهاشمي: الأمير فُليتة بن القاسم أمير مكة بن أبي هاشم محمد أمير مكة بن جعفر أمير مكة بن ابي الهاشم وفروع قبيلة فليتة السُويدية الزغبية الهلاليّة العدنانية – كلها اليوم في ولاية غليزان و شمال تيارت [2]

2/بلدية سيدي خطاب:

هي إحدى بلديات ولاية غليزان تتميز بطابعا الفلاحي كما نقطة الوصل بين ولاية مستغانم وغليزان.

بلدية ذات موقع استيراتيجي تربط بين ولاية غليزان و ولاية مستغانم، تشهد تنمية اقتصادية بحكم المنطقة الصناعية التي يتم تجسيدها في اقليم البلدية، اهم أعراش البلدية، نجد عرش أولاد احمد، وعرش الزبايدية.[3]

3/بلدية بلعسل: أو **بلعسل بوزغزة** :

هي إحدى بلديات ولاية غليزان .بلغ عدد سكانها 14074 نسمة وفق إحصاء 2008.

تتميز البلدية بطابعها الرعوي، و تحتوي على اكبر وعاء عقاري على مستوى الولاية والذي ينتظر تجسيد عدة مشاريع انمائية ضخمة لمواكب التحول الجذري لسياسة الدولة

[1] - البطاقة الفنية لبلدية غليزان، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية غليزان.

[2] - مفلاح محمد، من تاريخ غليزان الثوري والسياسي والثقافي، دار قرطبة، الجزائر، 2013ن ص ص36 46.

[3] - البطاقة الفنية لبلدية سيدي خطاب 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية سيدي خطاب.

الاقتصادية. يضم تراب البلدية 16 دوار ذا كثافة سكانية فاقت ال 13 الف نسمة منها 10 آلاف نسمة في الريف أهم عروش المنطقة، نجد عرش الصوالحية، وعرش الحذارة و أولاد عبد الله. [1]

المبحث الثاني: سير العملية الانتخابية على المستوى المحلي

تتميز عملية سير العملية الانتخابية على مستوى البلديات بمجموعة من الخصائص تتراوح ما بين المميزات الأيديويولوجية متمثلة في تصرفات وممارسات المترشحين قبيل الانتخابات المحلية، و مميزات قانونية تتلخص في مجملها في الحملة الانتخابية وما يتخللها من ظواهر قانونية وتنظيمية محددة.

المطلب الأول: قواعد العملية الانتخابية من خلال أيديولوجيات المترشحين[2]

إن تشكل المجالس المنتخبة تنبني على أساس أربع مراحل تسلسلية أساسية تنجز في فترة وجيزة و هي فترة الانتخابات، وهي :

1/ المترشح يعرب في البداية عن نيته الترشح معتمدا على رأسمال علائقي يرى فيه مؤهلا ومحفزا على الظفر بمكانة ضمن القائمة المترشحة للانتخابات ،

2/ يبحث المترشح في مرحلة ثانية عن ترسيم الترشح والتموقع ضمن تشكيلة حزبية او قائمة حرة وتتجلى هنا أشكال من التفاوض بينه بوصفه مترشحا وبين القيادات المحلية او الوطنية للاحزاب السياسية او الجماعات الأولية (في حالة الترشح في القوائم الحرة) او مع ممثلي الادارة المحلية .[3]

تمثل سيرورة الانتقال من المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية لحظات غاية في الاهمية تطلبت المتابعة الميدانية من خلال تتبع خطابات ممارسات وتمثلات المترشحين المحتملين للعملية الانتخابية كما تمثل في الوقت نفسه مراحل تاسيسية في مسار تشكل المجالس المنتخبة المحلية .

3/ تتمثل المرحلة الثالثة في الاشهار لشخصه بوصفه مترشحا للانتخابات المحلية اعتمادا على خطاب (برنامج انتخابي) يذاع عبر استيراتيجية مرتبطة بنظرته لطريقة سير الحملة الانتخابية ولطريقة تفعيل خطابه السياسي المحلي باتجاه الشرائح الاجتماعية للهيئة الناخبة في البلدية المترشح فيها اما المرحلة الاخيرة فترتبط عادة بلحظة التتويج الانتخابي التي

---

[1] - البطاقة الفنية لبلدية بلعسل، 2017/2016، مديرية التنظيم والانتخابات لبلدية بلعسل.

[2] - هناك فرق كما توضحه العلوم السياسية بين المترشح والمرشح، حيث أن الأول هو الذي يتقدم بصفة فردية لخوض عملية الانتخابات في بداية حملتها الدعائية، بينما الثاني تزكيه الأحزاب أو المؤسسات لتمثيلها في الاستحقاقات الانتخابية، وهنا تمتزج المسألة بين مرشحين ومترشحين.

[3] - حسن رمعون ومصطفى مجاهدي وآخرون في المواطنة والممارسات الانتخابية، في كتاب الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ،وهران، 2012. ص 73.

يحصل فيها المترشح على صفة منتخب محلي ويكون على أثرها المنتخب أمام رهانات جديدة لها علاقة بتولي السلطة داخل المجلس المنتخب سواء على المستوى رئاسة المجلس نيابة الرئيس او على مستوى رئاسة اللجان على اختلاف درجة صلاحياتها .

4/ تمثل المرحلة الرابعة من الفعل الانتخابي المحلي مرحلة اعادة التموقع للمترشح الفائز ضمن شبكات سلطوية ليست بالضرورة الشبكات الاولى التي ادت به للترشح او التي ساعدته في الفوز وتصبح بذلك الفترة التي تلي الاعلان الرسمي عن القائمة المؤسسة للمجلس المنتخب محليا تملك الاهمية نفسها في مسار التحليل السوسيو سياسي للفعل الانتخابي على المستوى المحلي هذه مرحلة مهمة كونها تكشف بشكل متجدد عن المنتخب المحلي وعن حدود سلطته من خلال تفاعلاته ومعاملاته مع مختلف الهيئات والادارت التي لها صلة بمهامه .[1]

المطلب الثاني : قانون تنظيم الفعل الانتخابي في الولايات محل الدراسة

تلعب الإدارة المحلية على مستوى كل ولاية دورا مهما في تنظيم التنافس في العملية الانتخابية عبر جميع مراحلها ينقسم هذا الدور مابين الهيئة الموجودة على مستوى مقر البلدية المتمثلة في مكتب الانتخابات وبين المديرية الولائية للتنظيم والشؤون العامة وتتم عمليات التسجيل والشطب للهيئة الناخبة على مستوى مكاتب الانتخابات المتواجد في مقر الهيئة الأولى سواء تصادف ذلك مع الفترة السنوية العادية لمراجعة القوائم الانتخابية المحددة عادة ببداية شهر أكتوبر من كل سنة أو خلال الفترات الاستثنائية لمراجعة القوائم الانتخابية والتي تسبق عادة دعوة رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة للممارسة الحق / الواجب الانتخابي [2].

تؤدي مصالح البلدية دورا مهما في مسار تحديد الهيئة الناخبة محليا خصوصا عندما نعلم انها تشرف رسميا على إعداد القوائم الانتخابية وتوزيع بطاقات الناخب بينما يتمثل دور الهيئة الناخبة الثانية المذكورة انفا في استقبال ملفات المترشحين ودراسة أحقيتها القانونية في الترشح من عدمه وتنظيم العمليات المرتبطة بالحملة الانتخابية (تعليق القوائم الانتخابية والترخيص لعقد مداومات القوائم المترشحة المشاركة في العملية الانتخابية) وتحصي في الأخير نتائج الانتخابات من خلال المداولات التي ينتج عنها إعداد وتقديم محاضر رسمية لممثلي الأحزاب والقوائم الحرة المشاركة كما تعلن النتائج على مستوى المحلي .

تتكفل الهيئتان بالمراحل التحضيرية كتحضير تأطير المكاتب الانتخابية وتجهيزها إعداد بطاقات الناخبين وصناديق الاقتراع واحصاء المرقبين المفترض وجودهم في مكاتب

[1] - حسن رمعون ومصطفى مجاهدي وآخرون في المواطنة والممارسات الانتخابية، في كتاب الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ،وهران، 2012. ص 73

[2] -مرجع سبق ذكره. ص 79

الانتخابات يوم الاقتراع لذا تعبر هذه المظاهر عن الحس" العملي للفعل الانتخابي وتحمل بالتالي في مضمونها عمليا تجسيد الممارسة الانتخابية كما تعبر في الوقت نفسه عن المظاهر العملية للتاطير المؤسساتي للممارسة عملية التاسيس للمجالس المنتخبة المحلية.

الجدول رقم 08 يبين توزيع عدد المنتخبين على بلديات الدراسة.

الولاية		البلديات	عدد المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي	عينة الدراسة 2017/2002
1	مستغانم	مستغانم	33	10
		الصفصاف	15	10
		وادي الخير	15	10
2	الجزائر	الجزائر الوسطى	23	10
		خرايسية	19	10
		هراوة	19	10
3	غليزان	غليزان	33	10
		سيدي خطاب	15	10
		بلعسل	15	10
4	المسيلة	المسيلة	33	10
		سيدي عامر	19	10
		منعة (أولاد عطية)	13	10
5	البليدة	البليدة	33	10
		الصومعة	19	10
		عين الرمانة	15	10
المجموع		15 بلدية	319	150

بعد عملية تفريغ الاستبيان الذي وزع على المنتخبين المحليين الذين أفرزتهم نتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 وصولا الى سنة 2017 تشكلت الصورة الكلية التالية

ولاية مستغانم:

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية مستغانم : 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022.
(عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية الصفصاف: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية وادي الخير: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

ولاية الجزائر:

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية الجزائر الوسطى: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية خرايسية: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية هراوة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022.عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

ولاية غليزان:

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية غليزان: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية سيدي خطاب: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية بلعسل بوزقزة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

ولاية المسيلة:

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية المسيلة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية سيدي عامر: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية منعة(أولاد عطية): 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

ولاية البليدة:

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية البليدة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية الصومعة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية 2017.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلدية عين الرمانة: 4 رؤساء متوزعين على الفترات الانتخابية التالية: 2002-2007/2007-2012/2012-2017/2017-2022. عدد النواب المدروسين 6)، موزعين أيضا على الفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية سنة 2017.

وبالتالي يكون عدد رؤساء البلديات الكلي هو : 60 رئيس مجلس شعبي بلدي منذ سنة 2002 الى غاية سنة 2017 أين جرت آخر انتخابات للمجالس الشعبية البلدية، بينما عدد نواب رؤساء المجالس الشعبية البلدية هم 90 نائبا، مع تسجيل ملاحظة كيف أن عدد نواب رئيس المجلس يفوقون عدد الرؤساء مرده الى أن كل رئيس بلدية يساعده على الأقل نائبان في أداء مهامه.

المطلب الثالث : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية 2002/2007/2012 /2017 ببلديات مستغانم، الصفصاف، وادي الخير

الجدول رقم 09 : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية 2002/2007/2012 /2017 ببلديات ولاية مستغانم (ثلاث بلديات)

ولاية مستغانم	FLN	RN	FNJ	HM	PT	FNA	MPA	NAHDA	MEN	TAJ	PNA	PRA	MI
بلدية مستغانم 2002	10	8	0	4	1	0	0	0	0	0		0	0
بلدية مستغانم 2007	12	07	0	2	0	2	0	0	0	0		0	0
بلدية مستغانم 2012	17	6	0	0	0	0	0	0	0	0	5	5	0
بلدية مستغانم 20107	11	03	0	03	03	0	03	0	0	03	03	0	04
بلدية الصفصاف 2002	3	3	0	3	1	0	0	3	0	0	0	0	0
بلدية الصفصاف 2007	2	2	8	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بلدية الصفصاف 2012	2	2	5	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بلدية الصفصاف2017	4	4	0	0	0	0	0	0	7	0	0	0	0
بلدية وادي الخير 2002	6	4	0	4	0	0	0	0		0	0	0	0
بلدية وادي الخير2007	4	6	0	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0
بلدية وادي الخير 2012	5	6	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0
بلدية واد الخير 2017	02	06	0	0	06	0	0	0	0	0	01	0	0

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017

من خلال الجدول رقم 09 سجلنا تغيرا ملحوظا في الخريطة السياسية المحلية بلديات مستغانم المدروسة(مستغانم، وادي الخير، الصفصاف) باستثناء الاستقرار الانتخابي في المقاعد التي حاز عليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي في البلديات الثلاث (مستغانم، الصفصاف، وادي الخير) ، حيث فاز في انتخابات 2002 ب15 مقعدا، أما في انتخابات 2007 فقد حاز على 13 مقعد، أما في انتخابات 2012 فقد حاز على 14 مقعد، مع العلم أن هذا الحزب السياسي يشكل القوة السياسية الأولى محليا في بلديات الولاية ال 32 بلدية.

أما جبهة التحرير الوطني فقد شهدت تذبذبات في المقاعد التي حصل عليها في كل من انتخابات 2002 حيث حاز على 22 مقعد في البلديات الثلاث (مستغانم، وادي الخير، الصفصاف)، أما في انتخابات 2007 فقد حاز على 20 مقعدا، أما في انتخابات 2012 فقد حاز 24 مقعدا هذه الانتخابات التي عززت من قوة الحزب ليس فقط على مستوى البلديات المدروسة بل على المستوى الوطني.

الملاحظة الأخرى التي سجلناها تتمثل في الحضور المحتشم للأحزاب الإسلامية على مختلف المواعيد والعهدات الانتخابية الثلاث 2002 و 2007 و 2012، بعكس الحضور الملفت للأحزاب الوطنية الناشئة مثل حزب الجبهة الوطنية الجزائرية (02) مقعدين في انتخابات 2007 في بلديات مستغانم، وادي الخير، والصفصاف، و 4 مقاعد في انتخابات 2012 ، كما نسجل مجموعة من الأحزاب الأخرى والتي سيطرت على عدد من البلديات مثل حزب جبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية 6 مقاعد في انتخابات 2007 عن بلدية الصفصاف، والحزب التجديد الجزائري ب 5 مقاعد عن بلدية مستغانم في انتخابات 2012 .

المطلب الرابع : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002/ 2007 / 2012 / 2017 ببلديات غليزان، سيدي خطاب، بلعسل بوزقزة

الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 / 2007 / 2012 / 2017 ببلديات غليزان الثلاث:

الجدول رقم 10 الخريطة السياسية محليا بين الانتخابات المحلية 2002 و 2007 و 2012

ولاية غليزان	FL	RN	RPR	HMS	PT	FN	FEM	TAJ	ISL	PLJ	P	MP
بلدية غليزان 2002	**10**	**8**	**0**	**3**	**1**	**0**	**0**	**0**	**1**	**0**		**0**
بلدية غليزان 2007	7	4	0	5	3	3	0	0	0	0	0	0
بلدية غليزان 2012	11	6	3	5	3	0	0	0	0	0	0	5
2017	09	05	0	05	05	03	03	03	0	0	0	0

بلدية سيدي خطاب 2002	**9**	**4**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
بلدية سيدي خطاب 2007	**7**	**5**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
بلدية سيدي خطاب 2012	**6**	**5**		**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**2**	**0**	**2**	
2017	**06**	**08**	**0**	**0**	**0**	**01**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
بلدية بلعسل 2002	**4**	**4**	**0**	**3**	**0**	**0**	**0**	**0**	**2**	**0**	**0**	**0**
بلدية بلعسل 2007	3	2	0		3		0	**0**	**0**	**2**	**3**	**0**
بلدية بلعسل 2012	4	2	2	0	0	0	0	**0**	**0**	**0**	**2**	**5**
2017	03	03	0	0	0	01	**06**	**0**	**0**	**0**	**0**	**02**

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017.

من خلال الجدول رقم 10 الخريطة السياسية المحلية بالبلديات الثلاث بولاية غليزان تؤكد هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على التمرحل المتتالي للعهدات الانتخابية لسنوات 2002 /2007 / 2012 هذه الولاية التي في نفس الوقت لا تزال تحتفظ بمكان للأحزاب الإسلامية ولكن في انتخابات 2012 تضعف بقوة مقارنة بانتخابات 2002 وانتخابات 2007.

تشكل ولاية غليزان وعاءا مهما لحزب جبهة التحرير الوطني على الرغم من التنافس الذي يحتدم قبيل كل موعد انتخابي محلي في سنة 2002 حقق الحزب 24 مقعدا في البلديات العنية بالدراسة، ليسجل تراجعا ملحوظا سنة 2007 ب 17 مقعدا، معاودا التقدم في انتخابات 2012 ب 21 مقعدا في البلديات الثلاث المدروسة.

أما بالنسبة للقوة السياسية الثانية في البلديات الثلاث المدروسة ترجع الى حزب التجمع الوطني الديمقراطي حيث حقق هذا الحزب فوزا مهما في الانتخابات المحلية لسنة 2002 ب 16 مقعدا في البلديات المدروسة مستفيدا من تراجع الأحزاب الاسلامية، لكن في انتخابات 2007 و انتخابات 2012 لم يتغير الاستحقاق الانتخابي للحزب حيث ظل 13 مقعدا ثابتا في البلديات الثلاثة (غليزان، بلعسل، سيدي خطاب).

الشيئ الواجب ذكره هنا هو التراجع المسجل بالنسبة للأحزاب الاسلامية في البلديات المعنية بالدراسة، التي كانت خاصة في فترة انتخابات 1990 معقل الاحزاب الاسلامية من حيث الولاء، ف حركة مجتمع السلم والنهضة و الاصلاح لم تحصل الا على 6 مقاعد حزبية في انتخابات 2002 أما في انتخابات 2007 فقط تحرز مقعدين (02) .

مع تسجيل تقدم وافد جديد متمثلا في الحركة الشعبية الجزائرية ب 12 مقعدا في الانتخابات المحلية لسنة 2012 و حزب العمال ب 11 مقعدا في الانتخابات الثلاث المتتالية 2002 و 2007 و 2012.

المطلب الخامس : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 /2007 / 2012/ 2017 .ببلديات الجزائر ، خرايسية، هراوة.

الجدول رقم 11 الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية 2002 و 2007 و 2012. و 2017ببلديات الجزائر الثلاث

ولاية الجزائر	F	RN	RCD	HMS	PT	FN	MPA	F	IT	LE	مستقلو ر	P	FA	F
بلدية الجزائر الوسطى 2002	05	04	0	0	3	0	0	0		0	8	0	0	
بلدية الجزائر الوسطى 2007	08	06	0	2	2	2	0	0		0	0		0	
بلدية الجزائر الوسطى 2012	6	2	2	0	3	0	8	0		0	0		2	
2017	03	02	0	0	0	0	0	3	0	16	0	0	0	0
بلدية هراوة 2002	2	3	5	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
بلدية هراوة 2007	2	2	8	1	0	0	0	0		0	0	0	0	
بلدية هراوة2012	4	2	0	0	1	0	4	1		0	0	1	1	6
2017	02	02	0	02	0	0	04	0	06	0	0	01	0	0
بلدية خرايسية 2002	3	5	0	1	3	1	0	0		0	2	0	0	
بلدية خرايسية 2007	2	6	0	2	0	5	0	0		0	0	0	0	
بلدية خرايسية 2012	6	3	0	2	0	1	2	0		0	0	0	5	0
2017	07	03	0	03	0	02	0	02	0	0	0	0	0	0

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017.

الملاحظ من خلال الجدول رقم 11 هو التقدم الذي احرزه حزب جبهة التحرير الوطني في البلديات الثلاث المعنية بالدراسة حيث حقق في انتخابات 2002 على 09 مقاعد حزبية، أما في انتخابات 2007 فقد حقق 15 مقعدا حزبيا، أما في انتخابات 2012 فعاود التقدم وحقق على 16 مقعدا حزبيا في البلديات الثلاث.

بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي فقد حافظ هذا الحزب على قوته بالبلديات الثلاثة حيث أحرز في انتخابات 2002 على 11 مقعدا أما في انتخابات 2007 فقد حقق 15 مقعدا حزبيا ليزيد من نجاحه في انتخابات 2012 ب 16 مقعدا .

الظاهرة الجديدة هنا هو الفوز الساحق للمستقلين ب 8 مقاعد بالجزائر الوسطى في انتخابات 2002 أكدت على ظاهرة القوائم المستقلة، داخل نظام سياسي يعادي عمليا بعض الاحزاب السياسية ولا يقبل بها على أرض الواقع. ومواطن يعزف بشكل واضح عن الانخراط في أحزاب سياسية ما زالت لم تتحول إلى فاعل سياسي، يمكن التعويل عليه في إحداث التغيير.

هذا بالاضافة الى التواجد التقليدي لحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في البلديات الثلاث المدروسة حيث حقق 20 مقعدا في انتخابات 2007 و 2012 على التوالي.

ترأست الحركة الشعبية الجزائرية بلدية الجزائر الوسطى ب أغلبية الاصوات 8 مقاعد(32.80) من الاصوات الانتخابية عادت الى هذا الحزب السياسي الذي تأسس سنة 2012 وتزعمه عمارة بن يونس، ليليه في المرتبة الثانية حزب جبهة التحرير الوطني ب 21.74 بالمائة من الاصوات الانتخابية، وحزب العمال في المرتبة الثالثة ب 10.59 بالمائة من الاصوات الانتخابية، أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فقد أحرز على 8.70 بالمائة من الاصوات الانتخابية، ونال حزب الفجر الجديد على نسبة 7.54 بالمائة من الاصوات، في حين أن الاحزاب الأخرى المشاركة مثل حركة النهضة وجيل جديد لم تنل اي مقعد انتخابي في بلدية الجزائر الوسطى في انتخابات 2012.

أما بالنسبة لبلدية خرايسية فقد عادت رئاسة البلدية الى حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصد 4 مقاعد حزبية بنسبة 23.46 بالمائة من الاصوات في انتخابات سنة 2012 ليليه في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الجمهوري بنسبة اصوات 22.87 بالمائة، أما في المرتبة الثالثة فياتي حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 19.34 بالمائة من الاصوات، وفي المرتبة الرابعة نجد حركة مجتمع السلم بنسبة 14.18 من الاصوات الانتخابية، لتحل في الاخير حزب الحركة الشعبية الجزائرية بنسبة اصوات 12.22 بالمائة، بينما لم تحقق الجبهة الوطنية الجزائرية اي مقعد انتخابي بالرغم من حصولها على 7.93 من الاصوات الانتخابية.

أما بلدية هراوة فقد عادت رئاسة البلدية الى حزب جبهة المستقبل الذي نال نسبة 25.65. بالمائة من الاصوات الانتخابية، ليليه في المرتبة الثانية حزب الحركة الشعبية الجزائرية بنسبة 10.54 لتليه في المرتبة الثالثة جبهة التحرير الوطني بنسبة 10.26 بالمائة من الاصوات الانتخابية، ليتقاسم حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة القوى الاشتراكية وجبهة الجزائر الجديدة نفس النسبة تقريبا 3.82 و 3.61 و 3.71 على التوالي .

المطلب السادس : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 / 2007 / 2012 / 2017 ببلديات البليدة، الصومعة، عين الرمانة

الجدول رقم 12 الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 / 2007 / 2012/ 2017 ببلديات البليدة الثلاث

ولاية البليدة	FLN	RND	RCD	HMS	PT	FNA	MPA	TAJ	ISLA	PJ	AL	FM
بلدية البليدة 2002	09	05	2	3	1	0	0	0	3	0	0	0
بلدية البليدة 2007	08	06	0	2	2	2	0	0	3	0		0
بلدية البليدة 2012	11	4	0	0	5	0	2	0	0	4	7	0
2017	20	08	0	05	0	0	0	0	0	0	0	0
4بلدية الصومعة 2002	6	4	0	3	2	0	0	0	0	0	0	0
بلدية الصومعة 2007	6	4	0	1	0	0	0	0	2	0	0	0
rبلدية الصومع ة2012	5	06	0	0	3	0	0	0	0	0	0	5
2017	06	05			02							06
بلدية عين الرمانة	2	4	0	5	0	0	0	0	2	0	0	0

2002											
بلدية عين الرمانة 2007	2	3	0	8	0	0	0	**0**	**0**	**0**	**0**
بلدية عين الرمانة 2012	7	2	0	2	0	4	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
2017	06	03		02		02	**01**	**01**			

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017.

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ تواجد حزب جبهة التحرير الوطني في البلديات الثلاث، حيث حقق في انتخابات 2002 16 مقعدا ليتراجع في انتخابات 2007 ب 15 مقعدا، اما في انتخابات 2012 فقد حقق 16 مقعدا معاودا التقدم في هذه البلديات،

حزب التجمع الوطني الديمقراطي من جهته حقق في البلديات المعنية بالدراسة في انتخابات 2002، 13 مقعدا اما في انتخابات 2007 فتراجع قليلا وحقق 12 مقعدا اما في انتخابات 2012 فقد حقق تقدما ملحوظا باحرازه على 14 مقعدا في البلديات الثلاث .

الظاهرة التي تحتاج الى الالتفاتة هنا في البلديات السابقة الذكر، هي التواجد الكبير للاحزاب الاسلامية ممثلة في حركة مجتمع السلم والنهضة والاصلاح، حيث عادت لها بلديات مهمة، فنجد في انتخابات 2002 حققت 11 مقعدا اما في انتخابات 2007 فقد حققت 10 مقاعد لتحقق الفوز في انتخابات 2012 ب 19 مقعدا معلنة تفوقها على حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي.

هناك أيضا تواجد لحزب العمال وحزب التجمع من اجل الثاقفة والديمقراطية، وايضا لحزب الحركة الشعبية الجزائرية خاصة في انتخابات 2012 .لكنها لم تفز اي من البلديات المعنية بالدراسة.

المطلب السابع : الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 / 2007 / /2017/2012 ببلديات المسيلة، سيدي عامر، أولاد عطية

الجدول رقم 13 الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية 2002 / 2007 / 2012 / / /2017ببلديات المسيلة الثلاث المعنية بالدراسة

PLJ	FM	Aav	ISL	Fss	P	PJ	FN	PT	HMS	Pfj	RND	FLN J	ولاية المسيلة
0		0	1	0	0	0	0	1	3	0	8	10	بلدية المسيلة 2002
0	0	4	0	0	0	0	0	0	2	0	5	8	بلدية المسيلة 2007
2	2	6	0	0	0	0	0	0	0	8	3	12	بلدية المسيلة 2012
0	0	0	0	0	0	0	0	0	07	0	11	15	2017
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	9	بلدية اولاد عطية 2002
0	0	0	0	0		0	6	4	0	0	1	2	بلدية اولاد عطية 2007
0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	7	1	1	بلدية اولاد عطية 2012
0	0	0	0	0	0	0	0	0	02	0	05	06	2017
0	0	0	2	0	0	0	0	0	3	0	4	4	بلدية سيدي عامر 2002
0	0	0	0	0	0	2		0	3	0	5	3	بلدية سيدي عامر 2007
1	1	0	0	1	2	3	0	0	0	3	5	3	بلدية سيدي عامر 2012
0	0	0	0	06	0	02	0	0	0	03	04	04	2017

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة سنة 2017

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ وجود حزب جبهة التحرير الوطني الذي حقق في انتخابات 2002 اكبر نتيجة مقارنة مع المواعيد الانتخابية اللاحقة حيث حصد 24 مقعدا بلديا، اما في انتاخبات 2007 فحصد فقط 13 مقعدا في البلديات المدروسة، اما في انتخابات 2012 فحصد 19 مقعدا في البلديات المعنية بالدراسة.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي حصد في انتخابات 2002 على 16 مقعدا وهي اكبر نبيجة حققها مقارنة مع النتائج اللاحقة حيث لم ينل سوى 11 مقعد في انتخابات 2007 و 14 مقعد في انتخابات 2012.

أما الأحزاب الاسلامية (حركة مجتمع السلم والنهضة والاصلاح) ومقارنة مع بلديات البليدة، فان تواجدها جد ضعيف في هذه البلديات، حيث لم تحصد سوى 9 مقاعد في انتخابات 2002 و لم تحقق في انتخابات 2007 سوى على 5 مقاعد مسجلة تراجعا ملحوظا في انتخابات 2012 حيث لم تحقق اي نتيجة في البلديات المعنية بالدراسة.

أما بالنسبة للاحزاب الاخرى فحزب العمال ظل متواجدا بالبلديات المدروسة، ولكنه لم يفز باي بلدية، على العكس من حزب الجبهة الوطنية الذي فاز ببلدية اولاد عطية ب 6 مقاعد في انتخابات 2007 وايضا فاز حزب الحركة الشعبية الجزائرية في انتخابات 2012 ب 6 ببلدية اولاد عطية .

المبحث الخامس : سكان البحث وخصائصهم العمرية والسياسية والاجتماعية والمهنية

بعد توضيح الخريطة السياسية التي أفرزتها الانتخابات المحلية للسنوات التالية: 2002، 2007، 2012، 2017 في المجالس المنتخبة البلدية، أين وجدنا أن هناك ثبات في وجود مجموعة من الأحزاب السياسية في حالات كثيرة من المجالس البلدية، كما سجلنا تغير في الخريطة الحزبية في بلديات أخرى، كلها هذه المعطيات تبين أنه من الضرورة الكشف عن طبيعة منتسبي تلك الهيئات السياسية على المستوى المحلي، خاصة رؤساء البلديات بشكل أساسي بصفتهم ممثلي الأحزاب الفائزة، أو التي فازت في العهدات الانتخابية المحددة في دراستنا هذه، وبالتالي السؤال الذيى يُطرح هنا : ما هي خصائص سكان البحث العمرية والاجتماعية والمهنية التي أفرزتها الانتخابات المحلية لكل من سنة 2002و 2007، 2012و 2017؟

المطلب الأول : نظرة عامة حول المنتخبين رؤساء المجالس الشعبية البلدية

نكشف في هذا المطلب المنتخبين المحليين الذين يشكلون سكان البحث والذين وزع عليهم الاستبيان من اجل معرفة مواقفهم و خطاباتهم حول سيرورة الانتخابات المحلية لسنوات 2002 و 2007 و 2012 و 2017 هذا بالاضافة الى مواقفهم من مجموعة من القضايا التي

تتعلق بالتسيير البلدي و القوانين التي تنظم البلديات في علاقتها مع الادارة والمواطن والحزب السياسي .

من خلال الجدول رقم 09، 10، 11، 12، 13 يمكن التعرف على العينة المدروسة، والتي تظهر الان على المستوى السياسي، أو المتغير الحزبي، على ان الكشف عن خصائصها الاجتماعية والاقتصادية وخبراتها التسييرية لايمكن ان يتاتى من خلال التفسير بالمتغير الحزبي، على الرغم من اهميته، والان نحاول ترتيب المنتخبين المدروسين على حسب المتغير الحزبي.

يجب متابعة الوضعيات السياسية لهؤلاء المنتخبين المحليين بمعنى الانتماء السياسي لهذه الفئات المدروسة بالتفصيل.

يمكن التمييز بين **أربع فئات معنية بالدراسة**

1/ الفئة الاولى هي التي انتظمت في العهدة الانتخابية لسنة 2002- 2007 . والعدد المعني بالدراسة ليس كل المنتخبين بل ال 30 معنيون بالدراسة بمن فيهم رؤساء المجالس الشعبية للبلديات المدروسة ال 15 بلدية .
2/ الفئة الثانية انتظمت في العهدة الانتخابية لسنة 2007 – 2012 والعدد 30 منتخبا محليا موزعين على 15 بلدية مدروسة.
3/ الفئة الثالثة هي التي انتظمت في العهدة الانتخابية لسنة 2012-2017 وعددها 45 منتخبا محليا موزعا على 15 بلدية مدروسة.
4/ أما الفئة الاخيرة فهي التي انتجتها الانتخابات المحلية لسنة 2017 والتي تمثل عهدة 2017-2022 وعددها 45 منتخبا محليا موزعا على 15 بلدية مدروسة.

لكن هما يجب أن نؤكد على امر مهم هو أن هذه المجموعة المنتخبة المعنية بالدراسة، قد هيكلت في سياقات انتخابية مختلفة، فالقانون الانتخابي الذي أنتج المجموعة المنتخبة لسنة 2002 و 2007 خضع لقانون انتخابات 1997 بينما المجموعة المنتخبة لسنة 2012 خضعت لقانون انتخابات 2012 على خلاف المجموعة المنتخبة لسنة 2017 خضعت لتنظيم انتخابي 2016. التساؤل عن طبيعة الاختلاف سيتم عرضه عند تحليل المعطيات الميدانية التي سوف يتم عرضها فيما يأتي من مباحث.

المطلب الثاني : توزيع رؤساء/نواب المجالس الشعبية المبحوثين حسب العهدات الانتخابية
الجدول رقم 14 توزيع سكان البحث حسب العهدات الانتخابية

الولاية	البلديات	عهدة 2002-2007	عهدة 2007-2012	عهدة 2012-2017	عهدة 2017-2022
مستغانم	مستغانم	2	2	3	3
	الصفصاف	2	2	3	3
	وادي الخير	2	2	3	3
الجزائر	الجزائرالوسطى	2	2	3	3
	خرايسية	2	2	3	3
	هراوة	2	2	3	3
غليزان	غليزان	2	2	3	3
	سيدي خطاب	2	2	3	3
	بلعسل	2	2	3	3
المسيلة	المسيلة	2	2	3	3
	سيدي عامر	2	2	3	3
	منعة (أولاد عطية)	2	2	3	3
البليدة	البليدة	2	2	3	3
	الصومعة	2	2	3	3
	عين الرمانة	2	2	3	3
المجموع	15 بلدية	30	30	45	45

المصدر: المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع على العينة.

سيتم تحليل هذا الجدول أفقيا وعموديا من اجل معرفة طبيعة تشكل المنتخبين المحليين في البلديات ال 15 المعنية بالدراسة، ودور المتغيرات الثلاثة المذكورة في مقدمة البحث في تشكيل وتسيير هذه البلديات، ونقصد بها:

1/ المتغير السياسي الحزبي

2/و المتغير الاجتماعي التقليداني،

3/ والمتغير القانوني الاداري،

وذلك انطلاقا من مختلف المحطات الانتخابية الأربع المدروسة، وهي المحطات الانتخابية التالية:

أ. العهدة الانتخابية للفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى غاية سنة 2007

ب. العهدة الانتخابية للفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2007 الى غاية سنة 2012

ت. العهدة الانتخابية للفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2012 الى غاية سنة 2017.
ث. العهدة الانتخابية للفترة الانتخابية الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2022
مع الاحاطة العلمية الى أن هؤلاء المبحوثين هم رؤساء بلديات ونواب رئيس البلديات المعنية بالدراسة، وهي 15 بلدية موزعة بين الولايات التالية: مستغانم، غليزان، المسيلة، البليدة، الجزائر .

المطلب الثالث : السوابق الانتخابية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية محل الدراسة

يوضح الجدول رقم 15 السوابق الانتخابية للمبحوثين

السوابق الانتخابية	التكرارات	النسبة المئوية
عهدة واحدة	**73**	**48.66**
عهدتين	**55**	**36.66**
ثلاث عهدات	**22**	**14.66**
المجموع	**150**	**%100**

المصدر: المعلومات المفرغة من الاستبيان .

حسب القراءة وانطلاقا من الجدول نكون أمام فئات لها سوابق انتخابية، وهنا نستطيع القول أن هناك ميزة أساسية في تشكيلة المجالس المنتخبة المحلية ميدان الدارسة حيث نجد نسبة الفئة التي انتظمت في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2017 قد جذبت نسبة لا بأس بها من المنتخبين حوالي 50 %، قد يكون هنا عامل التجربة الانتخابية و تزامن الفترة الرئاسية للجمهورية دورا بالغا في تقدم هذه الفئات في الوجود المحلي على حساب الفئات ذات السوابق الانتخابية الأخرى وهكذا يضحى ذلك إلى حد بعيد عاملا مؤثرا في تكرار هؤلاء للترشح لأكثر من مرة، وعلى أساس ذلك فإننا أمام منتخبين ليسوا لأول مرة في المجالس المنتخبة، أننا أمام أفراد قد تمرسوا على العضوية المحلية، بالرغم من الحراك السوسيو سياسي الذي مر به المجتمع الجزائري.

المطلب الرابع : وضعية متغير السن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ونوابهم في انتخابات 2002 الى سنة 2017

نأتي الان الى رصد المتغير العمري (السن) للمجموعة المحلية المنتخبة هل هي من فئات الشباب أم ان أغلب المبحوثين ينتمون الى العقد الرابع أم الخامس من العمر؟

الجدول رقم 16 توزيع المنتخبين المحليين على مستوى السن من 2002 الى 2017

الفئات	عدد الممنتخبين المدروسين	عدد المنتخبين المدروسين 2007	عدد المنتخبين المدروسين 2012	عدد المنتخبين المدروسين 2017

						2002		
	7		5		1		0	28 -23
	5		7		3		3	34-29
	10		9		8		5	40-35
	11		10		9		7	46-41
	9		10		6		11	52-47
	3		4		3		4	57-53
%100	45	%100	45	%100	30	%100	30	المجموع

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

من خلال البيانات المسجلة نسجل أن هناك خصوصية مميزة للمنتخبين وهي السن و الأقدمية السياسية، فقد لاحظنا من خلال تحليل نتائج الانتخابات أن اغلب المنتخبين ينتمون إلى العقد الرابع في مقابل المشاركين الذين يوصفون بالعنصر الشاب أو الفتي؛ فعلى الرغم من محاولة الأحزاب السياسية تقديم مرشحين شباب إلا أن الأقدمية السياسية أو الخبرة السياسية تلعب دورا في تحديد مجال منافسة الشباب لهذه المجموعة التي تتميز بخبرتها السياسية في إدارة السلطة لكونهم يشكلون جزء منها، أو العمل السياسي داخل الأحزاب، لدى فهناك صعوبة تواجه المرشحين الشباب خاصة المستقلين منهم في كسر الاحتكار السلطوي لمجموعة العقد الرابع.

بعد قراءة للجدول نلاحظ أن الفئة التي يتروح عمرها ما بين (41 الى 52 سنة) هي الفئة الأكثر حضورا في البلديات المدروسة وعددها 73 منتخبا محليا، هذه الفئة انتخبت لأول مرة سنة 2002، بحكم عامل السن حيث أن الاكبر سنا كان في سنة 2002 في الثلاثينات من العمر، وجدت هذه الفئة نفسها في مواقع المسؤولية البلدية.

من خلال الجدول يمكن تمييز ثلاث فئات عمرية مختلفة

الفئة الأولى تتمثل في فئة الشباب التي يتروح عمرها ما بين 23 الى 34 سنة دخلت لأول مرة في العمل السياسي المحلي، ونالت مقاعد حزبية مهمة، تتواجد هذه الفئة الشابة ضمن الأحزاب التالية: حزب الحركة الشعبية الجزائرية، وحزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، وحزب الشباب، وحزب الفجر الجديد.

الفئة الثانية تتمثل في فئة الكهول (العقد الرابع من العمر) هذه الفئة لها قدر من الخبرة السياسية، ومارست في اغلبها عهدات سابقة، يتروح عمرها ما بين 35 الى 46 سنة وتتواجد بشكل اكبر في حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

الفئة الثالثة تتمثل في الفئة العمرية ما فوق 46 سنة والتي تتواجد بنسبة قليلة في المجالس البلدية المدروسة، تنتمي هذه الفئة الى حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب العمال، وتحالف الجزائر الخضراء، تتميز بخبراتها السياسية وعهداتها الانتخابية السابقة.

المطلب الخامس : مسألة حضور المرأة بالمجالس المنتخبة البلدية 2017/2002

هل ضمن الفئات الموجودة نجد حضورا قويا للمراة في المجالس المنتخبة المدروسة، الجدول التالي يوضح نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة المدروسة

الجدول رقم 17 يوضح توزيع المنتخبين حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	**142**	**94.66**
أنثى	**8**	**5.33**

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

بعد عملية تفريغ الاستبيان توضح أن ال 8 نساء اللواتي فزن بعهدة انتخابية تنتمين الى البلديات الحضرية الكبرى وهي كمايلي :

بلدية الجزائر الوسطى نجد 3 نساء منتخبات عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية سنة 2012 وواحدة سنة 2017 [1].

بلدية مستغانم نجد امراتين منتخبة عن حزب جبهة التحرير الوطني والحركة الشعبية الجزائرية سنة 2012 و 2017 على التوالي .

بلدية البليدة نجد امراة منتخبة عن حزب جبهة التحرير الوطني وأخرى عن حزب العمال سنة 2012 .

بلدية غليزان نجد امرأة واحدة منتخبة عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي سنة 2012.

وهذا يعني أن البلديات الاخرى لم تسمح بيئتها الاجتماعية أن تحفز دخول المرأة في البلدية، لعدة اسباب تتعلق بالنظرة الى المرأة، والى عجز الحزب السياسي عن اقناع المجتمعات المحلية التي تسيطر فيها المجموعات العشائرية التقليدية على الخيار السياسي الذي يحتكره العالم الذكوري في المجال البلدي البعيد عن البلدية مركز المدينة.

من خلال البيانات نلاحظ أن المُمَثلون في الانتخابات هو أن أغلبهم من الرجال، أما تخلف النساء التمثيلي فيرجع إلى أربعة أسباب تحدث عنها فيليب برو و حددها كالتالي:

يعود تخلفهن عن الانتخابات إلى اصطدامهن بالأجهزة السياسية المسيطر عليها من طرف الرجال. إلى الأرضية الشعبية التي تختار مرشحين رجال.

1

تواجه النساء مصاعب في الارتباط السياسي بشكل خاص لان التقسيم التقليدي للأدوار كل جنس تؤكد على أن وظيفة النساء هي البيت. يكون للنساء رغبة أقل في الارتباط بالمسرح الانتخابي لان التعويض المعروض يبدو لهن أقل جاذبية.

فيما يخص السببين الأول و الثاني- الإرادة السياسية و الإرادة الشعبية- تمثيل المرأة في الميادين الاجتماعية ضعيف بسبب سيطرة الرجال عدا التدريس حيث تظهر نسبتهن التدريسية بشكل كبير.

بالنسبة للسبب الثالث - الارتباط السياسي- رد هذه الصعوبة إلى التنشئة الاجتماعية و السياسية التي تؤكد على الفصل بين الرجل و المرأة مما يعرقل اهتمام النساء بالسياسة؛ خصوصا إذا ما تم رد ذلك بالنظرة ....التي يتم النظر بها إلى المرأة.

بالنسبة إلى السبب الرابع فهو نتيجة طبيعية لتوجه النساء مند الطفولة إلى البحث عن العاطفة و الزواج كبدائل للتعويض عن مواجهة مصاعب السياسة و متاعبها بحث أن السياسة أخذت كمهمة مقصورة على الرجال بشكل عام.

هل المجموعة التي اقتحمت عالم السياسة تحمل مستوى تعليمي يسمح لها بممارسة العهدة الانتخابية بدون مشاكل تسييرية، أم أن المستوى التعليمي أمر غير أساسي في العهدات الانتخابية المحلية، بقدر ما هو مهم هو الخبرة السياسية للمنتخب، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

المطلب السادس : متغير المستوى التعليمي لدى رؤساء المجالس الشعبية البلدية 2017/2002

الجدول رقم 18 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	**25**	**16.66**
متوسط	**37**	**24.66**
ثانوي	**75**	**50**
جامعي	**10**	**6.66**
دراسات عليا	**3**	**2**

المجموع	**150**	**%100**

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

الملاحظ أن هناك شبه احتكار تقوم به ما يمكن تسميتها بالنخب المحلية **متوسطة التعليم** لمنصب العضوية في السلطة السياسية المحلية داخل كل الأحزاب السياسية مقابل النخب المركزية الأكثر اهتماما باللعبة السياسية المركزية – كما يسميها عبد الناصر جابي [1]- التي نجدها على مستوى القرار السياسي المركزي من جراء سيطرتها على قيادة الأحزاب .

كما أن المعطيات المفرغة من الاستمارات تكشف لنا أن أكثر الأحزاب السياسية مشكلة من الجامعيين هي حزب حركة الإصلاح الوطني وحركة مجتمع السلم، وحزب العمال، والجبهة الوطنية الجزائرية، بينما تضعف نسبة الجامعيين في حزب جبهة التحرير الوطني، وكذلك في حزب التجمع الوطني الديمقراطي . وهذا يبين كيفية اختلاق الشرعية السياسية والاجتماعية لكل حزب من الأحزاب ، فحزب مثل جبهة التحرير الوطني يستمد شرعيته من النظام السياسي وشخصياته الوطنية التاريخية البارزة ، وكذلك ينطبق الأمر على حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ولا يهمه طبيعة المنخرط المحلي وطبيعة شرعيته ، بينما أحزاب أخرى تفتقد الشرعية التاريخية والرسمية، نجد أغلب الفاعلين فيها على المستوى المحلي إطارات جامعية تحاول بناء **شرعية مضادة،** أي شرعية قاعدية شعبية جديدة تلغي شعبية المركزية إن صح التعبير .

تكشف الاجابات التالية أسباب قلة مشاركة الجامعيين في المحليات للعهدات السابقة المدروسة فنجد، المقولات التالية: رئيس بلدية الصفصاف عن حزب جبهة التحرير الوطني عهدة 2007/2002 (حارس /) يقول السبب هو "استحواذ اصحاب شكارة على الدولة"[2].

حالة أخرى يوضحها منتخب عن التجمع الوطني الديمقراطي / واد الخير يقول: "الجامعي أذكى من أن يحشر أنفه في قفص "قانون البلدية" وخاصة في ما يخص نقص الصلاحيات وضعف الميزانية وارتباط البلدية كجماعة محلية قاعدية بالولاية وبالضبط بشخص غير منتخب هو الوالي ذو القبعتين المدنية والعسكرية في عهد الديمقراطية الشعبية"[3].

أما الاجابة التي يقدمها المبحوث عن حزب جبهة التحرير الوطني (بلدية غليزان عن الظاهرة مؤداها : أود أن أقول شيئا و هو أن البيئة المجتمعية و السياسية التي يعيش فيها

[1] - جابي عبد الناصرفي الانتخابات الدولة والمجتمع في جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر ،**علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر،أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر:أية علاقات** الجزائر،دار القصبة ، 2004 ص 265.

[2] -السيد:ط.ح، 67 سنة، بدون مستوى، حارس بلدي قبل أن يُنتخب رئيسا لبلدية الصفصاف عن حزب جبهة التحرير الوطني.

[3] السيد:ق.ع ،48 سنة، مدير ابتدائية، مستوى ثانوي، رئيس بلدية وادي الخير لعهدتين انتخابيتين لسنة 2012، و 2017، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

الجامعي الجزائري المثقف تجعل صوته لا يعلو وسط فوق صوت الطبقة المسيطرة على مجتمع مدني مدجن قوامه جمعيات طفيلية تقتات من إعانات المساومة؛ و أحزاب بوكيمونية كوميدية فالجامعي المثقف و الملتزم نضاليا و فكريا و ووطنيا يتعرض لأكبر عملية خنق سياسي"[1].

حالة أخرى يوضحها منتخب أخر عن حزب العمال ببلدية بلعسل يقول : لما طغى المال الوسخ (الشكارة) على الساحة السياسية... كان حري بالنخبة السياسية أن تعتزل العمل السياسي وتتركه لهؤلاء "وحوش السياسة"...للأسف هذا لا يحدث إلا في الجزائر وفي بعض دول العالم الثالث"[2].

يمكن القول أننا أمام ثلاث قوى اجتماعية مهنية تتقاسم المناصب السياسية على مستوى السلطة السياسية المحلية، نجد على رأسهم **المعلمين والموظفين،** الذين يسيطرون على أكثر من نصف أعضاء المجالس المنتخبة المحلية في البلديات محل الدراسة، ليأتي في المقام الثاني **أجراء القطاع الاقتصادي الوطني العام والخاص والمحلي،** هذه الفئة الأخيرة – القطاع الاقتصادي المحلي-التي تملك معرفة أكثر دقة عندما يتعلق الأمر بتسيير المجلس البلدي، والسلطة الاقتصادية المحلية، بصفة خاصة، علما بأن هذا القطاع المكون من الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يشرف على تسييرها الجماعات المحلية (بلدية، دائرة، ولاية) قد عرف الكثير من الخصوصيات التي يمكن ذكر بعضها، والمتمثل في ضعف تأطيره لدرجة تجعلنا نقول أن القطاع تحول إلى فضاء ريعي في خدمة استيراتيجيات النخب السياسية المحلية المنتخبة والمعينة، التي كما يقول عبد الناصر جابي "تعودت على الانتقال بين الفضائين السياسي/ الاقتصادي/والانتخاب/ثم التعيين بسهولة كبيرة. [3]

الفئة الثالثة ذات الحضور المحتشم على رأس المجالس المنتخبة المحلية، تتعلق **بالفئات الوسطى الغير أجيرة، الممثلة بالفلاحين، والتجار،** وهو ما يعني تغلب عوامل التنظيم الرسمي على عوامل التنظيم غير الرسمي على الأقل في هذه الحالة، بمعنى آخر تغلب صاحب المهنة الرسمية على صاحب المهنة غير الرسمية في الوصول إلى سدة العضوية في المجالس المحلية. علما بأن التجربة الانتخابية، قد أكدت في أكثر من مرة ، أن هناك تلاعب كبير يقوم به المرشحون بتواطؤ من قبل الأحزاب في حالات معينة، عند التصريح بالمستوى التعليمي للمترشح، عكس الشهادة الجامعية التي يقل التلاعب بها عند التصريح معطيات تؤكد أن الحزب السياسي في الجزائر لازال بعيدا عن متابعة التحولات الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع، بحيث لازال مغلقا أمام المرأة و المتعلمين وأصحاب الشهادات الجامعية وتحت سيطرة أصحاب المستويات التعليمية البسيطة، الذين يستعملوه كوسيلة ترقية

[1] -السيد م.م،42 سنة، مستوى جامعي، (متصرف اداري، قبل ان ينتخب رئيسا لبلدية غليزان لعهدة 2017.

[2] -السيد: ع.ب، 49 سنة، مستوى ثانوي، متصرف اداري، قبل أن ينتخب رئيسا لبلدية بلعسل سنة 2007 عن حزب العمال.

[3] - جابي عبد الناصر في لقجع عبد القادر ،علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر،أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر:أية علاقات الجزائر،دار القصبة،.ص ص261،260. 2004

اجتماعية، مقابل وسائل الترقية الأخرى التي يحتكرها، أصحاب الشهادات الجامعية كما هو حال الإدارة والمؤسسة الصناعية والجامعة.

المطلب السابع : المهنة الأصلية والعهدة الانتخابية البلدية2017/2002

الجدول رقم 19 يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير المهنة الأصلية

المهنة	التكرارات	النسبة المئوية
الموظفون	**58**	**38.66**
المعلون والأساتذة	**51**	**34**
المهن الحرة	**7**	**4.66**
من دون مهنة	**16**	**10.66**
إطارات	**3**	**2**
تجار	**4**	**2.66**
صناعيون	**1**	**0.66**
فلاحون	**10**	**6.66**
المجموع	**150**	**%100**

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

حسب الجدول نرى أن الفائزين في الانتخابات برئاسة البلديات ينتمون لنوعية خاصة من الأفراد، فعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات السياسية و المواقع الجغرافية، فهم اجتماعيا أو مهنيا فهم يشغلون إما الوظائف الحرة أو الوظائف التدريسية أو كوظائف متقدمة داخل السلطة السياسية (التوفر على الوقت اللازم للقيام بحملة انتخابية، المستوى الفكري المساعد على الإقناع). هذا الربط بالانتماء المهني و العمل السياسي راجع إلى طبيعة العمل السياسي نفسه الذي يفترض القيام باتصالات مكثفة و اجتماعات الهدف من ورائها التأثير على الهيئة الناخبة و تعبئتها وراء أهداف حزب ما، و عمل من هذا النوع يفترض توافر الوقت الكافي لانجاز هذه المهمة؛ و لكون أن أكثرية الناس تعيش و تصرف كل وقتها من أجل إشباع حاجياتها الأساسية قلا يمكن لها القيام بهذا العمل. في الوقت الذي تجد فيه المجموعة المذكورة كل الوقت للقيام بهذه الوظيفة.[1]

إن هذه الفئة تجد الأرضية الفكرية التي تساعدها على تيسير عمليتها، فكونها تمثل النخبة المثقفة فان إمكانية التأثير على الآخرين و السيطرة تكون متوفرة لديها وذلك من خلال ما تقدمه من تبريرات عقلانية؛ و لكن هذا لا يعني استحالة ترشيح الشخص لنفسه إن لم يكن منتميا لهذه المجموعة، إذ لوحظ من خلال تحليل نتائج الانتخابات أن هناك عددا لا بأس به من المرشحين استطاعوا الفوز في الانتخابات رغم أنهم لا ينتمون إلى هذا الصنف من

[1] -

الناس؛ فوصول هذا الصنف من الناس يفسر باختراقها للعمل السياسي و هو اختراق يساعدها في التعويض عن النقص في التكوين الفكري بل أكثر من هذا أنه يخلق منها مجموعة تختلف من الناحية النوعية عن قواعدها المؤلفة لأحزابها مثل حالة بعض الأشخاص داخل الأحزاب الشيوعية الذين يخترقون العمل السياسي سواء داخل أحزابهم أو خارجه.

فهل يمكن القول أن المبدأ المفسر لهذه الخريطة السياسية هو دور الأحزاب السياسية، بمعنى هل يكفي القول أن الكشف عن الأحزاب السياسية التي تداولت على العهدات الانتخابية منذ سنة 2002 الى غاية 2017 هي الاجابة الكافية لمعرفة تشكل المجالس المنتخبة البلدية؟

وفيما يلي نقدم صورة عن الانتماء السياسي للمنتخبين في مختلف العهدات الانتخابية كل على حدا في البلديات المعنية بالدراسة.

المبحث السادس : تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي للعهدة الانتخابية الممتدة من سنة 2002 الى سنة 2007 بالبلديات المعنية بالدراسة من خلال المتغير الحزبي

نرصد في هذا المبحث طبيعة متغير الأحزاب السياسية الفائزة برئاسة البلديات ال 15 المعنية بالدراسة في الفترة الانتخابية الممتدة بين سنتي 2002 و 2007، وما تخللها من فرز سياسي، وذلك من خلال معرفة القوى الحزبية التي تمكنت من تصدر المشهد الانتخابي الذي نتج عن الانتخابات المحلية لسنة 2002.

المطلب الأول : الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2002 – 2007

الجدول رقم 20 الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2002 – 2007

الولاية	البلديات	عهدة 2002-2007	FLN	RND	HMS
مستغانم	مستغانم	2	2	0	0
	الصفصاف	2	2	0	0
	وادي الخير	2	2	0	0
الجزائر	الجزائر الوسطى	2	0	2	0
	خرايسية	2	0	2	0
	هراوة	2	0	0	2
غليزان	غليزان	2	2	0	0
	سيدي خطاب	2	2	0	0
	بلعسل	2	2	0	0
المسيلة	المسيلة	2	2	0	0
	سيدي عامر	2	2	0	0
	منعة (أولاد عطية)	2	2	0	0

البليدة	البليدة	2	2	0	0
	الصومعة	2	2	0	0
	عين الرمانة	0	2	0	0
المجموع	15 بلدية	22	30	6	2

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

أ/ بلديات مستغانم، وادي الخير، الصفصاف:

بالنسبة لبلدية مستغانم أزيد من 26 رئيس بلدية تداولوا على السلطة البلدية فيها منذ الاعلان عن الاستقلال سنة 1962، حيث كان المسؤولون الخمس الأوائل مستأجرون لفنادق مدينة مستغانم، حيث عينوا كرؤساء ممثلين خاصين بالمدينة président de délégation spéciale ، [1]وكان قاضي المدينة السيد " مصطفى بن صابر" أول رئيس للمدينة مباشرة بعد الاستقلال، الى أن جرت اول انتخابات محلية في 5 فيفري 1967، كان سكان مستغانم ما يقرب عن 297 75 نسمة، انتخب الصيدلي " بن دردوش جلول " ليكون أول رئيس منتخب، لتدوم مهمته لعهدتين متتاليتين، في سنة 1975 مثل السيد قارا مصطفى البلدية في ظرف كانت فيه البلاد ملتزمة بثلاثية الثورة الزراعية والصناعية والثقافية، لكن امتدت لبضعة اشهر بسبب وفاة الرئيس هواري بومدين، بعد سنة 1979 سيكونان العضوان في المجلس البلدي السيد برزوق محمد و زين عبد القادر، هما اللذان تناوبا على تسيير العهدات الانتخابية الممتدة من 1979 الى غاية 1984، لتأتي العهدة الخاصة بسنة 1984- 1989 آخر عهدة انتخابية في عهد الاحادية الحزبية، مثلها السيد بنابت محمد و السيد بنتري بوعصرية وبوطرفة عبد الله وبوعزة منصور، وهكذا فان مستغانم عرفت اربع ممثلين في السلطة البلدية في الثمانينات في ظل حكم الحزب الواحد ، ليتم الاعلان عن التعددية الحزبية، ويفوز مرشح الجبهة الاسلامية السيد جانة منصور في رئاسة بلدية مستغانم، بعد ذلك يتم الغاء نتائج هذه الانتخابات بسبب موجة العنف التي اندلعت انذلك.

في انتخابات 1997 فاز مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي السيد منصور براشد، نقابي سابق، بعد ترقيته وانتخابه كنائب في مجلس الامة، استخلف في مكانه السيد حراث بن عيشوشة في تسيير العهدة الانتخابية البلدية.

بعد انتخابات 10ماي 2002 يعود القيادي في الفترة الاحادية لحكم حزب جبهة التحرير الوطني لتمثيل البلدية، السيد بوعصرية وذاني، كان حقوقي برز بشكل لافت في فترة الاحادية الحزبية في ظل حكم جبهة التحرير الوطني، لكن عهدته لم تدم طويلا بسبب ضغط المرض الذي منعه من اكمال عهدته الانتخابية، بعدها تدخل رئيس الدائرة ليكلف امين الدائرة السيد بوتشاشة عبد القادر في تسيير البلدية، قبل أن يتم تكليف السيد مسؤول الخزينة سابقا السيد طيفور حليم في تمثيل وتسيير البلدية.

---

[1] - Rétrospective de “pouvoir communal” à Mostaganem 26 P/APC ont présidé aux destinées de la commune *https://www.liberte-algerie.com/lalgerie-profonde/26-p-apc-ont-preside-aux-destinees-de-la-commune*.

و من خلال الجدول نسجل ان رئيس البلدية للعهدة الانتخابية 2002- 2007 كان مرشح حزب جبهة التحرير الوطني.

بالنسبة لبلدية وادي الخير، هذه البلدية التي تقع الى شرق ولاية مستغانم، كما هو مبين في الجدول ترأس البلدية في عهدة 2002-2007 مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، السيد قسوس الحبيب، متقاعد .

اما بالنسبة لبلدية الصفصاف، فكان الامر مختلفا، ولا بأس ان نذكر ان انتخابات 2002 قد نظمت بقانون انتخابات سنة1997 [1] حيث ان القائمة التي تفوز بأغلبية الاصوات المعبر عنها بنسبة 7 بالمائة هي التي تحصد الاصوات مع حساب قاعدة الباقي للاقوى. لكن حصل تساوي في عدد المقاعد المحصل عليها من طرف حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم والنهضة، ورئاسة البلدية الت الى الحارس في البلدية السيد طرمول أحمد ممثلا لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

ب/ بلديات غليزان، سيدي خطاب، بلعسل بوزقزة:

تداول على رئاسة بلدية غليزان حوالي 12 رئيسا بلديا منذ الاعلان عن الاستقلال، بعد الاعلان عن التعددية وقعت البلدية في حكم الجبهة الاسلامية للانقاذ، بعد تنظيم انتخابات 1997 عاود حزب جبهة التحرير للعودة الى حكم البلدية، أما في انتخابات سنة 2002 فاز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلب مقاعد البلدية، مستفيدة من تراجع الاحزاب الاسلامية في الولاية.

في بلدية سيدي خطاب نال كذلك حزب جبهة التحرير الوطني اغلب مقاعد البلدية، على غريمه التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصد 4 مقاعد مقابل 8 مقاعد لجبهة التحرير. الأمر تكرر في بلدية بلعسل حيث فاز حزب جبهة التحرير الوطني ب 5 مقاعد من مجموع 13 مقعدا توزعت بين التجمع الوطني و وحركة مجتمع السلم وحركة الاصلاح.

ج/ بلديات الجزائر الوسطى، خرايسية، هراوة:

هناك أربعة عناصر تحدد غالبا ترتيب بلديات الجزائر من حيث الأهمية الاستراتيجية، هي العنصر الديمغرافي والمالي والسياسي والأمني. وعند تركيب هذه العناصر الأربعة مع بعضها البعض نجد بلدية الجزائر الوسطى هي الأكثر أهمية على

[1] - الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ : 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المعدل والمتمم..

الاطلاق بالنسبة للسلطة بالدرجة الأولى، ثم بالنسبة للأحزاب التي تسعى على الأقل للفوز بمقاعد في مجلس بلدية الجزائر الوسطى .

ميزانية بلدية الجزائر الوسطى هي من أكبر ميزانيات البلديات على المستوى الوطني، لكنها تحتل المركز الحادي عشر حسب الاحصائيات التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية في هذا المجال سنة 2013. والبلدية الأغنى في الجزائر هي بلدية حاسي مسعود بمداخيل قدرتها سنة 2012 بثمانية ملايير دينار. أهمية بلدية الجزائر الوسطى تحكمها عناصر أخرى، أولها المباني الرسمية التي تقع فيها وعلى رأسها مبنى البرلمان وقصر الحكومة بالاضافة إلى الرمزية التي تمثلها هذه البلدية، حيث يعود الإرث التاريخي لمدينة الجزائر لهذه البلدية

من جهة أخرى حافظت بلدية الجزائر الوسطى تقريبا على نسيجها العمراني منذ الاستقلال إلى اليوم ولم تشهد تحولا ديمغرافيا كبيرا وبالتالي سلوكها الانتخابي ظل تقريبا مستقرا منذ عقود. وعليه كانت الدائرة الانتخابية للجزائر وسط الوحيدة تقريبا ضمن دوائر ولاية الجزائر التي بقي فيها التنافس بين الفيس والأفافاس في الدور الثاني من الانتخابات التشريعية الملغاة سنة 1991، ثم إحتكر الأرندي رئاسة هذه البلدية طيلة ثلاث عهدات، لتعود لحزب الحركة الشعبية لكن بنائب رئيس البلدية سابقا المنشق عن الأرندي.

وعكس بلدية الجزائر الوسطى، تراجعت أهمية البلديات المجاورة لها مقارنة ببلديات أخرى في العاصمة برزت في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للانتباه .والسبب الأول في هذا التحول يكمن في تهديم العديد من البنايات القديمة في العاصمة وترحيل سكانها، وهي السياسة التي جعلت بلديتي القصبة وسيدي أمحمد يتقلص تعداد سكانهما من سنة لأخرى. وفي المقابل زادت الأهمية الديمغرافية لبلديات الكاليتوس وجسر قسنطينة وبرج الكيفان وزادت الأهمية التجارية لبلديات الشراقة والدار البيضاء اللتان تحتلان المرتبة الثالثة والرابعة من حيث ترتيب البلديات الأغنى في التراب الوطني وزادت أهمية بلدية واي سمار من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى حجم منطقتها الصناعية.

ترأس الشاب الطيب زيتوني بلدية الجزائر الوسطى لعهدة 2002 -2007 عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ليصبح ثاني رئيس بلدية يحكم هذه البلدية بعد انتخابات 1997 التي فاز فيها ايضا حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالنسبة للطيب زيتوني عاود تحقيق الفوز في العهدة التي تلت 2002 كما سنرى في ما بعد أثناء تحليل سيرورة الانتخابات المحلية بهذه البلدية.

كذلك سيطر حزب التجمع الوطني الديمقراطي على قيادة بلدية خرايسية كما هو مبين في الجدول، حيث فاز ب 4 مقاعد متفوقا على الاحزاب السياسية الأخرى المشاركة، أما بلدية هراوة فكانت من نصيب حركة مجتمع السلم (حماس) هذه الحركة التي استفادت من الاوضاع السائدة انذاك ونقصد بها مقاطعة الاحزاب المعارضة أهمها التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، الذي كان له تواجد مهم في هذه البلدية، الامر الذي استغلته حركة مجتمع السلم.

د/ بلديات المسيلة، سيدي عامر، منعة:

تشكل بلدية المسيلة وعاءا انتخابيا مهما لحزب جبهة التحرير الوطني اذ منذ الاعلان عن التعددية لم يتراجع هذا الحزب السياسي في هذه البلدية، وبالنسبة لانتخابات سنة 2002 نال الحزب 12 مقعدا بلديا متفوقا على الاحزاب الاخرى الفائزة، عادت له رئاسة البلدية.

أما بالنسبة لبلدي سيدي عامر فعادت رئاسة البلدية فيها أيصا الى حزب جبهة التحرير الوطني ب9 مقاعد.

ه/ بلديات البليدة، عين الرمانة، الصومعة:

ترأس البلدية مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، بالرغم من المنافسة القوية من طرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي والاحزاب الاسلامية ممثلة في حركة مجتمع السلم والاصلاح الوطني، حيث حاز على 9 مقاعد متفوقا على الأحزاب السياسية الاخرى.

أما بلدية عين الرمانة فقد فازت حركة المجتمع السلم ب 5 مقاعد بلدية، مستفيدة من تراجع حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي. هذا الاخير الذي حقق الفوز برئاسة البلدية في بلدية الصومعة متفوقا على حزب جبهة التحرير الوطني بحصوله على 10 مقاعد .

المطلب الثاني : دور الاحزاب السياسية في انتقاء رؤساء البلديات قبيل انتخابهم: دور أساسي أم طموحات المترشحين

انتقاء المرشحين هي العملية التي تقوم من خلالها الأحزاب السياسية بتحديد من سيدرج اسمه على ورقة الاقتراع كمرشح عن تلك الأحزاب. أما طريقة تنفيذ ذلك فتحدد بشكل أساسي من خلال القواعد والإجراءات الداخلية التي يعتمدها الحزب لنفسه. وأما تسمية المرشحين فهي العملية القانونية التي تقوم السلطات الانتخابية من خلالها بتدقيق المرشحين المقترحين من قبل الأحزاب، وبإقرار ترشيحهم (أو رفضه) وبإدراج أسمائهم على أوراق الاقتراع، وغالبا ما ينظر الحزب السياسي الى الشخص المترشح أكثر من النظر إلى الاعتبارات الأخرى (عرشه، نفوذه العائلي، علاقاته الشخصية) حسب ما يقول عبد الله بوقفة في كتابه تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري.[1]

يمكن نظرياً لآلاف الأفراد الترشح للانتخاب في كل عملية انتخابية، إلا أن ذلك قد يجعل من المستحيل على الناخبين الاختيار بينهم على أساس من الوعي والمعرفة. لذلك تقوم

[1] - عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دارهومة، الجزائر، 2005 ، ص 24.

الأحزاب السياسية بدور هام وضروي كحارس وكوسيط يعمل على تقليص قوائم المرشحين إلى عدد مقبول وكاف منهم.

يمكن للأحزاب السياسية انتقاء مرشحيها بطرق مختلفة ومتعددة. وفي العديد من الحالات ينص الإطار القانوني على ضرورة انتقاء الأحزاب لمرشيحها بطريقة ديمقراطية، إلا أن ذلك المفهوم مبهم وغير واضح المعالم، خاصةً في ظل غياب أو قلة الضوابط والنصوص القانونية التي توضح ذلك. إذ أن التشريعات لا تحدد العملية والإجراءات التي يجب انتقاء المرشحين بواسطتها إلا في حالات نادرة، ولكن مع ذلك يقدم الحزب السياسي أحسن مرشحيه واختيار أكفأ القيادات السياسية رغبة في استمالة الراي العام الناخب، ولا يمكن ترك ذلك للناخبين فرادى حيث تصبح الممارسة الحزبية الانتخابية في هذا السياق مستحيلة.[1]

هناك مفهومان أساسيان يجب التمعن بهما فيما يتعلق بمسألة انتقاء المرشحين من قبل الأحزاب السياسية: الأول هو مستوى المركزية، بمعنى تحديد أي من مستويات الحزب تسيطر على عملية انتقاء المرشحين، المركزي/الوطني، الإقليمي أم المحلي. أما المفهوم الثاني فهو مستوى المشاركة، بمعنى من يسيطر على عملية الانتقاء في كل مستوى، أهم الأعضاء العاديون أم القيادات الحزبية[2].

أولا : مستوى المركزية

في النظام المركزي عادةً ما تتخذ القرار حول انتقاء المرشحين وكالة أو هيئة حزبية وطنية، دون أية مشاركة من قبل الفروع المحلية للحزب .أما في الجهة المقابلة، فقد نجد بأن الفروع المحلية وعلى أدنى المستويات هي من تقرر حول انتقاء المرشحين، دون أن يتطلب ذلك أي إقرار أو مشاركة من قبل الحزب على المستوى الوطني. وكما هي الحال في الكثير من الحقول الأخرى، فالممارسة الأكثر شيوعاً في هذا المجال تقع بين هذين الطرفين للمعادلة.

يتم انتقاء المرشحين في معظم الأحزاب السياسية على المستوى المحلي، على الرغم من تأثير المستوى الوطني بدرجات متفاوتة في تلك العملية. أما ذلك التأثير فقد يتخذ شكل المبادرة الإيجابية من خلال تشجيع، أو توصية أو حتى إرغام الفرع المحلي للحزب على انتقاء مرشح ما، أو السلبية من خلال احتفاظ المستوى الوطني للحزب بحق الاعتراض على أي من المرشحين الذين يتم انتقاؤم على المستوى المحلي. وفي كلتا الحالتين، يجب على الحزب إيجاد توازن قد يصعب تحقيقه أحياناً بين استراتيجيات الحزب على المستوى الوطني

[1] -نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1983 ، ص 95.
[2] -SEFAKOR ASHAIGBOR. POLITICAL AND DEMOCRATIE IN THEORTICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES. SELECTING CANDIDATES FOR LEGISLATIVE OFFICE. CENTRE ARABIC OF DEMOCRACY .PP 6.7

والحساسيات المحلية، ومن الناحية الأخرى قد تتخذ القرارات وفق سلسلة من النقاشات السرية تدور في الكواليس ضمن مجموعة صغيرة من المشاركين وما يمكن أن يسمى ب"الكولسة".[1]

ثانيا : مستوى المشاركة

تتمثل إحدى الحالات التي تتسم بأدنى مستوى ممكن من المشاركة في قيام قائد الحزب بمفرده باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بانتقاء المرشحين، ونسمى ايضا اللامركزية اي تحويل السلطة الى المراكز الفرعية للحزب، أما الطرف الآخر لهذه المعادلة فيتمثل في قيام الأعضاء العاديين للحزب بانتقاء المرشحين بشكل نهائي ودون أي تدخل أو مشاركة من قبل قيادة الحزب[2].

المطلب الثالث : العوامل التي تحدد عملية الانتقاء حسب اجابات المنتخبين المدروسين

يعتقد الكثيرون بتأثير عدة عناصر وعوامل في مستوى مركزية عملية انتقاء المرشحين ومستويات المشاركة فيها، كنظام الانتخابات، أو أيديولوجية الحزب، أو الثقافة السياسية السائدة أو كيفية تنظيم وإدارة الحكم في البلد المعني .إلا أنه لا توجد أية إثباتات على أن أي من تلك العوامل له تأثير كامل ونهائي في تحديد طبيعة تلك العملية.

حسب رئيس بلدية مستغانم المنتخب سنة 2002 (حزب جبهة التحرير الوطني)[3] فان **تأثير الهيئات الوطنية للحزب تعلب دورا كبيرا في عملية انتقاء المرشحين في النظم القائمة على وجود دوائر انتخابية تعددية** (حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل منها)، في الوقت الذي قد تعطي النظم القائمة على أساس الدوائر الانتخابية الفردية تأثيراً أكبر للفروع المحلية للأحزاب.

وقد تفضل الأحزاب السياسية التي تتبع إيديولوجيات أكثر انفتاحاً على المشاركة اتباع إجراءات تستند إلى مستويات أوسع من مشاركة الأعضاء في عملية الانتقاء، وهذا ما يؤكده رئيس بلدية الجزائر الوسطى لسنة 2002 (التجمع الوطني الديمقراطي)[4] بمعنى **مشاركة أعضاء الحزب في تزكية مرشح معين دون غيره لخوض غمار رئاسة البلدية.** بينما قد

[1] - SEFAKOR ASHAIGBOR. POLITICAL AND DEMOCRATIE IN THEORTICAL AND PRACTICAL PERSPECTIVES. SELECTING CANDIDATES FOR LEGISLATIVE OFFICE. CENTRE ARABIC OF DEMOCRACY .p 10.

[2] -above cit , p 11.

[3] -السيد:ب.و، حقوقي، 52 سنة رئيس بلدية مستغانم عن حزب جبهة التحرير الوطني، عهدة 2002 – 2007 لكنه لم يكمل العهدة بسبب المرض.

[4] - السيد: ط.ز، 43 سنة رئيس بلدية الجزائر الوسطى عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، عهدة 2002- 2007.

تفضل الأحزاب السياسية على طريقة أخرى مثل التي يشير اليها رئيس بلدية عين الرمانة سنة 2002 عن (حركة مجتمع السلم) **على التركيبات الهرمية إجراء عمليات شورية لعملية انتقاء المرشحين. يشارك فيها اعضاء الحزب ولكن بطريقة التشاور وليس المشاركة كقرار جماعي.**

اذن تظهر ثلاث أسباب وراء انتقاء الأحزاب السياسية لرؤساء البلديات قبيل انتخابهم، فحسب اجابات رؤساء البلديات لسنة 2002 العملية تختلف من حزب أى حزب سياسي آخر، الطريقة المركزية نلاحظها في طريقة انتقاء حزب جبهة التحرير الوطني لمناضليه، طريقة ديمقراطية يشتغل بها التجمع الوطني الديمقراطي في اختيار مرشحي رئاسة البلديات، وطريقة شورية اسلامية تشتغل بها حركة مجتمع السلم.

وعلى أية حال، فعادةً ما تختلط كل هذه الاعتبارات وغيرها داخل الأحزاب السياسية، الأمر الذي يجعل من الصعب الوصول إلى استنتاجات قاطعة. وحتى في الحالات التي تنص فيها القوانين على طريقة انتقاء محددة، فقد يصعب تحديد ما إذا كان القانون يحدد طريقة الانتقاء أو أن ذلك لا يعدو كونه مرآة تعكس ما يحصل على أرض الواقع.فهل نفس الاحزاب السياسية ستنتج مشهدا مثل الذي أنتجته في الانتخابات المحلية لسنة 2002 حيث يتكرر في الانتخابات المحلية للعهدة الانتخابية الممتدة بين سنتي 2007 و 2012.

المبحث السايع : تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي للعهدة الممتدة من سنة 2007 الى سنة 2012 بالبلديات المعنية بالدراسة من خلال المتغير الحزبي:

نحاول في هذا المبحث أن نتطرق الى نتائج تشكيلات المجالس البلدية المعنية بالدراسة، من خلال الكشف عن القوائم الحزبية الفائزة برئاسة البلدية للفترة الانتخابية بين سنتي 2007 و 2012، فهل هو مشهد انتخابي شبيه بالمشهد الانتخابي الذي كان بين سنتي 2002 و 2007؟، وعلى أساس ذلك سوف نعرض فيما يلي الانتماء الحزبي لرؤساء المجالس البلدية للعهدة المبينة أعلاه، ومن تم الكشف عن المعطيات الجديدة التي أفرزتها تلك الانتخابات المحلية.

المطلب الأول : الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2007 – 2012

من خلال الجدول التالي تتبين المعطيات الواردة فيه وتتعلق بالانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونوابهم الذين تم انتخابهم في الانتخابات المحلية سنة 2007 :

الجدول رقم 21 الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2007 – 2012

الولاية	البلديات	عهدة 2007-2012	FLN	RND	HMS	RCD	PT	FNA
مستغانم	مستغانم	2	2	0	0	0	0	0
	الصفصاف	2	0	2	0	0	0	0
	وادي الخير	2	0	2	0	0	0	0
الجزائر	الجزائر الوسطى	2	0	2	0	0	0	0

	خرايسية	**2**	0	2	0	0	0	0
	هراوة	**2**	0	0	0	2	0	0
غليزان	غليزان	**2**	2	0	0	0	0	0
	سيدي خطاب	**2**	2	0	0	0	0	0
	بلعسل	**2**	0	0	0	0	2	0
المسيلة	المسيلة	**2**	2	0	0	0	0	0
	سيدي عامر	**2**	0	2	0	0	0	0
	منعة (أولاد عطية)	**2**	0	0	0	0	0	2
البليدة	البليدة	**2**	0	2	0	0	0	0
	الصومعة	**2**	2	0	0	0	0	0
	عين الرمانة	**2**	0	0	2	0	0	0
المجموع	**15** بلدية	**30**	10	10	2	0	2	2

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

أ/ بلديات مستغانم، الصفصاف، وادي الخير:

بالنسبة لبلدية مستغانم ظل حزب جبهة التحرير الوطني حيث حصد 12 مقعدا وعادت له رئاسة البلدية، أما بالنسبة لبلدية الصفصاف فانها سجلت اختلافا بفوز التجمع الوطني الديمقراطي وأحرز على 8 مقاعد وعادت لها رئاسة البلدية، أما بلدية وادي الخير كذلك فاز مرشح التجمع الوطني الديمقراطي السيد برايكية بحصاده 6 مقاعد .

ب/ بلديات الجزائر الوسطى، خرايسية، هراوة:

عاود التجمع الوطني الديمقراطي الفوز برئاسة بلدية الجزائر الوسطى، باحرازه على 08 مقاعد، أما بالنسبة لبلدية خرايسية فقد عادت رئاسة البلدية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بنيله 04 مقاعد، بالنسبة لبلدية هراوة فاز مرشح التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، الذي قاطع من قبل الانتخابات المحلية لسنة 2002.ب 8 مقاعد حزبية.

ج/ بلديات غليزان، سيدي خطاب، بلعسل بوزقزة:

مثل بلدية غليزان، فاز مرشح حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة بلدية سيدي خطاب، على عكس بلدية بلعسل الذي فاز فيها حزب العمال مستفيدا من تراجع الحزبين على مستوى البلدية.

د/ بلديات المسيلة، منعة، سيدي عامر:

في بلدية المسيلة فاز مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، أما بالنسبة لبلدية سيدي عامر فقد فاز مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلاف بلدية منعة التي سجلت حضور حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، بفوزها برئاسة بلدية منعة(اولاد عطية).

ه/بلديات البليدة، الصومعة، عين الرمانة:

عادت رئاسة بلدية البليدة الى مرشح التجمع الوطني الديمقراطي، بتحقيقه 8 مقاعد حزبية، أما بالنسبة لبلدية الصومعة ففاز فيها مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، التواجد الاسلامي ظل حاضرا في بلدية عين الرمانة بفوز مرشحها السيد عبد النور قويدر عياد الذي كان يمتهن الاستاذية في مادة الفلسفة 28 سنة في رئاسة البلدية.

المطلب الثاني : قراءة في المشهد الحزبي بين انتخابات 2002 و انتخابات 2007

من خلال عرض الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونوابهم، تتبين الاجابة على السؤال الذي طرحناه من قبل حول **عما اذا كانت الاحزاب السياسية ستنتج مشهدا مثل الذي أنتجته في الانتخابات المحلية لسنة 2002 حيث يتكرر في الانتخابات المحلية لسنة 2007؟**

والملاحظ أن المشهد الحزبي لم يتغير كثيرا، فهناك ثبات حزبي ممثلا في الاحزاب الثلاث التي شكلت الخريطة الحزبية وهي حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، لكن هناك احزاب سياسية وافدة اخرى مثل التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي قاطع الانتخابات المحلية لسنة 2002 و الحزب الجديد الجبهة الوطنية الجزائرية[1] ، وتقدم محتشم لحزب العمال.

المبحث الثامن : تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي لسنة 2012 بالبلديات المدروسة من خلال المتغير الحزبي

بعد التعرض لنتائج الفرز الحزبي الذي نتج عن انتخابات سنة 2007، نورد فيما يلي الانتماءات السياسية الحزبية التي قدمتها الانتخابات المحلية التي جرت سنة 2012، خاصة وأن تلك الانتخابات جرت في ظروف حاولت فيها الدولة اجراء اصلاحات سياسية، مست منظومة الجماعات المحلية خاصة قانون البلدية، وقانون الأحزاب السياسية، و تعزيز فرص

[1] - الحزب السياسي الذي يرئسه موسى تواتي، تحصل على المرتبة الثالثة في الانتخابات المحلية 2 نوفمبر2007

تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فما هي تأثيرات ذلك على المعطيات التي نتجت عن تلك الانتخابات، فيمايلي نعرض الانتماءات السياسية لرؤساء البلديات المعنية بالدراسة.

المطلب الأول : الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2012 – 2017

من خلال الجدول التالي تتبين المعطيات الواردة فيه وتتعلق بالانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونوابهم الذين تم انتخابهم في الانتخابات المحلية سنة 2012

الجدول رقم 22 الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2012 – 2017

الولاية	البلديات	عهدة 2012-2017	FLN	RND	AAV	FNJS	MPA	PT	PFJ	FAN	FM
مستغانم	مستغانم	3	2	1	0	0	0	0	0	0	0
	الصفصاف	3	0	0	0	2	0	1	0	0	0
	وادي الخير	3	1	2	0	0	0	0	0	0	0
الجزائر	الجزائر الوسطى	3	1	0	0	0	2	0	0	0	0
	خرايسية	3	0	0	0	0	1	0	0	2	0
	هراوة	3	1	0	0	0	0	0	0	0	2
غليزان	غليزان	3	2	0	0	0	1	0	0	0	0
	سيدي خطاب	3	0	2	0	0	1	0	0	0	0
	بلعسل	3	0	0	0	0	0	2	0	0	0
المسيلة	المسيلة	3	2	0	0	0	0	0	1	0	0
	سيدي عامر	3	1	2	0	0	0	0	0	0	0
	منعة (أولاد عطية)	3	0	0	1	0	0	0	2	0	0
البليدة	البليدة	3	0	0	2	0	0	1	0	0	0
	الصومعة	3	0	2	0	0	0	0	0	0	1
	عين الرمانة	**3**	2	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**15 بلدية**	**45**	12	11	3	2	5	4	3	2	3

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

أ/ بلديات مستغانم، الصفصاف، وادي الخير:

احتفظ حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة بلدية مستغانم، لكن هذه المرة مع تكريس مسألة التحالفات التي نص عليها القانون الانتخابي الجديد الصادر سنة 2012 و قانون البلدية لسنة 2011، اذن هذه الانتخابات عرفت مشاكل تنصيب رؤساء البلديات، هنا نتحدث عن دور الاصلاحات السياسية التي جرت في البلاد، وبالعودة الى رئاسة بلدية مستغانم كانت مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، تراس السيد بلميلود عبد النور عن جبهة التحرير الوطني قبل أن يتعرض للتوقيف بسبب قضايا تحقيق قضائي، ليخلفه عن نفس الحزب السيد اسماعيل عبد الحميد، بالنسبة لبلدية الصفصاف عادت الرئاسة لحزب العمال (موظف متعاقد في الحالة المدنية) بسبب تحالف حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني معه، لكن العهدة الانتخابية عرفت انسداد بسبب اشتباه رئيس البلدية في قضايا تحقيق

قضائي، ليتولى مرشح حزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية رئاسة البلدية (معلم في الطور الابتدائي) هو الاخر لم يكمل العهدة بسبب قضايا تحقيق قضائي، لتعود الرئاسة مرة أخرى لحزب العمال، أما بالنسبة لبلدية وادي الخير فكان تحالف التجمع الوطني الديمقراطي مع حزب جبهة التحرير الوطني هو سبب ترؤس مرشح التجمع الوطني الديمقراطي السيد بلقنونة العيد مدير ابتدائية.

ب/ بلديات الجزائر الوسطى، خرايسية، هراوة:

عادت رئاسة بلدية الجزائر الوسطى لحزب الحركة الشعبية الجزائرية، بالتحالف مع حزب العمال والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، ترأس السيد بطاش عبد الحكيم البلدية الى غاية نهاية العهدة، أما بالنسبة لبلدية خرايسية ترأسها حزب الجبهة .

ج/ بلديات غليزان، سيدي خطاب، بلعسل بوزقزة:

مثل بلدية غليزان، فاز مرشح حزب جبهة التحرير الوطني برئاسة بلدية سيدي خطاب، على عكس بلدية بلعسل الذي فاز فيها حزب العمال مستفيدا من تراجع الحزبين على مستوى البلدية.

د/ بلديات المسيلة، منعة، سيدي عامر:

في بلدية المسيلة فاز مرشح حزب جبهة التحرير الوطني، أما بالنسبة لبلدية سيدي عامر فقد فاز مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلاف بلدية منعة التي سجلت حضور حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، بفوزها برئاسة بلدية منعة(اولاد عطية).

ه/بلديات البليدة، الصومعة، عين الرمانة:

رغم معارضة الفائزين في قائمة جبهة التحرير الوطني ببلدية البليدة بقيادة السيد أحمد بومعزة، التحالف الذي ضم كل من القائمة الحرة رمز الأصيل والأرندي وتكتل الجزائر الخضراء وحزبي العمال والشباب بالتحالف غير الشرعي ، الا أن رئاسة البلدية عادت للتحالف (الجزائر الخضراء)، التبريرات التي قدمها المعارضون للتحالف كونه يخدم المصالح الشخصية لا المصالح العامة للمواطنين، و أن هذا التحالف يمثل تلاعبا بأصوات المواطنين على اعتبار أن حزب الآفلان تحصل على 06آلاف صوت في حين القائمة الحرة الرمز الأصيل التي فازت برئاسة البلدية بممثلها بن شرشالي سيد علي لم يتجاوز عدد أصواتها 03 آلاف صوت وبالتالي فإن رئيس البلدية الجديد لا يمثل الأغلبية الشعبية هذا

الامر الذي جعل حزب جبهة التحرير يقدم طعنا أمام المحكمة الإدارية ضد عملية نتائج الانتخابات والتحالفات التي انبثقت عنها، و موقف الإدارة من هذه التحالفات.

أما بالنسبة لبلدية عين الرمانة فعادت رئاسة البلدية فيها الى حزب جبهة التحرير الوطني نتيجة التحالف مع الفائزين في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أما بلدية الصومعة فكانت من نصيب حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن طريق التحالف مع حزب جبهة المستقبل.

المطلب الثاني : قراءة الخصائص المميزة لانتخابات 2012

السمة المميزة من خلال عرض هذه النتائج التي افرزتها الانتخابات المحلية لسنة 2012 بالبلديات المدروسة، أنها كانت مختلفة جدا عن الانتخابات التي سبقتها ونعني بها انتخابات 2002 وانتخابات 2007، حيث أن الحزب السياسي الذي يفوز بأغلبية نسبية بأصوات الناخبين يشكل مباشرة أعضاء الطاقم التنفيذي لتسيير البلدية، لكن الملاحظ في المجموعة التي أفرزتها الانتخابات المحلية لسنة 2012 أنها انتجت ما سمي بقضية التحالفات التي جرت بين الاحزاب السياسية التي نالت نسبة 7 بالمائة من الاصوات المعبرعنها، سنحلل أثر التحالفات على تشكيل المنتخبين المحليين في العناصر التالية بعد أن نحلل النتائج الانتخابية لسنة 2017 وماهي الاحزاب التي صنعت الحدث السياسي المحلي في مرحلة شهد فيها المجتمع جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لاسيما بعد التعديل الدستوري لسنة 2016، و القانون الانتخابي الجديد، فهل نسجل اختلافا في المشهد السياسي أم أن السيناريو الحزبي سيتمر بنفس الخرائط السياسية المعروضة من قبل؟

المبحث التاسع : تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي لسنة 2017 بالبلديات المدروسة من خلال المتغير الحزبي

بعد رصد التشكيلات الحزبية التي قادت رئاسة البلديات المعنية بالدراسة، سنوات 2002و 2007 و 2012، نتناول فيما يلي التشكيل الحزبي الذي نتج عن الانتخابات الأخيرة لسنة 2017، و معرفة طبيعة القوى السياسية التي تراجعت مقارنة مع تلك التي كانت موجودة في الاستحقاقات المحلية السابقة الذكر، نذكر هنا طبيعة الانتماء الحزبي لرؤساء البلديات ال 15 .

المطلب الأول : الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2017 – 2022

الجدول رقم 23 الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2017 – 2022

FM	LED	PFJ	PT	MPA	MEN	ITIHAD	RND	FlN	عهدة 2017 2022	البلديات	الولاية
0	0	0	0	0	0	0	1	2	3	مستغانم	مستغانم
0	0	0	0	0	1	0	1	1	3	الصفصاف	
0	0	0	0	0	0	0	1	2	3	وادي الخير	
0	3	0	0	0	0	0	0	0	3	الجزائر	الجزائر

	الوسطى										
	خرايسية	3	2	1	0	0	0	0	0	0	0
	هراوة	3	0	0	2	0	1	0	0	0	0
غليزان	غليزان	3	2	1	0	0	0	0	0	0	0
	سيدي خطاب	3	0	2	0	0	1	0	0	0	0
	بلعسل	3	1	0	0	0	0	0	0	0	2
المسيلة	المسيلة	3	2	1	0	0	0	0	0	0	0
	سيدي عامر	3	1	2	0	0	0	0	0	0	0
	منعة (أولاد عطية)	3	2	1	0	0	0	0	0	0	0
البليدة	البليدة	3	3	0	0	0	0	0	0	0	0
	الصومعة	3	2	0	0	0	0	0	0	0	1
	عين الرمانة	**3**	2	0	0	0	1	0	0	0	0
المجموع	**15 بلدية**	**45**	21	11	2	1	3	2	0	3	1

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

أ/ بلديات مستغانم، الصفصاف، وادي الخير:

اكتسح حزب جبهة التحرير الوطني أغلب مقاعد بلدية مستغانم كما هو مذكور في الجدول، وعادت له رئاسة البلدية، أما في بلدية الصفصاف فعادت رئاسة البلدية الى حزب حركة الوفاق الوطني، بينما في بلدية وادي الخير ترأس ممثل حزب جبهة التحرير الوطني البلدية.

ب/ بلديات الجزائر الوسطى، هراوة، خرايسية:

حاز ممثل حزب لؤلؤة الجزائر " القائمة الحرة" بأغلب مقاعد المجلس الشعبي لبلدية الجزائر الوسطى، بينما في بلدية هراوة عادت رئاسة المجلس الشعبي البلدي الى ممثل حزب جبهة التحرير الوطني، أما في بلدية خرايسية فقد تحصل ممثل حزب جبهة التحرير لرئاسة المجلس الشعبي البلدي.

ج/ بلديات غليزان، سيدي خطاب، بلعسل:

عادت رئاسة بلدية غليزان الى ممثل حزب جبهة التحرير الوطني، بينما في بلدية سيدي خطاب عادت رئاسة المجلس الشعبي البلدي الى ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على خلاف بلدية بلعسل التي نال فيها ممثل حزب جبهة المستقبل على رئاسة البلدية.

د/ بلديات المسيلة، سيدي عامر، منعة:

ترأس ممثل حزب جبهة التحرير الوطني رئاسة بلدية المسيلة، بينما عادت رئاسة المجلس الشعبي لبلدية سيدي عامر الى رئيس قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أما رئاسة المجلس الشعبي البلدي لبلدية منعة كانت لرئيس قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

ه/ بلديات البليدة، الصومعة، عين الرمانة:

المجلس الشعبي البلدي لبلدية البليدة ترأسته القائمة الحزبية برئاسة حزب جبهة التحرير الوطني، أما بلديات الصومعة و عين الرمانة، فترأس ممثل القائمة الفائزة تحت راية حزب جبهة التحرير الوطني في كلتا البلديتين.

المطب الثاني : الحزب السياسي حراك سياسي أم تنافس أشخاص

من وظائف الحزب السياسي اقتراح مرشحين للانتخابات المجالس الشعبية البلدية، لكن ذلك يختلف حسب كل حزب سياسي، حيث نجد أن حزب جبهة التحرير الوطني تتراوح عملية اعداد قوائمه الانتخابية من خلال لمسات القيادة، اذ أنها تحتكر انتاج القائمة وتزكيها لخوض الانتخابات المحلية، بينما في حالة حزب مجتمع السلم، تتكفل بها مجالس الشورى الولائية، أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فيمزج بين الأسلوبين في انتقاء المترشحين، من خلال منح دور كبير للهياكل الولائية وتطعيمه بتدخل القيادة الوطنية[1].

يسمح الانتخاب بالقائمة للناخب أن يختار البرنامج قبل الأشخاص، أما مهمة انتقاء المرشحين فهي منوطة بقيادة الحزب المعني الذي يسعى طبعا إلى تعيين الأشخاص الذين لهم أكثرالحظوظ في النجاح وبالتالي يمكن القول أن النظام الإنتخابي الذي يسمح بتمثيل الشعب تمثيلا أقرب إلى الواقع هوالإنتخاب الفردي أي إنتخاب الشخص المرشح لأنه يجعل الناخب يختار الشخص الذي يعرفه والبرنامج المقترح، واختيار برنامج لا يعني شيئا إذا كان الناخب لا يعرف الشخص الذي سيدافع عنه ويتم إختياره، وتجنبا لعيوب نظام الإنتخاب بالقائمة ترخص بعض القوانين اختيار المرشحين من كل قائمة فكأن الناخب هوالذي يصنع قائمته[2] .

من خلال الجدول نلاحظ أن اغلب المنتخبين المبحوثين ينتمون الى حزب جبهة التحرير الوطني بنسبة 46 بالمائة، والأمر يبدو عاديا لان هذا الحزب السياسي قد حقق اكبر نتيجة في الانتخابات المحلية من سنة 2002 حتى سنة 2017 و فاز بأغلب البلديات، ليليه في المرتبة الثانية حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حيث أن النسبة المعنية بالدراسة هنا هي 18.66 بالمائة، وعلى غرار المفاجئات التي تعرفها الانتخابات المحلية بالجزائر، صعد حزب جديد واحتل المرتبة الثالثة على المستوى الوطني وهو حزب الحركة الشعبية الجزائرية، وهو ما نجده في الجدول حيث نجد نسبة 11.33 بالمائة من المبحوثين ينتمون الى هذا الحزب السياسي، هذا بالاضافة الى حزب العمال الذي تراجع على المستوى الوطني، هنا في الجدول نجد النسبة التي تشكل المبحوثين هي 4.66 بالمائة، ايضا هناك ضمن التشكيلة السياسية للمبحوثين حزب الجبهة الوطنية الجزائرية الني تشكل نسبة 2.66، ايضا هناك الأحزاب الجديدة التي فازت في مجموعة من البلديات وهي الجبهة الوطنية

[1] - ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[2] -بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، دار الأمة، الجزائر، ص ص29 30

للعدالة الاجتماعية بنسبة مبحوثين 6 بالمائة وحزب الفجر الجديد بنسبة 7.66 بالمائة، مع تراجع ملحوظ للاحزاب الاسلامية على المستوى الوطني وهو ما نجده في البلديات المدروسة اذا نجد نسبة المبحوثين 2 بالمائة، كما توجد أحزاب سياسية ناشئة مثل حزب الشباب الذي نجده حاضرا نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1 بالمائة.

المبحث العاشر : الحراك السياسي على مستوى البلديات : التمثلات والممارسات

ان الحراك السياسي[1] المحلي تتخلله العديد من الميكانيزمات التي تتحكم في رسم معالم الخريطة السياسية المحلية، فكما هو معروف أن آليات الحراك السياسي تتمثل في دور الأحزاب السياسية والسلطة ومنظمات المجتمع المجتمع، وحتى شبكات التواصل الاجتماعي[1]، لكن على مستوى البلديات تتمظهر ميكانيزمات أخرى تفرض نفسها في تحديد طبيعة حراك سياسي في الظاهر، ولكن ضمنيا تبرز فواعل أخرى نجدها في تأثير دور أشخاص يطمحون الى الوصول الى السلطة على المستوى المحلي، مستندين الى قوة الأصول الاجتماعية أو الاقتصادية التي يتمتعون بها.

المطلب الأول: العلاقة بين الأحزاب والأشخاص قبيل الانتخابات المحلية

تعتبر قوة الحزب عاملاً هاماً في تحديد من الذي سيتم إنتخابه. وإذا جرى انتخاب مرشح واحد من حزب ما في دائرة إنتخابية معينة، فإن الأحزاب السياسية سوف تسعى لتقديم مرشح يتأكدون من نجاحه نسبياً. وهذا ما يعني عادة أن الأحزاب في الدوائر الإنتخابية التي تكون فيها قوة الحزب مجرد "واحد"، سوف تدفع بمرشح يكون عادة من الفئة العرقية والإجتماعية المهيمنة، والذي من المرجح أن يكون رجلاً حيث ستكون حظوظ فوزه هناك أكثر. ومن جهة ثانية، فإنه إذا كان الحزب السياسي يعتقد أن أكثر من مرشح واحد سيفوز في الإنتخاب من الدائرة (بمعنى، أن قوة الحزب أكبر من واحد)، فإن لديهم هناك فرصة لتقديم من يعتقدون أنهم يشكلون "الفريق الرابح" أو "بطاقة قائمة الترشيح المتوازن" (باختيار مرشحين من فئات مجتمعية متعددة). وعندها، فإن من المرجح أن يحصل كل من النساء والشباب والأفراد من الجماعات العرقية والإجتماعية الأخرى، على مكانة لهم في قائمة الترشيح المتوازن. وكلما إزداد نزول الحزب بعمق نحو الاسفل في قائمة ترشيحاته في

[1] -يشير الحراك السياسي في مفهومه العام الى كل النشاطات السياسية الفردية منها والجماعية في داخل المجتمع، أو خارجه، والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف الى الانتقال أو التحرك من موقف سياسي الى آخر، ومن رؤية سياسية الى أخرى، ومن تحالف معين الى الى تحالف أخر، يتجه نحو تفاعل شعبي و سياسي واجتماعي يتبلور في شكل قاعدة سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من اجلها، بصرف النظر عن ذلك الانتقال أو التحول ان كان يرضي السلطة أو يخالفها..هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2018، ص 279.

الدائرة المعنية، كلما ازداد احتمال تنوع المرشحين من مجموعات مختلفة، وكانوا أكثر تمثيلاً لمجمل سكان الدائرة .

حسب القراءة التي خلصنا اليها من خلال الاستنطاق الميداني فان التغير الذي طرأ على الخارطة السياسية المحلية (تراجع او زوال لعدد كلي من المنتخبين من لون سياسي وبروز ممثلين من قوى سياسية أخرى) مكننا من تتبع تجليات الاستراتيجيات الانتخابية المنتهجة من طرف مختلف فاعلي الحقل الانتخابي المحلي (حزب سياسي، منتخب محلي، ادارة محلية) سواء تعلق الامر باحزاب متواجدة على المستوى المحلي قبل الاستدعاء الرسمي للهيئة الناخبة الوطنية او الاحزاب التي تم جلب اعتماداتها الرسمية من طرف الأفراد الطموحين للترشح.

يلجأ هؤلاء لهذه الممارسة اذا لم يجدوا لانفسهم مكانا ضمن قائمة الحزب الذي ينتمون اليه والمتواجد على مستوى البلدية او اذا تم اقصاؤهم أو رفضهم او وضعوا في ترتيب غير مرض على القائمة النهائية لقد كشفت دراسة التغير في الخريطة السياسية المحلية تغير في تواجد الاحزاب السياسية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية، كما كشفت في الوقت ذاته أن هذا التغير غالبا ما كان نتاج وجود حراك للمنتخبين كاشخاص بين مختلف التشكيلات الحزبية عشية الصياغة النهائية للقوائم الانتخابية.

تقوم الأحزاب السياسية بمهام عدة أثناء الحملات الانتخابية وفي الفترات الواقعة بين الانتخابات. وطالما أن العديد من مهام صنع السياسات، والتغييرات الأيديولوجية وانتقاء المرشحين تتم داخل الحزب السياسي وليس بشكل علني، فمن المهم النظر إلى طريقة عمل الأحزاب السياسية داخلياً. ومن المعتاد أن تطالب الأحزاب السياسية بتحقيق درجة ما من الديمقراطية الداخلية، وعلى الرغم من كون مفهوم الديمقراطية الداخلية غير واضح، إلا أنه يمكن تحديد بعض عناصره. فمسؤولية قيادات الحزب وإخضاعها للمحاسبة، وعمليات التشاور بين أعضاء الحزب (والناخبين بشكل عام أحياناً)، والحضور المحلي والإقليمي للحزب، والشفافية في انتقاء المرشحين تعتبر كلها من العناصر الأساسية لبناء الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية.

وعلى أساس ذلك فان الممارسة الحزبية المحلية لا تعدو ان تكون حراك لاشخاص على المستوى المحلي وتكشف سرعة تنقلاتهم طبيعة الممارسة الحزبية المحلية .فلا يمكن ان تكون اسباب الحراك فكرية برامجية للاحزاب بقدر ما هي تنقلات او اقتناع لاشخاص ليس فقط باحزاب باشخاص مسوؤلي احزاب اخرى من جهة ومن جهة اخرى قبول الناخب ليس للحزب بل بالشخص المترشح بما يتمتع في منظاره من معايير يراها الناخب مقبولة [2].

المطلب الثاني: الفعل الانتخابي المحلي : تمثيلية سياسية أم شخصانية

---

[1] -Green, Arnold, W, sociology an analysis of life in modern society, Tokyo, Tosho printing com, McGraw-Hill Books, 194, p 211-235.

[2] - حسن رمعون وآخرون، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، مرجع سبق ذكره، ص 101.

ان الزبونية في هذه الحالة يبدو مختلفا عن السياقات التي يجري الحديث حولها، فالزبونية ذات سمة شخصية تتميز فيها عملية التبادل عادة بعامل الواجب والالتزام الاخلاقي الذي له تاثير في الاتجاهين (الولي _ الزبون) كما تتميز بميزان قوة غير متساو بين اولئك المشتركين في عملية التبادل الاجتماعي[1].

فالزبونية هي نمط علائقي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزبون برب العمل الذي يمثل مسبغ النعمة في اطار هذه العملية التبادلية، وذلك بموجب الولاء الشخصي استنادا الى مصلحة متبادلة انطلاقا من ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة ووجاهة جديدتين، وبالتالي صعود اجتماعي متجدد يتم استنادا الى معايير لاعقلانية كالقرابة والنسب والانتماء القبلي او الديني او الجهوي[2].

فربٌ العمل – الزبون في اطار التحليل الزبائني ظاهرة تستند الى مبدأ تبادل الامتيازات بن شخصين او طرفين، هما رب العمل والزبون باعتبارهما طرفان يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة يعد الأول مالكا لها والثاني طالبا لها في مقابل سلعة (مصلحة) يمكن للثاني ان يوفرها للاول . فالزبون هو الشخص الذي يضع نفسه في خدمة ولي يكون على ذمته، ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة. هذا مع ملاحظة ان توزيع الادوار في اطارهذه اللعبة يقوم على التبادل والتداول، فالولي في طار لعبة ما قد يتحول طبقا لمقتضيات اللعب الى زبون في سياق توزيع اخر، والعكس صحيح ايضا طبقا لمقتضيات السياق واطراف اللعب واستراتيجياته وتكتيكاته[3].

ويختصر جون فرانسوا ميدار (J.F.Médard) هذه العلاقة في اربع خصائص جوهرية، اولا سمتها الشخصية، حيث انها تربط زبونا برب عمله، وتقام في الوقت ذاته على العرفان بالجميل والوفاء، بل بالصداقة، ثم خاصيتها التبادلية رب العمل (الولي) مساهما في توفير الحماية، والمساعدة، والنفوذ، الزبون من جهته، يسهم بخدماته أو مساعدته المادية او دعمه، وتُفرض ايضا كعلاقة تبعية، اذ للطرفين مراد غير متكافئة، وان للزبون ما يبرر خوفه الاكبر من ان يترك من قبل صاحب عمله اكثر خشية هذا الاخير من تخلي احد زبائنه عنه، اخيرا، انها علاقة رأسية ما دامت غير عادية وذات طرفين وتحول دون تشكيل طبقات في المجتمع[1].

من هذا المنطلق وعند النذر الى ظروف الترشح والانتخابات المحلية لسنة 2012 بشكل خاص، واستكشاف العلاقة التي تربط بين المنتخبين و السلطات المركزية من جهة وبين المنتخبين و الناخبين من الاسفل بمعنى علاقة المركز بالاطراف، نجد أنفسنا أمام زبائن وليس امام فاعلين سياسين.

---

[1] - Jonathan Hopkin ; « Conceptualizing Political Clientelism : Political Exchange and Democratic Theory "London School of Economics and Polıltical Science (31 August 3 September 2006).

[2] - حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، سلسلة اطروحات الدكتوراه،59(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص 16.

[3] - نفس المرجع ص 16.

فالترشيح للانتخابات المحلية لا يخلو من مظاهر المقايضات والمساومات التي تتم بين الاشخاص فمثلا عندما نشهد اتفاق الناخبين على الاقل اغلبهم على اعتبار مرشح ما من شانه ان يستفيد منه الناخبون في التسهيلات المتعلقة على سبيل المثال (السكن، الشغل، ...الخ) فان ذلك يرجح بنسبة كبيرة فوزه باغلبية المقاعد الحزبية...ويقول في هذا المجال احد المنتخبين "" قيمة ما تتفضل به للناس قبيل الانتخابات من وعود تسويقية وحتى تبرعات مادية يزيد في مستوى شعبية مرشح ما دون غيره"""(ارندي، الصفصاف).[2]

من جهة اخرى فان ضبط القوائم الانتخابية مثلا على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني يتم بطريقتين الاولى شكلية اما الثانية فحاسمة بحيث تتم الطريقة الاولى على مستوى المحافظات التي تدرس ملفات الترشح وتبعث بالقائمة الى اللجنة المركزية التي تنظر بدورها في اقتراحاتها، لكن ما يحدث هو ان القائمة المعتمدة في النهاية تكون مغايرة تماما لما اقرته القاعدة – المحافظات في هذه الحالة- وهنا يكمن التساؤل "" لقد نرى البعض من متصدري القوائم قد يتم شراؤهم "" حسب تعبير احد المنتخبين المحليين . (حزب العمال، بلعسل).[3]

من هذا المنطلق، فقد يلعب المال أو ما يسمى الشكارة[4] في الانتخابات المحلية في الجزائر دورا اساسيا في التأثير على العملية الانتخابية المحلية، من حيث تقديم رشاوى الى رؤساء مكاتب الاحزاب السياسية، من طرف بعض رجال الاعمال والمال حتلى يتصدروا القوائم الانتخابية فيها، او لشراء الاصوات اثناء عملية التصويت التي اصبحت فاعلا اساسيا داخل العملية الاجتماعية. من هذا الباب يصبح النمط العلائقي هو الذي يطبع مختلف التبادلات التي تحدث ضمن العملية الانتخابية المحلية في اطا رالتحليل الزبائني، وتتم وفق منافع مادية محسوسة قبيل كل عملية انتخابية، وهو ما ذهب اليه فانتشكون في تعريفه للزبونية[5].

التمثيل بالنسبة الى كبار المقاولين والتجار هو فرصة للاستثمار، ومحاولة دخول مراكز القوة او العودة اليها، او البحث عن حظوة وحماية اجتماعية سياسية، وفي هذه الحالة، يصبح التمثيل بالنسبة الى الحزب فرصة لاقامة تحالفات ظرفية او استراتيجية مع المقاولين، مثل التحالفات التي تقع بين الاحزاب السياسية من القمة ونستشف واقعها على مستوى القاعدة.

اضافة الى ذلك، فالتحولات الاقتصادية وما انتجته من فرز اجتماعي جديد/ مكنت من ظهور متغير اخر في اطار فواعل العملية الانتخابية، وهو ما يسمى ب " القائمة الحرة "

---

[1] - برتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدوي (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001) ص 178.

[2] - السيد: م.ر، 43 سنة، معلم، رئيس بلدية الصفصاف للعهدة الانتخابية 2007- 2012. عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

[3] - السيد: ع .ب، 41 سنة، متصرف اداري، رئيس بلدية بلعسل للعهدة الانتخابية 2007-2012، عن حزب العمال.

[4] - الشكارة في كمفهوم اجتماعي يشير الى مجموعة الاموال التي تنتج عن الرشوة والفساد.

[5] -Luis Fernando Medina and Susan Stokes ; " Clientelism as Political Monopoly " University of Chicago (8 August 2002) p. 2.

التي تعكس من هذه الزاوية بروز فئة من رجال الأعمال الجدد بمختلف اصنافهم وقطاعات نشاطهم [1].

في السياق نفسه، فان العرض الانتخابي يشتمل على فوائد اكثر جاذبية، حيث تصل رواتب المنتخبين المحليين الى اضعاف مضاعفة من رواتب الموظفين العاديين، هذا بالاضافة الى المزايا الاخرى التي يتمتع بها المنتخبون المحليون ...وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى الكفاءة والفعالية في الاداء استنادا الى الى معيار التكلفة/ العائد؟.

هذا التدفق في الموارد يؤدي دورا مهما في عملية التجنيد الانتخابي، فهو يسمح للاحزاب السياسية المرتبطة بالنظام الريعي ان تجتذب الافراد والمجموعات الاجتماعية ضمن علاقة زبائنية من تبادل المنافع (وعود باستقطاب عوائد، بالحصول على عمل او ترقية، بالاستفادة من حماية) مقابل اعطاء الصوت في الانتخابات، واذا أراد الزبائن الاستفادة من هذه الفوائد، فعليهم اتباع قناة الحزب أو المرشح الذي يوزعها. ان اعداد قوائم المرشحين هي لعبة اجتماعية، وهي نتاج موازين قوى بين مختلف الفاعلين في العملية الانتخابية، تتم طورا باسم مخزون بعضهم الانتخابي سواء كان يعتمد على معيار الانتماء القبلي او المنصب الاداري أو بفعل الوسط العلائقي في اطوار اخرى.

مثل هذا النمط التبادلي الذي تقوم عليه الزبائنية، جعل مفهوم المساومة السياسية المحلية تطبع علاقة المنتخبين المحليين بالمواطن والادارة في الوقت ذاته. و بشكل خاص رؤساء البلديات بصفتهم فاعلين اكثر من غيرهم في المجالس المنتخبة المحلية، فالمرشح/ الرئيس هو الشخصية التي استطاعت ان تكسب الناخبين من خلال وعود العطاء و ولائم الحفلات قبيل وبعد النتائج الانتخابية .وهكذا يستطيع المنتخب / الرئيس ان يهندس البنية السياسية المحلية للبلدية، من خلال بناء شبكة تتألف من مقربيه واصفيائه الذين وقع الاختيار عليهم لوفائهم لا لكفاءاتهم مثل الاب (التقليدي) الذي لايقرب اليه من ابنائه في عملية التسيير والاشراف، ان احتاج، الالوف المطيع، ثم الاكبر سنا ايضا، أما الكفاءة فيمكن ان كتسب عبر الممارسة في مخيال المنتخب / الرئيس شكلت هنا المقولة الانثروبولوجية """ اعطيني واحد فاهم والقاري ديه """ معظم اجابات المنتخبين المبحوثين في هذا المجال.[2]

تنتج عن ظاهرة الزبونية كسببية في تشكل المجالس المنتخبة المحلية، ظاهرة اخرى مهمة تحتاج الى المزيد من التحليل والتفسير وهي مسالة شخصنة سلطة رئيس البلدية """" مصطلح سيدي الرايس "" تطبع هذه الفكرة والتي سجلناها ولا نزال عند اغلب مواطني البلديات في الجزائر، حيث تصبح شخصية رئيس البلدية في نظر المرؤوسين شخصية ذات قوة ونفود وسلطة كبيرة، وذلك ما يسمح له الحصول على اكبر عدد من المؤيدين له على المستوى المحلي خاصة لقراراته في منظارهم وايضا في احتكار السلطة في يده ولزمرته داخل المجلس الذي يتشكل من مكونات اخرى قد لاتتفق معه في الافكار والتسيير البلدي، ما

[1] - محمد حشماوي، التمثيل السياسي في الجزائر: بين علاقات الزبونية والنهب، 1997-2002 ، ص 29- 30.
[2] -السيد: ق.ع، معلم، رئيس بلدية وادي الخير، للعهدة الانتخابية الممتدة بين 2007 و 2012 عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

يثير التساؤل حول طبيعة وشكل التجربة الديمقراطية المحلية في ظل هذا النمط من التمثيل ؟؟

تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تمثيل المواطنين و التعبير عن احتياجاتهم. وبذلك فإن تواجد الأحزاب يهدف إلى قيادة وتوجيه الأفكار والإمكانيات والمقدرات توجيها مؤسساتيا منظما. وبذلك يشكل الانتماء إلى الحزب عادة الخضوع لنظام من التربية والتنشئة في سبيل إنتاج نخب ذات كفاءة، ومتمرسة في مجالات شؤون الحياة العامة وتوزيعها على مختلف المواقع بدءا بالمواقع المحلية.

في هذا الإطار تشير الدراسات المنشغلة بتأصيل الظاهرة الحزبية بالجزائر[1] إلى الأزمة البنيوية التي تعرفها الأحزاب، فالحزب كمؤسسة مجتمعية لا يظهر له أثر في الجزائر خارج الأطروحات الرسمية فكرا وممارسة، ويمكن تفسير أزمة الأحزاب السياسية الجزائرية بالإحالة على الدور الذي لعبته السلطة السياسية في تعميق الأزمة الحزبية في سياق محاولتها ضبط بعض التوازنات بناءا على حسابات سياسية خاصة مما أدى إلى وجود تعددية حزبية وليس تعددية سياسية.

لقد أبانت التجربة الحزبية بالجزائر عن فشلها من خلال تفككها في العديد من اللحظات الحاسمة وعدم تعبئتها، بالإضافة إلى عدم توفرها على رؤية واضحة.

إن كل هذه العوامل مجتمعة تحول دون إنتاج نخب محلية قادرة على تحمل مسؤولياتها، وحتى نقف عند حقيقة تخلف الأحزاب عن دورها الدستوري، وإبراز حجم الشرخ الحاصل رغم أن المؤسسة الحزبية لازالت تعتبر أحد المعايير الرئيسية التي تقود نحو صالونات النخبة، فإن طرق الحصول على التزكية غالبا ما يتم وفق طرق ملتبسة كالوساطة والشراء[2]، فالحزب لا يتردد في قبول انضمام أي شخص كيفما كانت سيرته وهذا يؤدي حتما إلى عدم التزام النخبة المحلية بالبرنامج الحزبي وعدم الانضباط لفلسفته،

بالتالي تتحول أغلب المعارك الانتخابية إلى منافسات بين المرشحين تكون فيها لعبة الشخصيات أهم من لعبة الأحزاب، وتصبح بذلك الاستحقاقات الانتخابية تظاهرات تعمها الألوان والرموز مما يضفي عليها مظهرا احتفاليا يغطي على البرامج، هذه الأخيرة التي وصلت درجة كبيرة من التشابه، فالأحزاب بمختلف تكويناتها ترفع تقريبا نفس الشعارات .

[1] - نجد في هذا الاطار: دراسة محمد حيرش بغداد، حول المواطنة في خطابات الأحزاب السياسية، الصادرة عن مجلة انسانيات،2012. ودراسة ناصر جابي حول أزمة الحزب والمال السياسي المنشورة في كتاب لماذا تأخر الربيع الجزائري سنة 2012.

[2] - جابي ناصر، الجزائر، الدولة والنخب :دراسات في النخب، الاحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، 2008 .ص 102.

الفصل الثالث
تشكل المجالس المحلية بين النظام الانتخابي والنظام الاجتماعي

أثر تعديلات النظام الانتخابي على تشكل المجالس الشعبية المنتخبة سنة 2002 إلى غاية سنة 2017

اعتمد المشرع الجزائري على فكرة القانون الانتخابي لإعطاء المزيد من الفرص للأحزاب السياسية في التمثيل السياسي وتكريس التعددية السياسية بما يجسد استقرارا مجتمعيا، وتفاديا لتكرار سيناريو أزمة التسعينات، وبالنسبة للهيئة الناخبة فانه وسع دائرة المشاركة السياسية باعتماد سن الانتخاب 18 سنة باعتباره سن الرشد السياسي بدل السن المدنية والسياسية، دون أن يكون محروما منها، أو لسبب حكم قضائي يحرمه من هذه الحقوق كما نصت عليها المواد 109/14 من قانون العقوبات[1].

نتيجة للأزمات السياسية والمؤسساتية التي نتجت عن النظام السياسي المغلق الذي اعتمدته الدولة، حيث ارتأت بعد ذلك إلى تطبيق نظام الأغلبية المطلقة المعتمد في قانون الانتخابات لسنة 1989 تزامنا مع النظام الأحادي الحزبي القائم على وحدوية القائمة الحزبية وتقديمها للتزكية الشعبية، ذلك ما أدى إلى مطالبة قوى المجتمع (خاصة المجتمع المدني) بضرورة المشاركة في التسيير المحلي، الأمر الذي أعلن عنه فيما بعد، تحت مسمى حق

[1] - انظر الرقم رقم 66 – 156 المؤرخ في 1966/06/1 ، يتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ، عدد 34 لسنة 1966 معدل ومتمم.

إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، و السماح لها بخوض الانتخابات المحلية بهدف تجسيد التعددية السياسية، والانتقال إلى نظام سياسي منفتح على كافة القوى الاجتماعية[1].

تبنى المشرع الجزائري في هذه الحالة، النظام الحزبي التعددي عن طريق آلية الاقتراع النسبي على القائمة مع إعطاء الأفضلية للأغلبية المطلقة، الأمر الذي أفرز معطى جديد وهو بروز تشكيلات سياسية متعارضة إيديولوجيا داخل المجالس الشعبية البلدية، ما خلق انسدادات و تعطل العديد من البلديات، وانعكس على تسيير شؤون المواطنين وحقوقهم الأساسية.[2]

نتيجة لذلك استحوذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلب بلديات البلاد، لامتلاكها الأغلبية السياسية، وكحل لمشكل الانسدادات التي حصلت أُعلنت حالة الطوارئ للسيطرة على الوضعية، لتدخل الجزائر مرحلة أزمة سياسية، اجتماعية[3]. لتأتي مرحلة التمهيد للانتخابات المحلية لسنة 1997 باعتماد قانون الانتخابات لسنة 1997 بموجب أمر طبقا للأحكام الانتقالية الواردة في المادة 179 لدستور 1996[4] متبنيا نظام التمثيل النسبي تطبيقا للمادة 75 من نفس القانون.

المبحث الأول : تأثير القانون الانتخابي لسنة 1997 على تشكيلة المجالس المنتخبة في سنة 2002 و سنة 2007

المطلب الأول : القانون الانتخابي لسنة 1997 كضمان لعدم تكرار سيناريو انتخابات 1990

النظام الانتخابي لسنة 1989، كان يجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل حسب المادة 62 من القانون رقم 90 – 06 المعدل والمتمم للقانون رقم 89 – 13[5] يسمحان بوجود على المستوى النظري بوجود تعددية حزبية حقيقية[6] ، بتخفيض عدد الوكالات بجعلها ثلاثة فقط، بعدما كان يسمح للوكيل أن يستعمل خمس وكالات كاملة في الدائرة الانتخابية.

هذه التجربة التي نتج عنها تطبيق هذا النظام الانتخابي، تسببت في توقيف المسار الانتخابي لأولى انتخابات محلية تعددية جرت في الجزائر، مما حدا بالمشرع الجزائري إلى اعتماد نظام انتخابي آخر يحقق عمليا فكرة التعددية الحزبية، فكان ذلك سنة 1997 من

---

[1] - ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-70.

[2] - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية الحزبية السياسية، ...ص 157.

[3] - لتفاصيل الازمة أنظر كتاب : الياس بوكراع، الجزائرالرعب المقدس، دار الفارابي، 2003 . حيث يروي المؤلف ويفسّر، يصحح ويعيد مجمل الاحداث التي وقعت في الجزائر. فهذا الكتاب يروي رواية دين استخدمه أنبياء جدد، جهلة ومجرمون تجاوزوا كل رعب وترهيب، في البداية سوّغ الاسلاميون الارهاب، معلنين أنه "تكفيري" عن ذنوب مجتمع يعتبرونه فاسقاً، فمنذ قيام الجبهة الاسلامية للانقاذ، تكاثرت الاعتداءات على الجمعيات النسائية، وضد الاختلاط في المدارس وصالات المسرح، وتعاطي المشروبات، وتلاها اغتيال صحافيين وأجانب ومثقفين وفنانين. كما أنّ هذا الكتاب مناسبة للتذكير بتاريخ الجزائر، الذي انتقل من 9 ملايين نسمة سنة 1962 إلى أكثر من 30 مليون، منهم % 70دون الخامسة والعشرين، ولا يضمُّ الجيش منهم سوى 120000 شخص فقط، فهو مكوّن أساساً من متطوعين. إن هذا الكتاب النقدي والموضوعي، لا يرمي إلى تعذيب الجزائر، بل يرمي إلى التذكير بالوقائع وإسكات الشائعات الكاذبة .

[4] - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

[5] - القانون رقم 90-06 المؤرخ في 28 مارس 1990، يعدل ويتمم القانون رقم 89-13 المؤرخ في 7 أوت سنة 1989 المتضمن قانون الانتخابات.

[6] - لمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، د م ج، الجزائر، 1995 ، ص386

خلال الأمر 97 – 07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات[1]، وما يميز هذا النظام الانتخابي هو اعتماده على نمط التمثيل النسبي القائم على القوائم المغلقة، أي أن يلتزم الناخب بالتصويت على إحدى القوائم المترشحة، كما هي دون أن يتمكن من إدخال أي تعديل عليها من حيث ترتيب أسماء المرشحين.[2]

اعتماد هذا الأسلوب أي أسلوب الاقتراع النسبي على القائمة دون إعطاء الأولوية للقائمة التي تحوز على الأغلبية النسبية للأصوات كان له أثره السلبي في أول تطبيق له في انتخابات 23 أكتوبر 1997 حيث تعذر في الكثير من البلديات على أية قائمة انتخابية الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين التي تمكنها من الحصول على أغلبية المقاعد، وكانت النتيجة هي بروز الكثير من المجالس الفسيفسائية التي ينعدم التجانس بين أعضائها، فوجدت صعوبة في اختيار الرئيس وتشكيل اللجان وفي التصويت على المداولات، الأمر الذي حتم تدخل وزارة الداخلية في الكثير من المرات لفض النزاعات التي تحدث بين أعضاء المجالس[3].

برزت بعد الانتخابات المحلية في 2002/10/10 العديد من المجالس الشعبية البلدية الغير متجانسة وهذا ما أثر سلبا على تلك المجالس البلدية، فمثلا نجد في البلديات المنتخبة سنة 2002 ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 24 يوضح الحالة الانتخابية الأولى : بلدية الصفصاف (مستغانم)

ولاية مستغانم	FLN	RN	FNJ	HM	PT	FNA	MPA	NAHDA	MEN	**TAJ**	PN	PRA	MIN
بلدية الصفصاف 2002	**3**	**3**	**0**	**3**	**1**	**0**	**0**	**3**	**0**	**0**	**0**	**0**	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

حسب الجدول فان حق الترشح لرئاسة البلدية، يرجع إلى حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، على أساس أنهما يحوزان على أغلبية نسبية للمقاعد.

الجدول رقم 25 يوضح الحالة الانتخابية الثانية : بلدية بلعسل بوزقزة (غليزان)

[1] - الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخابات.

[2] - فؤاد العطار، النظم السياسة والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 ، ص403

[3] -نصر الدين بن طيفور،" أي إستقلالية للجماعات المحلية الجزائرية"، مجلة الإدارة، المجلة 11 ، العدد2 ،2001 .ص 20

MP	P	PLJ	ISL	TAJ	FEM	FN	PT	HMS	RPR	RN	FL	ولاية غليزان
0	0	0	2	0	0	0	0	3	0	4	4	بلدية بلعسل 2002

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

في هذه الحالة وحسب الجدول، حق الترشح لرئاسة البلدية، يرجع إلى حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، على أساس أنهما يحوزان أغلبية نسبية للمقاعد.

الجدول رقم 26 يوضح الحالة الانتخابية الثالثة : بلدية سيد عامر (المسيلة)

PLJ	F	Aav	ISL	Fss	P	PJ	FN	PT	HMS	Pfj	RN	FL	ولاية المسيلة
0	0	0	2	0	0	0	0	0	3	0	4	4	سيدي عامر 2002

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

في هذه الحالة أيضا حق الترشح لرئاسة البلدية يعود الى حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب جبهة التحرير الوطني، بصفتهما نالا أغلبية نسبية للمقاعد.

نجد **حالة انتخابية في بلدية بلعسل بوزقزة (غليزان) في انتخابات 2007 :**

الجدول رقم 27 يوضح الحالة الخاصة بانتخابات بلدية بلعسل :

MP	P	PLJ	ISL	TAJ	FEM	FN	PT	HMS	RPR	RN	FL	ولاية غليزان
0	3	2	0	0	0		3		0	2	3	بلدية بلعسل 2007

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

كذلك الأمر نتج عن انتخابات المجلس الشعبي البلدي لهذه البلدية سنة 2007، و حق الترشح لرئاسة البلدية عاد إلى كل من حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب العمال، والحزب الوطني الجزائري.

المطلب الثاني : كيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي في الحالات المدروسة

في هذه الحالات، تم تسجيل صراعات حول ترؤس البلدية، وصعوبات حول تشكيل نواب الرئيس ومسؤولي اللجان البلدية، من خلال الجداول الموضحة أعلاه، **و**وفقا للمادة 13[1] الهيئة الثانية المكونة للبلدية بعد المجلس الشعبي البلدي، ولقد حددت المادة 48 من قانون البلدية كيفية اختيار الرئيس حيث يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي ويتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي.

في حقيقة الأمر قانون البلدية لم يشر إلى طريقة اختيار الرئيس، ولقد أثارت هذه المادة العديد من التساؤلات وهي محل انتقاد كبير. إن المادة 48 من قانون البلدية[2] نصت فقط على حالة واحدة يمكن من خلالها اختيار الرئيس وهي حالة وجود قائمة حازت على أغلبية المقاعد، ولكن ماذا لو لم توجد أي قائمة حازت على الأغلبية فكيف يتم اختيار الرئيس ؟

تبدو هذه الطريقة متسمة بالعدل وتؤدي إلى التمثيل الحقيقي لهيئة الناخبين وللإرادة الشعبية كما أنها تسمح للأقليات بالمشاركة في الحياة السياسية وفي تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي ويقضي على استحواذ حزب واحد على جميع المقاعد، إلا أن هذه الطريقة لا تتسم بالسهولة حيث يصعب على المواطنين التركيز والإطلاع على المرشحين خاصة إذا كانت غالبية هيئة الناخبين مشكلة من الأميين، كما أن هذه الطريقة تؤدي إلى تشكيل مجالس غير منسجمة يطغى عليها الصراع والتطاحن ويصعب على أية قائمة أن تحوز على الأغلبية أثناء المداولات وبذلك تضيع مصالح المواطنين وتتعطل شؤونهم وسط صراعات وخلافات لم يكونوا طرفا فيها وهذا ما حدث فعلا في المجالس الشعبية البلدية المشكلة بموجب القانون العضوي97- 07 المتعلق بنظام الانتخابات[3] حيث شهدت أغلبية هذه المجالس خلافات وصراعات وصلت في كثير من الأحيان إلى سحب الثقة من الرئيس واستبداله برئيس آخر وقد استمر هذا الوضع حتى بعد الانتخابات المحلية لسنة 2002 ، لكن بقدر أقل نظرا للاستقرار السياسي، الذي بدأ يتبلور في تلك الفترة (حالة واحدة في البلديات المدروسة نجد بلدية بلعسل بغليزان سنة 2007).

---

[1] - المادة 48 من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية.' نصت المادة على أن القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد هي التي تختار عضوا من بين أعضائها رئيسا للمجلس الشعبي البلدي.

[2] - المادة 48 من نفس القانون.

[3] - القانون رقم 97-07 المتضمن قانون الانتخابات، مرجع سبق ذكره.

رغم هذا كله لا يمكن القول بأن هذا النمط من الاقتراع يجسد فعلا التمثيل الحقيقي للإرادة الشعبية حيث أنه لابد أن يكون النظام الانتخابي محفزا لالتحاق أغلبية المسجلين في القوائم الانتخابية بصناديق الاقتراع بمعنى أنه ينبغي تجنب ظاهرة تخلف الناخبين عن القيام بعملية التصويت التي أضحت ظاهرة عالمية حيث تسجل عند كل استشارات انتخابية نسبة كبيرة من تخلف الناخبين ومقاطعتهم الانتخابات، وهذا ناتج عن فقدان المواطن الثقة في ممثليه بالدرجة الأولى ثم تليها مجموعة من الأسباب تتمثل أساسا في السلوك اللاديمقراطي من جانب أعضاء هيئة وتفشي ظاهرة اللامبلاة، وكذا عدم قناعة الناخبين بجدوى المشاركة في الانتخابات فنكون أمام ظاهرة الامتناع عن التصويت التي تمس بمصداقية الانتخابات ولذلك رأى جانب من الفقه ضرورة معالجة هذه الظاهرة من خلال عقوبات تسلط على المواطنين على أن لا تكون هذه العقوبات ضئيلة يستهين بها الناخب ولا هي غير محتملة تؤدي إلى نتائج عكسية[1]

بالتالي فإن المترشح الثالث في القائمة لكل من القائمتين) أ (و)ب (يتنافسان من أجل الحصول على هذا المقعد ويفوز به الأصغر سنا منهما. ولكن ماذا لوكان المترشحين الاثنين لهما نفس تاريخ الميلاد مثل ما نجده في البلديات المذكورة في الجدول أعلاه ؟

إن هذا الإشكال لم يتعرض له المشرع الجزائري وهي حالة يمكن حدوثها في أي مجلس بلدي منتخب، هذه الحالة تبقى دون حل في ظل عدم وجود نص ووجود فراغ قانوني، والمسألة غير متوقفة فقط على هذا الطرح ولكن المثال السابق يعالج مسألة توزيع سبع مقاعد وقد تم توزيع 6 مقاعد بالتساوي والمقعد الأخير هو محل منافسة بين القائمة(أ) والقائمة (ب)، فحالة وجود مترشحين اثنين لهما نفس تاريخ الميلاد هي مسألة في غاية الصعوبة وما سينجر عنها من نتائج، تجعل المقعد الأخير هو الفيصل في تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي، فمن سيؤول إليه المقعد الأخير ستكون له أغلبية المقاعد.

تدخلت وزارة الداخلية لوقف حالة هذه الانسدادات، بإصدار تعليمة وزارية تمنح الرئاسة في حالة تساوي قائمتين أو أكثر إلى منح رئاسة البلدية إلى الأكبر سنا [2] في الانتخابات المحلية سنة 2002، وهو ما حدث فعلا في الحالات المذكورة أعلاه (بلدية الصفصاف (مستغانم)، بلعسل (غليزان)، سيدي عامر (المسيلة) في الانتخابات البلدية سنة 2002 ثم تعليمة أخرى صدرت في سنة 2011 لفك الانسداد في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة سنة 2007 مثل ما هو الحال في بلدية بلعسل بغليزان سنة 2007.

المبحث الثاني : تأثير القانون الانتخابي لسنة 2012 على تشكل المجالس المنتخبة المدروسة لسنة 2012

[1] - عيسى تولموت، النظام الإنتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق،جامعة الجزائر2002/2001 ص 37

[2]- خويضر الطاهر، قيادة المجلس الشعبي واشكالية المادة 44 من قانون البلدية، مجلة الفكر البرلماني، العدد2 2009 ص7

يأتي القانون العضوي رقم 01/12 المتضمن قانون الانتخابات في سياق جملة من القوانين التي استهدفت مواكبة الإصلاحات السياسية التي أُعلن عنها في البلاد[1]، وكان أول اختبار لهذا القانون العضوي هو الانتخابات المحلية التي جرت في نوفمبر 2012 أين سجلنا مجموعة من المسائل الهامة في التركيبات والتحالفات/التصادمات السياسية في البلديات محل الدراسة.

المطلب الأول : إشكالية تطبيق المادة 80 من القانون العضوي رقم 01/12 المتضمن قانون الانتخابات على مستوى البلديات المدروسة؟

جاءت المادة 80 من القانون العضوي 12-01 مفصلة بشأن احتمالات متعددة ففي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد أي 50 في المائة + 1 يمكن للقوائم التي حصلت على 35 بالمائة من المقاعد تقديم مترشح[2]. بينما أسندت المادة 64 من قانون البلدية الرئاسة لمتصدر القائمة الانتخابية الفائزة بأغلبية الأصوات ووضعت احتمالا واحدا يتعلق بحالة تساوي الأصوات وأسندت الرئاسة لأصغر المترشحين سنا، وما يلاحظ على هذه الفقرة أنها لم تحسم بدقة مجال المفاضلة هل المغزى أن تكون بين متصدر القائمة مع الأخر في القائمة الأخرى المتساوية في حصصها مع القائمة الأولى. أم أن مجال المناسبة يمتد لكل الفائزين بمقاعد في القائمتين الفائزتين . جاءت الفقرة مطلقة ولم تحسم في الأمر[3].

في حالة عدم حصول أي قائمة على 35 بالمائة من المقاعد يمكن لجميع القوائم أن تقدم مرشحيها وهكذا فتحت المادة 80 باب الترشح وجعلت الرئاسة في بعض الحالات مفتوحة ومددت الترشح لكل القوائم في حال عدم حصول أي قائمة على نسبة 35 بالمائة. وبالتالي هناك اختلاف في أحكام الرئاسة بين قانون البلدية والقانون العضوي للانتخابات ما سبب انسدادا في العديد من المجالس الشعبية البلدية .

المطلب الثاني : آثار تطبيق المادة 80 من قانون الانتخابات على تشكل المجالس المنتخبة المدروسة

[1] - الجزائر كغيرها من البلدن العربية، حاولت مسايرة التغيرات المحيطة بها لاسيما ما عُرف بموجة الربيع العربي، وما نتجت عنها من احتجاجات اجتماعية، استهدفت تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مناصب الشغل، والقضاء على التهميش السياسي للشباب، إنها مجموعة من الحراك الاجتماعي الذي عرفته خاصة تونس، مصر، ليبيا، واليمن، وانتهي بقيام ثورات أدت الى انهيار شبه كلي للأنظمة السياسية القائمة.الجزائر استجابت مسبقا بسن مجموعة من الإصلاحات مست أغلب مفاصل النظام السياسي، خاصة قانون إنشاء الأحزاب السياسية، قانون زيادة تمثيل المراة في المجالس المنتخبة، إصلاح قانون الانتخابات، إصلاح وضعية الشباب ودمجهم في الحياة العامة ومناشيطها.

[2] - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سبق ذكره. ص

[3] - عمار بوضياف، نفس المرجع، ص 123

يبدو أن المشرع الجزائري قد أغفل جملة من الثغرات القانونية في قانون الانتخابات لسنة 2012، خاصة ما تعلق بالمادة 80 منه الخاصة بكيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهي الطريقة التي تعتبر جديدة مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة، فان كانت وضعية القائمة صاحبة الأغلبية المطلقة واضحة، وهي صاحبة الأحقية في رئاسة البلدية، فان نسبة ال 35 بالمائة التي تعتبر الشرط المؤهل لرئاسة منصب المجلس الشعبي البلدي، والتي فرضت تنافس قائمتين بعدد من المجالس الشعبية البلدية، ووجدت في مسألة التحالفات بين الأحزاب حلا لها، لتبقى وضعية واحدة عالقة دون إجابة أو سند قانوني في التعامل معها، وهي وجود قائمة واحدة فقط تحوز على نسبة ال 35 بالمائة، وهي الوضعية التي عانت منها أكثر من 450 بلدية، ومن بين الأسئلة التي فرضت نفسها في وضعية وجود قائمة واحدة فقط حصلت على نسبة 35 بالمائة، من عدد المقاعد، هل للقائمة أن تعطي مرشحها فقط دون أن تنازعها قائمة أخرى؟ هل يجوز للقائمة صاحبة المرتبة الثانية في الترتيب أن تقدم مرشحها رغم عدم تحقيقها لنصاب 35 بالمائة من الأصوات المعبر عنها؟

ما الحل في حال تم طرح مرشح القائمة الوحيدة التي حازت نسبة 35 بالمائة ولم تتمكن من حيازة القبول ولم يصوت لها باقي المنتخبين؟ وهل بإمكان المنتخبين إسقاط هذه القائمة للاستفادة من الامتياز أو الغطاء الذي توفره المادة 80 للبلديات التي لم تحصل فيها أي قائمة على نسبة 35 بالمائة، وهي الحالة التي تضع كل القوائم في نفس الكفة وتعطي الجميع حق الترشح لرئاسة البلدية؟

المطلب الثالث : الحالات التي انتجها قانون انتخابات 2012

المنتخبون في البلديات محل الدراسة هنا انقسموا إلى حالتين أساسيتين وهما:

أ/ **<u>مجالس شعبية بلدية وجدت ضالتها في تحقيق أغلبية نسبية</u>،**

عددها قليل، نجد بلدية الجزائر الوسطى بممثلها السيد عبد الحكيم بطاش التي فازت فيها الحركة الشعبية الجزائرية ب 8 مقاعد. بلدية عين الرمانة بالبليدة التي فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني ب 7 مقاعد بممثلها السيد بن سونة أحمد ، بلدية أولاد عطية بالمسيلة التي فاز بها حزب الفجر الجديد ب 7 مقاعد . بلدية مستغانم التي فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني بممثلها السيد عبد النور بلميلود ب 11 مقعدا حزبيا، ترأس البلدية بالتحالف مع التشكيلات السياسية الفائزة، في هذه البلديات عادت رئاسة البلدية لهذه القوائم الحزبية الفائزة بدون صعوبات في انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي. مع العلم حتى في هذه الحالات الثلاثة سجلنا قيام تحالفات في تسيير المجلس البلدي، إلا أنها تحالفات لم تكن متشنجة في بداياتها، بل كانت مريحة، بسبب أن القائمة الفائزة قد أحرزت أغلبية مقارنة بالقوائم الفائزة

الأخرى. الجدول التالي يبين حالات المجالس الشعبية البلدية التي حققت فيها أغلبية مقاعد حزبية:

الجدول رقم 28 يوضح الحالة الأولى: بلدية الجزائر الوسطى (حزب الحركة الشعبية الجزائرية)

ولاية الجزائر	FL	RN	RCD	HMS	PT	FN	MPA	F	IT	LE	مستقلون	P	FA	F
بلدية الجزائر الوسطى 2012	6	2	2	0	3	0	8	0		0	0		2	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

الجدول رقم 29 يوضح الحالة الثانية: بلدية عين الرمانة بالبليدة (حزب جبهة التحرير الوطني)

ولاية البليدة	FL	RN	RCD	HMS	PT	FN	MPA	TAJ	ISL	PJ	AL	FM
بلدية عين الرمانة 2012	7	2	0	2	0	4	0	0	0	0	0	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

الجدول رقم 30 يوضح الحالة الثالثة: بلدية مناعة (أولاد عطية) بالمسيلة (حزب الفجر الجديد)

ولاية المسيلة	FL	RN	Pfj	HMS	PT	FN	PJ	P	Fss	ISL	Aav	FM	PLJ
بلدية اولاد عطية	1	1	7	0	0	0	0	0	0	0	4	0	0

													2012

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

ب/ **مجالس شعبية بلدية وجدت صعوبات في نسج تحالفات لترؤس البلدية:**

عددها 11 بلدية من مجموع ال 15 بلدية مدروسة، الأمر يعني كل من بلدية الصفصاف التي بالرغم من فوز حزب الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية، الا أن رئاسة البلدية رجعت الى حزب العمال بقيادة طرمول الحبيب، مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني، أيضا وادي الخير بمستغانم، التي فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بممثله السيد بلقنونة العيد ، وترأس البلدية بصعوبة بالتحالف مع حزب جبهة التحرير الوطني، بلدية غليزان التي ترأس فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي وممثله السيد عبد القادر بلجيلالي البلدية بصعوبة بفضل التحالف مع الكتل الحزبية الأخرى، بلدية سيدي خطاب التي بالرغم من فوز حزب جبهة التحرير الوطني بأكثر المقاعد، إلا أن رئاسة البلدية عادت الى تحالفات حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة السيد الميلود بوخريص، أما بلدية بلعسل فعادت رئاسة البلدية إلى الشيخ بن عودة عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية بالتحالف مع الأحزاب التي لم تحرز أكثرية حزبية على خلاف حزب جبهة التحرير الوطني، الذي عارض التحالف القائم، بلدية هراوة التي عادت رئاسة البلدية بها الى تحالفات جبهة المستقبل بقيادة علي معمري، مع الأحزاب السياسية الأخرى خاصة الحركة الشعبية الجزائرية، لتؤول اليها رئاسة البلدية فيما بعد بعد التحقيقات القضائية التي مست رئيس البلدية الأول الذي حكم البلدية لعهدتين متتاليتين، تم التحالف بمعارضة حزبي التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب جبهة التحرير الوطني، بلدية خرايسية التي ترأس حزب جبهة التحرير الوطني رئاسة البلدية بها بالتحالف مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب الحركة الشعبية الجزائرية، بمعارضة الحزب الوطني الجزائري، حزب حركة مجتمع السلم، بلدية البليدة عادت رئاسة البلدية بها إلى القائمة الحرة الرمز الأصيل التي فازت برئاسة البلدية بممثلها بن شرشالي سيد علي لم يتجاوز عدد أصواتها 03 آلاف صوت بالتحالف مع و الأرندي وتكتل الجزائر الخضراء وحزبي العمال والشباب وبالتالي فإن رئيس البلدية الجديد لا يمثل الأغلبية الشعبية، الجدول التالي يبين الحالات وطبيعة التحالفات بين الأحزاب السياسية المذكورة :

الجدول رقم 31 الاحزاب الفائزة بالاصوات/ و وبرئاسة البلديات بالتحالف لسنة 2012

البلدية	الحزب السياسي الذي نال أكثر المقاعد	الحزب الذي ترأس البلدية بالتحالف	الأحزاب المتحالفة
وادي الخير	التجمع الوطني الديمقراطي	التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة التحرير الوطني

مستغانم	جبهة التحرير الوطني	جبهة التحرير الوطني	التجديد الجزائري
الصفصاف	الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	حزب العمال	جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي
الجزائر الوسطى	الحركة الشعبية الجزائرية	الحركة الشعبية الجزائرية	التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية و جبهة الجزائر الجديدة وحزب العمال
هرواة	جبهة المستقبل	الحركة الشعبية الجزائرية	جبهة الجزائر الجديدة، الفجر الجديد، الجبهة الوطنية الجزائرية
خرايسية	جبهة التحرير الوطني	جبهة الجزائر الجديدة	الحركة الشعبية الجزائرية، الجبهة الوطنية الجزائرية،
البليدة	جبهة التحرير الوطني	تحالف الجزائر الخضراء	مجتمع السلم، حزب العمال، حزب الشباب، الحركة الشعبية الجزائرية
الصومعة	التجمع الوطني الديمقراطي	جبهة التحرير الوطني	حزب العمال، جبهة المستقبل
عين الرمانة	جبهة التحرير الوطني	جبهة التحرير الوطني	الجبهة الوطنية الجزائرية
المسيلة	جبهة التحرير الوطني	تكتل الجزائر الخضراء	جبهة المستقبل، الحرية والعدالة
مناعة	الفجر الجديد	الفجر الجديد	جبهة التحرير الوطني
سيدي عامر	التجمع الوطني الديمقراطي	التجمع الوطني الديمقراطي	حزب الشباب الجزائري

الأسئلة التي طرحت على المنتخبين محل الدراسة، هو أسباب هذه التحالفات السياسية التي قامت بين الأحزاب السياسية؟

المطلب الرابع : أسباب التحالفات السياسية بين الأحزاب الفائزة بمقاعد بلدية

فتحت مسألة التحالفات بين الأحزاب للظفر بمنصب "المير" جبهة خلافات جديدة، لا تختلف عن تباين المواقف الحزبية، كما أفرزت نتائج الانتخابات المحلية سنة 2012 وضعية غير مسبوقة على مستوى عدد معتبر من المجالس المنتخبة التي لم تحسم فيها أمور تسيير شؤونها، وهي وضعية جاءت نتاجا للتدابير الجديدة الواردة في القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، لكن الثابت أن 1150 مجلس شعبي بلدي عرف شبه انسداد بسبب اشتعال فتيل التحالفات بين القوائم الفائزة لكن من دون الحصول على أغلبية مطلقة من المقاعد [1].

بالرغم من فوز الأحزاب التي حصلت على المراتب الأولى في عدد من البلديات أو المجالس الشعبية البلدية، عشية الإعلان عن النتائج الأولية، الا أن الامور تغيرت فيما بعد لاسيما فيما يتعلق بالبلديات التي لم تحصل فيها أية قائمة على الأغلبية المطلقة، وفي هذا الصدد ذكر أن القانون يمهل مختلف القوائم الحزبية 15 يوما للفصل في هذه التحالفات.

واستنادا على ما ينص عليه القانون، فستلجأ القوائم الممثلة في المجالس البلدية التي أفرزتها انتخابات 29 نوفمبر 2012، إلى أحكام المادة 80 من القانون العضوي للانتخاباتّ، وستطبق لأوّل مرة في انتخاب رؤساء المجالس الشعبية البلدية، من قبل كافة أعضاء المجلس، وليس من قبل أعضاء الكتلة الفائزة، مثلما جرت عليه العادة في أحكام القانون العضوي للانتخابات السابق[2].

[1] - جريدة الخبر، مئات المجالس البلدية مهددة بالانسداد، نشر في 2012/12/05.

[2] - عماربوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سبق ذكره، ص ص

جاء في المادة 80 من القانون العضوي للانتخابات المعدّل السنة 2012 أن المجلس الشعبي البلدي ينتخب في غضون 15 يوما التي تلي الإعلان عن نتائج الانتخابات من بين أعضائه رئيسا له. وقد حدّدت الأحزاب الحاصلة على أغلبية الأصوات في المحليات المنقضية، أولوياتها في التحالف من أجل التموقع في المجالس البلدية، حيث بدأت حرب التحالفات وتحول الفائزون بالمراتب الأولى من رأس القائمة إلى ذيلها، وقد استهدفت هذه التحالفات في بعض الأحيان أحزابا كبرى لصالح تشكيلات سياسية أخرى، أمام تكتل 3 أو 4 أحزاب صغيرة ضد حزب كبير، وبحسب تصريحات مسؤولي الأحزاب المشاركة ، فإن أكثر من 1000 بلدية عرفت وضعيات انسدادا بعد أقل من سنة لعدم توافق المطالب والأهداف المنشودة من قبل كل حزب، خاصة مع ارتفاع عدد الأحزاب المتكتلة لتسيير البلدية والذي سينجم عنه لا محال اختلاف في الرؤى.

المطلب الخامس : رئيس البلدية خارج خيارات أغلب الناخبين: وضعيات جديدة في الاختيار الانتخابي:

يأتي تدخل وزارة الداخلية بعد أسبوع من إجراء الانتخابات المحلية سنة 2012، التي أفرزت فوز جبهة التحرير الوطني بغالبية نسبية من مقاعد المجالس البلدية ، حيث لم يتعرف الناخبون في مجموع البلديات إلى "رئيسهم"، ذلك لأن الاقتراع في تلك المناطق لم يفرز فائزًا بنسبة 35 في المئة من الأصوات المعبّر عنها، والتي تخوّله قيادة البلدية، وزاد من حدة هذا الانسداد، المشاورات الحثيثة التي تقوم بها التشكيلات السياسية الفائزة في هذه الحالة، والتي تحاول نسج تحالفات بناء على معايير "خاصة."

تنص المادة في إحدى فقراتها: "في حال عدم حصول أية قائمة على خمسة وثلاثين في المئة على الأقل من المقاعد، يمكن لكل القوائم تقديم مرشح، على أن يكون الانتخاب سريًا، ويعلن رئيسًا للمجلس المترشح الذي تحصل على الغالبية المطلقة للأصوات، وفي حال عدم حصول أي مترشح على غالبية مطلقة، تقول المادة، يجري دور ثانٍ خلال الساعات الـ48 التالية بين المرشحين الفائزين بالمرتبة الأولى والثانية، ويعلن فائزًا من يحصل على غالبية الأصوات. وفي حال تساوي المرشحين يعلن الأصغر سنًا فائزًا[1].

أولا : سياسة التحالفات في أكثر من 1100 بلدية؟ ما هي الأسباب حسب المجموعة المبحوثة؟

يؤكد نائب رئيس بلدية مستغانم (2017/2012) عن جبهة التحرير الوطني أنه " بسبب سياسة التحالفات، بات المنتخبون يخضعون للابتزاز والمساومة واستخدام المال السياسي وشراء الذمم، لانتزاع رئاسة البلديات." كما واعتبر نائب رئيس بلدية غليزان (

2017/2012) عن التجمع الوطني الديمقراطي أن "ذلك كان نتيجة تعويم الإصلاحات السياسية، والتي أفرزت تركيبة هجينة لـ80 في المئة من المجالس البلدية، سيحكمها الانسداد وتعطيل مصالح المواطنين."

نائب رئيس بلدية المسيلة عن حزب الجزائر الخضراء عهدة 2017/2012 اعتبر أن " قانون البلدية ترك المجال واسعًا امام تحالفات غير مسبوقة لوجود ثغرات قانونية ترتبط بفقرة ضرورة حصول القائمة على نسبة 35 في المئة، لتتمكن من الحصول على رئاسة البلدية، ولذلك نجد أن عدد من البلديات ذات التركيب العشائري تحالفت قوائمها بشكل اقصى مع القوائم الفائزة نسبيًا، وهو ما يوسع المجال لظواهر زبونتية جديدة وفساد إداري محلي اكثر تطوراً."

ثانيا : تنازلات..خدمة الصالح العام أم الخاص

في بلديات المسيلة والبليدة اتفقت عدد من القوائم على اسناد الرئاسة بشكل توافقي بأن تتنازل لي عن رئاسة البلدية وأتحالف معك لأتنازل لك عن رئاسة المجلس الولائي؟. إنها ظاهرة مرضية جديدة ـ يقول رئيس بلدية البليدة عن حزب القائمة الحرة الأصيل حيث" يعاقب فيها الناخب الذي قدم قناعته عبر صناديق الاقتراع لأشخاص تحصلوا على مراتب أولى، ليجدوا انفسهم بخفي حنين، وعليه فتقوية الولاء الحزبي ومحاربة الانتقال والترحال السياسي ـ"

النائب في المجلس الشعبي البلدي لبلدية الجزائر الوسطى عن حزب جبهة التحرير الوطني، عهدة 2017/2012 اعتبر أن : "الانسداد الحاصل الآن في المجالس البلدية، يعود إلى الأسس الهشة التي أقيمت عليها التحالفات بين الأحزاب في اختيار رئيس البلدية." وأضاف منتخب عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن بلدية مستغانم عهدة 2017/2012 أن "غالبية هذه التحالفات مبنية على المصالح الحزبية الضيقة، والتي تدور في مجملها ـ بحسبه ـ حول تقاسم مناصب المسؤولية على مستوى المجلس، فضلاً عن الحسابات المتعلقة بانتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة."

على أساس ذلك نجد أن المشرع الجزائري كان بإمكانه تفادي مثل هذه الحالات والصراعات، من خلال تفتيت المواد المتعلقة بهذا الجانب، خاصة المادة 80 من القانون الانتخابات، وكذا المادة 65 من قانون البلدية، بشكل لا يترك مجالاً لأي غموض في تطبيقها

[1] ـ المادة من قانون الانتخابات .

على أرض الواقع، وتضمن الاستقرار للمجالس المنتخبة من دون اللجوء إلى التحالفات، التي قال بشأنها إنها معرّضة للانسداد أثناء تنصيب الأعضاء، وكذلك أثناء عملها طيلة العهدة الانتخابية.

تتم الإشارة هنا إلى الاختلاف بخصوص اختيار رئيس المجلس البلدي بين المادة 80 من قانون الانتخابات والمادة 65 من قانون البلدية، حيث الأولى تؤكد على الغالبية المطلقة، والثانية تكتفي بذكر غالبية الأصوات.

كما كانت متوقعا أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية مذكرة تفسيرية حول الطريقة التي يجب اعتمادها لتوحيد نمط انتخاب رؤساء المجالس الشعبية البلدية، بدلاً من أن تترك للاجتهاد والمصالح الحزبية الضيقة، حيث ضمت المذكرة التفسيرية منح الحرية لكل القوائم الفائزة في الانتخابات تقديم مترشحين باسمها لرئاسة المجالس البلدية، بعد استنفاد كل النصوص الواردة في المادة الـ80 من قانون الانتخابات.

المطلب السادس : القصور القانوني للمادة 80 من قانون الانتخابات لسنة 2012

حسب الخريطة الحزبية التي نتجت عن تطبيق المادة 80 من قانون الانتخابات لم تقدم حلولاً للاختلالات المسجلة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية، حيث سجلنا شللاً كثيرًا، والمسؤول عن هذا الواقع هو النظام الانتخابي، لأن انتخاب رئيس البلدية يخضع لأحكام قانون البلدية، وليس لقانون انتخابات، كما فرضته الحكومة في سنة 2012.

بالرغم من أن هناك ما يعرف بالقوانين الخاصة، وأشرح هنا: مثلما يخضع انتخاب رئيسي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لأحكام النظامين الداخليين للمجلسين، يخضع انتخاب المجلس الشعبي البلدي لأحكام المادة 65 من قانون البلدية التي تنص على تعيين رئيس للمجلس الشعبي البلدي متصدّر القائمة التي تحصلت على غالبية أصوات الناخبين، وفي حال تساوي الأصوات، يعلن رئيسًا المرشحة أو المرشح الأصغر سنًا[1]."

المادة 80 من قانون الانتخابات لسنة 2012 التي جرى الاعتماد عليها غير سليمة، ولم تعالج أصل المشكلة، بل عقدتها، حيث تنص على حق القائمة الفائزة بالغالبية المطلقة الاستئثار بمنصب رئيس البلدية. وهنا نتساءل ــ "ماذا لو انقلب عليه زملاؤه يوم التصويت؟

ينسحب هذا أيضا على نظام 35 في المئة، فالذين وضعوا هذا النظام كانوا يتوقعون اقتصار المنافسة على قائمتين فقط، لكن النتائج أفرزت واقعًا غير ذلك، لقد كرّست أحكام

[1] - المادة 65 من قانون البلدية رقم 10/11.

المادة المذكورة ظاهرة الانقلاب على الشرعية الشعبية وإرادة الناخبين، كما وضعت المجالس المحلية رهينة لإرادة الأقلية، وفتحت الباب أمام كل أنواع الفساد، والرشوة، والمال السياسي."

تم الحديث عن ضرورة إلغاء المادة 80 من قانون الانتخابات لسنة 2012 والعودة إلى أحكام قانون البلدية والولاية، وإدراج حق الأعضاء في سحب الثقة، مع وضع ضوابط في القانون الداخلي للمجلس المحلي، أي في حال الخطأ الجسيم، كما هو معمول به في فرنسا، وهذا ما سوف نلاحظه في تعديل قانون الانتخابات لسنة 2016 وما أفرزه من تشكلات سياسية في المجالس الشعبية محل الدراسة المنتخبة سنة 2017.

المبحث الثالث : أثر القانون الانتخابي رقم 01/16 على تشكل المجالس المنتخبة سنة 2017 :

رغم التعديلات التي أدخلت على قانون البلدية وتكريس أحقية متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، في الانتخابات المحلية في رئاسة المجلس البلدي، لا يوجد ما يضمن في العهدة الجديدة استقرار هذه المجالس، خصوصا أن النتائج لم تفرز أغلبية صريحة إلا في حالات محدودة .

المطلب الأول : قانون الانتخابات يوسع قائمة الممنوعين من الترشح لمحليات 2017

وزارة الداخلية لم تكتف عبر قانون الانتخابات الجديد، بضبط شروط الترشح للانتخابات التشريعية فقط، بل قامت أيضا بتحديد قائمة الممنوعين من الترشح لانتخابات. كما حدد قانون الانتخابات الجديد الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، حيث وسعت المادة 81 أيضا رقعة الممنوعين من المشاركة في الانتخابات البلدية لتشمل الولاة المنتدبون، ومستخدمي البلديات، الذين كانوا يشكلون خزانا لمختلف التشكيلات السياسية خلال الاستحقاقات السابقة، لكن بموجب القانون الجديد لن تتمكن هذه الفئة الكبيرة التي يتجاوز عددها المئات من خوض غمار هذا الاستحقاق الهام .

المادة في نصها الجديد تمنع أيضا المفتشين، وأمناء خزينة الولايات إضافة إلى أمناء خزينة البلديات من الترشح، ليلتحقوا بالقائمة السابقة التي حددها قانون 2012، والتي شملت الولاة والقضاة ورؤساء الدوائر والكتاب العامين للولايات، إضافة إلى القضاة وأفراد الجيش الوطني الشعبي وموظفي أسلاك الأمن، وكذا محاسبي أموال البلديات والأمناء العامين للبلديات.

المطلب الثاني : إعادة النظر في مسألة التحالفات بين الأحزاب السياسية

على خلاف ما سبق حيث أُقيمت تحالفات سياسية خضعت للمنطق الشخصاني والعروشي والى الثقافة الحزبية الضيقة، فان الإدارة الوصية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية ذكرت عشية الانتخابات المحلية لسنة 2017 ، الأحزاب السياسية بشروط تشكيل تحالفات بعد الانتخابات المحلية.

ذكرت السلطة الأحزاب السياسية الراغبة في تشكيل تحالف بمناسبة هذه الانتخابات، بالأحكام المتضمنة في المادة 73 من القانون العضوي لسنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات[1].

أوضحت السلطة أنه "في حالة تشكيل تحالف بين حزبين سياسيين فأكثر, يؤسس هذا التحالف من طرف المسؤولين الأولين للأحزاب السياسية المشكلة له, ويكون هذا التحالف ذو طابع وطني"، غير أنه يمكن لهذه الأحزاب -حسب نفس المصدر- "تقديم قوائم مترشحين بصفة انفرادية، ويكون ذلك فقط على مستوى الدوائر الانتخابية التابعة لنفس الولاية (سواء كانت بلدية أو ولائية) التي لم تشارك فيها باسم التحالف الوطني"[2].

أضافت الوزارة أنه "لا يمكن إيجاد في نفس الولاية قوائم مترشحين للتحالف الوطني وقوائم أخرى مقدمة بصفة انفرادية من الأحزاب المشكلة له, وذلك تطبيقا لأحكام المادة 73 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات".[3]

تظهر النتائج الجداول السابقة، أن هشاشة المجالس المنتخبة لا زالت قائمة، وأن رفع العتبة إلى 7 بالمائة لدخول المنافسة على قسمة المقاعد، لم يقض على ظاهرة تشكّل المجالس من شتات حزبي . فهناك بلديات تساوت القوائم الفائزة في عدد المقاعد، الجداول التالية تبين الحالات المعنية :

الجدول رقم 32 يوضح الحالة الأولى: بلدية الصومعة بالبليدة (الانتخابات المحلية 2017)

ولاية البليدة	FL	RN	RC	HMS	PT	FN	MPA	TAJ	ISL	PJ	A	FM

[1] - بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حول الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017.
[2] - بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حول الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017.
[3] - بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حول الانتخابات المحلية 23 نوفمبر 2017.

بلدية الصومعة	06	05	0	0	02	0	0	0	0	0	0	06

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

الجدول رقم 33 يوضح الحالة الثانية: بلدية وادي الخير بمستغانم (الانتخابات المحلية 2017)

ولاية مستغانم	FL	RN	FN	H	PT	FNA	MPA	NAHDA	MEN	TA	PN	PR	MI
بلدية واد الخير 2017	02	06	0	0	06	0	**0**	**0**	**0**	**0**	**01**	**0**	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

في بلدية وادي الخير مثلا، حصلت قائمتان على نفس العدد من المقاعد. وحسب رئيس بلدية أفالاني سابق (وادي الخير 2007/2002) ، " فإن المادة 65 من القانون المتعلق بالبلدية، لا توفر مناعة لرئيس المجلس المنتخب في الحالات التي لم تحز فيها القائمة الفائزة على الأغلبية المطلقة، وسنشهد تكرار مشاهد الانسداد وسحب الثقة في العهدة الحالية". وتنص المادة 65 على أنه "يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدّر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، وفي حالة تساوي الأصوات، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا." الأمر نفسة يتكرر في بلدية الصومعة بالبليدة حيث تساوت عدد المقاعد الحزبية لقائمتين فائزتين كما هو مبين في الجدول.

دخلت القوائم الفائزة في هذه الانتخابات، في عملية بحث عن توليفة للحصول على دعائم لأجل استقرار المجالس وقطع الطريق أمام انقلابات محتملة، تستعمل فيها أوراق أخرى غير تلك التي لعبت في الحملة الانتخابية، فهناك صفقات تحت الطاولة وتنازلات وإغراءات وتحالفات ضد توقعات الفائزين .

تختلف وضعية كل مجلس، حسب تركيبته الحزبية والقبلية، وفي العادة يحدث التوافق إلا

في حالات تشهد انسداد أفاق التسوية وتعطيل المرفق العمومي .ويدخل الذكاء السياسي والاجتماعي في التحالفات الانتخابية. فمن مصلحة كل رئيس بلدية جديد، أن يوسّع قاعدة تحالفاته تحسّبا للتحديات التي تواجه مجلسه وخصوصا أمام مزاجية أعضاء نفس القائمة وطموح حلفاء آخرين في فرض منطقهم وابتزاز الرئيس المنتخب وعرقلة عمله.

الانسداد الذي يحدث المرحلة الأولى، ليس وجها من أوجه التحديات التي تواجه المجالس المنتخبة، فهناك أيضا الخلافات التي تتفجر عند اتخاذ القرارات في غياب التوافق أو تضارب المصالح، حيث لا يمكن مرور مداولة دون حيازتها على الأغلبية وعادة ما استغلت الإدارة غياب التجانس بين مكونات المجالس البلدية وقلة خبرة وحيلة أعضاء هذه المجالس في فرض سطوتها، خصوصا تلك التي كان للإدارة فضل في اختيار مرشّحيها وفوزها .فالمعلومات التي تم ذكرها وخصوصا بالنسبة للحزب الفائز، أي حزب جبهة التحرير الوطني الذي حقق الأغلبية في 603 بلدية، فإن الإدارة عبر الولاة ورؤساء الدوائر كان لهم الفضل في اختيار مرشحي الحزب، وثم ضمان فوزهم لاحقا في عمليات حشو الصناديق.

وتواجه المجالس المنتخبة الحالية، تحديثات جديدة في ظل عزم الحكومة تكريس حق المجتمع المدني في التدخل في تسيير الجماعات المحلية، وتجهّز الحكومة حاليا قانونا يخص الديمقراطية التشاركية يشبه ما هو موجود في فرنسا والمغرب الأقصى، ويتوقع أن يدخل القانون الجديد الخدمة في العام المقبل بعد مصادقة البرلمان عليه. وحسب الوزارة، فإن القانون الجديد يندرج ضمن المشاريع التي تجسّد القيم الدستورية ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن."

المطلب الثالث : أزمة الرئيس و معضلة المداولات

فيما يلي البلديات التي عرفت تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي، ولكن لم تنتخب الهياكل التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، بسبب عدم توافق المنتخبين من التشكيلات السياسية الأخرى الفائزة، ما يهدد بحالة تجميدها وهي :

الجدول رقم 34 يوضح الحالة الأولى بلدية الصفصاف بمستغانم (الانتخابات المحلية 2017)

ولاية مستغانم	FL	RN	FNJ	HM	PT	FNA	MPA	NAHDA	MEN	TA	PN	PR	MI
بلدية الصفصاف 2017	4	4	0	0	0	0	0	0	7	0	0	0	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

الجدول رقم 35 يوضح الحالة الثانية وادي الخير بمستغانم (الانتخابات المحلية 2017)

ولاية مستغانم	FL	RN	FNJ	HM	PT	FNA	MPA	NAHDA	MEN	TA	PN	PR	MI
بلدية واد الخير 2017	02	06	0	0	06	0	**0**	**0**	**0**	**0**	**01**	**0**	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

الجدول رقم 36 يوضح الحالة الثالثة سيدي عامر بالمسيلة (الانتخابات المحلية 2017)

ولاية المسيلة	FL	RN	Pfj	HMS	PT	FN	PJ	P	Fss	ISL	Aav	F	PLJ
سيدي عامر	04	04	03	0	0	0	02	0	06	0	0	0	0

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

المطلب الرابع : ثغرات قانون الانتخابات 10/16 لمواجهة الانسداد

لم يمر وقت طويل عن تنصيب المجالس الشعبية المحلية المنبثقة عن انتخابات 23 نوفمبر 2017، حتى عاد هاجس الانسداد إلى الواجهة، لأن الكثير من المجالس لم تحقق فيها الأحزاب أو القوائم الفائزة، تقدما مريحا يجعلها في منآى من عرقلة عجلة المداولات.

كان المشرّع قد عمد إلى مراجعة القانون العضوي المتعلق بالانتخابات في عام 2016، مدفوعا بالحصيلة المسجلة خلال السنوات الأربعة التي شهدت العمل بنصوص هذا القانون المعدل في عام 2012، في إطار ما عرف بحزمة الإصلاحات السياسية التي أطلقها الدولة، في أعقاب اندلاع ما عرف بـ"أحداث الربيع العربي"، في جانفي 2011، والتي كادت أن تلحق الجزائر بالدول التي اجتاحها ."

حصيلة السنوات الأربعة من تلك التجربة، أبانت كما هو معلوم، عن صعوبات جمة في اختيار رؤساء المجالس المحلية البلدية ، بسبب تدافع المصالح الشخصية بين بعض المنتخبين

وكذا الحساسيات السياسية بين الأحزاب، وهو ما تسبب في حدوث حالات انسداد مزمنة عجزت عن حلها الإدارة الوصية، الأمر الذي تسبب في عرقلة مصالح المواطن.

انطلاقا من ذلك، أقدمت السلطة على مراجعة القانون 01/12 في خريف 2016، ومن هنا جاء القانون العضوي للانتخابات الذي يحمل الرقم 16/ 10، وقد عالج نقطة بعينها وهي أزمة اختيار رؤساء المجالس المحلية من خلال الحسم في هوية الرئيس عن طريق عدد الأصوات المعبّر عنها بدل الاحتكام إلى عدد المقاعد، وكذا اللجوء إلى عامل السن في حال التساوي في عدد الأصوات، غير أن مشكلة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي المتمثلة في نظام المداولات، يبدو أنه قد تم إغفالها.

تتجه الأنظار إلى المجالس التي لم تفز فيها قائمة رئيس المجلس الشعبي البلدي بأغلبية المقاعد، لأن هذا المعطى يعتبر مشروع انسداد مزمن طيلة العهدة الانتخابية، فاصطدام المصالح من شأنه أن يضع العجلة في دولاب المداولات، التي تعتبر العمود الفقري في تسيير المجالس المحلية، ولاسيما ما تعلق باتخاذ القرارات ومنح الصفقات، التي كانت وستبقى تحظى باهتمام الكثير من المنتخبين "."

هذه المسألة تشكل ثغرة في القانون العضوي للانتخابات، ولا يستبعد المتابعين أن يكون المشرع قد تعمّد إغفالها حتى يفسح المجال أمام الإدارة كي يكون لها هامش مناورة في تسيير الشأن المحلي، سواء عن طريق رؤساء الدوائر أو الولاة، الذين يخولهم "التنظيم" تسيير حالات الانسداد من خلال التعليمات الشفوية والمكتوبة، في ظل غياب نص قانوني صريح يوضح بجلاء حدود تدخل الإدارة في تسيير المجالس المنتخبة.

في هذا الصدد، يتحدث مطلعون عن أن الوالي بإمكانه وبالتنسيق مع رئيس المجلس الشعبي البلدي ، تجاوز المداولات في حال تعطلها لسبب أو لآخر، وهو الأمر الذي قد يلجأ إليه بداعي الحفاظ على تفادي تعطل مصالح المواطنين.

بالنسبة إلى الحالات التي ذكرناها سابقا، وهي بلدية الصفصاف، وسيد عامر ووادي الخير، هاتين البلدتين قد عرفت انفراجا في انتخاب الهيئة التنفيذية للبلدية بعد مفاوضات صعبة مع الأطياف السياسية المشكلة للمجلس الشعبي البلدي، أما بلدية الصفصاف فقد انتهي بها الأمر الى التجميد من طرف الوالي، بسبب رفض التشكيلات السياسية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني، الذي يملك 4 مقاعد و حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حاز 4 مقاعد حيث رفضوا المصادقة على مداولات المجلس الشعبي البلدي لعدة مرات، على أن لايتفقوا مع الحزب الفائز ممثلا بحزب حركة الوفاق الوطني الذي فاز ب 7 مقاعد حزبية.

المطلب الخامس : المتكرر في الانتخابات المحلية سنة 2017

كغيرها من الانتخابات المحلية تدعو الدولة الى ضرورة الانتخاب وان المشاركة في هذه الانتخابات كل خمس سنوات بشكل دوري، هو إنجاز وطني، مطلوب من كل مواطن ومواطنة القيام به، كما ، انتخابات تكررت في تفاصيلها واتجاهاتها العامة،

في انتخابات التي نظمت 2017 ، فقد أكدت على أن المواطن ما زال غير مهتم بها خاصة في البلديت الحضرية، فلم يشارك فيها أكثر من نصف المسجلين في قوائمها، وأن أكثر من مليوني صوت قد تم إلغاؤها في الاقتراعين (البلدية /والولائية) بعد ان أصبح من الشائع ان «يفرض» على بعض المواطنين، لاعتبارات مهنية أو اجتماعية، الذهاب إلى مكاتب التصويت، من دون قناعة، ما يجعلهم يقررون التعبير، عن طريق أوراق بيضاء.

المشاركة في الانتخابات التي ما زالت رغم ضعفها أكثر حضورا في المناطق الريفية وفي الهضاب العليا والصحراء .ليتأكد مرة أخرى من ذلك القانون السوسيولوجي الذي تعرف به الانتخابات في الجزائر، كلما كانت الكثافة الديموغرافية عالية، قلّت نسبة المشاركة، كما هو حاصل في المدن الكبرى والمتوسطة التي يعيش فيها أكثر من 67 % من الجزائريين والمتميزة كسلوك انتخابي بضعف مشاركتها في هذه الانتخابات المملة[1] .

الشيء نفسه على مستوى النتائج، فقد أكدت هذه الانتخابات على أنها لم تنظم لتغيير الخريطة السياسية، أو إحداث التغيير السياسي المطلوب من غالبية من الجزائريين. فقد فاز حزبا السلطة، جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، كما كان متوقعا، بنسب عالية من المجالس البلدية 13. 39%) و29% .27 على التوالي). لتتقاسم الأحزاب الأخرى (خمسون حزبا مشاركا) ما تبقى من مجالس بلدية. أحزاب أكدت الكثير من الاستحقاقات الانتخابية، على نتائجها المتواضعة المتحصل عليها، ما حولها عمليا لمشهد سياسي متكرر. فوز لأحزاب السلطة، يسهله من دون شك، ظاهرة الدولة – الحزب المترسخة حتى بعد الإعلان عن التعددية وعزوف الغالبية الذي يفضي عمليا إلى تحكم الأقلية في حسم النتائج. ضمن نظام سياسي ما زال ينظر للانتخابات كوسيلة لتجديد نفسه.

الانتخابات المحلية لسنة 2017 ، أكدت على ظاهرة القوائم المستقلة، داخل نظام سياسي يعادي عمليا الحزب السياسي ولا يقبل به على أرض الواقع. ومواطن يعزف بشكل واضح عن الانخراط في أحزاب سياسية ما زالت لم تتحول إلى فاعل سياسي، يمكن التعويل عليه في إحداث التغيير (نسب الانخراط في الأحزاب لا تتجاوز 2 %و1 %بالنسبة للشباب) أكدت هذه الانتخابات على العيوب التي يعاني منها كالشللية والضعف المؤسساتي وغيرها من أمراض الأحزاب العربية المعروفة.

من جهة أخرى، تبين نتائج الانتخابات استمرارية ظاهرة أحزاب الوزراء، الصغيرة (عمار غول وعمارة بن يونس، الخ) المطلوب منهم أداء دور ديمقراطي وتعددي، مقابل

[1] - ناصر جابي، قراءة في نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية، جريدة القدس العربي، 2017/11/27.

الاستفادة من الريع لهم ولحاشيتهم القريبة، باعتبار أن قدرات النظام السياسي والاقتصادي المتواضعة في الإدماج الاجتماعي لا تتجاوز الأفراد والشلل المحدودة. أثبتت نتائج الانتخابات من جهة أخرى استمرارية البعد الجهوي لحزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية اللذين حققا غالبية نتائجها في مناطق تواجدهما التقليدية في منطقة القبائل، رغم بعض الاختراقات البسيطة خارج هذه المنطقة.

تواضع نتائج الإسلام السياسي الإخواني الممثل في أكثر من حزب سياسي (حمس. العدالة والتنمية .النهضة. الإصلاح. البناء.) تأكدت في هذه الانتخابات المحلية مرة اخرى، حتى بعد الإعلان عن وحدتها التي يبدو أنها لم تكن كافية لتحقيق نتائج معقولة .نتائج هذه الانتخابات التي تؤكد على ضعف حضور الإسلام الإخواني في الجزائر تقليديا، ضعف قد يتطور في المستقبل نحو الأسوأ، إذا استمرت هذه الأحزاب، في تبني الخيارات الاستراتيجية نفسها التي اوصلتها الى هذه النتائج، وهي تتأرجح بين الموالاة والمعارضة، من دون أن تستفيد لا من مزايا الموالاة ولا من تجنيد المعارضة.

كما كان الحال مع المؤشرات الأخرى، أكدت هذه الانتخابات على تفشي ظاهرة الفساد المالي واستمرار الكثير من الممارسات التي تؤدي بالضرورة الى التشكيك في النتائج المعلنة وعدم مصداقيتها التي لا يمكن البناء عليها للخروج من ازمة شرعية المؤسسات والنظام السياسي ككل، التي تعاني منها الجزائر، رغم الغطاء القانوني المتجدد دوريا منذ الإعلان عن التعددية في 1989. وتعديل 2016 الدستوري.

هذه النسخة الجديدة من الانتخابات المحلية (2017) التي أكدت على سيطرة النخب المحلية على حساب الأحزاب السياسية وقياداتها الوطنية، فالذي نجح في هذه الانتخابات ليس الحزب السياسي وبرنامجه، بل في الغالب، ابن العرش والعائلة وصاحب الثروة والعلاقات الاجتماعية الواسعة التي وظفها وصرف عليها بسخاء، للفوز بمقعده، مقابل وعود، قد لا يكون دائما قادرا على الوفاء بها .

رغم قلة الحديث هذه المرة عن تدخل الأجهزة الأمنية، في تقرير نتائج الانتخابات، فإن الذي ساد هو الشكوى من سطوة الإدارة وبيروقراطية الدولة التي تشرف تحت رقابة أكثر من مليون موظف، على تنظيم الانتخابات دوريا، لإعادة إنتاج الركود السياسي في غياب اهتمام وطني ودولي. في وقت تحتاج فيه الجزائر إلى تغيير قد يكون الانطلاق في تجسيده، كما حصل في تونس القريبة، بمنح تنظيم هذه الانتخابات الى هيئة وطنية مستقلة، تحترم خيارات الجزائريات والجزائريين، ضمن مسار طويل لبناء مؤسسات سياسية شرعية تحظى بالقبول.

دعت وزارة الداخلية الأحزاب السياسية إلى "إبلاغ مصالحها بالوثيقة الثبوتية لتأسيس التحالف الوطني ممضاة من قبل مسؤولي الأحزاب السياسية المعنية وذلك قبل إيداع قوائم المترشحين لأجل نشرها والعمل بها على مستوى الولايات".

المبحث الرابع : المختلف/ في الانتخابات المحلية 2017/2002 بالبلديات المدروسة:

عرفت الجزائر تنظيم انتخابات محلية وتعددية، بشكل دوري وروتيني، منذ عشرين سنة (2017/1997) إذا استثنيا حالة إيقاف المسار الانتخابي التعددي، في بداية التسعينيات (92/1990). انتخابات فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما هو معروف وأدت- كجزء من عملية انتقالية غير موفقة- إلى المأزق السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر أكثر من عقد من الزمن. بعد ان انتقل الولاء من حزب وطني أحادي شعبوي، إلى حزب ديني آخر، من النمط نفسه .

باستثناء هذه الانتخابات التعددية الأولى التي عاشتها الجزائر في بداية التسعينيات، لم تنتج الانتخابات المحلية إلا الركود السياسي، وتكرار المشهد الحزبي نفسه، الذي ورثه البلد عن فترة الحزب الواحد، المتميز بسيطرة أحزاب السلطة، وعلى رأسها، حزب جبهة التحرير وغريمه الجديد التحالف الوطني الديمقراطي، الذي حقق معجزة فعلية حين فاز في انتخابات تشريعية ومحلية، في أقل من ثلاثة أشهر، من بعثه للوجود، كحزب جديد للسلطة في 1997، نتيجة رفض حزب جبهة التحرير القيام مؤقتا، بأدواره التقليدية المطلوبة منه كحزب دولة.

الانتخابات المحلية بالجزائر، تحمل دلالات سياسية مختلفة عن تلك التي تحملها التشريعيات. المحليات، عادة ما تبدأ بحملة انتخابية فاترة في أيامها الأولى، كما هو حاصل في انتخابات المجالس الشعبية البلدية لسنة 2017، حين تجد القوائم الحزبية والمستقلة صعوبات كثيرة في إقناع الناخب الجزائري بأهمية هذه الانتخابات، التي يبقى تحدي المشاركة الشعبية فيها أهم تحد يواجه الأحزاب السياسية وكل المنظومة السياسية الرسمية.

المطلب الأول : مسألة غياب نخب مركزية في المجالس المنتخبة البلدية؟

انتخابات احتكرتها النخب المحلية، عكس ما هو حاصل عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية التي تسيطر عليها، ما يمكن تسميته بالنخب المركزية التي ما زالت ترفض الترشح لمواقع السلطة المحلية، كما فعل عدد قليل جدا من الوزراء السابقين. فقد ساد نوع من تقسيم العمل بين النخب الحزبية، يتم بموجبه تخصيص نخب بمواصفات معينة، كالمستوى التعليمي المتواضع، في هذه الانتخابات المحلية، التي تبقى أكثر ارتباطا بما يميز عمق المجتمع، بكل تنوعه، في مختلف مناطق البلاد، بما فيها تلك التي تأخر فيها انتشار التعليم، والتي ما زالت تقذف بمترشحين أميين أو شبه أميين على رأس بلديات مفلسة، كما يحصل في بعض المناطق الريفية من الهضاب العليا والصحراء.

انتخابات تتميز بكثرة الترشيحات لها (165 ألف مترشح لـ1541 بلدية رغم ما ميز انتخابات هذه السنة من صعوبات وجدتها بعض الأحزاب في اقتراح مرشحين .وهي ظاهرة جديدة على المشهد الانتخابي الجزائري الذي كان معروفا بعزوف المواطنين وليس

المترشحين! الوضع المالي الصعب للكثير من البلديات قد يكون عامل التفسير الأساسي لهذا النوع الجديد من العزوف الذي اشتكى منه أكثر من حزب.

إذا تجاوزنا مرحلة الترشح والحملة الانتخابية التي ما زالت تتأرجح بين الهم المحلي والوطني ولا تعرف بالضبط اين تتموقع، نتيجة الصلاحيات القانونية الضعيفة، لرئيس البلدية التي تجعله يلجأ كحل إلى عموميات مبهمة، عند الحديث عن برنامجه الانتخابي. رئيس البلدية الذي يعرف بالتجربة أن السلطة الفعلية في اتخاذ القرار، تبقى بين يدي رئيس الدائرة ومن ورائه الولاة المعينين، رغم أن رئيس الدائرة لا ذكر له في الدستور وكأنه لا يعترف به كسلطة محلية، عكس رئيس البلدية الذي يعطيه النص الدستوري مكانة كبيرة، لا يتوفر عليها في الممارسة. على أرض الواقع كحال كل المؤسسات المنتخبة في الحالة الجزائرية التي ما زالت فيها السلطة المعينة والتنفيذية، تسيطر بما لا يقارن، على السلطة المنتخبة، المفترض فيها أنها ممثلة لإرادة المواطن الجزائري .

المطلب الثاني : توظيف الروابط الاجتماعية التقليدية في الانتخابات المحلية لسنة 2017

من ميزة الانتخابات المحلية الأخرى، تجنيدها للمستويات التقليدية للمجتمع كالعائلة والعرش وحتى القبيلة، حين تكون حاضرة، كما هو حال في البلديات الريفية (الصفصاف، وادي الخير بمستغانم، سيدي خطاب، بلعسل بغليزان، عين الرمانة بالبليدة، أولاد سيدي عامر، و مناعة بالمسيلة) . انتماءات تقليدية ، تجد ضالتها في هذا النوع من الانتخابات للانتعاش من جديد، ليكون التحزب السياسي والحزب الضحية الأولى لهذه الانتخابات، التي تزيد فيها حالات الانشقاق عنه والتمرد وتغيير الانتماء، بشكل سافر من قبل المرشحين، الذين يحسون في أنفسهم قوة، بمناسبة هذه الانتخابات المحلية. ليكون الاقتراع في نهاية الأمر، على الشخص المرشح وليس البرنامج والحزب في هذه الانتخابات على طريقة ذات خصوصيات سوسيولوجية.

المطلب الثالث : مسألة غياب المرأة في انتخابات 2017

الانتخابات المحلية التي ما زال يمثل الترشح والنجاح فيها من قبل النساء، الاستثناء وليس القاعدة، رغم قانون التمييز الإيجابي الذي يصر على حضور للمرأة في هذه الانتخابات. حالة لا نجد تفسيرا لها إلا في هذه الفكرة. المجتمع المحلي، لا يشجع المرأة عندما تكون قريبة منه، على تولي مواقع التمثيل السياسي التي يمكن أن تحصل عليها أكثر، لو ابتعدت في العاصمة كنائب في البرلمان. فالمدينة الكبيرة ما زالت أكثر حماية للخصوصيات الفردية. عكس القرية والمدينة الصغيرة التي تفرض حضورها وخصائصها السوسيو ـ ثقافية، بمناسبة هذه الانتخابات المحلية. وضع يفسر كيف تترشح المرأة مثلا، لكنها ترفض أن تضع صورها على معلقات الإشهار لحملتها الانتخابية، فهي ما زالت تتعامل كزوجة فلان واخت علان الذي يرفض أن يرى صورة اخته وزوجته على الملصقات، في

أزقة وحواري قريته الصغيرة. وضع، يؤكد، ان اقتحام المرأة للمجال العام، ما زال بعيد المنال، على الأقل في هذه الجزائر العميقة.

المطلب الرابع : المال والانتخابات المحلية لسنة 2017:

الانتخابات المحلية، تبقى فرصة من جهة أخرى لظهور المال والفئات الاجتماعية المرتبطة به التي تعتمد كقاعدة لها، على سيرورة تحويل المال العام إلى مال خاص، التي انطلقت، منذ عقدين على الأقل، بقوة في الجزائر. وهو ما يجعلنا نرى في هذه الانتخابات التي نظمت في العقدين الأخيرين، مؤشرا مهما، عن تحول في القاعدة الاجتماعية للدولة الوطنية ذاتها. انتخابات يتم فيها استبعاد الفئات الوسطى والشعبية لصالح الأغنياء الجدد، بكل ما يمكن أن يحمله كتحول سوسيولوجي نوعي، من تداعيات سياسية في علاقات هذه الدولة بالمواطن، في جزائر تعيش تحديات سياسية كبيرة على أبواب 2019.

المبحث السادس : قراءة في أسباب الترشح / الفوز في الانتخابات المحلية

المطلب الأول : تحليل العوامل المساعدة في الفوز بعضوية المجلس البلدي

تبرز خمسة عوامل أساسية في عملية الترشح والفوز بعضوية المجالس الشعبية البلدية، حسب اجابات المبحوثين، هذه العوامل تتباين حسب كل اجابات المبحوثين ورؤيتهم لممارسة السلطة البلدية، فمن بين 150 منتخبا مبحوثا نجد أن العامل المتمثل في الكفاءة والخبرة يشكل نسبة 14.66 % حيث أن 22 منتخبا اكدوا على أهمية دور الكفاءة والخبرة في اكتساب العضوية المحلية، هذه المجموعة تنتمي الى البلديات الحضرية وبلديات مراكز المدن والدوائر(مستغانم، غليزان، العاصمة، البليدة، المسيلة) ، والاكثر من ذلك يؤكدون على أن هذا العامل هو السبب الرئيسي وراء ثقة الادارة في المنتخبين، الأمر الذي يسمح بتكرار العهدات الانتخابية لاكثر من مرة، من هنا نستطيع القول أن تتبع مسار هذه المجموعة يكشف سر نجاحها في المواعيد الانتخابية السابقة في انتخابات 2002 و 2007 و 2012 ، تحمل هذه الفئة مستوى تعليمي لاباس به، يخولها تولي مهام تسييرية مهمة داخل البلدية، وهو ما كشفته نتائج الاستبيان، حيث أن هذه المجموعة تتولى مسؤوليات داخل البلديات المدروسة، رؤساء لجان، نواب رئيس البلدية، كلها دلائل تؤكد أهمية دور عامل الكفاءة والخبرة في تحليل أثر الكفاءة والخبرة في المجالس الشعبية البلدية، لكن هناك عامل اخر يحضر في اجابات المبحوثين وهو دور الحزب السياسي في ترشيح وفوز الشخص في الانتخابات البلدية، حيث نسجل نسبة 35 % من اجابات المبحوثين، تؤكد هذه المجموعة على أهمية الحزب السياسي في الفوز بمقاعد المجالس البلدية، حيث أن الترشح ضمن قائمة حزبية تحظى بدعم الدولة على غرار حزب جبهة التحرير الوطني أو حزب التجمع الوطني

الديمقراطي من شأنه أن يسهل عملية الفوز بمناصب مهمة داخل البلديات، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات المحلية لسنوات 2002 و 2007 و 2012 ، و 2017 حيث أن أغلب المقاعد الحزبية عادت لحزبي السلطة المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وان الترشح في قوائم حزبية أخرى يصعب عملية الفوز حسب المبحوثين، والامثلة على ذلك كثيرة مثل نتائج المستقلين ومترشحي الاحزاب الصغيرة في كل استحقاق انتخابي محلي، مقارنة مع النتائج التي تحرزها الأحزاب التقليدية في الانتخابات المحلية. تمثل هذه المجموعة البلديات شبه الحضرية والريفية، تحمل مستوى تعليمي متواضع، وتتولى قيادة أغلب البلديات المدروسة.

يتجلى دور عامل أخر حسب اجابات المبحوثين وهو دور الادارة في تسهيل عضوية بعض الاشخاص على حساب اخرين، حيث نجد نسبة 10 % تؤكد على دور الادارة في دعم مجموعات معينة دون غيرها، ونقصد بذلك العلاقات التي تربط بين الطاقم الاداري للبلديات و الدوائر، الذين ينسجون روابط متينة مع منتخبين قبيل انتهاء عهداتهم الانتخابية الاصلية، فيكتسبون نوعا من الدهاء الانتخابي حيث يعمدون الى طرق ذكية لكسب الاصوات الانتخابية عشية كل استحقاق انتخابي، كمثال على ذلك يضرب لنا منتخب عن حزب الجبهة الاجتماعية للعدالة والتنمية 46 سنة ، بلدية الصفصاف، " أن تسجيل الناخبين في اكثر من مرة في سجل انتخابي، أمر قد لا يتفطن له الكثير من المترشحين للانتخابات المحلية وهو امر مفصلي في تغليب فوز قائمة على أخرى.."

أما المجموعة الاخرى من المبحوثين فتؤكد على أهمية الشخص ككاريزما[1] انتخابية، لكاريزما تؤدي دوراً كبيراً لدى المرشحين في التأثير في ناخبيهم، حيث أن المرشح صاحب الكاريزما يستخدم تلك السمات في إقناع المرشحين والتأثير بهم ويسهم في دفعهم نحو التصويت له وتأييده لما له من قدرة على إقناعهم بأفكاره ومشاريعه، تشكل هذه الاجابة نسبة 8 % من اجابات المبحوثين.

المطلب الثاني: مسألة الغرض من ترشح المُنتخَب المحلي

[1] - وتم استخدام **مفهوم الكاريزما** في البداية لوصف أشخاص منفردين يملكون خصائص تمكنهم من القيام بأشياء غير عادية، وقد قام **فيبر** weberتعريفاً يعد الأكثر شهرة للكاريزما، حيث قال: أنها خصائص شخصية خاصة تمنح الشخص قدرات فوق بشرية أو استثنائية، ولا يملكها سوى القليلين من البشر، وتؤدي إلى معاملة الشخص على أنه قائد. وعلى الرغم من تأكيد ويبر على الكاريزما بوصفها صفة للشخصية، إلا أنه أقر أيضاً بالدور المهم الذي يلعبه الأتباع من أجل تحقق الكاريزما لدى هؤلاء القادة.

تبرز ثلاث قيم متباينة في الأجندات الانتخابية، والتي أكد عليها الباحثون في العلوم السياسية، من أمثال روبرت دال، في دراساته حول بنيات القوة والسلطة و عملية الانتخاب، فنجد ما يلي:

1/يأمل الفرد في السلطة بهدف تحقيق الصالح العام، فهو يأمل تقاسم مصالح جميع المواطنين من أجل نشر العدل و خدمة الدولة.

2/يأمل الفرد في السلطة بشكل شعوري و بهدف تحقيق مصالحه خاصة

3/الأفراد الطامحون للوصول للسلطة السياسة يكونون مدفوعين بعوامل لا شعورية.

فيما يخص **الدافع الثاني** فانه يعني بأن الفرد عندما يكون في السلطة سوف يقوم بتحقيق إشباعاته المادية و المعنوية لان الفوز بالانتخابات ستمكنه حسب "برو" من السيطرة على هيئة القرار أو التأثير عليها و بمعنى آخر يكون جزء من مجموعة صانعي القرار – إذا كان في الأغلبية- أو ممن يؤثرون عليها –إذا كان من المعارضة، و ليس هناك موقع أكثر أهمية من هذا الموقع لتحقيق الإشباعات الفردية.[1]

أما فيما يتعلق **بالدافع الثالث** نشير إلى تحليل "هارولد لاسويل" في هذا الصدد حيث يقول" إن حصول الفرد على السلطة يمثل تعويضا عن عدم تحقيق الإشباعات النفسية مند الطفولة كفقدان الاحترام أو العطف، فألانا تكون في حالة تألم و الفرد يكن تقديرا سيئا لنفسه، يأمل من أنه من خلال حصوله على السلطة سوف يعوض عن التقدير السيئ لنفسه، و يعتقد أن حصوله على السلطة سوف يغير من صفاته و يصبح إنسانا موضوع حب و احترام و تتغير بذلك مواقف الناس عنه. حصول الفرج على السلطة يعني انه أصبح نجما متألقا و محط أنظار المجتمع، و موضوع حديث الصحف و كل هذه الأشياء سوف تساعده على إشباع رغباته المكبوتة و لكن لا يمكن للمرشح أن يطرح نفسه لهذا .... و إلا كانت خسارته حتمية، لدا فهو يلجئ لتكتيك آخر فمن خلال إضفاء غطاء إيديولوجي على نفسه سوف يضفي نوعا من المثالية على شخصه و على أناه بالخصوص و ذلك بربطها بمبادئ إنسانية و سياسية تتعلق بالدفاع عن المصالح العامة و الاستعداد للتضحية من أجلها.[2]

الجدول رقم37 يوضح الغرض من ترشح المُنتخب المحلي

سبب الترشح	نعم	لا	المجموع
خدمة مصالح المواطنين	%88	%12	%100
خدمة مصالح حزبه	%75	%15	%100
خدمة مصالح محل إقامته	%98	%2	%100
خدمة مصالحة الشخصية	%67	%33	%100

[1] - . *فيليب برو ، علم الإجتماع السياسي* ترجمة: د.محمد عرب صاصيلا الطبعة:الأولى الناشر:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.*1998 ص 49.*

2- Harold Dwight Lasswell, Power and Personality (Norton Library; N829) Paperback, 1976 p.78.

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

تبين لنا من خلال البيانات الاحصائية حول المنتخبين المحليين أن الغرض من الرشح للعهدة المحلية يتمثل في خدمة مصالح أهل اقامته بشكل رئيسي وتصبح من وراء ذلك مبدأ لأعطائه شرعية لعمله في السلطة البلدية، مستغلا اطار الترشح ضمن الحزب السياسي او القائمة المستقلة وسيلة لذلك، ومنتهزا فترة "المواسم الانتخابية" لتحقيق استراتيجيته، تتمظهر هذه الصورة للمنتخب او المترشح من خلال التعارض بين خدمة المصالح الخاصة وخدمة المصالح العامة، بمعنى التعارض بين العام والخاص، على مستوى هامش تحرك المنتخب المحلي، التي يستغل الاول (العام) لخدمة الثاني (الخاص)

أما بالنسبة لغير متصدري القوائم الانتخابية، والذين فازوا بعضوية المجلس البلدي، ولا يشغلون أي وظيفة في البلدية، فان الهدف من الترشح في تمثلاتهم يرجع الى ضمان مصالحهم داخل المجلس البلدي، يقول أحد المبحوثين(عضو عن حزب جبهة التحرير الوطني، مستغانم 2017/2012 "" المهم نكون في البلدية، و نحمل راية الحزب، كما يقولوا اقصد الدار الكبيرة اذا ما تعشيتش تبات دافي"".

المطلب الثالث : المطلب المجموعة المنتخبة لعهدة 2022/2017 أي جديد في سلوك الناخب واداء المنتخب ودور الادارة؟

كغيرها من الانتخابات المحلية تدعو الدولة الى ضرورة الانتخاب وان المشاركة في هذه الانتخابات كل خمس سنوات بشكل دوري، هو إنجاز وطني، مطلوب من كل مواطن ومواطنة القيام به ، الملاحظ أن الانتخابات التي نظمت 2017 ، كشفت أن المواطن ما زال غير مهتم بها، فلم يشارك فيها أكثر من نصف المسجلين في قوائمها، وأن أكثر من مليوني صوت قد تم إلغاؤها في الاقتراعين (البلدية /والولائية) بعد ان أصبح من الشائع ان «يفرض» على بعض المواطنين، لاعتبارات مهنية أو اجتماعية، الذهاب إلى مكاتب التصويت، من دون قناعة، ما يجعلهم يقررون التعبير، عن طريق أوراق بيضاء.

المشاركة في الانتخابات التي ما زالت رغم ضعفها أكثر حضورا في المناطق الريفية وفي الهضاب العليا والصحراء .ليتأكد مرة أخرى من ذلك القانون السوسيولوجي الذي تعرف به الانتخابات في الجزائر، كلما كانت الكثافة الديموغرافية عالية، قلّت نسبة المشاركة، كما هو حاصل في المدن الكبرى والمتوسطة التي يعيش فيها أكثر من 67 % من الجزائريين والمتميزة كسلوك انتخابي بضعف مشاركتها في هذه الانتخابات المملة[1] .

الشيء نفسه على مستوى النتائج، فقد أكدت هذه الانتخابات على أنها لم تنظم لتغيير الخريطة السياسية، أو إحداث التغيير السياسي المطلوب من غالبية من الجزائريات والجزائريين. فقد فاز حزبا السلطة، جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، كما كان

متوقعا، بنسب عالية من المجالس البلدية 13. 39%)و29% .27 على التوالي). لتتقاسم الأحزاب الأخرى (خمسون حزبا مشاركا) ما تبقى من مجالس بلدية. أحزاب أكدت الكثير من الاستحقاقات الانتخابية، على نتائجها المتواضعة المتحصل عليها، ما حولها عمليا لمشهد سياسي متكرر. فوز لأحزاب السلطة، يسهله من دون شك، ظاهرة الدولة – الحزب المترسخة حتى بعد الإعلان عن التعددية وعزوف الغالبية الذي يفضي عمليا إلى تحكم الأقلية في حسم النتائج. ضمن نظام سياسي ما زال ينظر للانتخابات كوسيلة لتجديد نفسه.

الانتخابات المحلية، التي أكدت على ظاهرة القوائم المستقلة، داخل نظام سياسي يعادي عمليا الحزب السياسي ولا يقبل به على أرض الواقع. ومواطن يعزف بشكل واضح عن الانخراط في أحزاب سياسية ما زالت لم تتحول إلى فاعل سياسي، يمكن التعويل عليه في إحداث التغيير (نسب الانخراط في الأحزاب لا تتجاوز 2 %و1 %بالنسبة للشباب) أكدت هذه الانتخابات على العيوب التي يعاني منها كالشللية والضعف المؤسساتي وغيرها من أمراض الأحزاب العربية المعروفة.

من جهة أخرى، تبين نتائج الانتخابات استمرارية ظاهرة أحزاب الوزراء، الصغيرة (عمار غول وعمارة بن يونس،) المطلوب منهم أداء دور ديمقراطي وتعددي، مقابل الاستفادة من الريع لهم ولحاشيتهم القريبة، باعتبار أن قدرات النظام السياسي والاقتصادي المتواضعة في الإدماج الاجتماعي لا تتجاوز الأفراد والشلل المحدودة. أثبتت نتائج الانتخابات من جهة أخرى استمرارية البعد الجهوي لحزبي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وجبهة القوى الاشتراكية اللذين حققا غالبية نتائجها في مناطق تواجدهما التقليدية في منطقة القبائل، رغم بعض الاختراقات البسيطة خارج هذه المنطقة.

نتائج هذه الانتخابات التي تؤكد على ضعف حضور الإسلام الإخواني في الجزائر تقليديا، ضعف قد يتطور في المستقبل نحو الأسوأ، إذا استمرت هذه الأحزاب، في تبني الخيارات الاستراتيجية نفسها التي اوصلتها الى هذه النتائج، وهي تتأرجح بين الموالاة والمعارضة، من دون أن تستفيد لا من مزايا الموالاة ولا من تجنيد المعارضة.

كما كان الحال مع المؤشرات الأخرى، أكدت هذه الانتخابات على تفشي ظاهرة الفساد المالي واستمرار الكثير من الممارسات التي تؤدي بالضرورة الى التشكيك في النتائج المعلنة وعدم مصداقيتها التي لا يمكن البناء عليها للخروج من ازمة شرعية المؤسسات والنظام السياسي ككل، التي تعاني منها الجزائر، رغم الغطاء القانوني المتجدد دوريا منذ الإعلان عن التعددية في 1989. وتعديل 2016 الدستوري.

الانتخابات المحلية لسنة (2017) أكدت على سيطرة النخب المحلية على حساب الأحزاب السياسية وقياداتها الوطنية، فالذي نجح في هذه الانتخابات ليس الحزب السياسي وبرنامجه، بل في الغالب، ابن العرش والعائلة وصاحب الثروة والعلاقات الاجتماعية

[1] - ناصر جابي، قراءة في نتائج الانتخابات المحلية الجزائرية، جريدة القدس العربي، 2017/11/27.

الواسعة التي وظفها وصرف عليها بسخاء، للفوز بمقعده، مقابل وعود، قد لا يكون دائما قادرا على الوفاء بها .

رغم قلة الحديث هذه المرة عن تدخل الأجهزة الأمنية، في تقرير نتائج الانتخابات، فإن الذي ساد هو الشكوى من سطوة الإدارة وبيروقراطية الدولة التي تشرف تحت رقابة أكثر من مليون موظف، على تنظيم الانتخابات دوريا، لإعادة إنتاج الركود السياسي في غياب اهتمام وطني ودولي. في وقت تحتاج فيه الجزائر إلى تغيير قد يكون الانطلاق في تجسيده، كما حصل في تونس القريبة، بمنح تنظيم هذه الانتخابات الى هيئة وطنية مستقلة، تحترم خيارات الجزائريات والجزائريين، ضمن مسار طويل لبناء مؤسسات سياسية شرعية تحظى بالقبول.

المبحث السادس : تحليل علاقة الروابط الاجتماعية التقليدية بالتمثيلية السياسية المحلية

في هذا المبحث نحاول الكشف عن مدى ارتباط رؤساء البلديات للفترات الانتخابية الممتدة بين 2002 و 2017 بمختلف الروابط الاجتماعية التقليدية خاصة تلك المتعلقة بقوة العرش والقبيلة، لاسيما ونحن نعرف أن أغلب البلديات في الجزائر ريفية، وهنا في هذه الدراسة نجد 9 بلديات طابعها ريفي بامتياز، ما يعني تواجد تركيبات اجتماعية لهذه البلديات، فهل رؤساء هذه البلديات لا ينحدون من أصول قبلية أو عروشية، بقدر ما هم مفروضين من قبل الأحزاب السياسية المعنية بخوض غمار الاستحقاق المحلي، وأن الروابط الاجتماعية (الرابط القبلي، والرابط العروشي) غير مؤثر في طبيعة تشكيل المجالس المنتخبة البلدية ؟

المطلب الأول : التوزيع الانتمائي العروشي/ القبلي لرؤساء البلديات المدروسة للعهدات الانتخابية المدروسة 2017/2002

على خلاف البلديات مراكز الولاية والبلديات الحضرية القريبة من المدينة الكبرى وهي(الجزائر الوسطى، خرايسية، هراوة، مستغانم، غليزان، المسيلة، البليدة) التي تضعف فيها نسبة العلاقة بين الانتماء العروشي / القبلي، حيث نجد أنها تشكل 7 رؤساء بلديات ينحدون من أوساط حضرية، مهيكلة جمعويا، أما اشتغلت في الميدان الحقوقي / النقابي، أو أنها تمتلك خبرات تسييرية قبل توليهم مسؤوليات داخل المجلس الشعبي البلدي، فان الأمر يختلف بالنسبة للبلديات ال 8 الاخرى، وعلى مر مختلف المحطات الانتخابية المتعاقبة منذ سنة 2002 الى غاية سنة 2017 نتساءل عن دور الروابط الاجتماعية التقليدية وتوظيف واستثمار العرش / القبيلة في الحقل السياسي المحلي، هل التشكيلة الحزبية لهؤلاء رؤساء البلديات هي تشكيلة الخريطة العروشية للبلديات المدروسة، لقد وجدنا في المبحث الخاص

بدور الأحزاب السياسية في عملية انتقاء المرشحين[1]، أنها لا تراعي معيار الخبرة والكفاءة، كما أنه لايوجد ما يلزمها قانونيا في تزكية مرشح ذو خبرة في قوائمها الحزبية، فهل يعني هذا أن الأحزاب تنتقي وتختار المرشحين على أساس قوة العرش / القبيلة على الأقل في البلديات الريفية، أم أن الأمر يتعلق بأسباب اخرى؟.

ان الانتماء العشائري للمنتَخَب يحضر بقوة في اجابات المستجوبين، حيث يزيد من حظوظ عملية الفوز بالانتخابات المحلية، فالعمل السياسي لا ينفصل عن السياق الاجتماعي القبلي الذي ينشط فيه من خلال عدة مناسبات منها ما يتعلق بدور القبيلة في الاختيار الجماعوي[2] وارتفاع نسب المشاركة الانتخابية في البلديات المدروسة.

المطلب الثاني : الانتماء الاجتماعي لرؤساء البلديات بين 2002 و 2017 تقدم القبيلة / العرش[3] و وتراجع قوة الأحزاب في البلديات الحضرية

أ/ الجدول رقم 38 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية الصفصاف (2002- 2017)

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
1	الصفصاف	عرش أولاد المختار	جبهة التحرير الوطني	2007-2002
		عرش أولاد المداح	التجمع الوطني الديمقراطي	2012-2007
		عرش أولاد المختار	حزب العمال	2017-2012
		عرش أولاد المداح	حزب الوفاق الوطني	2022-2017

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

عرش أولاد المختار

يقع هذا العرش شمال شرق مركز بلدية الصفصاف، يتفرع عن قبيلة السوافلية، يتميز بكثرة طلبة القرآن به، يشتغل سكان هذا العرش غالبا في استثمار أشجار الكروم والتين، أغلب المجموعات التي تنتمي الى عرش أولاد المختار، هي الطراملية، البوازيد، بلمختار، الطابع العام لهذا العرش هو قلة النشاطات الزراعية به، نظرا لطبيعة الأرض الغابية، مع

[1] - ارجع الى المبحث الخاص بأثر المتغير الحزبي على تشكيلة المجالس المنتخبة البلدية المدروسة، أين وجدنا أن أغلب رؤساء البلديات المعنية بالدراسة، تارة يغيرون من الانتماء السياسي الحزبي، وتارة أخرى يلتزمون ولكن لايفوزون برئاسة البلدية، ضف على ذلك أن معيار انتقاء الأحزاب السياسية للمترشحين ليس ثابتا، بل يظل محكوما بأسباب تتعلق بقدرة المترشح على اقناع الأمناء الولائيون للاحزاب، ومقدار المساعدة في تنشيط اللقاءات الحزبية على مستوى البلديات، وبالتالي يبقى التساؤل مطروح في علاقة الأبعاد الاجتماعية الاخرى التي تتدخل في فرز مترشحين دون آخرين.

[2] - الجماعوي للدلالة على روح الاختيار الجماعي، وهذه صفة تبين قوة اختيار الجماعةأ أكثر من مدلول الجماعي، الذي يدل في العموم الى اختيار مجموع أفراد لمرشح ما، بينما الجماعوية تنتظم وفق مجموعة من الميكانيزمات، خاصة المتعلقة بتغليب ممجموع العروشيات على مجموع الأفراد.

[3] - مفهوم القبلية للدلالة على الصورة التي آل اليها التمثيل السياسي المحلي ممثلا في الأحزاب السياسية حيث أصبحت القبيلة و والعرش (العروشية) هي التي تحدد المنتصر والخاسر في الانتخابات المحلية، وانطلاقا من المعطيات المذكورة نجد أن اغلب رؤساء البلديات المدروسين ينتمون الى القبائل و العروش الكبيرة في البلديات الريفية المدروسة، بالمقابل تراجع نسب المشاركة و كثرة عدد الاحزاب السياسية المترشحة في

ذلك يلعب هذا العرش دورا محوريا في انتاج رؤساء بلدية الصفصاف، وهو ما يفسر زيارات مسؤولي المكاتب الولائية للأحزاب السياسية عشية كل استحقاق انتخابي، رئيس البلدية المنتخب سنة 2002 السيد طرمول أحمد (57 سنة عند انتخابه) حارس في البلدية، ينتمي الى هذا العرش القبلي. كذلك أعاد هذا العرش انتاج رئيس بلدية أخر هو السيد طرمول الحبيب (46 سنة عند انتخبه سنة 2012)، لماذا لم يتمكن هذا العرش من انجاح مرشحه في الانتخابات المحلية لسنة 2007، الأمر يتعلق بانقسام العرش حول شخص المترشح " السيد الحبيب ع" وشخص المترشح " طرمول أ." ما مكن العرش الأخر المنافس من التوحد في الاتفاق على شخص " مداح .ر" .

عرش أولاد المداح

الى شرق مركز بلدية الصفصاف، يقع هذا عرش أولاد المداح، الذي أهم ما يميزه هو كثرة الأودية، وضعف النشاطات الزراعية، أغلب ساكنيه يشتغلون في البلديات المجاورة، أهمها ببلدية سيدي خطاب وبلدية وادي الخير، لكونها قريبة جغرافيا من هذا العرش، تحكي الرواية المحلية عن أصل تسمية هذا العرش بهذا الاسم لكون الجد الأول كان يمارس المدح في الاسواق الشعبية، أي كان" مداحا"، أغلب المكونات الفرعية لهذا العرش نجد، البواكرية، الشلالقة، الكدارسية، أنتج هذا العرش رؤساء بلديات الصفصاف، عهدة 1997 (السيد مداح أحمد) و السيد مداح رشيد لعهدتين 2007 و عهدة 2017.

وبالتالي نجد أن منصب رئاسة بلدية الصفصاف منذ سنة 2002 الى غاية 2017 يدور بين عرشين هما عرش أولاد المداح، وعرش أولاد المختار، بالرغم من وجود عروش كبيرة في هذا البلدية، أهمها عرش الشعايبية، وعرش أولاد المليود.

ب/ الجدول رقم 39 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية وادي الخير (2002 -2017)

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
2	وادي الخير	عرش الرزايقية	جبهة التحرير الوطني	2007-2002
		عرش الرزايقية	جبهة التحرير الوطني	2012-2007
		عرش القنايينية	التجمع الوطني الديمقراطي	2017-2012
		عرش القنايينية	التجمع الوطني الديمقراطي	2022-2017

البلديات الحضرية، الامر الذي نسجله هو تراجع قوة الحزب السياسي في اقناع الناخبة في المراكز الحضرية.انظر الجدول رقم 24، 25، 26، 27، 28.

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

عرش القنانية :

يشكل هذا العرش المترامي على غرب مركز بلدية وادي الخير، أهم العروشيات التي هيكلت أنتاج رؤساء بلديات وادي الخير، نتحدث عن عرش أهم ما يميزه هو كثرة رجال التعليم به، واشتغال أهله بالزراعة وخاصة البيوت الزراعية البلاستيكية، أهم سكان عرش القنانية نجد القلاشة، المغاطيط، لعب هذا العرش دورا أساسيا في فوز السيد قنونة العيد المنحدر عن عرش القنانية بعهدتين في رئاسة بلدية وادي الخير، الاولى كانت سنة 2012 والثانية كانت سنة 2017 .

عرش الرزايقية

على خلاف العرش السابق، ما يميز هذا العرش هو سيطرة النشاطات الفلاحية التقليدية، والرعي، يقع الى شرق جنوب بلدية وادي الخير، كان لهذا العرش دورا بارزا في فوز السيد قسوس الحبيب بعهدة سنة 2002 الذي ينحدر من هذا العرش، ، وايضا فوز السيد برايكية بعهدة سنة 2007، أهم المكونات الفرعية لهذا العرش نجد البقاليل، العرابة.

ج/ الجدول رقم 40 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية سيدي خطاب (2002-2017)

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
3	سيدي خطاب	عرش الزبايدية	جبهة التحرير الوطني	2007-2002
		عرش أولاد أحمد	جبهة التحرير الوطني	2012-2007
		عرش أولاد أحمد	جبهة التحرير الوطني	2017-2012
		عرش الزبايدية	التجمع الوطني الديمقراطي	2022-2017

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

عرش الزبايدية :

يشكل عرش الزبادية المنحدر عن قبيلة السلاطنية، أكبر العروشيات الوجودة ببلدية سيدي خطاب، يقع الى شمال غرب مركز بلدية سيدي خطاب، تاريخيا أغلب سكانه كونوا ثروات مالية نتاج الهجرة نحو الخارج، يشتغل سكانه ايضا في الفلاحة واشجار التين، لعب هذا العرش دورا بالغ الاهمية في فوز السيد قدوس محمد المنتمي لهذا العرش ببلدية سيد

خطاب سنة 2002، ايضا لعب دورا محوريا في فوز السيد بوزيان زيان الذي ينتمي الى هذا العرش برئاسة البلدية لعهدة 2017 .

عرش أولاد أحمد:

يقع هذا العرش شرق مركز بلدية سيدي خطاب، عرش كبير يعاني سكانه صعوبات تنموية، بالرغم من محاذاة المناطق الصناعية حوله، نذكر على سبيل المثال المنطقة الصناعية لتركيب السيارات، ومصنع النسيج الجزائري التركي، لكن مع ذلك يعاني سكانه من البطالة، وصعوبات في التنقل، الامر الذي حفز العرش على دفع مرشحيه مرتين لرئاسة البلدية نذكر السيد بوخريص الميلود المنحدر عن هذا العرش الذي فاز بعهدة رئاسة البلدية سنة 2012، والسيد بوخريصة محمد لعهدة سنة 2007 المنحدر عن نفس العرش.

ج/ الجدول رقم 41 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية بلعسل بوزقزة :

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
4	بلعسل	عرش الصوالحية	التجمع الوطني الديمقراطي	2007-2002
		عرش الحذارى	جبهة التحرير الوطني	2012-2007
		عرش أولاد عبد الله	جبهة التحرير الوطني	2017-2012
		عرش أولاد عبد الله	جبهة المستقبل	2022-2017

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

عرش الصوالحية :

يقع هذا العرش غرب مركز بلدية بلعسل بوزقزة، يتميز سكانه بممارسة نشاط الرعي، وممارسة الرقية الشرعية، انحدر منه رئيس البلدية المنتخب سنة 2002 السيد غلام الله أحمد

الذي ترأس البلدية لثلاث عهدات انتخابية منذ سنة 2002 الى غاية سنة 2007 قبل تسند الى السيد العربي بن أفرول .

عرش الحذارى:

يرتبط هذا العرش بعرش الصوالحية في الأصول المشتركة للأجداد، أكبر العروش المتواجدة في بلدية بلعسل والذي يقع في شمالها الغربي، يتميز بكثرة ديمغرافيته السكانية، وممارسة سكانه للفلاحة وتربية الاغنام، انحدر منه رئيس البلدية المنتخب سنة 2007 السيد العربي بن أفرول.

عرش أولاد عبدالله:

من أهم العروش المتواجدة ببلدية بلعسل بوزقزة، يقع الى شرق مركز بلدية بلعسل، وفيه تتواجد عدة اضرحة وزوايا أهمها زاوية ابن محي الدين، وفيه ايضا تقام وعدة سيدي بن شعيب كل سنة، انحدر منه رئيس البلدية المنتخب سنة 2012 السيد الشيخ بن عودة، و المنتخب سنة 2017 السيد عبد القادر وراد.

د/ الجدول رقم 42 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية منعة بالمسيلة :

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
5	منعة	عرش أولاد سعيد	جبهة التحرير الوطني	2007-2002
		عرش أولاد سعيد	الجبهة الوطنية الجزائرية	2012-2007
		عرش أولاد سعيد	الفجر الجديد	2017-2012
		عرش أولاد كرفال	جبهة التحرير الوطني	2022-2017

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة.

عرش أولاد سعيد (قبيلة الريايحية) :

الى غرب مركز بلدية مناعة يقع عرش أولاد سعيد ، من أكبر العروش المتواجدة في بلدية مناعة ينحدر منها رئيس البلدية السيد السعيد عبد الرحمن الذي تولى رئاسة البلدية لاكثر من 4 عهدات انتخابية متتالية، لعب هذا العرش دورا أساسيا في تزكية هذا الشخص في الفوز بأكثر من عهدة انتخابية لبلدية مناعة.

عرش أولاد كرفال :

الى شرق مركز بلدية مناعة يقع هذا العرش، يتميز بالنشاطات الفلاحية، ينحدر منه رئيس البلدية سنة 2017 السيد زهاق المعتصم بالله، بالرغم من قوة العرش السابق (أولاد سعيد) الا ان هذا العرش استطاع أن يفرض مرشحه بقوة في الانتخابات الاخيرة.

ه/ الجدول رقم 43 الانتماء العروشي لرؤساء بلدية سيدي عامر بالمسيلة

البلدية		الانتماء الاجتماعي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	الانتماء السياسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي	العهدة الانتخابية
6	سيدي عامر	عرش سيدي أحمد فكرون	جبهة التحرير الوطني	2007-2002
		عرش أمجدل	التجمع الوطني الديمقراطي	2012-2007
		عرش أمجدل	التجمع الوطني الديمقراطي	2017-2012
		عرش سيدي أحمد فكرون	جبهة القوى الاشتراكية	2022-2017

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان الموزع و معلومات مكتب التنظيم والانتخابات للبلديات المدروسة

عرش سيدي أحمد فكرون :

يقع عرش أمجدل شرق مركز بلدية سيدي عامر، يتميز أهله بحفظ القرآن وتربية الأغنام، لعب هذا العرش دورا محوريا في فوز المرشحين و السيد الطيب جرايبية بعهدة 2017 .

عرش أمجدل :

الى غرب مركز بلدية سيدي عامر يقع عرش أمجدل، على عكس العرش السابق يتميز سكان هذا العرش بالنشاطات التجارية، انحدر منه رؤساء بلدية سيدي عامر سنة 2007 و 2012، حيث ساعد العرش في تزكية السيد حديبي السعيد بعهدة 2012.

الملاحظة الجديرة بالتسجيل هنا أن البلديات المذكوره فيما سبق، تتواجد بها على الأقل من 13 دوارا (عرش) الى 15 دوارا، والتساؤل الذي يُطرح هو كيف لعرشين أو أكثر احتكار رئاسة البلدية، دون العروشيات الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لما لا تتجسد علاقة ثابتة بين العرش والحزب السياسي، فمن خلال المعلومات الواردة في الجداول السابقة، أن هناك تغير في الحزب السياسي، مع بقاء العرش في رئاسة البلدية بممثل قائمة حزبية أخرى، وهنا نعطي الأهمية لمسألة الانقسامات السياسية Clivages politiques، والتي تعني انقسام المجتمع أو البيئة الاجتماعية الحاضنة للانتخابات المحلية في هذا الصدد الى مجموعات فرعية تتبع توجهات سياسية متباينة[1]، حيث ينقسم العرش الواحد، حول الاتفاق حول مترشح واحد، ما يعطي الفرصة للعرش المنافس من الفوز برئاسة البلدية.

في هذا السياق، تبين دراسة 'ايفانس بيرشارد' للبنى السياسية المجتمع الانقسامي، أين اكتشف المجتمع الخاضع للتنظيم الجزئي، تتمثل في التأكيد على غياب دولة مستقرة بهذا المجتمع المحلي إلى ثلاثية مورفولوجية : العشيرة، الانتماء إلى نسب واحد، الانقسامية [2]، وهذه الأخيرة تقوم على جملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

-هيمنة النسب الأبوي على المجتمع، وتنعكس العلاقات القرابية في مستوى المجال الجغرافي ،لأن لكل قبيلة موطنها وجدها.

-مبدأ الانصهار والانشطار(مبدأ التحالفات والتصادمات).

-غياب التراتب الاجتماعي الدائم.

-بروز بعض الفاعلين بشكل استثنائي وقيامهم بتحقيق التوازنات.[3]

عمليا فان التاريخ السياسي للمجتمع المحلي لم يكن تاريخا خطيا على الدوام، بل كان ديناميكيا متراوحا بين **التمركز والانقسام**، بحسب تجارب الدول والنظم العديدة التي خضع لها(وقد أشرنا إلى تاريخ المجتمع المحلي في الجانب المونوغرافي)، وصولا إلى تجربته في ظل الدولة الوطنية الحديثة، فهذه الأخيرة لا تسجل حضورها القوي على مستوى عمق المجتمع المحلي وعلاقاته الاجتماعية، والتي يؤسس لنفسه من خلالها إلى السلطة المحلية باستغلال المجال الاجتماعي المحلي(الانتساب القبلي، العروشيات، منطق الانقسام)...حيث نجد أن الجهات البعيدة عن مراكز البلديات الريفية المدروسة تدعم سياسيا مرشح معين في غالب

[1] - غي هرميه وبتراند بادي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

1-Evans-Pritchard.E.E,les Nuer,paris,Gallimard,1969.p272.

[3] -محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**،سلسلة أطروحات دكتوراه،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى.2002.ص ص41و42.

الأحيان ليس مقيم في الأصل الى مركز مقر البلدية، بهدف الحصول على أصوات انتخابية على المستوى المجلس الشعبي البلدي ، على شاكلة القاعدة الانقسامية الشهيرة **:"أنا ضد أخي ،أنا وأخي ضد أبناء عمي ،أنا وأخي وأبناء عمي ضد الغريب'**.

المطلب الثالث : البلدية الحضرية / مركز الولاية: عزوف انتخابي أم فشل حزبي؟

على خلاف نسب المشاركة الانتخابية في البلديات شبه حضرية والبلديات الريفية[1] التي ترتفع فيها نسب المشاركة الانتخابية فان نسب الانتخابية في بلديات مركز الولاية والبلديات الحضرية[2] تشهد انخفاضا ملحوظا تتعدد أسبابه وتظهر نتائجه على مستوى نسب المشاركة في الفعل الانتخابي نتساءل هنا عن طبيعة الاسباب التي تكمن وراء ذلك الجدول رقم 33 التالي يوضح الفكرة :

الجدول رقم 44 نسب المشاركة السياسية في البلدية مقر الولاية ومقارنتها بنسب المشاركة في البلديات الريفية وشبه حضرية

الولاية	نسب أعلى المشاركة في البلدية مقر الولاية	نسب أعلى المشاركة في البلدية خارج مقر الولاية
مستغانم	% 31.56	بلدية الصفصاف 57.25%
غليزان	% 26.69	بلدية الرمكة 57.68%
المسيلة	% 38.41	بلدية سليم 55.32%
البليدة	%24.32	35.27 % بلدية الصومعة
الجزائر العاصمة	% 23.42	25.54 % بلديةخرايسية

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مديرية التنظيم والشؤون العامة لسنة 2017

تدعو المشاركة الانتخابية المسجلة في البلديات مقر الولايات التساؤل حول معاني المشاركة واشكال المقاطعة المقدمة من طرف المنتخبين المبحوثين في الانتخابات البلدية.

لقد حاولنا معرفة نظرة المنتخبين في البلديات مقر الولاية لنسب المشاركة الانتخابية المسجلة والتي تبقى في غالب الاحيان اضعف مقارنة مع نسب المشاركة في البلديات خارج مقر الولايات والتي تندرج ضمن ما يسمى بالبلديات الريفية وشبه حضرية القراءة لتي تقدمها خطابات المبحوثين تمثل مدخلا مهما لفهم وتفسير طبيعة الاسباب وراء هذه الظاهرة التي تتمثل في " العزوف الانتخابي " في مناطق دون اخرى.

[1] - البلديات المعنية هي : بلدية بلعسل، سيدي خطاب (ولاية غليزان)، بلدية وادي الخير، الصفصاف (ولاية مستغانم)، بلدية منعة(أولاد عطية)، سيدي عامر (ولاية المسيلة)، بلدية الصومعة، عين الرمانة (ولاية البليدة).

[2] - البلديات المعنية هي : بلدية الجزائر الوسطى، بلدية مستغانم، بلدية غليزان، بلدية البليدة، بلدية المسيلة، بلدية خرايسية، و بلدية هراوة (ولاية الجزائر).

تثير خطابات المنتخبين المحليين الفائزين في الانتخابات المحلية لسنة 2012 عن بلديات ولاية مستغانم وغليزان والمسيلة والبليدة والعاصمة الكثير من الأسباب الميكروسوسيولوجية لظاهرة العزوف الانتخابي والمشاركة الانتخابية الضعيفة تدور هذه الاسباب بين ثلاثية المواطن والدولة والمنتخب و طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة داخل المدينة .

الامثلة التالية عن خطابات المنتخبين المحليين في البلديات محل مقر الولاية التي تحاول تصنيف اسباب المشاركة / او العزوف مثلما يراها هؤلاء الفاعلون تقدم صورة عن مواقف هذه الفئة حول هذه الظاهرة.

يثير النوع الاول من اجابات المنتخبين المحليين فكرة غياب التوجهات الجماعوية و ضعف الروابط العصبوية داخل المدينة ما يشكل صعوبة في اقناع الافراد المتحررين من النرعة الجماعوية من الادلاء باصواتهم في مكاتب التصويت ويصبح ما نسميه بالظاهرة الفرادنية الحضرية حاجزا امام المترشح في التعامل مع هذا النوع من الظاهره الموجودة في المدينة حيث يصعب استقطاب" قاطني الحي" في الحملات الانتخابية وهو ما يشكل اغلبية تصريحات المنتخبين حيث يصرح مبحوث من بلدية مستغانم[1] قائلا:" انه من الصعب الترشح في وسط حضري مشكل من جماعات وافدة الى المدينة مختلفة الاصول و مختلفة من حيث طريقة العيش و بالتالي يصعب على المترشح ان يتعامل مع أناس هم يعتبروننا في الحقيقة غرباء عليهم اثناء الحملات الانتخابية وهذا ما اعتقد انه وراء تدني مستويات المشاركة السياسية في البلديات مقر الولاية "(حزب جبهة التحرير الوطني، مستغانم) .

يؤكد مبحوث اخر من بلدية سيدي عامر [2] السبب حيث يعتبر ان ضعف المشاركة الانتخابية في الانتخابات البلدية يرجع الى ما يسميه بغياب الروابط القبلية والعروشية في المدينة حيث ان هذا المنتخب سبق له وان ترشح في بلدية ريفية "مثل سيدي عامر" بكل سهولة في استقطاب الاصوات الانتخابية التي ترجع في فضلها الى اماكن وجود الروابط التقليدية القبلية ولكن الامر حسب المبحوث اختلف في المدينة فيقول:" ان العزوف الانتخابي في البلدية مقر الولاية سببه غياب العروشيات داخل المدينة "(حزب جبهة القوى الاشتراكية، المسيلة) .

هذه الجزئية المتعلقة بثقل الوعاء الانتخابي خارج المدينة و النسبة المرتفعة لمستويات المشاركة التصويتية في الانتخابات خارج البلدية مقر الولاية هو ما يذهب اليه أحد المبحوثين عن بلدية غليزان[3] قائلا أن : انخفاض نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات البلدية في اقليم الولاية المركز يرتبط بمستوى ضعف ثقافة العلاقات الجوارية داخل المدينة ما يؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات خاصة البلدية".

---

[1] - السيد بلخوجة ع، رئيس بلدية مستغانم للعهدة الانتخابية 2017-2022. عن حزب جبهة التحرير الوطني.

[2] - السيد جرايبية.ط، رئيس بلدية سيدي عامر(المسيلة)، للعهدة الانتخابية 2017-20122، عن حزب جبهة القوى الاشتراكية.

[3] - السيد مقدم.م، رئيس بلدية غليزان، للعهدة الانتخابية 2017-2012، عن حزب جبهة التحرير الوطني.

على أساس تصريحات أغلب المبحوثين حاولنا تقديم نسبة عددية لسبب العزوف الانتخابي داخل البلديات مقر الولاية فوجدنا ما يلي:

يضحى هذا السبب وراء ضعف المشاركة الانتخابية في الأوساط الحضرية في الانتخابات البلدية حسب مبحوث آخر من بلدية سيدي خطاب[1] الذي يؤكد ان العزوف الانتخابي اصبح ممارسة مألوفة لدى أغلب مواطني بلدية الولاية بشكل اساسي مبينا السبب فيقول : " المواطن في مركز الولاية يعتبر ان الانتخابات البلدية شيء ثانوي مادام هناك سلطات مركزية موجودة بقربه مثل الوالي و مختلف أجهزة الولاية" .

بالرجوع الى التساؤل الأساسي المطروح فيما سبق، فاننا نستطيع القول أن الحزب السياسي بوصفه ميكانيزم يبحث عن الوصول الى مناصب السلطة على المستوى المحلي، من خلال السعي الى كسب الأصوات الانتخابية التي تمكنه من ذلك، فانه يلقى صعوبات في الوسط الحضري أكثر من الوسط الريفي، باعتبار التركيبة المختلفة لمجموع الأفراد الذين يختلفون في الرؤى والأهداف، و حتى في التصورات والموقف من الاستحقاقات المحلية التي قد لاتهمهم، على أساس أنهم لا يتعاملون مباشرة مع السلطات المحلية، حيث يُعهد للمديريات المتواجدة في الوسط الحضري القيام بتنفيد المشاريع التنموية، على عكس الأوساط الريفية التي تنعدم فيها المرافق والمديريات التنفيذية، ما يجعل المواطن في تصادم أو تعاون مباشر مع رئيس المجلس البلدي، الذي يُعول عليه المواطن في القيام بأعباء التنمية المحلية بالبلديات الريفية.

على أساس ما ذُكر، العزوف الانتخابي يرتبط بفشل الحزب السياسي في اقناع الهيئة الناخبة المتواجدة في الوسط الحضري، بضرورة القيام بالتصويت والتحسيس بأهميته، أما المشاركة الواسعة في الأوساط الريفية فتُفسر بتعاون المواطنين على مستوى هذه الوحدات المحلية(الدواوير، القرى، المجمعات الريفية) مع الحملات الانتخابية المنظمة فيها والتي تتخذ ثوب تظاهرات تشبه تنظيم الوعدة أو الوليمة الاجتماعية.

المطلب الرابع : تحليل دور البنيات الاجتماعية التقليدية في التأسيس للمجالس المنتخبة البلدية

في إطار دور العوامل الاجتماعية غير الرسمية في بناء السلطة، أسهمت بقوة الأنثروبولوجيا السياسية (خاصة Evans-Pritchard , G.Balandier)، والسياسة المقارنة، وعلم الاجتماع السياسي، في توضيح عدم إمكان اختزالية السياسي، والسلطة وحتى الدولة، وهي –أي الدولة- الدخيلة على التواريخ والممارسات الاجتماعية الإفريقية، وهذا ما يفسر ضعف المأسسة الدولتية القوية الرسمية للسلطة والسياسي، وعجز الولاء المدني له، ما يبين عن عودة صور أخرى من التضامن الذي تكون فيه عودة انبعاث القبلية والأطر الاجتماعية التقليدية-أي العوامل غير الرسمية- في التأسيس للسياسي وللسلطة في

[1] - السيد بوزيان.ز، رئيس بلدية سيدي خطاب، للهدة الانتخابية 2017-2022، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

هذا النوع من المجتمعات يقول" Bayart" ، والذي يعتبر المجتمع المحلي واحدا من بين تلك المجتمعات الإفريقية.

كما يرى "بوطالب" ان كلمة العروش مفردها عرش بمعناها الواسع، وهي التسمية الاكثر شيوعا في ارياف المغرب العربي[1] فان عبد الناصر جابي يذهب الى اعتبار العرش انتماء اجتماعي أقل من القبيلة وأكبر من العائلة لأنه يضم مجموعات كبيرة من العائلات (الكبيرة) في نفس المنطقة الجغرافية، تُنسب الى نفس الجد[2]. بينما يخلط " م.بوتفنوشت " بين مفهوم القبيلة والعرش، عندما يورد " أن أعضاء يعتبرون بعضهم بعض اخوة ويحملون اسما مشتركا هو اسم احد اعضاء الجماعة الذي غالبا ما تُحكى مفاخرة، أما في العائلة فان اعضاء القبيلة المسماة العرش يعتبرون بعضهم بعض أبناء عمومة من جهة الأب ويعلنون انتسابهم المشترك الى نفس الجد المكون للعرش وفي الغالب يكون رجلا مصلحا أو على الاقل صاحب تقوى معتبر[3].

اعتاد الفرد في الأوساط الريفية على اقامة مساكنهم على اراضي العرش لكون المجال السكني يعكس نظرة شخصتها الجماعة انطلاقا من ثقافتها القرابية الخاصة. ان تجمع مجموعة من المساكن على شكل الذي سبق تناوله في الوسط الريفي يُعرف ب""الدوار"" مع الاشارة الى أن الجزائريون يتداولون الكلمة بمعنى سلبي، بمعنى اقامات سكنية شبيهة بالاكواخ، وهذا فهم خاطئ لمصطلح الدوار ، اذ ان معناه مرتبط بالوظائف التي يؤديها كمجال سكني، فهو فضاء لتبادل روحي واجتماعي بين اعضاء العرش، والكلمة مستقاة اكثر من تلك الوظيفة الحمائية للسكن من خلال اقامة المساكن التي تجمع كل منها عائلة (مركبة أو نووية) على شكل دائري الهدف منه حماية الاعضاء خصوصا النساء والاطفال من العالم الخارجي، وقد يجمع الدوار كل اعضاء العرش (اي العائلات المكونة له) وقد يتفرق العرش الى دوارين او اكثر ان كان قويا عدديا، ويجب في هدا المقام ان نشير الى استخدام مصطلحي القرية والدوار للدلالة على نفس المفهوم، وهذا الاستعمال في الحقيقة خاطئ[4]،

---

[1] - محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة بالمغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002 ، ص 23.

[2] - عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر ، 1998 ص 142.

[3] -بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة رمزي أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 25.

[4] -Pierre Bonte [et al.], La Quête des origines: Anthropologie historique de la société tribale arabe: Mélanges pour Mokhtar Ould Hamidoun (Paris: Edition de la Maison des sciences de l'homme, 1991), p. 15.

سواء تعلق الأمر بقبائل أو بنظم اجتماعية ترتكز على القرابة، فقد بيّن كثير من علماء الأنثروبولوجيا أن القرابة التي قد تكون بيولوجيا مزعومة هي فاعلة اجتماعيًا، وهذه الأخيرة هي التي كانت محل اهتمامهم .وتحدث جاك بيرك بوضوح عن القبيلة باعتبارها شعارًا اسميًا، ورفض مع بيار بورديو التفسير الجينيالوجي لاتفاق حول أهمية الاسم كهوية مرجعية .انظر : Jacques Berque, «Qu'est-ce qu'une tribu nord-Africaine?,» dans: Eventail de l'histoire vivante: Hommage à Lucien Febvre, offert par l'amitié d'historiens, linguistes, géographes, économistes, sociologues, ethnologues, 2 vols. (Paris: A. Colin, 1953), vol. 1, pp. 261-271, and Pierre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, que sais-je?; 802 (Paris: Presses universitaires de France, 1958).

ولفت ابن خلدون الانتباه في عصره إلى الطابع الخيالي للنسب والدور الأساسي لعاقات الرحم وصلة الأرحام في تماسك بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة وما فوق ذلك : » القبيلة؛ إذ يذكر انظر «. مستغنى عنه إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام : Abd al-Raḥmân ibn Muḥammad Ibn Khaldûn, Discours sur l'histoire universelle, traduction nouvelle, préface et notes par Vincent Monteil, collection Unesco d'oeuvres représentatives. Série arabe, 3 vols. (Beyrouth: Commission libanaise pour la traduction des chefsd'oeuvre,1967-1968), p. 200.

يتضح، بحسب هؤلاء الكتّاب، أن المرجعيات الحقيقية هي العائات والفرق، أمّا القبيلة، فهي لا تعدو أن تكون تجميعًا لهذه التنظيمات الاجتماعية .وقد ضع بورديو الفرقة في قلب التكوينات القبلية.

لكون أن مفهوم القرية مفهوم غريب عن المجتمع الجزائري ولم يعرف استعماله في الاوساط الريفية بالجزائر الا في مرحلة السبعينات من القرن الماضي، عندما اختارت الجزائر النهج الاشتراكي واطلقت الدولة الوطنية انذاك في اطار الثورة الزراعية مشروع الف قرية زراعية، لذلك برز هذا المصطلح وانتشر وقد تحوي القرية اشتراكية اكثر من عرش، والمصطلح الاقرب الى مصطلح الدوار هو مفهوم الدشرة الذي يستعمل اكثر في القبائل والشرق الجزائري، بينما شاع مصطلح الدوار في الوسط والغرب الجزائري.[1]

في الجزائر، يُستخدم لفظ العرش بكثرة، ويتضمن في اللهجات المغاربية أيضًا معاني متعددة .وربما يحيل اللفظ إلى القبيلة(كما في الهضاب العليا في قسنطينة)، أو إلى مجموعة يربطها نسب ذكوري مثلما هي الحال في المناطق التونسية الداخلية)، أو إ لى كونفدرالية قبليّة(كما في جبال القبائل.) ويُستعمل اللفظ نفسه كتصنيف لأراضي الجماعية المرتبطة بالفرق الاجتماعية التي تسمى عندئذ أرض عرش[2] كما يُستعمل في منطقة جبال القصور بشكل عام للدلالة على مجموعات قبلية ذات أحجام متباينة، أو للإشارة إلى كونفدرالية قبلية أو إلى أحد مكوناته، وهذا يزيده غموضًا .على سبيل المثال .فإذا سألنا شخصًا عن عروش المنطقة، فإنه يشير في الوقت عينه إلى المجموعة البدوية، أي إلى عمور والقبائل الثلاث المكوِّنة لها(سوالة وأولاد سليم وأولاد بوبكار)، مقيمة في المنطقة .وفي بعض الأحيان « مرابطين » وأيضًا أولاد سيدي أحمد المجدوب، وهي قبيلة يحيل لفظ العرش إلى أهل القصور(أي إلى سكان القصور في المنطقة.)

خلاصة القول هي أن لفظ العرش يشير إلى مجموعات شاملة، أو إلى وحدات مشمولة. كما يشير إلى كلّ وحدة تكوّن جسمًا يشترك أعضاؤه في أصل وا حد؛ فالكيان المقصود بعبارة عرش يرتبط بتموقع الأشخاص في تفاعلهم مع الآخرين، وبأهمية المجموعات الموجودة في مجال معيّن .مثالً لذلك :يمكن لشخص ما أن يعرّف نفسه بانتمائه إلى عرش عمور عندما يكون مخاطبه غريبًا عن هذه المجموعة، في حين نجده يحدد انتماءه إلى السوالة أو أولاد سليم أو أولاد بوبكار إذا كان مخاطبه من داخل مجموعة عمور .مثال آخر : لا توجد في جنوب ولاية نعامة إلا فرقة أولاد سيدي تاج التابعة لأولاد سيدي الشيخ(وما بقي من القبيلة يوجد في ولاية البياض المتاخمة، ولهذا السبب، فإن كلمة عرش هي المفردة المستعملة بكثرة للدلالة على هذه الفرقة التي أصبحت تحمل، مع مرور الزمن، معاني الوجاهة والاستقالية؛ فسيدي أبو عمامة، الولي الذي قاد المقاومة ضد التدخل الفرنسي انطلاقًا من سنة 1881 ينتمي إلى أولاد سيدي تاج .وإذا سألنا أحدًا عن القبائل التي تعمر منطقة الجنوب الغربي العليا، فإنه يجيب بأنها العمور وأولاد سيدي أحمد المجدوب وأولاد سيدي الشيخ، أي المجموعات الكبيرة ذات الأصول المتباينة نسبيًا .وفي الواقع، فإن لفظة القبيلة المعروفة على نطاق واسع عند الناس قليلة الاستعمال في المنطقة، وغالبًا ما يستعملها الغرباء، وبالتالي تقتصر الإجابة المذكورة على المجموعات القبلية الكبرى.

[1] - احمد زايد و الزبير عروس، النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر، القاهرة ، مكتبة مدبولي،2008. ص ص 197 196.

[2] -Jacques Berque, «ʿArsh,» dans: *Encyclopédie de l'Islam*, tome 1 (Leiden: E. J. Brill; Paris: G. P. Maisonneuve et Larose, 1960), pp. 681-682.

سلطة القايد (**كبير الدوار**) سلطة شخصية، و أن التبعية له هي تبعية شخصية، و هو بذلك يؤثر بصفة شخصية و لا تدخل أي جهة أخرى، و يستمد هذا التأثير و النفوذ من الموارد المادية التي يتوفر عليها، و بعض الصفات التي تميزه. هذا في الوقت الذي لا يحتاج فيه إلى وسائل سياسية لكسب ولاء بعض الفئات الاجتماعية التي تربطه بها علاقات إنتاجية [1].

تبدو إستراتيجية القايد المحلي واضحة في كسب الأتباع، و ترتكز بالأساس على العلاقات الشخصية، و الجماعات التي يبحث لنفسه فيها عن أتباع و مؤيدين هي الجماعات الأولية كالأسرة و العشيرة و القبيلة و الجيران و الأصدقاء ، ليبقي أسلوبه المفضل هو الاتصال المباشر.

من بين الأساليب التي يعتمدها القايد- و كذلك الشأن بالنسبة للمترشح- العادات و التقاليد، و استغلال الولاءات لدرجة أن من الأتباع ما يورث. فكما يرث بعض الأعيان عن آبائهم و أجدادهم اللقب و الشهرة و الأرض، يرثون عنهم بعض الأتباع أيضا .

المطلب الخامس : المحلي في البلديات المدروسة : التوظيف السياسي للمحلي وتمظهراته في الفترات الانتخابية.

من خلال الجدول نجد أن أغلب رؤساء البلديات وهم هنا (32 رئيسا بلديا يؤكدون ارتباط الانتماء العروشي و رئاسة البلدية، أما ال 24 رئيسا للبلديات الأخرى فلا يعطون لعامل العرش أي تأثير نظرا لدور جمعيات الاحياء وضف الراوابط العضوية داخل البلدية مركز الولاية والبلدية الحضرية لاعتبارات ديمغرافية حضرية تتعلق بالمدينة في الجزائر وخصائصها المونوغرافية [2]، وعلى أساس ذلك نجد أن المنتخبين ينحدرون من أوساط عشائرية قبلية، يعطون الاهمية للعرش الذي كان سببا في نجاحهم بالعهدة الانتخابية، هذه المجموعة تمثل البلديات الريفية بشكل خاص.

الدور السياسي للنزعة القبلية يمثل خصوصية ثقافية للمجتمع المحلي الجزائري، ويطبع علاقات الافراد بقضايا التحديث بصورة عامة، وتلك المتعلقة بالجانب السياسي بشكل خاص، اذ اصبح مؤكدا لدينا أن الحاضر لايمكن أن يلغي الماضي أو يعوضه، والمصطنع

[1] - أمزيان، لحسن ،السلطان المحلي بين القبيلة والحزب: دراسة سوسيولوجية للسلوك السياسي لدى النخبة المحلية المغربية، دار الأمان, 2013 ص 57.

[2] - رؤساء البلديات التالية الصفصاف، وادي الخير، سيدي خطاب، بلعسل، عين الرمانة، الصومعة، سيدي عامر، منعة، في الفترة الممتدة بين سنة 2002 الى غاية سنة 2017، أما رؤساء البلديات السبعة فهي: بلدية الجزائر الوسطى، مستغانم، غليزان، المسيلة، البليدة، خرايسية، هراوة في الفترة الممتدة بين سنة 2002 و سنة 2017.

لايمكنه ان يطرد الطبيعي، وتقليد النموذج الغربي لايمكن أن يلغي الموروث الثقافي والحضاري للمجتمع، خصوصا و ان المؤسسات السياسية الحديثة كالاحزاب السياسية والاتحادات والجمعيات والتنظيم الاداري للدولة....رغم تأثيرها وضرورتها السياسية فشلت في الغاء أثر المؤسسات التقليدية وفشلت في أن تكون بديلا حقيقيا لها، الا ان ذلك لايعني ان المجتمع الجزائري يرفض قيم التحديث بشكل مطلق، وانما يمثل دلالة واضحة على هشاشة الحداثة السياسية في الجزائر، ويدفعنا للتساؤل عما اذا كنا امام قبلنة المجتمع والدولة وبشكل خاص قبلنة الانتخابات المحلية في الجزائر؟.

يتطور المجتمع الجزائري في سياقات لامتوازنة يختلط فيها القديم بالحديث والذكرى بالامل ويجد في ولاءاته القبلية والجهوية الملاذ الامن من الحراك الاجتماعي الخارج عن ارادته وارادة الدولة الوطنية[1]

أصبحت القبيلة فاعل سياسي على نحو خاص، بل أكثر من ذلك :مشكلة الأصول الاجتماعية لبعض السياسيين في المستويات العليا للدولة(مثل أحمد اويحيى[2] ستخلَص ممّا سبق أن القبيلة تبرز هنا كأفق سياسي وكتصور(وهمي أحيانًا) يؤثر في قراءة الحياة السياسية المحلية والوطنية، كما يؤثر في الخطاب المطلبي و/أو في خطاب الشرعية السياسية، وهذا يدل على حضورها القوي في المخيال السياسي الجزائري .الأسباب متعددة، لكننا لا نعرف أيها الأكثر فعالية بدقة: فهو مخيال مستوحى، على المدى الطويل، من التاريخ المغاربي، وخاصة من المثال الخلدوني[3].

من المؤكد اليوم أن المجتمع الجزائري تتخلله أمثلة سياسية أخرى لم نأت إليها، وهو يتوق إلى أشكال حوكمة مغايرة (خارج القبيلة والقبلية .)ولعل من المفيد التذكير هنا بأن القبائل أدت دورًا مهمًّا في تاريخ الجزائر السياسي، وبصفة أشمل في تاريخ البلاد المغاربية، سواء في أثناء حكم السلالات (الزيانية و المرينية) أو العهد العثماني .

ويستمد مخيال القبيلة جذوره من التقاليد الإسلامية ومن قبائل شبه الجزيرة العربية التي تؤسس للنموذج القبلي[4] .

---

[1] -William B, Quandt, **société et pouvoir en Algérie**, la décennie des ruptures ; l'héritage du colonialisme, (Alger, éditions casbah, 1999) p 32

[2] -Farid Benramdane, «Complexe généalogique et déficit identitaire structurel: A partir de :))1(انظر المرحلة، هذه بشأن
la lettre de Abdelkader Hadjar,» *Algérie Littérature*, nos. 43-44 (Septembre-octobre 2000)
سنة إلى 1995 سنة من الأولى مناسبتين، في ذلك قبل المنصب هذا شغل وقد .الحكومة رئاسة منصب 2011 و 2008 سنتي بين أويحي أحمد تولى 2006 سنة إلى 2003 سنة من والثانية 1998

[3] - Yazid Ben Hounet, «De quelques approches des rapports tribus/pouvoirs politiques au Maghreb,» Insaniyat: Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, nos. 39-40 (2008), pp. 91-104.

[4] -Pierre Bonte et Yazid Ben Hounet , «La Tribu à l'heure de la globalization: Introduction,» Etudes rurales, no. 184 (2010), pp. 13-32, and Paul Dresch, «Les Mots et les choses: L'Identité tribale et son contexte en Arabie,» Etudes rurales, no. 184 (2010), pp. 185-202.

وفي هذا السياق شرح لي رئيس بلدية سابق[1] مزايا القبلية كما يلي:

القبيلة هي شكل اجتماعي استمر على امتداد قرون عديدة، ليست لنا ثقافة سياسية من حسن حظنا أن هناك القبلية .القبيلة هي الأمن وقطب التضامن .القبلية شيء جيّد شرط توفر الصدق . فهي مفيدة إذا ما أحسنا استعمالها.داخل القبيلة تنعدم الحواجز بين الفقراء والأغنياء .لا بل هناك تضامن بينهما، ورؤساء القبائل هم الذين جلبوا أعضاء قبائلهم في أثناء حرب التحرير. قيل لي أكثر من مرة أنه لولا القبلية لكانت العشرية السوداء(أي التسعينيات)أكثر قسوة في المنطقة .لكن في الواقع لا تتحول القبيلة، بوصفها مفهومًا يحيل إلى واقع متغير[2] ، إلى حجة متواترة الاستخدام إلا في أثناء الأزمات والمراحل الانتقالية.

هناك مجموعة من مكونات النخبة المحلية كالقايد المحلي، و كل هؤلاء يسعون إلى الوصول الى السلطة المحلية، و لن يستطيعوا تحقيق ذلك إلا باحتوائهم لأتباع و مناصرين يمكن تعبئتهم و تجنيدهم في المعارك السياسية، و الضغط بواسطتهم على باقي الفاعلين السياسيين المحليين.

[1] - الاقتباس مأخوذ من دراسة يزيد بلهونات، حول القبلية كحقل اجتماعي مستقل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] -Yazid Ben Hounet, «La Tribu comme champ social semi autonome,» *L'Homme*, no. 194 (Avril-Juin 2010), pp. 57-74

الفصل الرابع : بنية المجالس المنتخبة المحلية وإشكالاتها

طبيعة مؤسسات أم إشكال ممارسات

المبحث الأول : توليفة سوسيو أنثروبولوجية كلية لنتائج الانتخابات المحلية من 2017/2002 بالبلديات المدروسة

استطاعت الانتخابات أن تمثّل حقلاً معرفياً في المجتمعات الغربية، لكنّها أخفقت في أن تكون كذلك في مجتمعاتنا المحلية، وذلك لالتباس العملية الانتخابية ذاتها وافتقادها المعايير المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن حجب المعلومات والمعطيات ذات الصلة، وبالتالي فالانتخابات كتقنية للحكم، هو موضوع يثير الاختلاف بين طبيعة المجتمعات من حيث الجدل والنقاش[1].

لقد لخصت المقتربات السائدة في سوسيولوجيا الانتخابات المحلية في ثلاثة. ركز المقترب الأول على وظيفة الانتخابات كوسيلة لخلق الإجماع على النظام السياسي المركزي وذلك عن طريق التعبئة "من أعلى"، والتي تؤدي في النهاية إلى اللاتسيس، أي إبعاد المجتمع عن الممارسة الحرة للسياسة والمستقلة عن الهيمنة المباشرة للدولة. ونظر المقترب الثاني إلى الانتخابات كعملية هندسة التمثيلية، وهي أيضا تُمارس "من أعلى" عن طريق الإدارة، بالأساس وزارة الداخلية، التي تخطط للتمثيلية عبر الوسائل التقنية للانتخابات المتعارف عليها كالتقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع. أما المقترب الثالث فقد اعتبر الانتخابات وسيلة لإنتاج النخبة السياسية المحلية[2].

المطلب الأول: سوسيولوجيا المنتخبين المحليين

يتميز النظام السياسي في الجزائر باستمرارية نخبه السياسية بشكل عام، فإن الانتخابات التي شهدها الانتخابات المحلية منذ الاستقلال تعكس أيضا لمحطات متميزة عكست التحولات السوسيو-اقتصادية التي عاشها المجتمع الجزائري، تتمثل في تراجع هيمنة الأطر الحداثية (الحزب السياسي، الجمعية) بمقابل بقاء تأثير الأطر التقليدية (القبيلة العرش الدوار) بالرغم من ارتفاع سكان الحواضر الذي رافق التمدين، وتقلص تمثيلية موظفي الوظيفة العمومية (باستثناء رجال التعليم الذين ارتفعت تمثيليتهم) كنتيجة للتقويم الهيكلي ثم تنامي القطاع الخاص وتزايد تمثيلية المقاولين[3]. هذه التحولات أظهرتها الخصائص السوسيولوجية للنخبة المنتخبة في الفترة الممتدة بين 2002 حتى 2017.

[1] - بيار بيرنبوم و هرميه وبرتراند باديو آخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] - بيار بيرنبوم و هرميه وبرتراند بادي وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 87.

[3] - تمثيلية المقاولين، ليس المقصود بها البرجوازية الكبيرة التي تحتكر الفضاء الاقتصادي، حيث يمكن التمييز هنا بين ثلاث فئات اقتصادية، الاولى، هي كبار رجال الاعمال التي لا تحبذ الظهور لا في عالم السياسة او الاعلام، ولكنها تؤثر على القرارات السياسية، الفئة الثانية، وهي فئة رجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفئة لا ترى فائدة في العمل السياسي وتظل منهمكة في التسيير المؤسساتي لمشاريعها ولا تمنح

لا تعتبر الدولة كميكانيزم أحادي المهندس المتحكم في الانتخابات، بل أيضا هناك الناخبين والوسطاء، وأيضا التصورات السياسية لكل من المصوتين والممتنعين عن التصويت، وعلى الموارد السياسية والرمزية للمرشَّحين. كما أنه لا يقتصر على الفضاء الظاهر للانتخابات، بل يدرس أيضا الكواليس وراء الخشبة الرسمية التي تجري فيها ممارسة العملية الانتخابية.

عوض مقارنة النموذج الأمثل للانتخابات الذي تعرفه أوربا بالنماذج التي هي في طور التشكل، ننظر إلى الانتخابات المجالس المحلية باعتبارها مصدرا لمعالجة أطروحات مركزية في السوسيولوجيا السياسية تساهم في فهم طبيعة التحولات التي تشهدها الحياة السياسية المحلية.

نركز هنا على مفهومي التمثيلية والتعبئة السياسيتين على ضوء الانتخابات المحلية للفترة الممتدة بين سنة 2002 حتى سنة 2017. ويعد الخيط الناظم لهذه الدراسات الإقرار بوجود تحولات عميقة تشهدها البنيات والممارسات والثقافة التقليدية سواء على مستوى التمثيلية السياسية أو على مستوى التعبئة. فبالرغم من استمرار الوجود الظاهري للقبيلة، والزبونية، وباقي أشكال الولاءات التقليدية، تبرز ممارسات ذات طابع حداثي تتمثل في المساواة، والمردودية، والالتزامات المتبادلة، وتسييس المناطق المهمشة. تؤكد خلاصة هذه الافكار أن التاريخ السياسي الجزائري ليس جامدا. إنه يتغير، لكنه في نفس الوقت لا يتغير عبر القطيعة مع الماضي، بل إن التغيير يحدث في ظل أشكال متعددة من الاستمرارية.

نحن أمام فئات اجتماعية على المستوى السياسي تنتمي الى الاحزاب السياسية التقليدية (حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، و أحزاب جديدة ذات بعد علماني، وأحزاب اسلامية بشكل أقل) لكن وعند كل موعد انتخابي يتغير الالتزام الحزبي للفئات المنتخبة، حيث نشهد تغير الاشخاص في هذه الاحزاب السياسية، وينتقلون الى أحزاب أخرى، مفضلين فكرة أن عامل الخبرة والكفاءة هو الوحيد الذي من شأنه ان يحافظ على مكانة هؤلاء المنتخبين المحليين ويجعلهم محافظين على سدة عضوية المجالس البلدية، وهذا الذي يجعل الاحزاب السياسية تغير من خططها واستيراتيجيتها المحلية، فتعمل على مفاوضة بعض الاشخاص على حساب اخرين، وبالتالي فان المتغير الحزبي لا يمكن ان يكشف عن الفئات التي تدوالت على العهدات الانتخابية المدروسة منذ سنة 2002 و 2007 وصولا الى سنة 2012 و 2017 لان الحزب السياسي يغير القائمة المزكاة عند كل موعد انتخابي .

أما على المستوى الاجتماعي فنلاحظ نفس الاعراش والقبليات خاصة في البلديات الريفية المدروسة، ينحدر منها رؤساء البلديات المدروسين، بالرغم من هؤلاء يغيرون من

لنفسها وقتا للنقاش السياسي أو النضال الحزبي من اجل الوصول الى السلطة، بينما الفئة التي نجدها في المجالس المنتخبة هم صغار رجال المال على المستوى المحلي، فلاح أو مقاول صغير (مشاريع صغيرة) هذه الفئة تهتم بزيادة فوائدها الاقتصادية وتحاول الظهور في السياسة والانتخابات المحلية.

انتماءاتهم الحزبية، الا ان العرش يبقى الاقوى في هذه الحالة، فتتغير الأحزاب السياسية وتثبت العروشيات الاجتماعية التقليدية. وهذا يقودنا الى رصد خصائص التمثيل السياسي المحلي بين الولاء للحزب والعرش والشخص والادارة.

المطلب الثاني: التمثيلية **السياسية المحلية**

نعتبر أن مسألة التمثيلية تقع في قلب العملية الانتخابية. والتمثيلية مرتبطة بتحديد الشخص المؤهّل لتمثيل الجماعة. ويتم التركيز في هذا الموضوع تارة على مدى تشابه المرشح مع الجماعة المُمثَّلة وتارة على مدى تميزه عنها. تستنتج دراسات سوسيولوجيا الانتخابات المحلية أن البعدين يتواجدان معا في معظم الحالات المدروسة. تبدو للوهلة الأولى أن الولاءات القبلية تبقى عاملا أساسيا في تحديد التمثيلية السياسية المحلية، أي أن الناخبين يصوتون على المرشح الذي يمثل انتماءهم القبلي فنجد مثلا **ببلدية الصفصاف** (مستغانم) أن الولاء الأساسي يمكن في الاستناد على عامل العرش حيث أن عرش أولاد داني (المكون من أولاد المداح، الشوابيط، القلاعة) هو يتحكم في إنتاج المنتخبين منذ عهدة 2002 و عهدة 2007 وعهدة 2012 حيث أن نفس الأشخاص تم إعادة إنتاجهم للعضوية المحلية يتعلق الأمر بمرشحي الارندي الذي فاز بأغلب مقاعد البلدية سنة 2002 كمرشح عن جبهة التحرير الوطني ثم 2007 نفس العرش ولكن تتغير الشخصيات والأحزاب . ولم تبق التمثيلية حكرا على الفاعلين القدماء، بل برز على الساحة السياسية وافدون جدد يتمثلون في الأحزاب الناشئة حيث نجد في بلدية **بلعسل** (غليزان) مثلا أن القائمة الفائزة هي جبهة المستقبل في انتخابات 2017 و في انتخابات 2007 القائمة التي تمثلها الحزب الوطني الجزائري تتولى قيادة البلدية. وعلى عكس ما تقدمه بعض الكتابات من أن ظاهرة الأحزاب الناشئة تعتبر مظهرا من مظاهر التقليد، فإن ذلك يفسر بروز المرشحين كنخبة مضادة جديدة، لا تخلو بعض خصائصها من مظاهر حديثة مثل ارتفاع نسبة التعلم في صفوفها. كما أن ظاهرة دخول المقاولين إلى الحقل السياسي يفسر من جهة أخرى تحولا مس البنيات السياسية لنتائج الفعل السياسي. يتعلق الأمر ببلدية **الجزائر الوسطى (الجزائر)** فاز المقاول في حزب الحركة الشعبية الجزائرية .

لم تقتصر الانتخابات المحلية في الجزائر على الاختيار بين أفراد أو برامج متنافسة، ولكنها عملت أيضا على "ترسيخ الهويات الجماعية". وتؤكد بعض الدراسات على أن ميكانيزمات الهويات تكون أقوى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية كما هو متوقع، حيث الانتخابات المحلية تتحول إلى لحظة تتقوى فيها الانقسامات القبلية والإثنية. لكن الإثنية هنا تتحول إلى عامل يتجاوز طابعها التقليدي. إنها تعكس تحقيق المساواة من طرف الجماعات الاجتماعية، وتحقيق تمايز سياسي يحقق استقلالية بعض الجماعات ويحررهم من الهيمنة ، نجد مثلا البلديات الريفية مثل **وادي الخير**(مستغانم) يتم تكريس هوية جماعة الرزايقية وجماعة القنانينية ليتم بينهم التنافس في الاستحقاقات الانتخابية، أيضا في بلدية **سيدي خطاب**

(غليزان) يتم التنافس بين عرشين أو جماعتين بين أولاد أحمد و الزبايدية في التنافسات الانتخابية البلدية.

المطلب الثالث: مصادر التعبئة الانتخابية المحلية

تعتبر دراسات التنافس السياسي أن هناك عاملان متميزان ومتناقضان للتعبئة السياسية، النضال والوفاء لقضايا ومبادئ من جهة، والتعويضات والمنافع المادية وباقي مظاهر الزبونية من جهة ثانية. وكان التصور السائد هو أن التعامل التقليدي مع العمل السياسي يكون محصورا في أحزاب الأعيان، أو أحزاب الإدارة، كما كانت معروفة في الخطاب المتداول في الجزائر لكن الدراسات تسجل أن الزبونية في تزايد لدى باقي الأحزاب أيضا. لكن الزبونية تغيرت، إذ أنها لم تعد محصورة في العلاقة العمودية وغير المتكافئة بين المانح وبين الزبون، بل صارت تتطور إلى علاقات أكثر تكافؤا ترتكز على فكرة الالتزامات المتبادلة، يعتبر هذا التطور بداية ظهور لما يسميه ‘‘الزبونية الديمقراطية’’ التي تزاوج بين التمايز الاجتماعي و المساواة[1].

تغيرت أيضا التقسيمات التقليدية التي كانت تعتبر المدينة أكثر تسيّسا من البادية. فالريف في الجزائر أصبح أكثر تسّيسا[2] بسبب التحولات السوسيولوجية التي تشهدها والمتمثلة في عودة أبنائها من خريجي الجامعات الذين لا توفر لهم المدن فرص العمل، وفي تنامي العمل الجمعوي في مناطقها نجد مثلا بلدية مثل بلدية **الصومعة** بالبليدة التي تأثرت بالحراك حولها ولم تعد بلدية ريفية وأصبحت قابلة للتسيس بفعل الأنشطة التي يقوم بها المثقفون بها . وبالمقابل، فإن المدن تتسع، لكن بدون أن تترسخ الثقافة الحضرية في صفوف الشرائح حديثة التمدين. لهذا، وعلى عكس ما هو متوقع من سكان المدن، فأحياؤها الصفيحية ليست مسيّسة، بل إن هشاشتها الاجتماعية تجعلها عرضة لهيمنة سلطة المال والإدارة، ولرغبات التمرد المفاجئة. الامر الذي يفسر فوز القوائم الحرة والأحزاب الناشئة في بلديات مركز المدينة ينطبق الحال مثلا على بلدية **الجزائر الوسطى.**

لا يعتبر أن تراجع المشاركة في الانتخابات المحلية، وهي الظاهرة الذي كانت برزت في انتخابات 2002 (ثم استمرت بشكل أكثر وضوحا في انتخابات 2007) تعني موت السياسة. إن هذا التراجع لا يعني إلا أن السياسة تمارس بأشكال مختلفة وعبر قنوات متنوعة. إذ في الوقت الذي يهجر فيه المواطنون فضاءات الانتخابات، فهم في نفس الوقت ينتقلون إلى فضاءات جديدة في المجتمع المدني، ويشاركون بمعدلات لا تتوقف عن النمو في الحركات الاجتماعية والجمعيات.

---

[1] - غي هرميه و بتراند بادي، معجم علم السياسة والعلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 86

[2] - المقصود بالتسيس هو زيادة تقبل القيم السياسية والاندماج بفعالية في العمل السياسي.

نؤكد هنا على الطابع المتنوع لأشكال التمثيلية وأساليب التعبئة من منطقة إلى أخرى، وعلى غياب سوق انتخابي منسجم على المستوى الوطني، الشيء الذي يدعو إلى ضرورة الانتباه إلى المميزات الجهوية انطلاقا من إشكاليات جديدة. هذه الإشكالات تسمح أيضا بملاحظة التحولات الصغرى (دخول متغيرات جديدة في الحقل الانتخابي المحلي لسنة 2012 مثل الفئات ذات المهن الحرة مقارنة بغيابها في الحقل الانتخابي لسنة 1990 كما وضحنا في ما سبق) التي لا تبرزها المقتربات التقليدية.

يعتبر المتخصصون في مجال السوسيولوجيا الانتخابية المحلية على الرغم من قلتهم أنه على عكس ما ظل متداولا في السابق، فالسياسة على المستوى المحلي تشكل مظهرا من مظاهر التنشئة socialisation ، والتي تعني الإشراك التدريجي للمجتمع المحلي في حقل السياسة. وإذا كان الانتخاب المحلي هو أحد وسائل التنشئة، فإن من نتائجه أنه يساهم في خلق شروط جديدة للسلطة السياسية على المستوى المحلي. وركائز هذه السلطة لم تعد محصورة لا في النظام السياسي متمثلا في الدولة، ولا الموقع الاجتماعي المتوارث أو الموقع الاقتصادي المتميز، أوالنفوذ لدى الإدارة المركزية، أو الخبرة التقنوقراطية. إن المشاركة عن طريق الانتخاب، ترسخ القرب والانجاز كشروط للسلطة السياسية المحلية. وهو ما يعطي وزنا جديدا للتمثيلية السياسية، ويوسع من هامش قدرة التأثير على الحاكمين من طرف المحكومين.

هذا وتبرز مسألة الأصيل والدخيل (endogène/exogène)[1] هنا في انتاج التشكيلات الانتخابية لرؤساء البلديات، فالدخيل هو ممارسات الدولة وأطرها التنظيمية التي تتدخل في عملية تطعيم الناخبين من خلال الأحزاب السياسية، وبرامج الحملات الانتخابية التي يحملها المترشحون، بينما يظل الأصيل متمثلا في دور العروشيات، حاضرا بقوة في ترجيح فوز مترشح ما عن مرشح آخر، بالرغم من أن العرش لا تمنعة نصوص الدستور من التدخل في بناء العملية السياسية على المستوى المحلي. هذه الاستنتاجات التي تؤكد البعد الحداثي الذي يتجلى في فضاءات وكواليس الانتخابات المحلية تعتبر استمرارا مثلا لما سبق أن نشرته الشاريبي. [2]

المطلب الرابع: الوضعيات المهنية الاقتصادية في المجالس المنتخبة المدروسة

تتمظهر في السوق السياسي بالجزائر العديد من الأشياء، والتي لاحظناها في أثناء الدراسة، أذ أن العملية الانتخابية تعني في هذه الحالة، تلك العلاقات التي تتم في الحقل

[1] - لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة الى بتراند بادي وغي هرميه، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، ص 199.

[2] - أنظر في كتابها: **الخاضعون والمتمردون في المغرب** الذي كانت نشرته سنة 1995 (Mounia Bennani-Chraibi. **Soumis et rebelles: Les jeunes au Maroc**. Casablanca : Le Fennec, 1995.) كانت نبهت إلى البروز التدريجي والمتواصل للفرد الحداثي المتحرر من الثقافة والبنيات التقليدية.

السياسي بين الأحزاب والمرشحين والهيئات الشكلية وغير الشكلية للسلطة خصوصا على المستوى المحلي حول العرض الانتخابي، ان الصفقات التي تتم بين اطراف اللعبة السياسية في التزكية لمناصب التمثيل وتسيير الشأن العام، مع ما يكون من علاقات زبونية وفي حقيقة الأمر مقاولة، من خلال البحث الميداني سجلنا العديد من الحالات حيث تحول العديد من أصحاب المهن الحرة و رجال الأعمال دخول عالم السياسة بشغل مناصب انتخابية على مستوى البلديات (مثلا في بلدية سيدي خطاب مقاول في البناء يشغل رئيس البلدية، ومقاولا أخر في بلدية بلعسل بغليزان ايضا، في العهدة الانتخابية 2017/2012)، كما سجلنا كيف لأعضاء في المجالس الشعبية البلدية أن يصبحوا أعضاء مجلس الامة، في حالة المنتخب عن ولاية مستغانم (الارندي عن بلدية مستغانم) رجل أعمال """"مرقي عقاري""، أن مقاولي السياسة يسمح لهم رأسمالهم المادي الممزوج بالرأسمال الاجتماعي بالدخول في دائرة علاقات القوة عشية كل مواعيد انتخابية .

المطلب الخامس : أسباب الصراعات في اعداد القوائم الانتخابية وأثرها على أداء المجالس البلدية المنتخبة

ما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد أن فترة تشكيل القوائم الانتخابية ترافقها مجموعة من الصراعات داخل التشكيلات السياسية الحزبية محليا عشية كل موعد انتخابي سواء نتيجة الرفض الذي تواجهه القائمة المعلن عنها او المعلنة نيتها للترشح او بسبب عدم حصول البعض على على مركز مقبول ضمن القائمة او نتيجة لصراعات ونزاعات تنشأ بسبب نظرة قدماء المناضلين للوافدين الجدد على الحزب وعلى القوائم الانتخابية والذين ينظر اليهم على انهم مدعومون من طرف الإدارة المحلية أو المقاولين أو من طرف جماعات ليست على صلة عضوية بالحزب محليا .

تعكس هذه التشنجات حدة تعقد الفعل الانتخابي المحلي بسبب تعقد مسارات فاعليه(الأحزاب السياسية محليا المنتخبون المحليون أو المترشحون لذلك أعوان الادارة المحلية) فضلا عن الرهانات المرتبطة بها فمثلا يصح لنا أحد المبحوثين في سياق محاولته دخول غمار انتخابات 2012 أن العملية تشترط على الأقل ما مدته عاما قبل الحملة الانتخابية استثمار علائقي مع مسؤول الحزب على مستوى الولاية (منتخب عن حزب جبهة التحرير الوطني ، مستغانم) قائلا" **باش دير السياسة وتدخل APC يلزملك عام كامل وأنت تحضر وتجري و تجمع مع الناس وتصرف دراهم ...**"" .

عامل الاستثمار المسبق في الحقل السياسي قد يفنده مجموعات أخرى بالتأكيد على حسن العلاقة مع الإدارة المعنية بتزكية مرشحين دون آخرين حيث يؤكد مجموعة الباحثين

أن المسالة تكمن في العاصمة (منتخب عن حزب العمال بلدية الصفصاف) وان **"" الحج إليها قبيل الاستحقاقات من شانه أن يحمل معه الخيرات الحزبية ""** .

عن الدور الذي تقوم به الاحزاب السياسية في انتقاء المترشحين، وتزكية مرشحين دون أخرين، يتحدث المستجوبون عن أمور في غاية الأهمية، منها ما تعلق بالرأسمال العلائقي مع رؤساء الأحزاب الوطنية أو على المستوى الولائيومنها ما يتعلق بالرأسمال المادي وعلاقات النفوذ داخل البلدية أو الولاية، ومنها ما يتعلق بجانب ضئيل بالكفاءة والقدرة على إقناع الناخبين والقدرة على تسيير البلدية، وهنا سجلنا اجابات مناضلين للاحزاب السياسية غير الحاكمة وبشكل خاص حركة مجتمع السلم، الحركة الشعبية الجزائرية، النهضة، حزب العمال، والتحالف الجمهوري الجزائري وأحزاب اخرى(26 %).

أما ما ارتبط بشبكة العلاقات والرأسمال العلائقي، فمعناه ان الاحزاب السياسية غالبا ما تتفق على تزكية المناضل داخلها الذي يمارس النضال السياسي لمدة تزيد عن 5 سنوات، وهذا يعني مداومة المناضل على الممارسة الحزبية قبل الاعلان عن الترشح، يقول أحد المستجوبين عن حزب جبهة التحرير الوطني عن بلدية مستغانم، " ان المناضل ملتزم بحضور التجمعات الدورية العادية التي ينظمها المحافظ الولائي للحزب، وعلى أساس انضباط المناضلين بالحضور وتنشيط الحزب على مستوى البلديات، تتم التزكية لشخصه دون غيره من المناضلين""""، النقطة التي يثيرها العضو عن التجمع الوطني الديمقراطي عن بلدية غليزان(2017/2012) ، ان"" التزام بحضور التجمعات الشعبية، والحضور اليومي للمكتب الولائي للحزب، هو مفتاح الترشح للانتخابات البلدية، لأن ذلك يسمح بخلق رضا أعضاء المكتب الولائي، حرفيا يقول..باش دير البلدية، لازم تخسر وقتك على حساب صوالح للحزب"".

ما يؤكد الطابع العلائقي لشبكات العلاقة الاجتماعية قبيل التزكية للترشح، هو توافر الوقت اللازم للراغبين للترشح للانتخابات المحلية، فحسب الدراسة، لا نجد العمال الإداريون التي يشتغلون صباحا من الثامنة صباحا الى الرابعة مساء يوميا ما عدا ايام عطلة الاسبوع، عكس رجال الاعمال و الاساتذة الذين تتوافر لديهم ايام عطل ما يسمح لهم بدوام التفاعل مع مجريات الأحزاب السياسية، ضف الى ذلك البطالين الذين لا شغل لهم الا تصيد الفرص و تنشيط الحياة السياسية المحلية بما يرجع عليهم بالفائذة المادية، يقول الرئيس السابق لبلدية السوافلية للعهدة الانتخابية 2012/2007 """" ان السياسة دوام وماشي عوام"" بمعنى السياسة ليست مناصب بل عمل يتميز بالاستمرارية حتى ولو كانت غير أهدافه الترشح لمناصب انتخابية.

أما بالنسبة لي دور الرأسمال المادي ودوره في عمليات الترشيح، فالمحللون في علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، لا حظوا انه ومنذ انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، ومنذ الازمة الاقتصادية التي مست مختلف الدول والجزائر بشكل الخاص، اضحى تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، أمرا يثقل من كاهل الدولة، فعوض الاستنجاد بأصحاب

الشهادات العليا والخبرة في التسيير ، سجلنا العكس من ذلك، حيث تم الاعتماد على رجال المصالح الاقتصادية، والاستثماريون للولوج إلى المجالس الشعبية البلدية، ليس فقط لدعم الحزب ماليا، بل أيضا من اجل استقطاب الطبقات الوسطى والفقيرة، بأموال و هدايا، لـــــــــقد صرح أحد المبحوثين كيف أن للرياضة أن تسهل عملية الترشح والفوز بمقاعد مهمة في البلدية حيث يقول"" دعمت دورة رياضية في كرة القدم بأموالي الخاصة، بهدف نظم الشعب في صفي "

المبحث الثاني : رؤساء المجالس الشعبية البلدية والممارسات الانتخابية

تعتبر الظاهرة الانتخابية خصوصا السياسية منها فرصة مهمة بالنسبة للفاعلين السياسيين على اعتبارها انها لحظة حاسمة لتقييم مدى فاعلية الخطاب السياسي على المستويين المحلي والوطني، كما تعتبر بالنسبة للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية ميدانا غنيا ومعقدا في الوقت ذاته على اعتبار انها تتيح لهم المجال لمتابعة الفعل الانتخابي بغية فهم رهاناته التي تتعدى في الكثير من الاحيان الظرفية الزمنية في الشق السياسي فيها لتكشف عن رهانات اخرى ذات طابع اقتصادي، جماعاتي أو زبائني

المطلب الأول: رؤساء البلديات و التماثل الممارساتي للفعل الانتخابي

أثارت فترة الانتخابات المحلية العديد من التساؤلات حول نسب المشاركة السياسية لدى الهيئة الناخبة، فقد أحدثت نتائج الانتخابات المحلية لسنة 2007 ضجة سياسية واعلامية نتيجة تدني مستوى المشاركة الانتخابية مقارنة مع نسبة المشاركة في محليات 2002 و تجلي حالات العزوف عن اختيار المنتخبين، مجسدة بذلك ميدانيا حالة البرودة في التعاطي مع هذا الموعد الانتخابي أثناء الحملة الانتخابية التي سبقتها.

المطلب الثاني: تأثر المنتخب بالعصبية وممارساتها

يظهر أثر نزعة الولاءات الأولية بصورة جلية في الانتخابات المحلية، وذلك يعود لطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي، ففي الانتخابات البلدية حيث يكون عدد البلديات الريفية هاما جدا بالمقارنة بعدد بلديات المراكز الحضرية الكبرى، وهذا وضع تعرفه جميع الدول العربية، أين تظهر القيمة الكبرى للعصبية عند الريفيين بصورة خاصة، لكون القاطن بالأرياف يجد الأمان والاطمئنان في التمسك بالعصبية .خصوصا وأن مجتمع القرية مجتمع محدود وشبه مغلق يرجع في الغالب إلى أصل واحد (أو يعتقد في ذلك)، إذ قد تجمعه صلة الدم أو صلة النسب والمصاهرة، وهذه الصلات تلون العلاقات بين الأفراد باللون فكل فرد في القرية معروف من حيث عائلته وحسبه ونسبه وأصله وممتلكاته[1].

[1] -علي أحمد عيسى، المجتمع العربي، القاهرة: دار المعارف، 1961 ،ص. 62.

هذه العلاقات غير الرسمية تلعب دورا حاسما في الحملات الانتخابية، إذ تختفي المنافسة السياسية الإيديولوجية لتترك مكانها لتنافس قبلي تغذيه العصبية، خصوصا وأن المراكز الانتخابية والمقاعد المحددة لها غالبا ما تجمع قريتين أو أكثر، وهذا يعني تنافسهما على المقعد الانتخابي، فالفرد المصوت بدافع العصبية والتضامن القبلي يدلي بصوته للمرشح الذي يرتبط معه قرابيا أو نسبا، فالصراع صراع شرف قبلي وليست دلالاته السياسية سوى أمرا ثانويا. وتفسير ذلك مرتبط بطبيعة ثقافة القرية وطبيعة بنائها الاجتماعي القبلي الذي يجعلانها لا تعترف بالقيم الغربية ولا تشجع على تنميتها، فثقافة القرية لا تقيم وزنا إلا للقيم الجمعية التي يحددها مجتمعها، والتي تنعكس في قيم الأسرة المركبة والممتدة التي تشكل أساس البناء العشائري.[1]

أضحى المنتخب في البلديات الى حد كبير محكوما بمحددات انثروبولوجية داخل المجتمع فلا يمكن بالضرورة ان يكون من ذوي الجاه ولا المال بصرف النظر عن المستوى الفكري او التعليمي حيث لايقيم المجتمع لها وزنا وحتى وان حدث وان وصل بعض المثقفين الى المجالس المحلية فاما انهم يهمشون او يذوبون ذاتيا في حركية وسيرورة الواقع الجديد الذي يجدون انفسهم فيه بما يتصف به من مظاهر العصبية الجهوية القبلية او الزمر المصلحية السياسية وما تفرزه من الممارسات والسلوكات مجسدة معنويا مثل التحالفات العروشية و القدرة على التاثير على الناخبين و الولاء للعصبيات والشخصيات النافذة ماليا او سياسيا وغيرها من الممارسات والسلوكات التي تظل من خصائص المجتمع العصبي سواء كانت العصبية عروشية او مصلحية نفعية اوسياسية بحتة.

فالمنتخبون لاول مرة في المجالس المنتخبة محل الدراسة يكون امام صورة مثالية عن واقع الحياة العمومية والاطراف الفاعلة فيها الامر الذي يشجعة على ان يساهم قدر الامكان في مسالة التنمية الشاملة بابعادها المختلفة ويحسن ظروف المواطن في هذه المجالات وغيرها.

لكن سرعان ما يبدأ في اكتشاف الواقع المعقد و الهوة الكبيرة من الخطابات الرسمية سواء كانت على المستوى المحلي او المركزي فهذه الاخيرة لايمكنها الا ان تعمل من اجل الحفاظ على منصبها في السلطة بتجنب انتقاد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

لأن المنتخب المحلي هو الحلقة الضعيفة نسبيا في السلسلة العصبوية المتشابكة الفاعلة في الواقع المحلي فليس له قدرة التأثير على تغيير الممارسات التي دأبت عليها مجموعات اجتماعية مختلفة يكون المنتخب فيها امام خيار واحد هو التأقلم معها والتعاطي مع حركياتها.

1. العصبية كمحرك للترشح والفوز:

[1] -فوزية ذياب، لقيم والعادات الاجتماعية، ط 2 ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980. ص ص 253-254

على غرار التحليل الخلدوني حول قيام السُلط في المجتمعات العربية فان مفهوم العصبية[1] الذي شغل جل اهتمام نظرية ابن خلدون حول قيام الملك والسياسة، و هي أي " العصبية رابطة سيكولوجية شعورية ولاشعورية تتكون من أقارب الرجل الذين يلازمونه، وهذا يعني أولا أن العصبية تقوم أولا على القرابة، ثانيا، أن جميع أقارب الرجل، ليسوا بالضرورة عصبة له، بل فقط، الذين يلازمونه منهم[2] فان هذه الاطروحة تصلح لتفسير قيام السُلط المنتخبة البلدية حيث ان المجموعات المتحالفة والمنظمة والمهيكلة دمويا وقرابيا في المجتمع سواء على أسس عرقية قبلية عروشية أو من خلال مجموعات المصالح او التنظيمات السياسية الحزبية وحتى التيارات الايديولوجية المختلفة من العلمانية او الوطنية المعتدلة والاسلامية وما يصادف ذلك من الاصناف العصبية في المجتمع.

ان أساس الرابطة العصبية هو ذلك الاستعداد الطبيعي الفطري،الذي يدفع الفرد الى نصرة قريبه في الدم، والدفاع عنه والنعرة عليه[3]، وعلى أساس ذلك فان أول احتكاك مباشر للمنتخبين بالاصناف العصبية يكون أثناء عملية الترشح للمجالس المنتخبة المرفوقة بالتزكية الحزبية السياسية من جهة ومراعاة الوزن الاجتماعي في معادلة التوازنات العامة المحلية والامتدادات القبلية العروشية او القوى التي يمثلها ويدافع عن مصالحها والتي ستتولى فيما بعد مهمة دعمه للفوز بكل الوسائل التقليدية المشروعة . وهي نفس الجهات التي تقوم بمؤازرته وحمايته في مواجهة خصومه بعد الفوز واستلام المهام وفي اغلب الاحيان يكون الدعم للفوز والمؤازرة في المنصب من منطلقات مصلحية نفعية،

من الطبيعي ان يتاثر المنتخب بشكل او باخر بالظروف والمعطيات التي اوصلته الى موقع المسؤولية البلدية والمساعدة على تركيز وتقوية ذلك الموقع في خضم ضبابية المحيط العام الذي يحيط به وصراعات اقاطابه وتسابقها لاحتوائه وتسخيره لخدمة اغراضها ومصالحها.

فمهما كانت الاهداف التي يحملها المرشح/او المنتخب في سدة العضوية المحلية شرعية ومقبولة من طرف احاحات ومطالب الناخبين او المواطنين فانه من الصعب على المنتخب من ان يتمكن من البقاء صامدا امام القناعات الشخصية المتعلقة بالتعامل مع الشان العمومي بطريقة عقلانية ومصداقية وشفافية وهو يعرف ان ترشحه وفوزه لم يكونا الا ثمرة اللعبة العصبية وان استمراره في المنصب مرتبط بولائه لمن جاؤوا به كمنتخب. ومن هنا تتجلى بوادر التأثر لدى المنتخبين بمنطق التكتل والتحالف والتصادمات مع الاطراف الاخرى الى ان يصل به الحد الى درجة الاعتقاد بأحقيية وصوابية المقولة الشعبية" كول او وكل".

---

[1] -في لسان العرب: " عصبة الرجل: بنوه و قرابته لأبيه....قال الأزهري: عَصَبَة الرجل : أولياؤه الذكور من ورثته، سموا عصبة لأنهم عصبوا بنسبه أي استكفوا: فالأب طرف والابن طرف، والعم جانب والأخ جانب: والجمع عصبات، والعرب تسمي قرابات الرجل أطرافه،ولما أحاطت به هذه القرابات وعصبت بنسبه سموا عصبة.

[2] - محمد عابد الجابري، ***فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي***، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 167.

[3] -محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 171.

تشبع الثقافة السياسية للمنتخَب بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات القبلية وخضوعه لها واحترامه (الطوعي أو المكره) لمبادئها أكثر من احترامه للقانون، والتزامه بالأعراف العشائرية التي تطالبه بالتضامن الاجتماعي، وقناعة المسؤول المنتخَب على أن عرف الجماعة (الأولية) هو قانون وأخلاق، هو أول قاعدة ظهرت للخطأ والصواب، وأنه أصل القانون ومنبعه، لذلك يحس أفراد الجماعة بضرورة توافق جميع سلوكياتهم بما فيها السياسية معه _ .سواد ثقافة الريف التي لا تعترف بالقيم الفردية، لكنها تقيم وزنا للقيم الجماعية التي تمثل الموروث الثقافي التاريخي، إنها روح الأجداد. وهذا حتى في المراكز الحضرية. فالفرد كفرد لا قيمة له إلا في العائلة، فهو يعمل من أجل العائلة، ويتزوج من أجلها، وينجب من أجلها، ويختار من ينوب عنه في ممارسة السلطة من أجلها[1].

2/ تأثر المنتخب بقواعد العملية الانتخابية:

رغم دخول المترشح المعترك الانتخابي من ابواب التزكية والدعم الذي تلعب فيه العصبيات المحتلفة دورا محوريا فان ذات المترشح المنتخب يكون على قناعة تامة بان الارمادة القانونية والتنظيمية واليات الرقابة المتعددة لا ولن تسمح باي محاولات للتلاعب باصوات الناخبين وبنتائج الانتخابات[2].

وهو بذلك يحتفظ بهامش من التفاؤل بمصداقية العملية الانتخابية والقائمين عليها رغم الاحباط الذي لمسه عند مرحلة الترشح في بداياتها وما يرافقها من ظواهر باثولوجية قد تضعف وتقوي اللعبة السياسية في الوقت نفسه .

الا ان المنتخب المحلي سيكتشف من جديد وهو يتابع ويتفاعل مع اطوار المعركة الانتخابية ان هناك فرقا بين الاعلانات والظواهر الكامنة وان محاولات تغيير نتائج الانتخابات تظل قائمة الى غاية الاعلان النهائي للنتائج الانتخابية فهو ربما يكتشف نسبية حياد الادارة المحلية .

الجدير بالذكر هنا أن محاولات التغيير في مجريات العملية الانتخابية يكون مصدرها مجموعات الضغط والقبليات والعروشيات والحركيات الجمعوية ومجموعات المصالح وهي كلها تمارس عمليات الفعل ورد الفعل كل حسب موقعه من التاثير في النتائج

بعد هذا الانطباع يكون المنتخب المحلي امام صورة سوسيولوجية للمشهد السياسي المحلي الذي تتصارع فيه قوي خفية لرسم معالم الخريطة الانتخابية على مستوى البلدية يكتشف ان قواعد اللعبة السياسية قد تنتظم من خلال مجموعة القوانين التنظيمية والاطر الرسمية التي تحاول عقلنة تسيير معالم العملية الانتخابية ولكن عندما نجد مثلا امثلة عن

[1] -ترى فوزية ذياب أن العرف سيد مطاع. أنظر في هذا المجال كتابها: القيم والعادات الاجتماعية، ط 2 ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980

[2] - بشيرفريك، الولاة في الجزائر، في خدمة مَن، مرجع سبق ذكره، ص

محاولات مؤكدة لتغيير نتائج الانتخابات لصالح مرشح دون اخر كالتصويت مرات عديدة في مكان شخص واحد ميت او غير مدلي بصوته يوم الاقتراع يكتشف المرشح/ المنتخب ان اجواء دخول البلدية هي اجواء مصحوبة بطقس غير مستقر قانونيا وهو ما يسجله اثناء التعامل فيما بعد مع المواطن[1].

3/ المنتخب ومظاهر الولاءات العصبوية المصلحية:

في سياق مباشرة مهامه يكون المنتخب المحلي معايشا للمظاهر المرافقة لعمليات الترشح واشكال التحايل قد يصطدم بمجريات وكواليس الحياة العمومية بما تتميز به من العلاقات والاداءات الوظيفية بين المتعاملين والفاعلين على مختلف المستويات من اشكال التحالفات والتكتلات في شكل سلسلة مترابطة من الولاءات العصبية سياسيا وعشائريا ومصلحيا في عملية تصاعدية من القاعدة الى القمة اي الادنى يوالي الاعلى ويخدمه نظير حمايته ودعمه ومساعدته وتسهيل مأموريته لقضاء مصالحه وحاجياته[2].

يكتشف المنتخب المحلي تدريجيا وهو يحتك يوميا من خلال الاضطلاع بمهامه ان لم يندمج في هذه الشبكة تكون وضعيته الوظيفية المهنية والاجتماعية هشة وضعيفة، وانه معرض للتهميش وقد يكون مقصيا الى حد كبير في تسيير البلديات خاصة تلك التي تعرف ضغوطات متزايدة يوميا.

سيلاحظ المنتخب المحلي تهافت الناس افرادا وجماعات على تقديم الولاء وعرض الخدمات استثمارا وتحسبا لكسب المصالح وحتى المنافع وقد يندهش من تزاحم "" الخدام"" للترويج بخصائل """"الاسياد"" واقتراحهم كحماة ورعاة المنتخب الذي يكتسب هالة عظيمة في نظره وفي نظر المواطنين.

هكذا ترتسم صورة اخرى عن المجتمع في مخيلة المنتخب المحلي صورة معكوسة عن حقيقة مثالية غائبة كيف ان مجتمع تسيطر فيه ارادات مختلفة بعيدة عن اهتمامات الطبقات الوسطى الفقيرة كيف ان هذا المجتمع غر المرئي من قبل الافراد ينتظم من خلال سلسلة من التحالفات والولاءات الفردية والجماعية على اسس المنافع المتبادلة بين الاقطاب العصبية يسصبح بالنسبة اليه واقعا ملموسا ومعاشا وقد يضطر للاندماج فيه الى حد كبير.

على اساس ذلك يصبح المنتخب مجبرا على التحالف واعلان الولاء لمن يعتقد انهم في مركز القوة ماليا وسياسيا وعشائريا وجاها واداريا ليس من اجل المآرب الخاصة الشخصية فقط، بل ايضا من اجل ضمان خدمة البلدية في احسن الظروف وجلب المشاريع التنموية

[1] - بشير فريك، الولاة في الجزائر في خدمة من؟ ، الجزائر: منشورات الشروق، الطبعة الاولى، 2014، ص 195.
[2] - بشير فريك، منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا، مرجع سبق ذكره ص

والاستثمارات المنتجة وتوفير الخدمات الاجتماعية العمومية، ذلك هو واقع معظم البلديات المدروسة والامثلة التي سجلناها عديدة جدا في هذا السياق.

4/ المنتخب ومسألة """" خدمة منتخبيه """":

هي دورة سياسية اقتصادية ترتبط بالمردود المادي للتصويت الانتخابي كما حلله علماء السياسة والاجتماع فوصول رئيس البلدية الى موقعه الانتخابي يكون بتضافر عدة عوامل من بداية الترشح الى الانتخابات والفوز والتعيين على رأس البلدية، هذه العوامل تشترك فيها العصبيات الحزبية والقبلية العشائرية بقياداتها وأعيانها، فكما اكد المفكر ""كارل ماركس"" زيف مفهوم المصلحة العامة في نظر اصحاب الاطروحات الراسمالية، حيث ان المصلحة العامة في نظرهم هي خدمة مجموعة قليلة من الافراد التي تملك راس المال وتتحكم في مصائر الناس هؤلاء الذين يشكلون اغلبية المجتمع لا يملكون لان ان يستسلموا للواقع المر الذي يعيشونه ونفس الامر بالنسبة للحالة هنا يكون المنتخب في خدمة ليس الصالح العام وانما خدمة حاجيات مجموعات حزبية مصلحية نفعية ذاتية، فهؤلاء ينتظرون من المنتخب رد الفضل والجميل وبالاحرى خدمة الجماعات التي اوصلته الى سدة الزعامة البلدية[1].

بمجرد مباشرته لمهامه سيواجه ما يسميه العرف المحلي """"المير"" مطالب عديدة ومتعددة ولا يهم اصحابها ان تكون شرعية او غير شرعية فالغاية عنهم تبرر الوسيلة، وما على المنتخب الا رد الفضل والجميل لهؤلاء سواء مكرها او عن طواعية.

تواجه المنتخب عدة اسئلة امام هذه الوقائع وقد لا نتعجب من هذه الظواهر فقواعد اللعبة الديمقراطية في اعرق الدول تكون وراءها مجموعات نافذة تتحكم في صنع القرار فنجد مثلا رئاسة الولايات المتحدة الامركية لا تخلو من ضغوطات مجموعات اللوبي اليهودي ومختلف المجموعات الاخرى الضاغطة على صناعة القرار في هذه الدولة فالامر على مستوى البلديات موجود لايستطيع فيه المنتخب في غالب الاحيان كيف يتصرف وماذا يعمل ؟

5/ رئيس البلدية ومسألة الصلاحيات:

القانون البلدي رقم 10/11 اورد مهام كثيرة للبلديات وخص رؤساءها بصلاحيات في شتى المجالات سواء بصفتهم ممثلين للبلدية او للدولة، ومن هذا المنطلق فان الانظار تتجه بصورة مركزة الى البلدية ومنتخبيها على اختلاف درجاتهم ومستوياتهم الاجتماعية دون استثناء كل حسب حاجته وهدفه فردية كانت او جماعية وفيما يلي استنطقنا من خلال المنتخبين محل الدراسة حول مسألة تحقيق متطلبات التنمية بنسبة كبيرة ام لا[2].

---

[1] - بشير فريك، منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا، مرجع سبق ذكره، ص 152

[2] - عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سبق ذكره، ص79

الملاحظ من الجدول رقم 34 ان اغلب المنتخبين اكدوا ان تحقيق التنمية بنسبة كبيرة وقد حددناها ب 95% لم تتحقق مع العلم ان اغلب المنتخبين اعزوا ذلك لعد اسباب سوف ناتي الى ذكرها في جداول لاحقة وبالتالي تصبح مسألة ارضاء الجميع وتحقيق التنمية الشاملة وارضاء جميع متطلبات الافراد والجماعات داخل البلدية امرا مستحيلا واذا كانت الامكانات والمعطيات لاتسمح بذلك امام التوازنات المحلية التي قد لا تاخذ في عين الاعتبار مطالب الفئات الفقيرة الا في بعض الفتات والدليل على ذلك ما شهدناه ونشهده حول قصور التنمية في ارياف البلديات المدروسة حيث لاطرق ولا مواصلات وشبكات للغاز ونقص المشفيات ناهيك عن ما يعتبرونه الساكنة امورا مستحيلة مثل التزود بشبكات الانترنت التي لم تصل في اغلب مناطق المجتمع الجزائري العميق الى درجة الوجود وعن سببية عدم تحقق التنمية في البلديات المدروسة .

المبحث الثالث : الدور الوظيفي و إشكالاته في المجالس المنتخبة البلدية

"ماكس فيبر"M.weber، أن العلوم السياسية المعاصرة تركز أكثر فأكثر في بحوثها المتعلقة بالسلطة على الأطراف الفاعلين وأعمالهم ونزاعاتهم المفتوحة، ويشاطره "روبرت دال" R.Dahl في ذلك ، بل ويأمل كذلك أن يتم التطرق إلى مسألة السلطة عبر **دراسة القرارات** Les décisions، التي يتخذها الفاعلون في السلطة [1]، ومن هنا يقترح "دال" التمييز بين السلطة الممكنة والسلطة الفعلية.[2] وفي المجال السياسي يرتبط القرار السياسي بالمؤسسات التي تمارس الحكم ، بواسطة صناعة القرار، ويكون القرار سياسيا إذا كان المجال الذي يقع فيه سياسيا ، كما تلعب مسألة القرار أساسا في العملية الديمقراطية ، التي تبنى أساسا على هوية من يقرر ، ومن يريد القرار ، وقد يكون القرار جماعيا ويأخذ صيغة القانون .[3]

المطلب الأول : رؤساء البلديات و مسألة التنمية المحلية

1 ـ ويرجع استخدام مفهوم الوظيفة أو التحليل الوظيفي في مجال علم الاجتماع السياسي أيضا ، إلى الإسهامات المهمة لبعض علماء الانثرو بولوجية ، من أهمها التحليلات التيقام بها " مالينوفسكي " عن التحليل الوظيفي للثقافة ، وما كتبه " رادكليف براون " في دراسته عن المجتمعات القديمة ، أما إسهامات " روبرت ميرتون " فيعدها البعض أساسا لنظرية التحليل الوظيفي المعاصر ، لاسيما عندما حاول أن يطرح أفكاره عن البنائية الوظيفية ، ويحلل طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي ، وقد ظهر ذلك في تحليلاته المميزة الوظائف الظاهرة والكامنة ، ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة ، والتغيرات التي تحدث على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث ، وينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع باعتباره نسقا Social System اجتماعيا مترابطا ترابطا داخليا ، ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة محددة ، حيث أن أبرز ملامح أي نسق هو ذلك التفاعل الذي يقوم بين مكوناته ، ويستخدم اصطلاح التمثيل الوظيفي في علم السياسة لوصف التمثيل النوعي للجماعات المهنية كالعمال وأصحاب العمل في صناعة معينة ، أو أعضاء إحدى المهن ، إلى غير ذلك لقد كانت إسهامات T.Parsons "" تالكوت بارسونز، . نقطة انطلاق أساسية ، لتحليلات العديد من العلماء الذين جاءوا بعده ، وكانت نموذجا تحليليا للتحليلات الوظيفية، حيث اهتمت بدراسة النظام والمشكلات والظواهر السياسية ، فلقد ميز بارسونز الوظائف السياسية تعمل على استمرارية وجوده والمحافظة عليه ، حين ميز بين أربعة وظائف هي: أ - أن كل نظام يتكيف مع البيئة المحيطة به (النظم الخارجية) .ب - على النظام أن يتبع أهدافا خاصة به ، وبقية الموارد والطاقات الأساسية التي يحققها .ج- يجب على كل نظام أن يحرص بشدة على ضرورة دمج أعضائه ، ويحقق نوع من التضامن الداخلي .د- يجب على كل نظام أن يضع مجموعة من المعايير والنظم التي تسعى لتحقيق أهدافه. ولذلك استخدمنا هذا المنهج من فهم ظاهرة السلطة السياسية المحلية ، من حيث بنائها ، ووظائفها.انظر في :مولود زايد الطيب،علم الاجتماع السياسي،لبيبيا، دار الكتب الوطنية،الطبعة الأولى،2007.ص ص65،64،63.

[1]-Voir :Birnbaum p.(éd), **le pouvoir politique**, Dalloz,1975 ;Dahl R, Qui Gouverne ? A.Colin, 1971 ;Gremion C.,Profession: **décideur.Pouvoirs des hauts fonctionnaires et réforme de l'Etat**,Gauthier-Villars,1979.

[2]-Voir :Birnbaum p.(éd), **le pouvoir politique**, Dalloz,1975 ;Dahl R, Qui Gouverne ? A.Colin, 1971 ;Gremion C.,Profession: **décideur.Pouvoirs des hauts fonctionnaires et réforme de l'Etat**,Gauthier-Villars,1979.

[3]- Bruno Bernadi**, qu'est ce qu'une décision politique** (Paris :Librairie philosophique,j.vrin,2003,pp10-11.

من أجل معرفة الأدوار التنموية المحلية للمنتخبين قامت الدراسة بتحليل واضح لنقاط أساسية شملت ما يلي:

- حضور أوغياب أعضاء المجلس الشعبي البلدي عادية أو غير عادية.
- المناخ السياسي " كيف تمت الدورة ".
- تحديد العلاقة بين الهيئة التنفيذية والمجلس الشعبي البلدي.

من شأن جعل الهيئة التنفيذية البلدية أكثر تمثيل يؤدي الى جماعية القرار التي تستجيب لمتطلبات الديمقراطية ومقتضيات الانتخابات، لأن ذلك يقلل من عزلة رئيس البلدية ويمنعه من اتخاذ قرارات انفرادية، هذه الأخيرة قد تزيد وتعمق في مسؤولياته، كما أن الهيئة التنفيذية البلدية هي مسؤولة سياسيا على جميع القرارات المتخذة، وبالرغم من الإصلاحات التي مست قانون البلدية مؤخرا، الا أن الملاحظ أن هناك صعوبات واضحة وظاهرة يمكن معاينتها خاصة في الجانب المؤسساتي للبلدية ومحيط رئيس المجلس الشعبي البلدي بشكل خاص، هذا الأخير المبني أساسا على مبدأ التداول، الا أن ذلك لا يعني على الإطلاق عمل جماعي للهيئة التنفيذية[1]و التوجيه باستعمال وباستغلال موظفي البلدية، والذين لا يكون ولائهم الا لرئيس البلدية، وبالتالي فان حجز المعلومات عن باقي المنتخبين من طرفهم هو نوع عن ولائهم لرئيسهم العملي والفعلي، وبالتالي فان التداول هو عمل انفرادي خاص برئيس البلدية خاصة عند تنفيذ المداولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يبرز عامل آخر يقوض عملية الإصلاحات وهو وجود فوارق بين البلديات، فبالرغم من أنها تخضع لنفس المبادئ التي تحكم سير البلدية ووظيفتها، خاصة ما تعلق منها بالمعيار المتبع في توزيع الثروة[2].

الجدول رقم 45 سبب عدم تجسيد التنمية المحلية بنسبة كبيرة حسب المنتخبين المحليين:

سبب عدم تحقق التنمية إلى درجة كبيرة	التكرارات	النسبة المئوية
جماعات المصلحة الضاغطة	**10**	**%6.66**
الصلاحيات المحدودة للمنتخبين المحليين	**51**	**%34**
خلافات أعضاء البلدية	**17**	**%11.33**

[1] -Dominique Bordier, « l'information des assemblées délibérantes locales , enjeux et difficultés, AJDA, 2003, p 123.

[2] - بعلباس بلعباس، دور رئيس البلدية في تجسيد الديمقراطية المحلية في ظل دولة القانون، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2017، ص 285.

تهميش رئيس البلدية للمنتخبين	13	%8.66
كثرة مطالب المواطن	7	%4.66
عجز البلدية	49	%32.66
أسباب أخرى	3	%2

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

من خلال الجدول وما ما تعلق بالجانب الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية فمن خلال البحث واستنادا إلى فكرة "روبرت دال" في مؤلفه:"**من يحكم؟**" تناول قضية تكوين برنامج العمل البلدي في السلطة بلدية نيوهافن، بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتضح له أن تكوين برنامج عمل السلطة السياسية في تلك المدينة لا يتركز في طبقة اجتماعية، أو نخبة قوية، بل **تتوزع بين جماعات عديدة** ، وان اختلف التأثير النسبي لتلك الجماعات ، إذ لكل جماعة منها تأثير محسوس في نطاق معين دون الآخر، ولذا فليس ثمة جماعة بعينها تهتم بشتى المسائل في تنفيذ برامج العمل للسلطة السياسية المحلية في تلك المدينة. (1)

برنامج العمل البلدي يشكل في الحقيقة "امتداد للوعود التي يحاول المنتخب تحقيقها، كما أنه عائد إلى ضغط الجماعات"، وهذا يعني وجود علاقة بين النزعة الحزبية، وبين إعداد برنامج عمل المجلس البلدي، من جهة وبين القرار ودور الجماعات من جهة ثانية، مما يشير إلى وجود ارتباط بين البرنامج والحزب على الأقل في هذه الحالة، لتجسد ما يســـميه علماء السياسة **بظاهرة الأحزاب العملية** (البرامج) ، التي تستطيع التحرك بين كافة فئات المجتمع بمواقفها وعدم ارتباطها بعقيدة معينة [2]، أما عن دور الجماعات في القرار فتبرز نظرية الجماعات، ووفقا لهذه النظرية فإن سلطة القرار هي حصيلة كفاح الجماعات، وكما قال أحد الكتاب : فإن ما يسمى قرار محلي هو تعادل أو توازن تتوصل إليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها . والنظرية تنطلق من الافتراض القائل بأن التفاعل والكفاح هو أساس الحياة السياسية، والجماعة هي تجمع أفراد تربطهم مصالح أو مشاعر موحدة، وتصبح هذه الجماعات مصلحية حين تطرح مطالبهم أمام المؤسسات الحكومية أو غيرها .[3]

في المضمار نفسه يتجلى دور الجماعات المنظمة وفق المجتمع المدني (الجمعيات) في تشكيل البرامج ومخططات العمل، وتأثيرها قوي بالمقارنة مع تأثير الجماعات غير المنظمة، فهي منظمات تقع بين السلطة والقطاع الخاص، مستقلة نسبيا عن الدولة لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد بها هيكل تنظيمي، وشخصية اعتبارية قانونية، تسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة . والحقيقة أن عمل الدولة في المجتمع المحلي ، قد **يلغي**

[1] - روبرت دال في حسن ملحم ، **التحليل الاجتماعي للسلطة**،بيروت ،منشورات حلب، 1985 ص ص164،163.

[2] – عبد النور ناجي (2007)، **المدخل إلى علم السياسة** ، الجزائر، دار العلوم.،**ص 148.**

[3] - جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 34..

في غالب الأحيان دور الجماعات المحلية، لا سيما وأنها تأخذ على عاتقها تنمية المحلي بكل خططها، ما يضع العملية السياسية المحلية في موضع تساؤل في طبيعة مهامها، وفي الحقيقة ما على المنتخب إلا دراسته إن أمكن هذا يوضح النظرية التي مفادها أن هناك **مركزية في القرار** Centralisation du décision ، تحتكره الدولة ، كما أن هناك **لامركزية الاستشار**. ما قـــد يفتح سؤالا هاما وهو : لماذا نحس وأحسسنا في بعض إجابات المنتخبين نوع من انتقاص من دورهم في تسيير الشؤون العمومية المحلية ؟

إن الجواب واضح ، فبالإضافة إلى قوة مركزية الدولة الجزائرية على غرار الدولة الفرنسية المتمتعة **بقوة البيروقراطية**، لم تسمح للمحلي أن يؤسس للانتماء المحلي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تبرز **إشكالية مدى عـدالة المنتخب المحلي**، الذي غالبا ما ينظر إلى خصومه حتى غير السياسيين نظرة العداء الحقيقي، وفي إجابة الأعضاء الآخرين، إشارة غير مباشرة عن ذلك، حيث أن تشكيل برنامج عمل البلدية يتراوح بين الحسابات السياسية الحزبية، وبين هيمنة الإدارة المركزية في صياغة وتنفيذ ليس برنامج عمل المنتخب.

الأوقات الرسمية للسياسي تلخص موقف رؤساء المجالس الشعبية البلدية، والملاحظ أنهم إداريون أكثر منه سياسيون حسب المهتمين بالشأن السياسي المحلي، فيؤكدون كيف أن تحضير و تكوين برامج عمل المجلس، لا يخرج عن الإطار القانوني مؤكدين:"الاستقبالات الرسمية بيوم الاثنين للمواطنين وتسجيل مطالبهم، هو أحد الأطر والعوامل الرسمية في صياغة برنامج عملنا".

حاولنا قراءة مواقف وإجابات المنتخبين على مستوى بلديات الدراسة، حول كيفية إعداد برنامج عمل البلدية، ومعرفة طبيعة العناصر الفاعلة في ذلك؟ فهل يتم إعداد برنامج العمل البلدي من خلال الأطر المؤسساتية، النظامية لعمل المجلس الشعبي البلدي، عن طريق عمل اللجان المشكلة للمجلس؟ أم يتم ذلك وفقا لميكانيزمات المجتمع، مثل اللقاءات الشخصية مع الأفراد في الأوقات غير الرسمية لتسجيل انشغالاتهم، ومن ثم أخذها بعين الاعتبار في برنامج عمل المجلس من خلال تضمين تلك الانشغالات في المداولات مثلا؟، وغيرها من الأسئلة التي حاولنا الإجابة عليها من خلال التحقيق الميداني.
لكن محاولة مثلا إسقاط ذلك التفسير على المجاالس المنتخبة المحلية هو أمر غير منطقي ، خاصة إذا علمنا بقوة اللامركزية التي تتمتع بها السُلط المحلية في أمريكا على عكس المجتمع الجزائري عامة ، وفي مجتمعنا موضوع البحث على الخصوص . لكن هذا لا يعني عدم الاستعانة ببعض نظريات صنع القرار والسلطة عموما .

أن العلاقة بين المجالس الشعبية البلدية كهيئة منتخبة تعبر عن إرادة أفراد المجتمع المحلي في تسيير الشأن العام ، وبين الأجهزة التنفيذية، الممثلة في رئيس الدائرة، والوالي كممثل السلطة المركزية ، ومختلف فروع ومكاتب ، وأقسام إدارية وتنفيذية في بعض المستويات المحلية، كما أنه تجدر الإشارة أن في نظام الأجهزة التنفيذية تعطي السلطات

المركزية الخدمة أو النشاط لهذه المكاتب والفروع والوحدات الإدارية سلطات ومسؤوليات محددة، إما بطريق المركزية، أو عن طريق عدم التركيز الإداري،كما لابد أن نشير على أن رئيس البلدية هو الآخر يدخل بشكل أو بآخر في ما يسمى بالأجهزة التنفيذية ، فهو يمثل الدولة تارة ، ويمثل البلدية كسلطة محلية تارة أخرى ، وبناءا على ذلك وعلى ما تم تسجيله من مواقف أعضاء المجلس البلدي حول طبيعة العلاقة بين الهيئة التي ينتمون إليها، وبين الأجهزة التنفيذية ، فقد شكلت اختلافا في أشكال تلك العلاقة.

عمليا ، فحسب حالات محددة من المبحوثين في المجالس الشعبية المنتخبة المدروسة، فإن العلاقة بين المجلس البلدي والأجهزة التنفيذية المركزية، ممثلة في الوالي ورئيس الدائرة ومختلف الأجهزة الإدارية الأخرى تأخذ الطابع الإداري وتتبع السلم التدرجي، فأعضاء المجلس البلدي يخضعون إلى رقابة إدارية (وصاية) تُمارس عليهم من طرف الجهة الوصية (الولاية)،مع العلم أن دور الأجهزة التنفيذية هي حسبهم امتداد لعمل المجلس الشعبي البلدي، وذلك إن لم يخالف القوانين والإجراءات المنصوص عليها في قانون البلدية.

أما ما تعلق بمدى التوازن بين سلطة المنتخب التي تشكل نتيجة للديمقراطية المحلية، وبين سلطة الوصاية التي تعد نتيجة للتطور الإداري البيروقراطي، فان ذلك التوازن هو محقق عمليا حسب موقف المبحوثين، فالبلدية تمثل سلطة الشعب، كما تمثل سلطة الإدارة المركزية، بدليل أن رئاسة المجلس الشعبي البلدي تجسد ذلك، وفيما يخص موقفهم من قانون البلدية الحالي، الذي ركز على ضرورة تعزيز **الديمقراطية التشاركية** La démocratie participative ، وإنهاء احتكار سلطة القرار في يد رئيس البلدية ، إلى غيرها من التعديلات القانونية للقانون الحالي، فقد كان موقف الأعضاء السابقين حوله مختلفا نوعا ما .

وهاتين الظاهرتين لطالما شغلت علماء السياسية والاجتماع السياسي حول **علاقة الإدارة بالمنتخب،** من جهة **وعلاقة الإدارة بالمواطن** من جهة أخرى، وبمعنى آخر علاقة **الديمقراطية المحلية** التي أسست للسلطة المحلية بعوامله الرسمية وغير الرسمية وبين **البيروقراطية الإدارية المركزية** ، وكما أكد "فيبر"في دراساته حول البيروقراطية التي عرفها بحكم رجال المكاتب-وهي في حالتنا هنا حكم السلطة المركزية في المجتمع المحلي بأجهزتها الإدارية التنفيذية- والديمقراطية التي عرفت بأنها حكم رجال الأغلبية الحزبية .

عموما تعبر التنمية المحلية عن كيفية اتخاذ القرار في السلطة المحلية، خاصة إذا اعتبرنا أن متخذ القرار قد يقيم بدائل القرار والسياسة وفقا لدرجة أهميتها لحزبه السياسي وللزبائن المتعاملين مع دائرته ، فالقرارات غالبا ما تدرس في ضوء القيمة السياسية التي تتوقعها الجماعات الحزبية والمصلحية وتصب في أغراضها . وقد حرص علماء السياسة على إخضاع هذه القاعدة ودراستها ، فمن القرارات ما يتخذ لمنفعة اتحاد نقابي أو منظمة عمالية أو جمعية زراعية أو أحيانا لصلح حزب سياسي معين . ومثال ذلك قرار الرئيس الأمريكي فورد عام 1976 برفع أسعار المحاصيل الزراعية التي اتخذ لصالح المعركة

الانتخابية لحزبه، وكذلك قرارات الكونغرس الأمريكي التي سبقت انتخابات عام 1972 من جانبي الديمقراطيين بشأن تخفيضات النفقات[1].

لا مدخل النظم في تفسير عملية مباشرة الصلاحيات الذي يرى أن عملية القرار هي عملية مرتبطة بقرار النظام السياسي ولا مدخل النخبة، الذي يرى في مباشرة الصلاحيات والقرارات عملية راجعة إلى مجموعة من أفراد المجتمع المحلي، ولا المدخل القانوني الشكلي الذي يرى أن القرار في الجماعات المحلية هي يكمن في القانون الإداري ، كل تلك المداخل تبقى عاجزة عن فهم الممارسات التي تصحب عملية التنمية المحلية [2].

المطلب الثاني: المنتخب المحلي في الجزائر من منظور وظائفي

يعد عالم السياسة الامريكي ألموند (Almond) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956 ويعرفها بأنها " مجموعة التوجهات السياسية والانماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي" [3]. بصفة عامة، تشير الثقافة السياسية الى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع في فترة زمنية معينة، على هذا الاساس، فانها على علاقة ببعض المفاهيم الاخرى مثل الايديولوجيا السياسية، والانتماء والهوية، والتنشئة السياسية، والرأي العام، والمواطنة، ..فالثقافة السياسية، اذن هي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط السياسي والعمل السياسي في المجتمع، فهي تعني التوجهات وآراء الأفراد حول واقع هذا الاداء، أي أنها تعني الأداء الفعلي والمتوقع للنظام السياسي من وجهة نظر المواطنين[4].

عموما تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة مكونات، سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى افراد المجتمع (المحكومين) التي تسمى ب"الثقافة غير الرسمية" [5]. ضمن هذا الاطار، تبرز أزمة الهوية والانتماء كأزمة وسمة من سمات التخلف السياسي، بحسب لوسيان باي، بحيث يتجه الولاء السياسي للفرد الى جماعته العرقية او الاولية من دون الحكومة المركزية او المحلية التي يفترض انها المعبر عن الدولة ككل[6]، ومن ثم تشير هذه الازمة الى ضعف الاحساس بالانتماء أو الارتباط بالبنى السياسية للدولة، التي تعد المجالس المنتخبة هنا جزءا منها ما يؤثر في قدرتها التمثيلية، بل وفي الفعل السياسي لديها.

---

[1] - جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة عامر الكبيسي ، الدوحة، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،1998.ص28.

[2] - عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، **موسوعة السياسة** ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .، الطبعة الأولى 1990 ، الجزء السادس، ص560 .

[3] - محمد زاهي بشير المغيري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2(بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998)، ص 219.

[4] - المصدر نفسه ، ص 219.

[5] - هظه المكونات هي: المرجعية، التوجه نحو العمل العام، التوجه نحو النظام السياسي، الاحساس بالهوية، للتفصيل أكثر أنظر: السيد عليوة ومني محمود، " المشاركة السياسية" في : موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيةن2001) ص 7.

[6] - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000) ص 17.

المواطن سوسيولوجيا يعتبر " كيان مركب معقد، تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة" بالتالي فان تعددية الانتماء وتناقضاته تؤدي الى حالة من الانشطار الذي تتخاطفه، وفي الان الواحد، مشاعر اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات[1]. كما ترتبط هذه الظاهرة مباشرة بغياب مفهوم المواطنة، كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي واردة حرة، ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه الى الهيئات وتنظيمات المجتمع السياسي، وفي المقابل يعامل من قبل هذه المؤسسات (المجالس المنتخبة هنا) من هذا المنطلق، حيث تتبارى في خدمته ونيل رضاه، بينما تتميز الاوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما، بحيث ان الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجود الفرد بعيدا عن الاطر التي تحددها تلك العلاقات، كما تتعامل معه تلك المؤسسات المحلية بالمنطق نفسه، اي اعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة، ويستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معينة بالنظر الى موقعه في الجماعة التي ينتمي اليها، وموقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم شؤون مؤسسات الحكم المحلي، وتحدد ميزان القوة الذي يخضع له المجتمع عموما[2].

في هذا الاطار، يصبح الانتماء القبلي والمعبر عنه "بالعروشية" في الجزائر، مبدأ متجذرا في تحديد السلوك الانتخابي لدى الافراد، انطلاقا من انتمائهم الى مجموعة تسعى الى الحصول والحفاظ على مكتسباتها، وتنظر الى العضوية المحلية السياسية من هذا المنظور نلاحظ من خلال نتائج الاستبيان حول عوامل الاختيار الانتخابي وكيف يلعب عامل العروشية دورا حاسما في الانتخابات المحلية من خلال الجدول رقم 37

المطلب الثالث : تأثير العروشية في الأداء الوظيفي / الانتخابي في البلديات المدروسة

الجدول رقم 46 نسبة تأثير عامل العروشية في الأداء / الاختيار الانتخابي لرؤساء البلديات المدروسة

[1] - علي أسعد وطفة، "اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العر بية المعاصرة" ، المستقبل العربي، السنة 25، العدد 282(اغسطس 2002) ص 96 .بتصرف .

[2] - العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر" في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ، ص 232.

تأثير عامل العروشية في الاختيار الانتخابي لرئيس البلدية	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	115	%76.66
لا	18	%12
عوامل أخرى متفرقة	17	%11.33

المصدر : المعلومات المفرغة من الاستبيان.

يمكن أن نستدل على سبيل المثال لا الحصر في بعض البلديات كيف أن عروشيات تتصادم في التوافق على مرشح انتخابي بالظفر برئاسة البلدية، فعلى مستوى بعض البلديات التي نسجل فيها حضورا قويا للاعراش في ولاية مستغانم، نجد مثلا بعض الاعراش المعروفة في الولاية عرش اولاد الغالي ببلدية ماسرى عرش اولاد داني ببلديات الصفصاف وعرش اولاد بوعبسة واولاد شافع ببلدية بوقيرات فالظفر باغلبية المقاعد البلدية في بلدية بوقيرات مثلا يتم على اساس حراك عروشي بين عرش اولاد بوعبسة وعرش اولاد شافع فرئاسة البلدية لا تخرج عن هذين العرشين بالرغم من وجود عروشيات اخرى لكنها ليست قوية من جهة ومن جهة ربما يجري تقسيمها عند الاستحقاقات الانتخابية، بلدية مثل الصفصاف تتصارع فيها عرشان اولاد الداني مع عرش اولاد المختار لتشكل عملية انتاج رئيس البلدية بين هاذين العرشين وهكذا انها دورة تصادمية عروشية تنتج المنتخبين الرؤساء ...اما في ولاية غليزان نجد مثلا بلدية سيدي خطاب تتصارع فيها عرشان على رئاسة البلدية عرش اولاد أحمد وعرش الزبايدية لا يمكن ان يبرز منتخب رئيس دون خيارات هذين العرشين وصراعهما على مقاعد البلدية، كذلك الامر يتكرر في بلديات ولاية المسيلة مع عرش السوامع والمطارفة واولاد دهيم واولاد دراج كما نسجل ان بلدية بوسعادة التي تحوي اكبر خزان للقبائل القاطنة هناك حيث ان اغلب المنتخبين على مستوى البرلمان ينحدر من بوسعادة الجغرافية التي تحتكر انتاج المنتخبين على المستوى المركزي، اما على مستوى البلديات فالحراك القبلي والعروشي يزيد بقوة بحكم الطابع القبلي للولاية.

التركيبة الاجتماعية لمستغانم كما وضحنا سبقا تنحدر من قبيلة مجاهر والتي تتفرع الى عدة أعراش داخل بلديات مستغانم، لكن الحضور السياسي لهذه القبيلة على مستوى بعض المناصب السياسية الهامة داخل الولاية، يصطدم بتواجد القبيلة المجاورة (قبيلة فليتة) التي تشكل غالبية سكان غليزان، هذه القبيلة التي تغلغلت داخل الاقليم الشرقي للولاية لاسباب تاريخية وسوسيوثقافية، فنحن نشهد في كثير من المرات تحالفات وتصادمات لهاتين القبيلتين عند الاستحقاقات الانتخابية، يظهر ذلك بشكل جلي في محافظة الافلان بمستغانم، والمكتب الولائي للأرندي، الذين يتشكلان من أعضاء ينحدرون من ولاية غليزان، فالصراع في الحقيقة ليس سياسيا بقدر ما هو قبلي بامتياز.

الامر نفسه نشهده في المسيلة، حيث تصطدم قبيلة أولاد دراج الهلالية، وقبيلة أولاد نايل بالجلفة، القرب الجغرافي حتم دخول بعض الافراد الى ولاية الجلفة، والصراع الذي تشهده الاستحقاقات الانتخابية المتتالية، تعاود تنشيط هذا الصراع القبلي بين الكتلتين، بين أولاد دراج وقبيلة اولاد نايل.

في الباب نفسه، لايمكن فهم التفاوت في حضور القوائم الحرة عبر البلديات، بمناسبة الانتخابات المحلية، الا بالعودة الى يوميات الحياة السياسية داخل الولايات نفسها، والصراعات التي تعرفها البلديات، حتى في ابعادها التقليدية، فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش، ومدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لاتزال تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية، كما هو الحال في بلديات الهضاب العليا (المسيلة في دراساتنا)

من هذا الجانب، اصبح ينظر الى الترشيح المحلي في الجزائر على أنه وسيلة للوصول الى مركز النفوذ، واعادة توزيع الريوع والامتيازات بغرض الحفاظ على مصالح العرش ومكتسباته، لخدمة المنتمين اليه بدلا من خدمة المواطن، بغض النظر عن انتماءاته، ما يزيد في توسيع الهوة بينه وبين المؤسسات التمثيلية المحلية، التي من المفترض ان تعمل على تكريس مفهوم المواطنة كأساس لخدمة الصالح العام وليس خدمة المصالح الضيقة.

في الواقع، أن هذه الممارسات كما يراها الانثروبولوجي محمد حشماوي" لا يمكنها ان تتوافق مع مفهوم الديمقراطية على اعتبار ان الديمقراطية في جوهرها ازدهار الفرد وحريته في اختياره، غير ان ترافقه مع هكذا ممارسات تلغي من البداية هذا المفهوم، على اساس ان اختيار الفرد يصادر ويستبدل باختيار القبيلة والعرش"[1] ، وهو ما يؤثر على مصداقية الهيئات التمثيلية المحلية، وبالتالي تصبح المجالس المنتخبة المحلية مكانا مركسا للانتماءات والولاءات الاولية بدل القضاء عليها، في حين يفترض ان تكون مجالا لنهاية العصبويات بمختلف اشكالها، كما يرى ذلك عالم السياسة نلسون بولسبي (Nelson Polsby) انه أشبه بالتزوير، ولكن من نوع اخر، لا تتدخل فيه السلطة بقدر ما يكرسه المواطن نفسه.[2]

لعل ما يكرس العمل في الاطر العشائرية هي عمل المنتخبين المحليين انفسهم، حيث ومن خلال الميدان نرى كيف يسعى كل منتخب محلي لتلبية حاجيات عرشه دون غيره، اما المناطق غير ممثلة تمثيلا واسعا داخل المجالس المنتخبة المحلية قد لا تشهد فوائد القسيمة"" بدءا من السكن والشغل ومختلف المنح الاجتماعية""" التي يغدق منتخبوا العرش واللقبية ((للدلالة على ارتباط المنتخب بلقب اهله""" على اقربائه بشكل ملحوظ، وهذا ما قد أشار اليه عبد الناصر جابي بقوله:"ان العروشية بجوانبها السلبية تزداد حدة وقوة في مراحل انحسار المشروع الوطني بمؤسساته، فعندما يضيق افق النخب السياسية، وتصبح دون مشروع

[1] - محمد حشماوي، "القبلية دون قبيلة"الخبر الاسبوعي، العدد421(30-24مارس2007) ص 8.

[2]- John K.Jonhson, The Role of Parliament in Government (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, Worde Bank Institute.2006) p.2.

سياسي طويل المدى، تتحول الى التسيير الاني بموازين قوى محلية وهشة يسيطر فيها العرش"[1]، ذلك ان التحرر من الولاءات العشائرية والقبلية يكرس المواطنة الشاملة كمؤسسة _ حسب تعبير روبرت دال- تلك المواطنة التي تتطلبها الديمقراطية الواسعة النطاق.[2]

هذه الممارسات انعكست على أحاسيس واتجاهات الافراد على المستوى المحلي، بحيث اصبحت الغالبية تنظر الى المجالس المنتخبة المحلية على أنها كيانات لا تعنيها، ولا ترى في الممارسة السلطوية المحلية أي فائدة ترجى، وان الامور تسير كما هي عليه من طرف السلطات المركزية، فالامر سيان سواء شارك الأفراد او لم يشاركوا، وهذا ما يزيد في هشاشة الفعل لدى المنتخبين المحليين بشكل عام، حيث تستفحل ظواهر معوقة للديمقراطية المحلية، ولا يمكن فهمها وتفسيرها بمعزل عن الثقافة السياسية السائدة على المستوى المحلي " ثقافة منقسمة ""حول الفعل السياسي ومغزاه واهدافه.

المبحث الرابع: ممارسة سلطات رؤساء البلديات بين الإدارة الوصية كميكانيزم مؤثر وإشكالية المستوى التعليمي لرؤساء المجالس البلدية

المطلب الأول: علاقة سوء التسيير بالمستوى التعليمي لرؤساء البلديات المدروسة

على الرغم من النقاش الدائر حول ضرورة دعوة الأحزاب السياسية إلى ضرورة تفويض منتخبين أكفاء و مسيرين ماهرين، قادرين على تجسيد وعودهم التي يقطعونها خلال الحملات الانتخابية مع المواطنين، وهو ما وافق عليه رئيس بلدية المسيلة لعهدة 2017/2012 السيد عبد الله بريكي على أنه كان من بين المساهمين في تأسيس الجمعية الولائية لترقية المكفوفين بالولاية ودعمها خلال السنوات الفارطة (عهدة 2022/2017) حيث يؤكد أن " سوء تسيير البلديات مرتبط بالمستوى العلمي لرؤسائها، وبأن قوة الدولة من قوة الإدارة"، مضيفا "أي شخص يريد دخول المعترك السياسي وخوض غمار الانتخابات البلدية ملزم بالإنخراط في النضال الجمعوي، لأن النضال الجمعوي يشعره بمواطنته أكثر ويسمح له بالاحتكاك أكثر بالمواطنين ومعرفة عن قرب معاناتهم والعمل بجد في تجسيد مشاريعه التنموية التي وعد بها".

تعميم تجربة اختيار رؤساء البلديات مثلما يختار الوالي من قبل الجهات العليا، حيث بحسب رئيس بلدية غليزان لعهدة 2017-2022" لا يمكن أن نختار شخصا لخوض غمار الانتخابات البلدية بناء على شهادة الإقامة ودون شهادة التعليم العالي وكذا فاقدا للكفاءة المهنية"، مبرزا ضرورة اختيار المنتخب الكفؤ والمسير.

---

[1] - عبد الناصر جابي، " الشكارة وقوة المال يهددان مكانة العروشية" الخبر الاسبوعي، العدد 421(24- 30 مارس 2007) ص 9.
[2] - روبرت داهل،" المؤسسات السياسية التي تطلبها الديمقراطية الموسعة"مجلة المنتدى الليبي ، العدد 2 (2006) ، ص 62.

يدافع رئيس بلدية مستغانم السيد بلخوجة عبد القادر، " بقوة عن منصب رئيس البلدية، بوجوب أن يكون المترشح له مسيرا كفؤا وصاحب شهادة علمية ومنخرطا في النضال النقابي والجمعوي، مؤكدا على صعيد آخر وجوب أن يعين الأمين العام ولا أن يؤتى به من بلديات أخرى، لأنه الأولى بإدارة أمور البلدية، ولأن رئيس البلدية الأولى في تسييرها وحل مشاكل عمالها و مواطنيها.

يعتقد رئيس بلدية الجزائر الوسطى الذي ترأس البلدية لعهدتين متتاليتين، السيد عبد الحكيم بطاش "، أن رئيس البلدية مطالب بتغليب كفة التعاون مع المواطن وكسب ثقته، سيما وأن المواطن الجزائري واع جدا.ويؤكد رئيس البلدية،"، إننا " كرؤساء البلديات ملزمون على كسب ثقة مواطنينا، فضلا عن هذا فإن نجاح أي رئيس بلدية مرتبط بانخراطه في الحركة الجمعوية والنقابية"، و أن" نجاح أي رئيس بلدية في تجسيد مشاريعه التنموية التي يعد بها المواطنين خلال الحملات الانتخابيه مرتبط أيضا بالنضال النقابي والجمعوي، فالمناضل في الجمعيات والنقابات يعرف جيدا كيف يسير الأشخاص ويكون قادرا على كيفية حل مشاكلهم"، لافتا إلى أن "سكان بلدية الجزائر الوسطى محظوظون لأن لديهم رئيس بلدية انخرط في الحركة الجمعوية و في النقابة قبل أن يخوض غمار السياسة"، كاشفا أن أول اجتماع له عقده كان مع الجمعيات، أين وقف عند مشاكلهم ومطالبهم، لافتا إلى أن "سوء تسيير البلديات مرتبط بالمستوى العلمي لرؤساء البلديات."

بالرجوع الى المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية البلدية من الفترة الممتدة من 2002 الى غاية 2017 نجد أنهم يشكلون 50 بالمائة ذوو مستوى ثانوي، وبالتالي الاغلبية من هؤلاء المنتخبين رؤساء البلديات ليس لديهم خبرات تخصصاتية في التسيير والمناجمت المحلي باستثناء رؤساء البلديات الحضرية الذين يتوفرون على مستوى تعليمي يسمح لهم بادارة وتسيير الشؤون المحلية، وهذا يعني أن اغلب البلديات خراج المدينة والمراكز الحضرية محكومة بأطر تقليدية ولا تراعي انتخاب اشخاص ذوي خبرة تعليمية، بل مراعاة أطر عروشية قبلية أكثر فاكثر وهو ما كشفناه في المعلومات السابقة.

المطلب الثاني : علاقة رؤساء البلديات بالمجلس التنفيذي الولائي

استقرت تسمية المجلس التنفيذي الولائي في الذاكرة الادارية المحلية وهي تعني مجموع المديرين الولائيين التابعين للقطاعات الوزارية المختلفة فيما يعرف باللاتركيز الاداري رغم ان التسمية الرسمية اصبحت تسمى "" المجلس الولائي"" ويترأسه الوالي في اجتماعات دورية تنسيقية.

ولأعضاء المجلس التنفيذي الولائي أو لكل مدير ولائي علاقة وظيفية مع المنتخبين المحليين سواء في المجلس الشعبي الولائي المنتخب وهو ليس مجال موضوعنا او مع

المجالس المنتخبة المحلية ورؤساءها وهو ما يهمنا في هذه الملاحظات التي سجلناها في هذا السياق.

حيث ان عمل المديرين الولائيين التنموية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها تنصب ميدانيا وعمليا على مجموع بلديات الولاية.

فمن الضروري والطبيعي ان تكون المجالس المنتخبة المحلية طرفا فاعلا في هذه العملية من خلال الصلاحيات المخولة للجماعات المحلية البلدية بشكل خاص، في كل قطاعات النشاط السالفة الذكر سواء بموجب قانون البلدية رقم 10/11 او القوانين القطاعية الاخرى مثل قانون التهيئة والتعمير وقانون الصحة والتجارة وغيرها، حيث ان العلاقة متكاملة ومقننة بموجب القوانين والانظمة بين الهيئات المنتخبة في البلديات والمديرين التنفيذيين.[1]

لكن من خلال الميدان، نجد المنتخبين دائما في موقف ضعف وظيفي نظرا لما يتمتع به الاداريون من صلاحيات ادارية ومالية وتقنية، فهم يقررون تسجيل المشاريع الهامة عبر البلديات في جل القطاعات التنموية وفي كثير من الحالات يفاجأ المنتخبون بانطلاق الاشغال في بلدياتهم دون علمهم ودون ان تكون من اولوياتهم، والاهم من ذلك ان استفادة البلدية من المشاريع يخضع لمعطيات غير موضوعية قوامها حسن العلاقة الشخصية بين المدير و ""المير"" او عدمها مما يجعل عوامل الابتزاز والمساومة حاضرة دائما في العلاقة بين الطرفين حيث ان المنتخب هو الاقل والاضعف تأثيرا في تلك العلاقة فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في ميدان التعمير مخططات التهيئة والتعمير ومخطط شغل الاراضي وكل ادوات التعمير تتم دراستها واعدادها من قبل الهيئات الادارية والتقنية في غياب شبه كلي للمنتخبين وفي الاخير يوقع رئيس البلدية القرار النهائي اذا لم تكن من اختصاص الوالي او المرسوم التنفيذي بالنسبة للبلديات او تجمع البلديات الكبرى، وفي كل هذه الحالات فان التبعات والمنازعات التي قد تنجم عن هذه الاعمال تتحملها البلديات بجوانبها السلبية كالبناءات الفوضوية وعدم احترام مقاييس البناء والتعمير، بالاضافة الى ظاهرة الاستلاء على الاملاك العقارية والخواص واقامة مشاريع قطاعية عليها دون احترام اجراءات نزع الملكية بشروطها مما يجعل الخواص يقاضون البلديات ويرهنون ميزانيتها بمبالغ ضخمة لاعلاقة لها بها.

على وجه العموم فان اغلب القرارات البلدية تكون بناء على تقارير المديريات التنفيذية كتهديم البناءات الفوضوية وغلق المحلات التجارية والوحدات الصناعية الملوثة وغيرها وهي اعمال وان كانت تدخل في سياق مهام البلدية الا انها لم تكن يوما هي المبادرة والمقررة الفعلية وانما تنفذ ما يقرره الغير لتتحمل البلدية ومنتخبيها الاثار غير المرغوبة للاخطاء والتجاوزات التي قد يقع فيها المبادرون بتلك الاعمال والتصرفات.

[1] - أنظر في : قانون الجماعات الإقليمية في الجزائر،المتضمن قانون البلدية رقم 10/11 وقانون الولاية07/12.

معنى ذلك ان المنتخب البلدي يبقى خاضعا لامرة وسلطة الجهات الادارية التي توظفه حسب ما تراه مناسبا لها وهنا يمكن ان نقول اننا امام معادلة علاقة بين المنتخبين والاداريين مقلوبة حيث من المفروض ان تتولى الادارة تنفيذ ما يقرره المنتخبون لا العكس كما هو حاصل في الميدان.[1]

على اساس ذلك يحق لنا ان نتساءل عن جدوى وجود مؤسسات المجالس المنتخبة المحلية وعن امكانية تجسيد التزاماتها ازاء المنتخبين وعلى اي اساس يمكن للمواطن ان يحاسب منتخبيه وهم فاقدين لوسائل المبادرة والاستقلالية في العمل قانونيا وماليا وتقنيا ..فهل نحن اما عجز مؤسسات في هذا المضمار ؟؟

المطلب الثالث: علاقة رئيس البلدية بالقابض البلدي والمصالح التقنية

تواجه معظم البلديات في الجزائر اشكاليات تتعلق بممارسة الصلاحيات المنوطة بها وخاصة العلاقة القائمة بين كل من القابض البلدي والمصالح التقنية البلدية الخارجية بشكل خاص، حيث انه بقدر ما كان لوجود هذه العلاقة الوظيفية المالية والتقنية من اهمية في ضمان حسن وتسيير المالية البلدية ومراقبتها المسبقة والتاكد من الانجاز الفعلي والسليم للمشاريع التنموية واعمال الصيانة الدورية للعقارات والتراث البلدي والذي تتولاه المصالح التقنية المختصة سواء كانت تابعة للبلديات او الخارجية التابعة للمديريات التنفيذية الولائية كالتعمير والبناء والري والاشغال العمومية والفلاحة[2] .

ان هذه الهيئات المالية والتقنية كثيرا ما تتحول الى ادوات للعرقلة وفرملة لارادة المنتخبين على اعتبار ان كل العمليات المالية المترتبة عن مداولات وقرارات المنتخبين تمر حتما عبر القابض البلدي والمصالح التقنية وبقدر ما يكون هؤلاء يملكون الكفاءة والجدية والنزاهة يكون اداء المنتخبين ناجعا وذا مصداقية ولعكس صحيح . ويمكن توضيح ذلك في نقطتين أساسيتين على النحو التالي.

1/ القابض البلدي مراقب ومحاسب:

ينص قانون البلدية رقم 10/11 [3]في مادته 172 على انه " يمارس مهام قبض البلدية محاسب عمومي يعين طبقا للتنظيم المعمول به " بموجب احكام هذه المادة فان القابض البلدي هو الذي يتولى وظيفة المحاسب البلدي على اعتبار ان الميزانية البلدية تخضع لنظام المحاسبة العمومية الادارية، عكس المحاسبة الاقتصادية التي تخضع للمحاسبة العامة التي ينظمها المخطط الوطني للمحاسبة.

---

[1] - من جملة الملاحظات والمعايشات الميدانية لتجربة المنتخبين المحليين، سواء المنتخبين للعهدة الممتدة2012/2017 والمنتهية التي كانت بين2007 و2012 اغلب ما يذهب اليه المنتخبون يصب في هذه المسألة.

[2] - بشير فريك، منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا، مرجع سبق ذكره، ص75

[3] - قانون البلدية رقم 10/11 المادة 172 مرجع سبق ذكره.

المحاسب البلدي هو الذي يتولى عمليات تحصيل الايرادات وصرف النفقات حسبما نصت المادة 173 من قانون البلدية[1]، وهو ما ذهب اليه قانون المحاسبة العمومية الجديد الصادر سنة 1990.

نستنتج من ذلك ان القابض البلدي يتولى مهمة الرقابة المسبقة على اوامر التحصيل والصرف التي يصدرها رئيس البلدية، وهنا تكمن الاشكالية حيث انه كثيرا ما يجد رؤساء البلديات انفسهم امام حالات رفض دورية لحوالات الصرف بما فيها اجور المستخدمين وبصرف النظر عن الرفض المبرر والمؤسس، فان البلديات غالبا ما تتعامل مع محاسب عمومي محدود المستوى دون اي تكوين علمي واسع الافق، فالقابض البلدي يعين عموما من طرف مديرية الضرائب من الاعوان الذين تدربوا في المحاسبة العمومية بالاقدمية دون اي خلفية فكرية متطورة، وهكذا فهولاء ظلوا في وظائف تسير من خلال التعليمات والمراسلات الموجهة اليهم من قبل المصالح التابعين رئاسيا لها.

فاذا كانت عمليات الصرف في الميزانية الولائية والقطاعية تخضع لتأشيرة المراقب المالي المسبقة قبل وصولها للمحاسب العمومي الذي هو امين الخزينة الولائية، فان القابض البلدي هو الذي يتولى تلقائيا مهمة الرقابة قبل ان يقوم بوظيفة المحاسب وهذا ازدواج في المهام من شأنه ان يحدث اضطرابات واختلالات في تسيير الشؤون البلدية المالية، اذا لم يتم تعيين واختيار قابض البلدية بجدية متناهية، فهو عضو في لجنة الصفقات ورفضه لابرام صفقة او عقد كعضو في اللجنة قد يتبعه بعملية عرقلة لسير المشرروع وانجازه، كما أن القابض البلدي وهو يتولى مهمة استخلاص مداخيل البلدية كثيرا ما نجده يتقاعس عمدا او ضعفا في الاداء مما يعرض الميزانية البلدية للعجز كما انه وهو يتولى تسديد الحوالات والفواتير للغير كثيرا ما يلجأ الى المحاباة أو المفاضلة بين هذا المتعامل او ذاك من المقاولين والموردين خاصة اذا كنت الاعتمادات المرصودة لا تفي بمجموع المدفوعات الواردة في فصول الميزانية وبنودها.

كما انه غني عن البيان ان المحاسبة البلدية تعرف ثقلا في اجراءاتها وبيروقراطية كبيرة مما يحعل المنتخبين يفقدون المصداقية مع المتعاملين معهم ويرفضون تكرار التعاقد والتعامل مع البلديات، وهذا شيء معروف ولا ينكره احد حيث ان نظام المحاسبة البلدية يبقى من الانظمة الاكثر بيروقراطية من المحاسبات الاخرة على الاطلاق، هذا الوضع المحرج لايمكنه الا ان يرهن المبادرات والديناميكية التي يحاول بعض المنتخبين ابداءها في عملهم وتجعلهم امام ادارة مالية هشة ورخوة.

2/ دور المصالح التقنية في التسيير البلدي:

انطلاقا من الفكر الوصائي الذي تشبعت به السلطة المركزية في تعاملها مع البلديات وسعيا منها للاخذ بمبدأ الرعاية والمساعدة في الميادين التقنية المتعلقة بعمليات البناء والتعمير

[1] - قانون البلدية رقم 10/11 المادة 173 مرجع سبق ذكره.

والاشغال العمومية، والري والفلاحة وغيرها، فقد جاء في نص المادة 115 من قانون البلدية رقم 10/11[1] ان المصالح التقنية تساهم مع البلدية فيما يلي :

- التأكيد على احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها،
-السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن،
-السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

غير أن التطبيقات العملية التنظيمية أفرزت ما يسمى بالتقسيمات التقنية المعروفة وهي تقسيمات البناء والتعمير والاشغال العمومية والري والفلاحة هذه الهيئات يعين على رأسها مسؤولين تقنيين من قبل المديريات التنفيذية الولائية المعنية لتتولى الاشراف التقني والاداري المباشر على العمليات التنموية التي تنجزها البلديات، فهم الذين يتولون مهام المتابعة التقنية لانجاز المشاريع من حيث نوعية الانجاز ومراقبتها الدورية وهم المكلفون بالتأشير المسبق على وضعيات الاشغال ومحاضر التسليم المؤقتة والنهائية للمشاريع وبدون هذه المراقبة والمتابعة والتأشيرات لا يمكن تخليص وضعيات الأشكال وفواتيرها فالعملية التنموية اذن تمر حتما عبر حسن أذاء هذه المصالح لمهامها بكفاءة عالية وجدية كبيرة و نزاهة متناهية والا تعثرت المجهودات ورهنت المبادرات التي يقوم بها المنتخبون المحليون في المجالس المحلية.

اذا كانت هذه المصالح تلعب دورها التنموي والاستراتيجي في الحركية التطورية المحلية فان اشكاليات وظيفية كثيرا ما تبرز في الممارسة العملية اليومية، ذلك أن المصالح التقنية المعينة ل""مساعدة البلديات"" يتم تعيينها دون استشارة المنتخبين ودون علمهم ولا موافقتهم، وبالتالي ليست لرؤساء البلديات اي سلطة لا تقريرية ولا معنوية على مسؤولي المصالح التقنية الذين يعملون كادارة تقنية موازية للادارة البلدية ويخضعون مباشرة لمديريهم الولائيين، واذا كانت الاخطاء والتجاوزات التي كثيرا ما تلفت الانتباه في عمل المصالح التقنية من الرشوة والمحسوبية و المحاباة وحتى الغش في الكميات المنجزة والاعمال المستلمة، وتفضيل هذا المقاول على الاخر في تصريف وضعياته والتأثير عليها وتخليصها، او التاخر في المتابعة والمراقبة واللامبالاة وغيرها من الاشكال السلبية الملاحظة في بعض التقسيمات التقنية.

فان السؤال المطروح هو من يتولى مراقبة هذه المصالح ورؤسائها ومحاسبتهم حيث ان رئيس البلدية يبقى عاجزا ومن الصعوبة ان يستجيب له مدير ولائي في شكواه بشان المصلحة التقنية التابعة له او رئيسها وهنا وكما سبق وان أشرنا تدخل عوامل العلاقات الشخصية بين رئيس البلدية والمديرين الولائيين بشان هذه العملية، والغريب في الأمر أن رؤساء الفروع او التقسيمات التقنية غالبا ما يتعاملون مع رؤساء البلديات بنوع من التعالي والاستخفاف على أساس عدم المام هؤلاء للمسائل التقنية والادارية ويجاريهم في ذلك مسؤوليهم المباشرين من المديرين الولائيين.

[1] - المادة 115 من قانون البلدية رقم 10/11 .

هكذا نجد المصالح التقنية التي جاءت لمساعدة البلديات ومنتخبيها تتحول عن طرق رؤسائها الى جهات اضافية للهيمنة والسيطرة على الوظيفة الانتخابية التي يمارسها ممثلو الشعب فاي نظام اداري هذا الذي يضع المنتخب المحلي تحت تأثير موظف تقني مهمته السهر على انجاز الاعمال التقنية ومراقبتها تحت السلطة الفعلية لصاحب القرار الفعلي الذي هو المنتخب، ولكن تلك هي النظرة الفوقية التي تنظر بها السلطة المركزية للمتخبين المحليين بصفتهم ناقصي الخبرة في مجال التسيير التقني والمالي للبلديات، في هذا الصدد نتساءل عن جدوى الديمقراطية المحلية ؟

المبحث الخامس : أي مستقبل للمجالس المنتخبة المحلية ؟

في ظل التحولات التي يمر بها المجتمع الجزائري، وخاصة ما شهدناه مؤخرا من حراك و تغيير في منظومة الحكم السياسية، نتساءل عن مقترحات و ما يمكن اصلاحه فيما تعلق بالمجالس المنتخبة المحلية، م حيث التشكيل والأداء والوظائف.

المطلب الأول: التحديات اللامركزية الوظيفية

إذا كانت الجزائر ومن خلال نصوصها الدستورية والقانونية ومنذ الاستقلال، قد أخذت بمبدأ اللامركزية الإدارية مسايرة للتوجه العالمي، باعتماد هذا النمط في إدارة الشؤون المحلية. فان التطبيقات الميدانية له، قد أفرغت مفهوم اللامركزية الإدارية الإقليمية من مضمونه الواقعي .

قد عرفنا أن وجود الاستقلالية المالية للهيئات المنتخبة وتمتع المنتخبين ، بهامش واسع من حرية التصرف، والمبادرة والتصدي للاهتمامات والانشغالات المحلية بخصوصياتها، في ظل رقابة مرنة للمشروعية، دون الملائمة من قبل السلطة المركزية وممثليها المحليين، كل ذلك من أهم خصائص وأسس اللامركزية الإدارية، وأن الإخلال بهذه المبادئ والأسس سيحيدها ويبعدها عن أهدافها وفلسفتها ، ويجعل الجماعة الإقليمية المحلية عبارة عن هياكل وأجهزة إدارية لا تركيزية، على غرار الإدارات، والمديريات المحلية و يجعل من منتخبيها مجرد أعوان وموظفين، يخضعون للسلطة الرئاسية السلمية للوزير والوالي، وحتى رئيس الدائرة.

تأتي فكرة تطبيق توزيع الاختصاص بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية لتعزز من هذه الاستقلالية، بالرغم من صعوبة الفصل بين المهام الوطنية والمهام المحلية، وعلى أساس ذلك برزت مفاهيم، الاستقلالية المالية للبلدية والولاية .[1]

وما يسجل أيضا، أنهم يتعرضون إلى ازدواجية المعاملة والخطاب والوصاية، فهم منتخبون يتحملون المسؤولية وقت الأزمات والهزات الاجتماعية في مواجهة المواطنين، ومجرد أعوان ومنفذين للاملاءات الإدارية في الظروف العادية بدون صلاحيات وبدون إمكانيات تطبيق المهام الانتخابية .

[1]- بوضياف عمار ، **شرح قانون البلدية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 34.33.

الفرع الثاني: الديمقراطية الجوارية بدلا عن الديمقراطية المحلية

لم تظهر المحاولات الخاصة بترقية الديمقراطية المحلية في ظل القوانين المتعاقبة جدية كافية ولم تلق تجاوب من طرف السكان بالرغم من تدابير منها انشاء لجان الأحياء، أو جمعيات في الأوساط الريفية، وهذا اعتراف صريح بأن هناك تجمعات تريد أن تعبر عن وجودها داخل البلدية، والمشرع أو بالأحرى السلطة تريد أن تؤطرها، كما أن نوع من الرفض من قبل المنتخبين المحليين لانشاء هيئات أخرى، على أساس أنهم الوحيدون الذين يمتلكون الشرعية الشعبية، بحجة أن انشاء الجمعيات أو لجان الأحياء يتناقض مع التمثيل السياسي والمبني على الانتخابات المباشرة.[1]

اصبحت هذه اللجان والجمعيات من حيث وجودها تحت سلطة رئيس البلدية، وهو من يعين رئيس لجنة الحي، وكل من لم يعين من طرفه، يُفرض عليه حصار ادراي ولا يسمع الى اقتراحاته، الأمر الذي أثر على أداء هذه اللجان منذ بدايتها، لأن طريقة تشكيلها والحيز المكاني للحي، كلها أمور غير مؤطرة، الشيء الذي قوى من التمثيل السياسي على حساب المشاركة والمساهمة والتي هي أساس الديمقراطية التساهمية أو الجوارية[2].

من الناحية النظرية والعملية، تعتبر المجالس المنتخبة المحلية من أهم القواعد الديمقراطية، وذلك من حيث تولي المسؤوليات فيها عن طريق الانتخابات، ومن خلال أساليب التسيير التداولية في المجالس التعددية، ذات المناظرات المتباينة والأفكار المختلفة بخضوع الأقلية لرأي الأغلبية ، مع احترام آراء الأقلية من قبل الأغلبية. فعلى أساس ما سبق اصبح لابد على المشرع أن يتدخل لحسم هذه الاشكالية بصفة واضحة، وأن يجد اطار توضح فيه العلاقة بين التمثيل والمساهمة، مع تحديد صلاحيات ومهام لجان الأحياء ووضع حدود اقليمية للحي واضحة، وتحديد عدد لجان الأحياء وكيف يتم تعيينهم و دور هذه اللجان أمام مواطني الحي[3].

الجواب على هذه السؤال المتفرع هو ما يحدد ديمقراطية الحياة السياسية المحلية، وبالتالي يعزز لها الدافع للظهور بشكل يعزز الذيمقراطية التمثيلية / المحلية .

قد أشرنا أن الجزائر أخذت بمبدأ الديمقراطية المحلية، منذ أول قانون للبلدية سنة 1967، في الحدود التي يسنح بها النظام الأحادي، آنذاك وعمدت القوانين الإصلاحية المواكبة للدستور التعددي إلى تعميق البعد الديمقراطي على مستوى الجماعات المحلية، من خلال القانون الانتخابي وقانوني البلدية والولاية، الصادرين في سنة 1990. وان كانت الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد، في مرحلة التسعينات، قد أثرت بشكل مباشر على

---

[1] - بلعباس بلعباس، دور رئيس البلدية في تجسيد الديمقراطية المحلية في ظل دولة القانون، الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع، 2017، ص 148.

[2] - ما يكشفه رئيس بلدية مستغانم لعهدة 2017-2022، يؤكد هذه الجزئية، حيث كان قبل أن يُنتخب رئيسا لبلدية مستغانم، رئيسا لجمعية بيئية، ولكن الصعوبات التي واجهته كلها تصب في العراقيل التي كان يضعها أمامه رئيس البلدية لعهدة 2012-2017.

[3] - بلعباس بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الواقع الديمقراطي، وعلى الممارسة الانتخابية المحلية، عندما حلت المجموعات المحلية بموجب مرسوم حالة الطوارئ وإحلال المندوبيات التنفيذية محلها[1].
إن تأصيل المبادئ والأفكار الديمقراطية على المستوى المحلي، والعمل على جعلها سلوك اجتماعي دائم، أمر يؤدي إلى خلق ثقافة ديمقراطية عالية لدى أفراد المجموعة المحلية، وبالتالي بروز قيادة ذات خبرة و كفاءة على مستوى المجالس المنتخبة المحلية، الأمر الذي يعزز من ترسيخ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.[2]

الفرع الثالث: التنمية المحلية

في ظل التساؤل الجوهري حول مستقبل المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر، فان التساؤل الفرعي الهام في هذا السياق، هو كيف يمكن التكفل بالانشغالات التنموية، والخدمات المتعددة الأنواع، والأدوار المنوطة بالمجموعات المحلية ، بموجب القوانين المنظمة للبلدية والولاية؟ .
إن الحديث عن التنمية المحلية يكشف عن بناء السلطة المحلية، كما يذهب عالم الاجتماع الامريكي "روبرت دال Robert Dall"[3]...لكن في الواقع وأمام العجز المالي، المسجل لدى المجموعات المحلية، تتأرجح التنمية المحلية، وتتوقف على مدى تقديم الدولة، لإعانات تحت ما يسمى بإدارة الوصاية.
إن الآفاق التنموية المحلية في ظل هذا الواقع تبقى صعبة، ولا يمكن إحداث إقلاع تنموي محلي في وقت تريد فيه الدولة إعطاء كامل المسؤولية التنموية للجماعات المحلية ..إن ذلك يتوقف على تحقيق وخلق ما يطلق عليه بالموارد المحلية، وذلك من خلال إحداث ثورة جذرية في ميكانيزمات وآليات تنظيم، وسير الجماعات المحلية، بالتركيز على تطوير الذهنيات المحلية، قبل تطوير و تحديث القوالب القانونية.

المطلب الثاني: إصلاح تنظيم للمجالس المنتخبة المحلية.

عرفت الجزائر منذ استرجاع سيادتها الوطنية عدة تقسيمات إدارية، أهمها التقسيم الإداري لسنة 1974، ليليه تقسيم 1984 الذي مازال العمل به إلى اليوم، وقد تخللته بعض التغييرات الجزئية مست بعض البلديات بالزيادة أو الضم إلى ولايات أخرى، مثلما حدث سنة 1997

[1] -جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص
[2]- سمارة الزغبي خالد ، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989 ص. 61.
[3]- أنظر في : R.dall (1971); **Qui gouverne**? A.Colin

في تجربة محافظة الجزائر الكبرى، حيث اقتطعت بعض البلديات من تيبازة والبليدة وبومرداس لإدراجها ضمن إقليم محافظة الجزائر الكبرى[1].

والملاحظ أن النظام الإقليمي في الجزائر ظل محافظا على طابعه المستمد، من التنظيم الإقليمي الفرنسي، رغم أن الجزائر تفوق مساحتها الجغرافية خمس مرات التراب الفرنسي، ناهيك عن تنوعها وخصائصها الجغرافية والعرقية والثقافية المتميزة بين مختلف الجهات والمناطق . وخاصة نظام الولاية والبلديات بصفتها هيئات تجسد نظاما لامركزيا، يهدف إلى زيادة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في بناء المؤسسات المحلية .[2]

ولأن حتمية التطور التي تفرضه الحركية السياسية والاجتماعية بأبعادها التنموية المتوازنة والمتكاملة، وأساليبها الديمقراطية للتكفل بها، تطرح فكرة التنظيم الإقليمي بشكل عميق وجوهري، مما يفرض إعطاء المزيد من السلطة للمجالس المنتخبة المحلية، على أن أسباب إحداث إعادة التنظيم هو في الحقيقة أمر يتعلق برهان التنمية وليس برهان السياسة، لأن استعمال التقسيم الإداري كورقة انتخابية عبر المواعيد الانتخابية الوطنية أمر من شأنه أن يثير الحساسيات السياسية لدى بعض الأطراف، على غرار ما حدث مؤخرا في مناطق الجنوب وما رافق ذلك من ردود فعل متباينة، تعيق مسألة ترشيد تسيير المجالس المحلية وتعيقها عن تحقيق أهدافها ولاننسى هنا ان لا نبرر الدعوة إلى الجهونة Régionalisation [3]في إطار إعادة التنظيم الإقليمي للتراب الوطني، بقدر ما نحاول أن نرصد بعض التحولات العميقة، التي تعرفها الجزائر بشكل متسارع ذلك وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي،

المطلب الثالث: إشكالية تسيير المجالس المنتخبة المحلية

إن مراجعة القوانين والتنظيمات المتعلقة بالانتخابات والبلديات ، أضحت ضرورة ملحة وذلك من خلال تحديد الأهداف المتوخاة من هذه المراجعة، بمشاركة ذوي الخبرة والتجربة وأصحاب الاختصاص من الأكاديميين الجامعيين، والإطارات التي أفنت شبابها في الجماعات المحلية والحركة الجمعوية، بما فيها التشكيلات السياسية الفاعلة و لأن مجالات المراجعة كثيرة، فإننا نستعرض أهمها فيما يلي :

الفرع الأول: على مستوى مراجعة قانوني الانتخابات والبلديات

ضبط شروط الترشح

---

[1] - جمال زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 68

[2]- بوضياف أحمد **الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989 ص 319.

[3]- باللغة العربية :مصطلح الجهونة في علم السياسة ، يشير إلى ذلك المبنى الاجتماعي ، يعبر عن ضرورة بيولوجية ، يفرضها وزن الثقافات الدائمة ، (فرضية الحدود الطبيعية)، وضمن هذا الإطار، ترتبط الجوهنة بالتاريخ ، والثقافة ، وهكذا فان جهونة الفضاءات المحلية ، يعتبر هشا نسبيا ، لأن شرعية السياسي تفترض العبور الى حالة الحداثة السياسية المقننة ، التي تترك فيها كل رواسب غير عقلانية.أنظر في : غي هرميه و بتراند بادي وآخرون في ، **معجم علم السياسة والمؤسسات** ترجمة هيثم اللمع ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2005ص 66.

إن المجالس المنتخبة المحلية الحديثة، تستوجب تسييرا علميا عقلانيا حديثا، فهي بحكم وظائفها وصلاحياتها الاجتماعية والسياسية والتنموية والاقتصادية تفوق في أهميتها المؤسسات والشركات الاقتصادية، التي يتولاها أفراد من ذوي الكفاءات والإطارات صاحبة الخبرة الطويلة في التسيير، فمن الأجدر الأخذ بهذا المعيار في اختيار المترشحين للمجالس المحلية، بإضافة مقاييس أخرى تتلاءم والوظائف الاجتماعية والسياسية والتمثيلية للدولة.

إذن ففي مسألة اختيار الترشح، نجد أن المشرع اشترط سن 25 سنة ثم بعد ذلك سن 23 سنة، مثلا للدخول في المجلسية المحلية، مع التمتع بالقدرات الصحية المقبولة، لكن لم يشترط المستوى العلمي والثقافي، أو الخبرة في التسيير والإدارة والممارسة العملية في الحياة العمومية، ثم أن الوظيفة الانتخابية تتطلب التركيز على اختيار المترشحين الذين يصبحون فيما بعد مسؤولين في التصرف في المصلحة العامة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، هناك مسألة اختيار رئيس البلدية وهيئته التنفيذية الأمر أيضا هنا يتطلب نوعا من الضبط في الشروط، خاصة الكفاءة العلمية والتجربة العملية والتشبع بثقافة الدولة مع الإلمام بالقضايا المحلية.[1]

الفرع الثاني: معالجة أسباب الانسداد

رغم المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق المجالس المنتخبة المحلية، فان ما عرفته وما تعرفه العديد من المجالس المنتخبة المحلية من تصدعات وانسدادات دورية، قد أوصل مصالح المواطنين للعرقلة ويوقف التنمية المحلية، ويكرس حالة من الفوضى الأمر الذي يعمق الفجوة بين الحاكم والمحكوم .

إن لجوء الدولة إلى حل المجالس المحلية نتيجة لحالات الانسداد، أمر يحول دون معالجة الأسباب الجذرية وراء مثل هكذا حالات، وهنا يجب الإجابة على أسئلة متعلقة باعتماد النسبية، في توزيع بين مختلف القوائم المتنافسة، وطريقة اختيار رئيس البلدية ونوابه، هل تتولى قائمة الأغلبية وحدها عملية التعيين، أم تسند لمجموع المنتخبين؟ . كما يجب معالجة إشكالية سحب الثقة، من رؤساء البلديات اذ أنه لا يعقل أن يتم اختيارهم من قوائم الأغلبية ثم تسحب الثقة منهم من أغلبية المجلس، ثم هل أن عملية سحب الثقة ضرورية يستوجب الإبقاء عليها؟ أم أن من الأفضل عدم ترك هذا الأمر لمزاج المنتخبين، حيث أن هناك آليات قانونية أخرى، يمكن اعتمادها لإنهاء مهام رؤساء البلديات في حالة ارتكاب تجاوزات ..كما نرى أنه من الأهمية معالجة مسألة مواظبة المنتخبين في حضور الجلسات، إذ يمكن أن يكون عدم المواظبة سببا للإبعاد والاستخلاف، إذا تجاوز عدد محدد من الغياب اللامبرر .[2]

الفرع الثالث: رفع الوصايات الصورية على المنتخبين

---

[1]- بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 209، 212.

[2]- تناول قانون الانتخابات، لسنة 2012 مسألة سحب الثقة باحتشام، حيث لا يمكن سحب الثقة في السنة الأولى، والسنة الأخيرة من العهدة الانتخابية.

من المعروف أن المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر، تعرف ظاهرة الوصاية من قبل الإدارة، التي أصبحت تحل محلهم في القرار والتقرير والتسيير، بدل الاكتفاء بالمراقبة القانونية، و لاحظنا كذلك كيف أن الوصاية السياسية التي تمارسها الأحزاب السياسية على منتخبيها ، في البلديات إلى درجة التدخل المباشر في التسيير من خلال الاملاءات والضغوطات، تحت ما يسمى التهديد بالإقصاء من الحزب .

إن المنتخبين المحليين وهم يواجهون التحديات والرهانات المتعددة الأشكال والصور، وضغوطاتها الكثيرة والمختلفة الأسباب، أنهم في حاجة إلى حماية قانونية وأخلاقية أكثر من الضغوطات الإدارية والسياسية التي تفقدهم صفتهم الانتخابية التمثيلية، وتحولهم إلى أعوان إداريين منفذين في الجماعات المحلية .

إن الفكر الوصائي يضعف من الديمقراطية التشاركية، وينقص من أداء المحلي في صنع السياسات، التي تُعنى بانشغالات المواطنين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال مراجعة النصوص القانونية، المتعلقة بالرقابة على أعضاء وأعمال المجالس المحلية، وتمكينها من الصلاحيات التي تؤهلها لتحمل مسؤولياتها الكاملة عن أعمالها إزاء المواطن والبلدية والدولة بصفة عامة، وأن للرقابة هيأت خارجية تتولاها دوريا كل من مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية إلى جهاز العدالة والمجتمع ككل.[1]

المبحث السادس: مسألة البحث عن استقرار تنظيمي وعضوي للمجالس المنتخبة المحلية:

كما ورد في سلسلة الإصلاحات التي مست مفاصل الحياة السياسية في الجزائر، حاول المشرع ضخ المزيد من الإصلاحات السياسية للحياة السياسية المحلية وذلك من خلال اصلاح الهيئات التمثيلية المحلية خاصة نظام البلدية ونظام الولاية ونظام الانتخابات و الأحزاب السياسية وحتى قانون الجمعيات، كلها تحرك وتؤثر على أداء المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: من حيث نظام تشكيل المجالس المنتخبة (النظام الانتخابي لسنة 2016)

[1]- فريك بشير **منتخبو البلديات ، مفسدون أم ضحايا** ، الجزائر، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي2014. ص ص 233 و234 .

قد أفضت الإصلاحات الجديدة التي جاء بها التعديل الدستوري إلى "إعادة النظر في أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الساري المفعول من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها وإحداث هيئة عليا مستقلة تكلف برقابة الانتخابات في جميع مراحلها".

ويهدف القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الذي جاء في 225 مادة إلى "تنظيم العمليات الانتخابية عبر مراجعة القانون العضوي لسنة 2012 المنظم للعملية الانتخابية".[1]

وفي هذا الإطار، جاء مشروع هذا القانون العضوي ليحافظ على "المكتسبات الديمقراطية التي ضمنها القانون الحالي، خاصة فيما يتعلق بتمكين ممثلي المترشحين من ممارسة حقهم في مراقبة عمليات التصويت في جميع مراحلها وكذا تمكينهم من تسجيل احتجاجاتهم وطعونهم في محاضر فرز الاصوات على مستوى مكاتب التصويت".

وفضلا عن كل ذلك، جاءت المراجعة الدستورية بإصلاحات جديدة، لا سيما "ضمان وضع القوائم الانتخابية تحت تصرف المترشحين والأحزاب السياسية المشاركة والناخبين وكذا كل الأطراف ذات الصلة بالعمليات الانتخابية طبقا للمادة 193 من الدستور".

كما سيتم بموجب هذه المراجعة "تخفيف الإجراءات المتعلقة بالترشح في المحليات والتشريعيات بتأسيس مبدأ التصريح دون اشتراط أي ملف باستثناء تبرير الوضعية تجاه الخدمة الوطنية أو تقديم برنامج انتخابي للمترشحين الاحرار والاكتفاء بتقديم استمارة يكون مضمونها محل تدقيق من طرف المؤسسات المعنية".

كما أدرج مشروع هذا القانون العضوي تدابير أخرى من شأنها "حمل الأحزاب السياسية على إثراء تشكيلات المجالس المحلية المنتخبة و وضع حد للممارسات السياسية التي تمس بمصداقية هذه الأحزاب والتمثيل الحسن للناخبين".

بالنسبة للجديد في قانون 2016 المتعلق بالانتخابات فان وضع القائمة الانتخابية المحلية تحت تصرف مرشحي الانتخابات المحلية و المترشحين الاحرار في كل موعد انتخابي كما وضعها تحت تصرف الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات فضلا عن امكانية اطلاع كل ناخب على القائمة التي تخصه.

كما أن المادتين 73 و 94 تشكل مودا جديدة حيث أن المادة الاولى تتعلق بشرط المشاركة في الانتخابات المحلية تنص على اجبارية الحصول على نسبة 4 % من نتائج الانتخابات السابقة في نفس الدائرة الانتخابية واذا لم يحصل على ذلك يجبر الحزب على ان

[1] - قانون عضوي رقم **16-10** مؤرخ في **22** ذي القعدة عام 1437 الموافق لسنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات.

يكون متحصلا 10 منتخبين محليين في البلدية والولاية واذا لم يستوفي الشرطين السابقين يجد نفسه امام حتمية جمع التوقيعات تقدر ب50 صوتا لكل مقعد [1].

المطلب الثاني : مراجعة آليات اختيار المنتخبين المحليين

انتهت الانتخابات المحلية، لكن تداعيات ما شابها من تجاوزات لا تزال تصنع الحدث، فالاحتجاجات لا تزال مستمرة، لكنها ستخمد مع مرور الأيام، لأن هذه الظاهرة لم تكن حكرا على الانتخابات المحلية الأخيرة، بل أصبحت علامة مسجلة عند كل استحقاق انتخابي.

لكن ما يأمله المواطن هو أن تكون العهدة المحلية الجديدة، أحسن من سابقاتها، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت المنظومة القانونية المعدلة (القانون العضوي للانتخابات) قد سدت الثغرات المؤدية إلى الانسداد، وأصبحت أداة فعالة في يد المنتخبين الجدد، تساعدهم على تجاوز الاحتقان الذي حصل خلال العهد السابقة، بشكل يحول دون عرقلة وتضييع مصالح المواطنين.

وعلى الرغم من مراجعة الحكومة لقانون الانتخابات انطلاقا من حالات الانسداد التي عاشت بعض المجالس المحلية على وقعها، وما تبعها من تفاؤل "مفرط" من قبل السياسيين والقانونيين، إلا أنه يبدو أن تباشير هذا التفاؤل سرعان ما ارتدت مباشرة بعد الكشف عن النتائج التي كانت محل طعون كثيرة.

ويحدد القانون الانتخابي بدقة كيفية اختيار رؤساء المجالس البلدية والولائية، من خلال المادة 66 وتنص على : "توزع المقاعد المطلوب شغلها بين القوائم بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة مع تطبيق قاعدة الباقي الأقوى. لا تؤخذ عند توزيع المقاعد، القوائم التي لم تحصل على نسبة 07 بالمائة على الأقل من الأصوات المعبر.[2]"

في حين أن المادة 68 تنص على: "يتم توزيع المقاعد على كل قائمة في ظل أحكام المادتين 66 و75 من هذا القانون العضوي حسب الكيفيات التالية: يحدد المعامل الانتخابي في كل دائرة انتخابية وفي الشروط المبينة في المادة 67 من هذا القانون العضوي. تحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت فيها على المعامل الانتخابي. بعد توزيع المقاعد على القوائم التي حصلت على المعامل الانتخابي حسب الشروط المحددة في الفقرة أعلاه، ترتب الأصوات الباقية التي حصلت عليها القوائم الفائزة بمقاعد والأصوات التي

[1] - القانون العضوي رقم 16-10 المعدل في 2016 المتعلق بالانتخابات.
[2] - القانون العضوي رقم 16-10 المعدل في 2016المتعلق بالانتخابات،

حصلت عليها القوائم غير الفائزة بمقاعد، حسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منها، ويوزع باقي المقاعد حسب هذا الترتيب .وعندما تتساوى الأصوات التي حصل عليها قائمتان، يمنح المقعد الأخير المراد شغله للقائمة التي يكون معدل سن مرشحيها هو الأصغر."

فالأزمة المثارة بين الحزبين المسيطرين على المشهدين السياسي والانتخابي، جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، بسبب تبادل الاتهامات بشأن التزوير، عمق من حدة الهوة بينهما، وهو ما يؤشر على احتمال انتقال هذا النزاع إلى المجالس المحلية لاحقا، كما أن الحساسية الموجودة بين أحزاب المعارضة وأحزاب الموالاة، وكذا الحسابات الشخصية التي تقف وراء اندفاع بعض المنتخبين للترشح، ستفعل فعلتها أيضا، لأن المرشح الذي خسر الملايير من أجل امتيازات المنصب التنفيذي، سوف لن يتردد في وضع العصا في العجلة إذا ما شعر أنه خسر الرهان وتأكد أن ما أنفقه سوف لن يسترجعه.

الوضعية قد تكون أكثر تعقيدا إذا ما فشل مثلا الحزب الفائز برئاسة المجلس البلدي بفارق الأصوات، في الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تسيير البلدية مثلا في أريحية، لأن المساومات في هذه الحالة ستفعل فعلتها، وهو المنفذ الذي قد يؤدي إلى حدوث الانسداد.

ويبقى الرافد الذي قد يستأنس به المتخوفون من استمرار الانسداد في العهدة المحلية الجديدة، هو إمكانية تدخل السلطة للضغط على المنتخبين المحسوبين على الأحزاب الموالية لها، وفي مقدمتها "جبهة التحرير" و"التجمع الديمقراطي"، غير أن هذا الاحتمال يبقى غير مضمون النتائج، لأن الكثير من المنتخبين عادة ما يتمردون على قيادات أحزابهم بمجرد انتخابهم للتحرر من الضغوط السياسية.

بالرغم من أن القانون عالج هذه الإشكالية، لكنها لا تزال قائمة بالنسبة إلى المجالس البلدية لأن "المير" الجديد سيكون أمام تحد هام، وهو الحصول على توافق داخلي بين أعضاء المجلس البلدي، وأن يحظى بالأغلبية التي تمكنه من تسيير الشؤون المحلية، لذا وجب على المنتخب تجاوز الخلافات الحزبية والمصالح الضيقة وهذا لتحقيق التوافق والسير نحو الأمام ليكون المجلس البلدي أكثر فاعلية، وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن مسألة الانسداد تبقى من الماضي، لأن الصراعات الحزبية يمكن أن تعطل المصالح العمومية المحلية.

المطلب الثالث : ضرورة تفعيل آليات ممارسة السلطة محليا وتعزيز قيم التشاركية في التسيير

لقد أصبحت الديمقراطية التمثيلية غير كافية لتمكين كل المواطنين في التأثير على القرارات التي تمسهم مباشرة ، ولهذا ظهرت ديمقراطية المشاركة المحلية [1]، اذ لا يختار المواطنون ممثليهم في المجالس المنتخبة عن طريق الانتخاب فقط ، بل يساهمون اثناء العهدة الانتخابية بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم ومراقبة ممثليهم ، وهذا المفهوم هو ما حاول المشرع تطبيقه على مستوى قانون البلدية 10/11 حسب ما جاء في الباب الثالث من القسم الأول من القانون ، والمعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شوؤن البلدية.

وما تجدر الاشارة اليه ان هذا المفهوم يبقى بعيدا عن المفهوم الفرنسي للديمقراطية المحلية ، والمعبر عنه بمشاركة الناخبين في القرارت المحلية سواء عن طريق الاستفتاء المحلي او استشارة الناخبين[2].

حيث يمكن للهيئة المنتخبة التداولية للجماعة الاقليمية تقديم اي مشروع مداولة في حدود اختصاصاتها لاستفتاء المواطنين . كما يمكن لعدد معين من الناخبين تقديم طلب بتسجيل نقطة في جدول اعمال الهيئة المنتخبة حول تنظيم استشارة.

رغم أن قانون البلدية رقم 08/90 كان يضمن حق الاعلام للمواطن فيما يخص شؤون بلديته [3]، الا أنه كان يفتقر الى آليات أخرى تتيح للمواطن المساهمة بشكل مباشر في تسيير شؤون بلديته.

من هذا المنطلق جاء قانون البلدية الجديد ، ليتناول هذه الوضعية مبرزا أهم أسباب ضعف البلديات ، وهو " ضعف الاتصال من طرف المنتخبين المحليين الذين لا زالوا غير متشبعين بمقاربة جوارية ".

في هذا السياق، وحسب المادة 11 من القانون الجديد رقم 10/11 المنظم لشؤون البلدية، فقد جاء فيه " أن البلدية تشكل الاطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، بحيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لاعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات واولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [4].

غير أن الاطار الذي المبادرات المحلية ويحفز المواطنين ويحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، غير محدد في هذا القانون والذي أحاله على التنظيم لتحديد كيفياته وتنظيمه [5].

---

[1]- حول الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المحلية التشاركية ارجع الى :
GUERARD (Stéphane), La démocratie locale en question, RDP,LGDJ,Paris,2005,pp291-326. يميز الكاتب في اطار ديمقراطية المشاركة بين الديمقراطية الاعلامية والديمقراطية الجمعوية والديمقراطية الاستشارية والاستفتاء المحلي .

[2]-Voirchapitre 2 : participation des électeursdans le décisions locales, Section 1: Referendum locale, et section 2 : Consultation des électeurs , Code General des Collectivitésterritoriales ….

[3]- المادة 19 من قانون 08/90 تقر بعلنية جلسات المجلس الشعبي البلدي ، والمادة 21 تتعرض لتعليق المداولات لاعلام المواطنين .

[4]- المادة 11 من قانون البلدية رقم 10/11.

[5]- المادة 12 من قانون البلدية رقم 10/11.

وقد نصت المادة 13 من قانون البلدية رقم 10/11 على إمكانية استعانة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية ، بكل شخصية محلية وكل خبير او ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا ، والذين من شانهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطهم .

كما تبرز أهمية اطلاع أي شخص على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي ، وكذا قرارات البلدية ، ويمكن لأي شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها أو جزئية على نفقته[1]

المطلب الرابع : فرص وعوائق عمل رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبة

ان رئيس المجلس الشعبي البلدي هو رئيس الهيئة التنفيذية معين عن طريق الانتخاب وهو كذلك عون عمومي مكلف بادراة جماعة اقليمية وبشكل خاص بمجموعة من المهام باعتباره ممثلا للدولة، وعلى أساس ذلك مسؤولية رؤساء المجالس الشعبية البلدية تطورت وذلك راجع الى تعدد المهام مقابل تزايد المشاكل والملاحظ أن عدد القضايا المطروحة للقضاء العادي والخاصة بمتابعة المنتخبين في تزايد[2] الأمر الذي يسمح للقاضي الاداري بأخد مكان متقدم في رقابة الادارة[3].

أصبحت ظاهرة تزايد المتابعة القضائية ضد رؤساء البلديات على الخصوص، تهدد المبادرة الشخصية والاستقرار الذهني لدي المنتخب المحلي، وهذا الأمر غير مشجع ويقضي على التنافس السياسي لدى الاطارات والكفاءات، بل يعمل على عزوفها للترشح[4]، كما أنه يدفع برئيس البلدية للاستقالة لأن التجريح والتشهير بسمعة رئيس البلدية لا يمكن علاجه خاصة لو تحصل على براءته من القضاء، هذا الأمر يفتح المجال لتقدم وترشح لمنصب رئاسة البلدية لأشخاص ربما عدمي الكفاءة ولذوي السمعة السيئة مما يؤثر على الوظائف الانتخابية المحلية[5].

المطلب الخامس: آفاق عمل المجالس المنتخبة المحلية

أولا- تطوير المشاركة السياسية و رهان التنمية.

---

[1]- المادة 14 من قانون البلدية 10/11.

[2] - في دراستنا هذه نجد أكثر من حالة متابعة قضائية لرؤساء بلديات، مثل بلدية الصفصاف في عهدة 2012-2017، بلدية مستغانم عهدة 2012-2017، بلدية سيدي خطاب عهدة 2007-2012، حيث تابعت العدالة قضايا الاشتباه بتهم الفساد، الأمر الذي سمح لأعضاء الذين ينوبون بمسارة البلديات المعنية، وغالبا ما يكونوا من القوائم المنافسة.

[3] - بلعباس بعلباس، مرجع سبق ذكره، ص 316.

[4] - كما بينت الدراسة عزوف وقلة الاطارات والكفاءات في عضوية رئاسة البلديات المعنية بالبحث، فلا نجد حاملي شهادات عليا، بالقدر الذي نجد فيه حاملي شهادات متوسطة التعليم.

[5] - بلعباس بعلباس، دور رئيس البلدية في تجسيد الديمقراطية المحلية في ظل دولة القانون، مرجع سبق ذكره، ص ص 316-317.

ان مشاركة المجالس المنتخبة المحلية في تطوير النسيج الاجتماعي و الاقتصادي و حتى التربوي من شأنه أن ينعكس بالسلب أو الإيجاب عن التنمية و بالتالي على المشاركة السياسية لما لهما من ترابط عضوي، هذا الأمر يفتح نقاش واقعي باعتباره مشروع من الضروري انشاء عناصره على قاعدة التفاهم والثقة وقدر من التوافق[1].

النخب المحلية مسؤولة بدرجة كبيرة عن تحقيق التنمية و تدبير الشأن العام، و هذا –كما قلت- له علاقة بمدى رضا المواطنين، فان كانت نسبة مساهمة المجالس المنتخبة في التنمية مرتفعة، كانت نسبة الرضا و كانت بذلك إمكانية المشاركة مرتفعة.

النخبة الاقتصادية المحلية عليها أن تستثمر أموالها، مما يعود على الناس بالنفع و الرفاه. وبالتالي فمراجعة المواطنين في قضاياهم وانشغالاتهم من طرف السلطات البلدية تنصب على القرارات التي تعتزم البلدية اتخاذها من أجل حل المشاكل المحلية والتي توجد في نطاق اختصاصها، كما أن المراجعة قد توجه لفئة معينة من سكان البلدية المقيمين على جزء من اقليمها والمعنيين بمشكل معين دون غيرهم من السكان الآخرين[2]

تنطلق مقاربة الديمقراطية المحلية من حقّ المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي "البلدية" ، حيث أنّ الإصلاح الحتميّ للسياسة العامة أصبح أكثر من ضرورة في ظلّ الانهيار التام للمجتمع في مواجهة السلطة–حسب بعض الباحثين – "لا بدّ من الإصلاح، لأنّ السلطة أكثر من مطلقة، والمجتمع أكثر من عاجز"[3]. وتقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن، والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص .

لقد جاءت فكرة التشاركية وما تضيفه من امتيازات إجرائية كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنية المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاورة والمحاسبة والمراقبة والتقييم والمتابعة...، للتخلّص من الخيارات البيروقراطية التي كانت سائدة على المستوى المحليّ، فأعملت بغرض عزل التعقيدات الإجرائية المعرقلة للأهداف التنموية، وحالت دون تحقيق الحركية التي تضمن التوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية .

هناك من يرى أن الديمقراطية المحلية هي هي قيمة ديمقراطية أكثر منها تحقيق للتنمية الاقتصادية[4]، وهي ارضاء لرغبات المجتمع في المشاركة في تسيير أموره، على الأقل باختيار ممثليه الذين يتولون ذلك، دون حتمية تحقيقهم فعالية تلبية حاجاتهم. في حين أن حسن

---

[1] - بلعباس بعلباس، دور رئيس البلدية في تجسيد الديمقراطية المحلية في ظل دولة القانون، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2] - مرجع سبق ذكره، ص 304.

[3]- عبد المحسن هلال، علي خليفة الكواري، عبد العزيز محمد الدخيل، السياسة العامة والإصلاح في مجلس التعاون الخليجي (بيروت: منتدى المعارف، منتدى التنمية، 2013)، ص. 16.

[4]-ANDRE Houriou : " la conception de la décentralisation territoriale en Tunisie , RASJEP, Alger,2005,p57.

التسيير للمصالح العامة والوصول الى فعالية اكبر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تكون عبر المصالح غير الممركزة للدولة ،التي تراعي جانب الكفاءة والمردودية العالية لموظفيها .

لعل النظام السياسي في الجزائر يذهب في هذا الاتجاه ، بدليل أن تطبيق آلية الديمقراطية التشاركية على مستوى المركز محتشمة جدا ، وكون بنية المجالس المنتخبة لاتسمح باتخاذ القرارات باشراك كل الفئات الاجتماعية، وهذا ما يجعل المشرع يميل في اتجاهه الى الحكم برهن صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية تحت رقابة مشددة للوالي المكرس كمحرك للتنمية المحلية ، وفي الوقت نفسه دون تعزيز الموارد المالية المحلية والقيم الديمقراطية التشاركية .

عملية التوفيق بين التسيير المحلي والمكفول للهيئة المنتخبة والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي، وبين الاستشارة الموجهة للسكان في قضايا ذات الشأن العام تخصهم بصفة مباشرة، هي عملية مكملة ولا يجب أن يُنظر اليها كتقليص ومس لصلاحيات السلطة المحلية، لأنه لايمكن أن تجد هذه الأخيرة نفسها في عزلة عن القرار المحلي نتيجة لهذه الاستشارة، لأن من شأن ذلك أن يقوض النظام اللامركزي المكفول دستوريا ويضعنا أمام اشكالية الشرعية على المستوى المحلي، لأن نتائج الاستشارة غير ملزمة للهيئة التداولية الشرعية والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي[1].

ثانيا- المجالس المنتخبة المحلية و إشكالية تجديدها.

يبقى اكبر هاجس لتطوير المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر و ما ينعكس عن ذلك في مجالات متعددة كالنهوض بالتنمية، تطوير المشاركة السياسية، تعزيز فكرة المواطنة و إرساء أسس ديمقراطية محلية و بالتالي وطنية.

تعد مسألة تجديد المجالس المنتخبة المحلية أمرا محوريا في مسار أي مجتمع على اعتبار أنها تمثل إرهاصا معنويا و ماديا يترجم بشكل أو بآخر حركية المجتمع من جهة و من جهة أخرى معيارا و تأطيرا للحظة تواجدها من جهة أخرى.

يبقى الحديث عن المجالس المنتخبة مؤشرا قويا يترجم مدى حيوية المجتمع و مدى قابليته لبلورة مشروع حداثي لكونها مشتلا سياسيا يبلور منظومة من القيم و مشاريع الأفكار التي تطبع هوية ذلك المجتمع، ذلك أن المجالس المنتخبة تبقى في نهاية المطاف مصنعا لإنتاج أفكار و مشاريع المجتمع.

[1] -Jacques Moreau, « L'responsabilité des élus locaux , Les cahiers du CNEPT n°45 , 1995, p 45.

في حقيقة الأمر، ومن منظور علمي سياسي، فإن هذه المسألة تدل على تأثير العامل الحزبي والاجتماعي على التنمية المحلية، فغالبا ما نكون أمام انسداد وجمود رهين بحسابات سياسية حزبية ضيقة الأفق، كل عضو يحاول إحداث تنمية على شرعية حزبه في القرار التنموي، فنكون أمام غياب فعلي للتنمية المحلية بمختلف صورها(السكن، الشغل، المرافق العمومية،...الخ) .وبمعنى آخر أن تدخل العناصر غير الرسمية التي كانت فاعلة في تأسيس السلطة البلدية لا ينتهي دورها عند التأسيس، بل حتى عند قيام تلك السلطة وأدائها لوظائفها التنموية..وحول دون تحقيقها بصورة موضوعية، وهذا تؤكده عليه الدراسات الحديثة ، في أن الحكمة في عدم إعطاء كل الصلاحيات للمجالس المحلية يعود إلى هذه المجالس هشة، تخضع لتأثير العادات والتقاليد والعلاقات الشخصية والممارسات الحزبية الضيقة، ولعدم وجود رابطة المواطنة الحقيقية داخل كل المجتمعات المحلية.[1]

ثالثا ـ المجالس المنتخبة المحلية في ظل التحولات الراهنة:

لقد أفرز الحراك الذي انطلق في 22 فيفري 2019 جملة من المعطيات الجديدة نكتفي منها فقط بثلاثة نقاط أساسية، يتعلق الأمر بقضية الشرعية في ممارسة الحكم أولا، ثقافة المواطنة التي أنتجها وينتجها الحراك ثانيا، و العمل الاحتجاجي السلمي الذي تميز به الحراك ثالثا، لايهمنا تسليط الضوء على هذه العناصر الثالثة، بقدر ما يهمنا تأثيرها على تشكيل المجالس المنتخبة مستقبلا، حقيقة لابد أن نشير إلى أن الحراك كان بديلا حتميا لفشل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في تسيير الفضاء العام، والقضاء على مشاكله المتعلقة بالتنمية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطن، و الأهم من كل ذلك، شكل الفشل المتراكم منذ مدة ليست ببعيدة على مستوى التسيير سواء العمومي أو الخاص، إلى اندلاع موجة احتجاجات اجتماعية كانت مختلفة عن تلك التي عرفتها البلدان العربية، خاصة من ناحية السلمية و العفوية، والحضارية التي طبعتها، مع تسجيل أنها كانت تفتقر إلى التمثيلية .

الملاحظ أن المجتمع رفض الأطر السياسية التقليدية (الحزب، الجمعية، نقابة، الخ) ، طرح مجتمع الحراك ضرورة إعادة النظر في العمل السياسي الذي أبان عن فشل ذريع في تسيير الشؤون العمومية، فعلى المستوى الاقتصادي شكل اقتصاد الريع الذي قام عليه النظام السياسي و قضيته توزيعه، إلى غياب مسألة العدالة الاجتماعية التي افتقرت إلى أهم قيمها، و ارتبطت بوضعية العمل أو الفعل السياسي الذي افتقر إلى أبديات فن تسيير العام و التحكم في تناقضاته و اختلافاته.

[1] - طبيب مولود، مرجع سبق ذكره، ص77

هذا المجتمع الجديد الذي هو في طور التشكل إلى يحتاج إلى مفاهيم تقليدية أيضا مفاهيم سوسيولوجية وانثروبولوجية قديمة..بل يحتاج إلى براديغمات ومفاهيم جديدة، نقد الأفكار والمفاهيم السوسيولوجية التي سيطرت و عمرت لأكثر من قرن، و استلم لها الباحثون في التحليل ...الميدان أصبح مصدر كل معلومة، عكس الركون إلى المكاتب و مراكز البحوث فقط، يجب اكتشاف مفاهيم جديدة نجدها في الممارسات والتصورات التي برزت مع الحراك الاجتماعي الذي حدث، ومعرفة طبيعة التحليل الذي يقنع الباحث والقارئ لفهم ما جرى وما يجري من علاقات اجتماعية مختلفة جدا عن تلك التي كان علماء الاجتماع الألنثروبولوجيا يعطونها أهمية في التفسير والـتأويل.

من بين نتائج الحراك الذي انطلق في سنة 2019 انبثاق هيئة وطنية تتولى فصل تنظيم الانتخابات عن الدولة ووزاراتها وخاصة وزارة الداخلية (الولاة ورؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية) ، سميت هذه الهيئة بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكانت أول انتخابات أشرفت عليها هي الانتخابات الرئاسية التي كانت في 12 ديسمبر 2019. فكيف سيكون دور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تأطير تشكيل الانتخابات المحلية؟ وهل ستختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك المجالس؟ هل ستتمكن هذه السلطة المستقلة من إبعاد تأثير دور الإدارة عن تشكيل وتسيير المجالس المنتخبة؟ وماهو مستقبل و مضمون إصلاح النظام الانتخابي حول الدستور الجديد 2020؟ أسئلة تفرض نفسها، وتحتم على الباحث الانطلاق في قراءة متصلة للسياقات الانتخابية منذ الإعلان عن التعددية إلى غاية اليوم.

الاستنتاجات والتوصيات :

حاولنا من خلال هذا البحث أن أن يفهم كيف تتشكل المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر، بالتركيز على دراسة المنتخبين المحليين في 15 بلدية موزعة بين الجزائر العاصمة و مستغانم والبليدة وغليزان والمسيلة، حيث كانت العينة تتكون من 150 منتخبا محليا، حاولنا دراسة الخلفيات الاجتماعية الشاملة لهؤلاء المنتخبين، واستجوابهم من خلال الاستبيان، بالاعتماد على نتائج انتخابات 2012 و 2017، وربطها بالمحطات الانتخابية لسنة 2002 و 2007 ، فتشكلات المنتخبين المحليين رؤساء البلديات بالجزائر لا يمكن تفسيرها من خلال مداخل نظرية متعلقة بطريقة الانتخابات، أو بعرض النماذج النظرية للسلوك الانتخابي، أو بتحليل قانوني لدور الأحزاب السياسية في الجزائر، انما يتطلب الأمر استنطاقا ميدانيا لطبيعة التشكل، على أساس ما سبق حاولنا أن نبحث في كيفية وصول الأشخاص إلى قوائم الترشيحات، وطبيعة السلوك الذي يتصف به هؤلاء للوصول إلى ذلك، والعوامل التي تتحكم في الانتخابات وفي نتائجها.

بالنسبة للنتائج وجدنا ما يلي:

1) بالنسبة للفرضية الأولى المتعلقة بدور الإدارة وعدم حيادتها في تشكيل المجالس البلدية المنتخبة بدءا من عمليات تحضير الانتخابات وتسييرها التي تقوم بها الإدارة من خلال جملة من التعليمات واللوائح التنظيمية بدءا من عملية الإشراف على مراجعة القوائم الانتخابية التي

يشرف عليها رؤساء البلديات ورؤساء الدوائر، إلى عملية التحضير البشري وخاصة الإشراف على وضع قوائم تأطير الانتخابات، ونجد في الإطار القانوني للبلدية المتمثل في القوانين التنظيمية (القانون الانتخابي، ومبدأ الأغلبية، اللامركزية الإدارية...)، والإدارة القانون بصفة عامة عدم انفصال تام عن تحضير الانتخابات المحلية، بل دور بارز في تشكيل التركيبة الاجتماعية للمجالس المنتخبة البلدية، فهي التي تحدد شكل نمط الاقتراع والمحاصصة السياسية بين الرجل و المرأة و سن الترشح، وتتولى كذلك تحديد تنصيب رؤساء البلديات في حالات معينة بالرغم من فوز مرشحين آخرين[1]، التأثير لا يتوقف فقط عند تشكيل المجالس المدروسة بل يتجاوز الى الأكثر من ذلك في أخذ زمام المبادرة في القيام بصناعة القرار على المستوى البلدي.

2) النتيجة الثانية تأكدت بنسبة كبيرة، حيث لا تنفصل الانتخابات المحلية عن تأثير العامل العروشي الذي تُجرى فيه، حيث سجلنا بروز حملات حزبية في ثوب صراع عروشيات متواجدة في أحياء و قرى ودواوير كل بلدية، فالانتخابات المحلية كشف عن صراعات تقليدية بين جذور قبلية، وأن طريقة عمل الأحزاب السياسية قد كشفت طبيعة التشكل الانثروبولوجي للقوائم الانتخابية للمجالس البلدية، بمعنى أن العامل السوسيو أنثروبولوجي لا يزال حاضرا في المشهد الانتخابي المحلي، سجلنا تداول عروش معينة على سدة رئاسة البلدية لأكثر من عهدة انتخابية دون عرش آخر، كما أن المناسبات كشفت عن ذلك ليست بالقليلة، حيث وعند كل أزمة في بلدية ما يتم تحميل المسؤولية للعرش الذي ينحدر منه رئيس البلدية، وليس للسلطات المركزية، ثم أن قوة المحيط الاجتماعي الذي تجري فيه الانتخابات المحلية خاصة في البلديات الريفية، لم يؤثر فيها القانون الانتخابي في تشكيلها، بمعنى أن نفس الأشخاص تنتجهم المجالس العروشية والقبلية وتوصلهم الى المجالس البلدية، بالرغم من توصيات القانون الانتخابي في الجزائر، حول تخفيض سن الترشح، ضرورة إشراك المرأة، نسب مئوية لفوز حزب معين، كلها تضعف أمام تأثير العروشيات المحلية، التي تفرض المرشحين وتتفق حول أشخاص وتقصي آخرين. حيث سجلنا الحضور الضعيف للمرأة، والنسب القليلة لتمثيل الشباب، نمط الاقتراع والمحاصصة بين الرجل و المرأة و سن الترشح و مسألة تمثيل الفئات الاجتماعية الأخرى و مشاركة أحزاب دون أخرى . إن الفئات الاجتماعية التي تداولت على المجالس الشعبية البلدية منذ سنة 2002 والتي خضعت لتنظيم قانون الانتخابات 1997 لم تختلف عن التركيبة الاجتماعية التي فازت في سنة 2007 و 2012 و 2017 والتي نُظمت بقانون انتخابي مختلف على التوالي (القانون الانتخابي لسنة 2007 والقانون الانتخابي لسنة 2012 والقانون الانتخابي لسنة 2017) و الحضور الضعيف لحاملي الشهادات العليا، كلها العناصر التي يحرص عليها قانون الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي منذ 1997 و 2007 و 2012 و 2017

3) الفرضية المتعلقة بدور المتغير الحزبي في تشكيل المجالس المنتخبة البلدية لم تتحقق بشكل كبير في هذه الدراسة، بحيث و اعتمادا على معامل تأثير المتغير الاجتماعي للمجتمع

[1] - المقصود بهذه الجزئية، هوتدخل السلطات الوصية (وزارة الداخلية) في سن تعليمات تقضي بين الأحزاب الفائزة لتشكيل المجلس البلدي، بالرغم من فوز قائمة معينة بأغلب المقاعد الحزبية نسبيا.

التقليدي، و بعد ذلك معامل دور الادارة البيروقراطية في تحديد تشكيل المجالس البلدية، حيث وجدنا أن الاشخاص المترشحون ينتقلون من حزب الى حزب من جهة، و عند فوزهم بعضوية المجلس البلدي يتعاملون أكثر مع الادارة الوصية مباشرة، وهنا بقت الأحزاب مجرد اجراءات شكلية لا تعدو أن تكون رافدا ثانويا للدخول الى عضوية المجلسية المحلية البلدية.

يمكن القول كخلاصة لهذه الدراسة أن تشكل المجالس المنتخبة المحلية يتحدد من خلال عاملين أساسيين (وهما قد أكدتهما الدراسة هنا) العامل الأول هو العصبويات (جمع عصبية) والعامل الثاني هو البيروقراطيات الادارية، حيث ونتيجة الامتزاج بين العاملين على مستوى العملية الانتخابية، نكون أمام مجالس منتخبة في التشكيل والبناء وحتى في الوظائف والتسيير ، أذن المبدأ المفسر لتشكيل تلك المجالس أنما يكمن في ثنائية حكم العصبويات مع حكم البيروقراطيات على المستوى المحلي، وليس من خلال دور الأحزاب السياسية أو وفق أطر قانوينة محضة.

لا يمكن الفصل بين السياق الاجتماعي التقليدي الذي تؤطره عصبويات المجتمع التقليدي الذي يتحرك وفق خيارات محكومة برؤية جماعوية نجد روحها في تأثير الروح العروشية، انتماءات العائلة الكبرى، وبين ما تفرزه البيروقراطيات على مر سنين في تلك الهياكل المحلية، حيث يضحى الحزب السياسي مجرد واسطة لاغير، ولا يمكنه أن يخترق قوة المجتمع التقليدي وخياراته وتعامله مع المناسبات الانتخابية،

لقد تراجعت هيمنة الأطر الحداثية (الحزب السياسي، الجمعية) بمقابل بقاء تأثير الأطر التقليدية (القبيلة العرش الدوار) بالرغم من ارتفاع سكان الحواضر الذي رافق التمدين، وتقلص تمثيلية موظفي الوظيفة العمومية (باستثناء رجال التعليم الذين ارتفعت تمثيليتهم) كنتيجة للتقويم الهيكلي ثم تنامي القطاع الخاص وتزايد تمثيلية المقاولين. هذه التحولات أظهرتها الخصائص السوسيولوجية للنخبة المنتخبة في الفترة الممتدة بين 2002 حتى 2017.

على أساس ذلك وجدنا **أن** الشريحة السوسيومهنية المترشحة للإنتخابات على مختلف العهدات الانتخابية لا تعدو أن تكون فئة واحدة محتكرة من قبل الموظفين والمعلمين، والحقيقة أن الدافع الأساسي وراء ترشح هذه الفئات الاجتماعية لعضوية المجالس المنتخبة المحلية ترتبط بمعيار القيمة والبحث عن وضعية أفضل في ترتيب السُلم الاجتماعي للوظائف، لكن مع ذلك سجلنا حضورا لباقي الفئات الاجتماعية من فئات المهن الحرة واصحاب الشهادات الجامعية، لكن حضور المرأة في المجالس المنتخبة لا يزال محتشما لعدة

أسباب أنثروبولوجية أهمها طبيعة المجتمع الجزائري الذكورية، وخصوصية تعامل المرأة الجزائرية مع عالم السياسة الذي يستلزم الانفتاح أكثر نحو سوق السياسة المعقد.

بالرغم من أن نفس التركيبة الاجتماعية تترشح للانتخابات وتفوز في الانتخابات المحلية سواء في انتخابات 2002 و انتخابات 2007 وانتخابات 2012 و 2017، الا أنه مع ذلك تغيرت الخريطة السياسية المحلية بالغرم من تواجد نفس التركيبات الاجتماعية، وهذا يطرح أشكالية الالتزام الحزبي في الجزائر الذي حاول المشرع مؤخرا ضبطه، فنجد معظم الشخصيات المترشحة تغير من انتمائها الحزبي كل عهدة بل كل موسم انتخابي محلي.

من خلال الدراسة وجدنا علاقة بين أعضاء المجالس المنتخبة البلدية لعهدات 2002 و 2007 بشكل قوي، حيث ان اجابات المبحوثين قد كشفت الى حد ما، الوجود الثابت لبعض المنتخبين في العهدات السابقة، وهذا يدل ان العوامل الاجتماعية التقليدية (القبيلة والعرش خاصة) لا تزال تؤطر وترافق عميات تشكيل المجالس المحلية، بالرغم من محاولات الدولة الذهاب الى مرحلة تأسيس تلك الكيانات من خلال الاقتناع الحزبي والقانوني، ووفقا لتأطير قانون الانتخابات الخاص بالبلدية، لكن الواقع السوسيوأنثروبولوجي يفرز معطيات جد مختلفة عن الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها على شاكلة مجالس منتخبة تستقطب اطارات في كل عهدة انتخابية، وتكشف عن وجوه جديدة في ممارسة العضوية المحلية، وزيادة تمثيل الشباب ورفع حصة تمثيل المرأة، لكن هنا الأمر يتطلب على الأقل تفكيرا سوسيولوجيا واقتصاديا لتنظيم البلديات اكثر من صياغة قوانين تظل بعيدة عن التطبيق في بعض المواد، لعدة أسباب منها ما يتعلق بمن يطبق القانون، وضعف المستوى الدراسي للمنتخبين المحليين في التعامل مع القوانين وهو ما كشفته الدراسة .

خاتمة

من خلال النتائج المتوصل إليها فإننا نجد أن هذه الهيئات المحلية لا تزال في طور التكوين السياسي والديمقراطي من جهة، ومن جهة أخرى ما زالت بعيدة كل البعد عن تجسيد ما يسمى بالرشادة المحلية لممارسة الحكم على المستوى المحلي على أساس أن نفس التركيبات البشرية لم تغير من ممارساتها كما أن الدولة ايضا لم تسمح باستقلال يشجع المنظومة المحلية على المبادرة والاعتماد على الكفاءة المحلية بما يسمح بتطوير منظومة العمل السياسي المحلي فقوة الدولة في الاخير لن تتأتى الا من خلال قوة هذه الكيانات المحلية بما تحويه من تيارات معقدة وأفكار ووقائع فاعلة على مستوى المجتمع المحلي في الجزائر.

سمحت هذه الدراسة المتعلقة بتحليل وتفسير واقع المجالس المنتخبة البلدية في الجزائر، بمعرفة مدى اتساع اختصاصات البلدية و تدخلها في كل الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، الا أن هذه الاختصاصات مقيدة الى حد ككبير بتدخل سلطة الرقابة من جهة، ومن جهة أخرى محكومة بتدخل الادارة المركزية في مباشرة أعمالها.

كما سجلت من خلال هذا الدراسة الميدانية عملية تأثر المجالس المنتخبة المحلية ببعض الممارسات غير الرشيدة وتصل الى حد الانسداد وضعف الأداء على المستوى التنموي، وما تجدر الاشارة اليه ان المشرع في الجزائر قد حاول في مرات عديدة ضبط العملية الاصلاحية المحلية فقانون البلديات لسنة 1990 اورث بنيات غير مستقرة وعاجزة عن مواكبة التطورات السيوسيو اقتصادية التي يمر بها المجتمع الجزائري وعلى أساس ذلك جاء القانون الجديد للبلديات لسنة 2011 لكن مع ذلك وبالرغم من تطبيق القانون لا تزال تبرز

بعض الظواهر السلبية التي تطبع سير المجالس المنتخبة المحلية مثل سوء التسيير وعلاقتها بالمواطن والادارة، كذلك من حيث تشكيل هذه المجالس، اتى المشرع بنظام انتخابي جديد صدر سنة 2012 في مكان النظام الانتخابي القديم لسنة1997 ، ليعزز بنظام انتخابي صدر مؤخرا في سنة 2016 لنطرح هنا تساؤلات شرعية عن طبيعة هذه التغييرات القانونية لمنظومة العمل السياسي خاصة المحلي منه، هل هناك ازمة في كيان المجالس المنتخبة المحلية،؟ أم أن اللااستقرار يرتبط بالأشخاص المنتخبين وعلاقاتهم مع البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هذه التساؤلات تفرض المزيد من الدراسات حول واقع المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة

في إطار تحضير موضوع أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، نرجو من سيادتكم الإجابة عن أسئلة الاستمارة بكل موضوعية لغرض استغلالها استغلالا علميا بحثا .

هذه الإجابات هي مهمة لإثراء موضوع بحثنا، و سيكون استعمالها مقتصرا في إطار البحث العلمي فقط .

شكرا مسبقا على تفهمكم و تعاونكم .

- من إعداد الطالب: **- تحت إشراف الأستاذ:**

عقبوبي مولود **د. يعلاوي أحمد**

دليل الاستمارة

أ.المحور الأول: البيانات العامة للمنتخبين

1. الجنس:

ذكر

☐

أنثى

☐

2-السن:.....

3-الأصل الاجتماعي(المنطقة):.....

4-المستوى التعليمي:

ابتدائي	متوسط	جامعي	دراسات عليا
☐	☐	☐	☐

5-المهنة:.....

6-الانتماء السياسي (الحزب):.....

7- البلدية المُنتخب فيها:.....

8- الوظيفة داخل المجلس الشعبي البلدي:.....

9- عدد العهدات الانتخابية المحلية:

عهدة واحدة	عهدتين	ثلاث عهدات	أربع عهدات	أكثرمن ذلك
☐	☐	☐	☐	☐

ب.المحور الثاني: العوامل التي تساعد في عملية اكتساب العضوية المحلية (ضع علامة + أمام الخانة المناسبة)

1-هل ترى أن لعامل الكفاءة والخبرة دور في وصولك للمجلس الشعبي البلدي؟ولماذا؟

نعم	لا
☐	☐

.....
.....
.....

2ا-هل ترى أن للإدارة تأثيرا على سلوك الناخبين ؟ ولماذا؟

نعم	لا

.....
.....
.....

3-هل يشكل برنامج الحزب عاملا أساسيا في الوصول إلى سدة العضوية في المجلس البلدي المحلي؟ولماذا؟

نعم	لا

.....
.....
.....

4-هل تنفيذ برنامج السلطة المركزية على المستوى المحلي، هو أهم سبب وراء سدة العضوية في السلطة المحلية؟ولماذا؟

نعم	لا

.....
.....
.....

5-هل انتخاب المواطن لأعضاء البلدية يتم على أساس الانتخاب وفق معيار الاقتناع السياسي ؟ولماذا؟

نعم لا

.....
.....
.....

ج.المحور الثالث :الحملة الانتخابية المحلية و الممارسات الانتخابية

1- هل تعتبر العلاقات الشخصية للمرشح دورا في وصوله إلى المجالس المنتخبة المحلية؟ولماذا؟

نعم لا

.....
.....
.....

2-هل الاعتماد على العامل القبلي (العرش) يساعد في الحصول على العضوية في المجلس المحلي؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

3-هل يشكل النفوذ المادي عاملا مساعدا في الوصول إلى سدة العضوية في المجالس المنتخبة؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

4-هل ترى للجمعيات وجماعات المصلحة تأثيرا في بناء السلطة المحلية؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

5-هل انتخاب المواطن أعضاؤه في المجالس المحلية يتم على أساس الانتفاع الشخصي؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

6-هل هناك خطابا واحدا يمارسه المرشحون أثناء الحملات الانتخابية المحلية مثل الذي يمارسه القادة على مستوى السلطة المركزية؟ ولماذا ؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

7- بما تفسر الحضور المحتشم للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية؟ ولماذا؟

الهيمنة الذكورية ☐ عزوف المرأة ☐ ضعف قانون ☐ عامل اجتماعي ☐ سبب آخر ☐

.....
.....
.....

8- هناك انخفاض واضح في الانتخابية في بلديات مقر الولايات ؟ بما تفسر ذلك؟

ضعف الرابط القبلي/ غياب المواطنة / صعوبة التعامل مع الأحياء / نضج سياسي /وجود الإدارة الوصية في البلدية مقر الولاية

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

9- مقارنة مع البلديات مقر الولايات، هناك ارتفاع في مستوى الانتخابية في بلديات خارج مقر الولاية؟ بما تفسر ذلك؟

قوة الرابط القبلي/ قوة مرشحين / التجذر الشعبي للمرشح / نضج سياسي / الحاجة للتنمية

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

10-ما هو الغرض من ترشحك في الانتخابات المحلية؟ ولماذا؟

خدمة مصالحك الشخصية/ خدمة مصالح المواطنين / خدمة الحزب / خدمة مصالح البلدية /

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

11- ما هي طبيعة الظواهر التي تؤثر على المرشح في بداية الحملة الانتخابية؟ ولماذا؟

العصبية والقرابة / التحايل الانتخابي / خطابات قادة الأحزاب / الإدارة الوصية / عوامل أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

12- هل للالتزام الحزبي دورا في فوز المرشح في الانتخابات المحلية؟ ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

13- تكشف العهدات الانتخابية السابقة تنقلا للمنتخبين/المرشحين بين الأحزاب السياسية قبيل الانتخابات ؟ بما تفسر ذلك؟

مصلحة شخصية / قناعات حزبية / حب القيادة / صراع الأشخاص / عوامل أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

14- ما هو البرنامج الذي قُدم للهيئة الناخبة؟ ولماذا؟

محلي بلدي / محلي عشائري / حزبي / إداري مركزي / برنامج آخر

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

د.المحور الرابع:كيفية مباشرة المجالس المنتخبة المحلية للقرارات ودورها في التنمية المحلية (العلاقة مع المواطن و مختلف الإدارات المحلية)

1- كيف تتم عملية توزيع اللجان داخل المجلس؟ ولماذا؟

تخصص المنتخب / الخبرة / أساس سياسي حزبي/ توافقات شخصية / طرق أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

2-كيف تتم معرفة انشغال المواطنين؟ وكيف تتواصلون معهم؟

اتصال مباشر / الجمعيات / الاستقبال الرسمي/ الوسطاء / طرق أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

3-ما هي العناصر التي تدخل في تشكيل برنامج العمل البلدي ؟ وكيف؟

انشغال المواطن / الجمعيات / الإدارة الوصية/ جماعات المصلحة / عناصر أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

4-هل ترى أن سلطة المنتخب متوازنة مع سلطة الوصاية ممثلة في الوالي ومختلف الأجهزة التنفيذية التابعة للسلطة المركزية مباشرة؟ ولماذا؟

متوازنة / اختلال في العلاقة/ هيمنة وصائية / حرية في اتخاذ القرار / تسلسلية سُلمية

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

5-كيف تنفذون أغلب المشاريع التنموية على مستوى البلدية ؟ ولماذا؟

بقرارات البلدية/ بمشاركة ولائية / بمشاركة وزارية /

☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

6- ما هي العراقيل التي تواجه المنتخبين المحليين في قيادة عملية التنمية المحلية؟ولماذا؟

إدارية / إدارية وصائبة/ اجتماعية اقتصادية / جماعات ضغط / خلافات الأعضاء

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

7- هل تعتقد أن نسبة التنمية قد تحققت خلال العهدة الانتخابية الحالية بنسبة 95%؟ ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

ه. المحور الخامس: بيانات عن مؤسسات المجالس المنتخبة المحلية والممارسات العملية التي تعرفها منذ تطبيق قوانين الإصلاح السياسي للجماعات المحلية:

1. ما هي الأسباب وراء إصلاح قانون البلدية لسنة 1990؟ولماذا؟

قصور قانون 1990 / تطور المجتمع/ تلبية لمتطلبات البلدية / زيادة مهام المنتخب / وجهة نظر أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

2. هل يختلف قانون البلدية الجديد عن القانون القديم لسنة 1990؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

3. هل أثر قانون البلدية الجديد على استقرار البلديات؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

4. هل تمكن قانون البلدية الجديد من سد مشاكل انسداد المجالس المنتخبة المحلية؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

5. هل ترى ان المسؤوليات الملقاة على عاتق البلديات اكبر من المهام المنوطة لها؟

نعم ☐ لا ☐

.....
.....
.....

6. هل يمكن للمنتخب المحلي ان يتحرر من الالتزام الحزبي؟ولماذا؟

نعم ☐ لا ☐

.....
.....
.....

7. هل ترى ان الوصاية على المنتخبين هي تكريس للوصاية على الشعب؟ ولماذا؟

نعم ☐ لا ☐

.....
.....
.....

8. هل تعتقد أن الادارة البلدية في ظل قانون 10/11 هي إدارة ذات طابع وصائي ام ذات طابع ديمقراطي تشاركي؟

نعم ☐ لا ☐

.....
.....
.....

9. بما تفسر الرقابة على المنتخبين المحليين؟ولماذا؟

سياسية إدارية/ ☐ مناقضة للديمقراطية المحلية/ ☐ تفسير آخر ☐

.....
.....
.....

10. كيف ترى علاقة المنتخبين المحليين مع المعينين على مستوى الإدارة المحلية؟ولماذا؟

خضوع/ ☐ توازن / ☐ علاقة أخرى / ☐

.....
.....
.....

11. كيف ترى علاقة المنتخبين المحليين مع المجلس التنفيذي الولائي؟ولماذا؟

وظيفية سُلمية/ تقيد عمل المنتخب المحلي / علاقة أخرى /

☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

12. هل ترى أن المنتخبين المحليين محكومون ب:

العروشية والعصبية / الفكر الوصائي/ ضغوطات الشعب / نضال حزبي / جماعات ضغط

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

13. بما تفسر وجود انسدادات في أعمال المجالس المنتخبة المحلية في بعض البلديات؟ولماذا؟

شخصية / قانونية / سياسية حزبية / متعلقة بنتائج الانتخاب / وجهة نظر أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

14. كيف ترى مستوى تأثير المركزية الإدارية على المجالس المنتخبة المحلية؟ولماذا؟

ايجابي / سلبي/ يلبي متطلبات البلدية / يعقد مهام المنتخب / وجهة نظر أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

15. هل تسمح اللامركزية الإدارية للبلدية بالتمويل المحلي للمشاريع التنموية؟ولماذا؟

نعم لا

☐ ☐

.....
.....
.....

16.ما هي الأسباب وراء عجز البلديات في تمويل مشاريعها ذاتيا؟

خيار النظام السياسي/ محدودية دخل البلدية/ النظام الاقتصادي للدولة المركزية / غياب كفاءات/ وجهة نظر أخرى

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

.....
.....
.....

17. ما هي طبيعة الاقتراحات التي تقدمها حول مسألة أصلاح المجالس المنتخبة البلدية ورهاناتها المجتمعية ؟

.....
.....
.....
.....

البيبلوغرافيا

المراجع باللغة العربية

الدساتير:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.
2- التعديل الدستوري لسنة 2006.
3- التعديل الدستوري لسنة 2008.
4- التعديل الدستوري لسنة 2016

القوانين العضوية، القوانين، الأوامر:

1- القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية.
2- القانون رقم 90-09 المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية .
3- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جانفي 2011 المتضمن قانون البلدية.
4- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية.
5- القانون رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.
6- *قانون* عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة *2012 المتعلق بالأحزاب السياسية* .
7- *الأمر* رقم 97 - 09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة *1997*, يتضمن *القانون العضوي للأحزاب السياسية*.

القواميس والمعاجم

1) أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات في العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان .1986.

2) إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات ،1999.

3) برتراند بادي وآخرون في معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية.ترجمة هيثم اللمع.بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. لبنان.2005 .

4) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .، الطبعة الأولى 1990 ، الجزء السادس.

5) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ،1995.

المراجع

1. أبو راس محمد الشافعي، القانون الإداري دراسة مقارنة، عالم الكتب، مصر، الجزء الأول. 1984

2. أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

3. أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

4. الشيخلي عبد القادر ، نظرية الإدارة المحلية ، مكتبة المحتسب ، عمان ، سنة1983

5. أحمد زايد و الزبير عروس، النخب الاجتماعية: حالة مصر والجزائر، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2008

6. الجوهري عبد الهادي وعلي عبد الرزاق إبراهيم ، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002

7. الجندي مصطفى، المرجع في الإدارة المحلية، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر،1971

8. الجابري محمد عابد ، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته ، نقد العقل العربي، الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي،1990

9. أسماء بنعدادة، المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط،2007.

10. الزيات عبد الحليم ، في سوسيولوجيا بناء السلطة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990

11. الطاهر بن خرف الله، النخبة المحلية دراسة اجتماعية سياسية لآليات انتاج الممثلين المحليين، الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد، 1962-1989.

12. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000

13. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الازمة الراهنة في الجزائر" في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)

14. العربي محمد سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية – البلدية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 2011

15. بشير فريك: منتخبو البلديات مفسدون أم ضحايا، مركز الشروق للإنتاج والنشر الإعلامي، الجزائر، 2014.

16. بوطالب محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة بالمغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

17. بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة رمزي أحمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984

18. برتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة محمد نوري المهدوي (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001.

19. بوضياف عمار، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

20. بوضياف عمار ، شرح قانون البلدية ، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2012.

21. بوحوش عمار، دور المجالس الشعبية في النهضة الوطنية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، العدد 3 (سبتمبر)، 1972

22. جابي عبد الناصر، الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، 1998.

23. حمداوي محمد ،"القرابة والسلطة عند ابن خلدون : البذور الجنينية لأنثروبولوجيا سياسية ، وقائع ملتقى : أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر" ، الجزائر ، منشورات(crasc)،1999.

24. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، سلسلة اطروحات الدكتوراه،59(بيروت، مرز دراسات الوحدة العربية، 2006

25. حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، بيروت، منشورات حلب،1985

26. خليفة عبد الرحمان ، "علم الإجتماع و دراسة السلطة في العالم النامي"، علم الإجتماع و السلطة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1992

27. ديدان مولود، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية،الجزائر،دار بلقيس،2009.

28. عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر، 2004 .

29. رمعون حسن و مجاهدي مصطفى وآخرون في المواطنة والممارسات الانتخابية، في كتاب الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة، منشورات مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ،وهران، 2012.

30. سمارة الزغبي خالد ، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989

31. زغدود علي، الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 1984

32. زاهي بشير المغيري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط2(بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1998

33. فهمي مصطفى، الحكومات المحلية في إطار الدولة، القاهرة، المنظمة العربية للعلوم العربية الإدارية،1971

34. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط2 ، 2006

35. فؤاد خليل، العشيرة دولة المجتمع المحلي، عشائر جرد الهرمل، لبنان، دار الفكر اللبناني، بدون سنة النشر.

36. عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973

37. عليوة ومني محمود، " المشاركة السياسية" في : موسوعة الشباب السياسية (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية2001

38. سلوى شعراوي جمعة وآخرون، تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الفرص والإشكاليات .القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000

39. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، 1982

40. لقجع عبد القادر وأخرون، كتاب جماعي، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر،أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقات الجزائر، دار القصبة،.2004.

41. قباني خالد، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات عويدات، بيروت، 1981

42. يعلاوي أحمد وأخرون كتاب جماعي الانتخابات في الجزائر 1962-2014 ، مخبر الثقافة والسياسة ، لالة صفية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014.

43. محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، الجزء الثاني ، القوة والدولة ، دار المعرفة الجامعية ،1985.

44. موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ت : بوزيد صحراوي و آمال بوشرف و سعيد سبعون، إشراف و مراجعة : مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2004 .

45. - طاهري حسين، القانون الإداري و المؤسسات الإدارية ،التنظيم الإداري و النشاط الإداري ، دار الخلدونية الجزائر2007

46. ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة ، الجزائر، دار العلوم ،2007.

47. ولفيغرريموند ، من يصوت ؟ ، ترجمة محمود الزواوي ، وفؤاد مروجي ، الأردن، الأهلية ،2007.

48. شيهوب مسعود ، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة1986

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Balandier George; Anthropologie politique, paris, puf,1978
2. Birnbaum p.(éd), le pouvoir politique, Dalloz,1975 ;Dahl R, Qui Gouverne ? A.Colin, 1971

3. Bruno Bernadi, qu'est ce qu'une décision politique (Paris :Librairie philosophique, j.vrin,2003

4. Benakzouh Chaabane, La Décentralisation en Algerie, Du Centralisme Au Décentralisme , Alger,O.P.U

5. Hunter, F. (1953). Community power structure: A study of decision makers. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

6. -Dahl, R. A. (1961). Who governs? Democracy and power in an American city. . New Haven,: Yale University Press.

7. -Nicos Poulantzas, Pouvoir politique et classes sociales, F. Maspero, 1972

8. Georges Balandier, Le détour : pouvoir et modernité, Paris, Fayard, 1985.

9. Marc Abélès, *Un ethnologue à l'Assemblée*, Paris, Odile Jacob, 2000

10. Grawitz,Madeleine Méthodes des sciences sociales.-Paris,5ème édition,.Ed.Dalloz,.-.1993

11. Denis Jadelet ; répresentation sociale , phénomène , concept , théorie ;puf 2ème ed paris 1984

12. Moscovici Serge ; psychologie sociale ed puf , paris 1992

13. Jean Claude Abric : Pratiques sociales et représentation ; puf 2ème ed paris 1994

14. De laubadère , manuel du droit administratif , paris, 1969

15. G. Vedel et p. Del volve , droit administratif , paris , p.u.f , 1984,

16. Walid Laggoune, La décentralisation : état des problématiques et perspectives pour les pays en développement » Revue des Collectivités Locales, 1997, n°1.

17. A.Heymann, Les Libertes Publiques Et La guerre D'Algérie, Paris , L.G.J. ,1972,

.18

19. Alain LARDILLIER, Le peuplement français en Algérie de 1830 à 1900,(Paris :Editions de l'Atlanthrope,1992),

20. -COLLOT (Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962), Paris, Éd. Du CNRS, 1987,

21. Lambbert, J. Manuel De Législation Algérienne.Alger, 1952,

22. COLLOT (Claude), Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830 – 1962), Paris, Éd. du CNRS, 1987

23. Christine Mussard, « La commune mixte, espace d'une rencontre ? », dans Abderrahmane Bouchene, Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, *Histoire de l'Algérie à la période coloniale (1830-1962*), Paris/Alger, La Découverte/Barzakh, 2012.

24. Jonathan Hopkin ; « Conceptualizing Political Clientelism : Political Exchange and Democratic Theory "London School of Economics and Poliltical Science (31 August 3 September 2006).

25. Luis Fernando Medina and Susan Stokes ; " Clientelism as Political Monopoly " University of Chicago (8 August 2002)

26. GUERARD (Stéphane), La démocratie locale en question, RDP,LGDJ,Paris,2005

27. John K.Jonhson, The Role of Parliament in Government (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development, Worde Bank Institute.2006

28. Gremion C.,Profession: décideur.Pouvoirs des hauts fonctionnaires et réforme de l'Etat,Gauthier-Villars,1979-

29. Pierre Birrnbaum; Le pouvoir local de la décision au système; Revue française de sociologie; Edition ophrys.vol.14.1973

مقدمة

أهمية الموضوع وأسباب اختياره	2
الاشكالية	3
الفرضيات	7
الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة	9
الاطار المنهجي والتقني للدراسة	17
الاطار الميداني	17
المفاهيم الاجرائية للدراسة	25

الفصل الأول: الإطـــــــار النظـــــــري لمـــــــوضوع الـــــدراسة	32
المبحث الأول: تحديد المفاهيم المرتبطة بالمـــــــــــجالس المنتخـــــــــبة المحـــــــــــــلية	33
المطلب الأول: تعريف المجـــــــــــــــــــالس المنتـــــــــــــــخبة المحـــــــــــــــلية	34
المطلب الثاني: قيام مجالس محلية منتــخبة لادارة المصـــــالح المحـــــــــــــــلية	35
المبحث الثاني: التطور السوسيو/ قانوني للمجالس المنتخبة المحلية في الجزائر	
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور المجالس المنتخبة البلدية في الجزائر	38
المطلب الثاني: تطور مجـــــــالس المنتـــــــخبين المحـــــــليين بعد الاستقــــلال	39
المبحث الثالث: نظام المجالس المنتخبة في ظل التعديلات القانونية الجديدة	43
المطلب الأول : البلدية في القـــلجديد رقم 10/11	47
المطلب الثاني: كيفية انتخاب المجــــــــــالس الشـــــــــــــــعبية البلدية وشروط العملية الانتخابية المحلية	50
المطلب الثالث: المجالس البلدية في ظل القانون الانتخابي لسنة 2016	54
الفصل الثاني: تطور انتخابات المجالس الشعبية البلدية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية	58

المبحث الأول: كرونـــــــــــــــــــــولوجيا الانتخابات المحلية منذ سنة 1990 الى سنة 2017	58
المطلب الأول: الانتخابات المحلية لسنة 1990 الخصوصيات والرهانات	59
المطلب الثاني : عرض نتائج الانتخابات المحلية لسنة 1990	61
المطلب الثالث: نتائج الانتخابات المحلية في 30 بلدية من خلال المقاعد الحزبية	64
المطلب الرابع: المستوى التعليمي لرؤساء المجالس البلدية انتخابات جوان 1990	66
المطلب الخامس: الفئات السوسيومهنية لرؤساء المجال الشعبية البلدية انتخابات جوان ســـنة 1990	68
المبحث الثاني: تحليل النتائج الكلية للانتخابات المحلية لسنة 1990	70
المطلب الأول: دخول الاحزاب ذات التوجه الاسلامي في المجالس الشعبية البلدية	71
المطلب الثاني: التركيبات التعليمية للحزب السياسي	72
المطلب الثالث: أثر الانتخابات التعددية على التركيبة الاجتماعية للاحزاب السياسية	75
المبحث الثالث: تشكل المجالس المنتخبة المحلية العودة للمقاربة الميدانية	77
المطلب الأول: المجالس المنتخبة المحلية كيف ومما تتشكل؟	77
المطلب الثاني: نظرة سوسيوأنثروبولوجية لبلديات الجزائر الثلاث	80
المطلب الثالث: نظرة سوسيونثروبولوجية لبديات البليدة الثلاث	82
المطلب الرابع: نظرة سوسيوأنثروبولوجية لبلديات المسيلة الثلاث	83
المطلب الخامس: نظرة سوسيو أنثروبولوجية لبلديات مستغانم الثلاث	85
المطلب السادس: نظرة سوسيوأنثروبولوجية لبلديات غليزان الثلاث	86
المبحث الرابع: سير العملية الانتخابية على المستوى المحلي	88
المطلب الأول: قواعد اللعبة الانتخابية من خلال ايديولوجيات المترشحين	88
المطلب الثاني: قانون تنظيم الفعل الانتخابي في البلديات محل الدراسة	89
المطلب الثالث: الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية من سنة 2002 الى سنة 2017 ببلديات مستغانم الثلاث	95
المطلب الرابع: الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية من سنة 2002 الى سنة 2017 ببلديات غليزان الثلاث	97
المطلب الخامس: الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية من سنة 2002 الى سنة 2017 ببلديات الجزائر الثلاث	99
المطلب السادس: الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية من سنة 2002 الى سنة 2017 ببلديات البليدة الثلاث	102
المطلب السابع: الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية من سنة 2002 الى سنة 2017 ببلديات المسيلة الثلاث	104
المبحث الخامس: سكان البحث وخصائصهم العمرية والسياسية والاجتماعية والمهنية	105
المطلب الأول: نظرة عامة حول المنتخبين رؤساء المجالس الشعبية البلدية	106
المطلب الثاني: توزيع رؤساء / نواب المجالس الشعبية البلدية المبحوثين حسب العهدات	108

الانتخابية المدروسة	
المطلب الثالث: السوابق الانتخابية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية محل الدراسة	109
المطلب الرابع: وضعية متغير السن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية ونوابهم من سنة 2002 الى سنة 2017	110
المطلب الخامس: مسألة حضور المرأة بالمجالس الشعبية البلدية بين سنة 2002 وسنة 2017	111
المطلب السادس: متغير المستوى التعليمي لدى رؤساء المجالس الشعبية البلدية بين سنة 2002 وسنة 2017	114
المطلب السابع: المهنة الأصلية والعهدة الانتخابية البلدية بين سنتي 2002 و سنة 2017	117
المبحث السادس: تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي للعهدة الانتخابية الممتدة بين سنتي 2002 و سنة 2017	119
المطلب الأول: الانتماء السياسي لرؤساء البلديات و نوابهم عهدة 2002-2007	119
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في انتقاء مترشحي البلديات قبيل انتخابهم: دور اساسي أم طموحات مترشحين؟	124
المطلب الثالث:العوامل المحددة لعملية الانتقاء حسب اجابات المنتخبين المدروسين	127
المبحث السابع: تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي للعهدة الانتخابية الممتدة بين سنتي 2007 و 2012	129
المطلب الأول: الانتماء السياسي لرؤساء البلديات و نوابهم عهدة 2007-2012	129
المطلب الثاني: قراءة في المشهد الحزبي بين انتخابات سنة 2002 وانتخابات سنة 2007	131
المبحث الثامن: الانتماء السياسي لرؤساء البلديات و نوابهم عهدة 2012-2017	132
المطلب الأول: الانتماء السياسي لرؤساء البلديات و نوابهم عهدة 2012-2017	132
المطلب الثاني: قراءة في خصوصيات انتخابات سنة 2012	135
المبحث التاسع: تحليل نتائج المشهد الانتخابي المحلي لسنة 2017 بالبلديات محل الدراسة	135
المطلب الأول: الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونوابهم لعهدة 2017-2022	136
المطلب الثاني: الحزب السياسي : حراك سياسي أم تنافس أشخاص؟	138
المبحث العاشر: الحراك السياسي على مستوى البلديات: التمثلات والممارسات	139
المطلب الأول: العلاقة بين الأحزاب والأشخاص قبيل الانتخابات المحلية	140
المطلب الثاني: الفعل الانتخابي المحلي: تمثيلية سياسية أم شخصانية؟	141
الفصل الثالث: تشكل المجالس المحلية بين النظام الانتخابي والنظام الاجتماعي	149
المبحث الأول: تأثير القانون الانتخابي لسنة 1997 على تشكيلة المجالس البلدية لسنتي 2002 و 2007	150
المطلب الأول: القانون الانتخابي لسنة 1997 كضمان لعدم استقرار تكرار سيناريو انتخابات 1990	150
المطلب الثاني: كيفية انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي في الحالات المدروسة	154
المبحث الثاني: تأثير القانون الانتخابي لسنة 2012 على تشكل المجالس الشعبية البلدية	156
المطلب الأول: اشكالية تطبيق المادة 80 من القانون العضوي رقم 01/12 المتضمن قانون الانتخابات على مستوى البلديات المدروسة	157

المطلب الثاني: اثار تطبيق المادة 80 من قانون 01/12 على المجالس البلدية المدروسة	158
المطلب الثالث: الحالات التي انتجها قانون انتخابات 01/12	159
المطلب الرابع: أسباب التحالفات السياسية بين الأحزاب الفائزة بمقاعد بلدية	162
المطلب الخامس: رئيس البلدية خارج خيارات أغلب الناخبين: وضعيات جديدة في الاختيار الانتخابي	164
المطلب السادس: القصور القانوني للمادة 80 من قانون الانتخابات 01/12 المتضمن قانون الانتخابات	166
المبحث الثالث: أثر القانون الانتخابي رقم 01/16 على تشكل المجالس البلدية سنة 2017	168
المطلب الأول: قانون الانتخابات و قائمة الممنوعين من الترشح لمحليات 2017	168
المطلب الثاني: اعادة النظر في مسألة التحالفات بين الأحزاب السياسية	169
المطلب الثالث: أزمة الرئيس البلدي ومعضلة المداولات	172
المطلب الرابع: ثغرات قانون الانتخابات رقم 01/16 لمواجهة الانسداد	173
المطلب الخامس: المتكرر في الانتخابات المحلية سنة 2017	175
المبحث الرابع: المختلف في الانتخابات المحلية بين سنتي 2002 و 2017	178
المطلب الأول: لماذا لانجد نخب مركزية في المجالس المنتخبة البلدية؟	179
المطلب الثاني: توظيف الروابط الاجتماعية التقليدية في الانتخابات المحلية لسنة 2017	180
المطلب الثالث: المرأة الغائب الأكثر حضورا في انتخابات 2017	181
المطلب الرابع: المال والانتخابات المحلية لسنة 2017	181
المبحث الخامس: قراءة في أسباب الترشح/ والفوز في الانتخابات المحلية	182
المطلب الأول: تحليل العوامل المساعدة في الفوز بعضوية المجلس البلدي	182
المطلب الثاني: مسألة الغرض من الترشح المنتخب المحلي	184
المطلب الثالث: المجموعة المنتخبة لعهدة 2017-2022 أي جديد في سلوك الانتخاب وأداء المنتخب ودور الادارة؟	186
المبحث السادس: تحليل علاقة الروابط الاجتماعية التقلدية بالتمثيلية السياسية المحلية	188
المطلب الأول: التوزيع الانتمائي العروشي / القبلي لرؤساء البلديات محل الدراسة 2002-2017	189
المطلب الثاني: الانتماء الاجتماعي لرؤساء البلديات بين سنتي 2002و 2017 تقدم القبيلة/ العرش وتراجع قوة الأحزاب السياسية في البلديات الحضرية	190
المطلب الثالث: البلدية الحضرية/ مركز الولاية: عزوف انتخابي أم فشل حزبي؟	199
المطلب الرابع: تحليل دور البنيات الاجتماعية التقليدية في التأسيس للمجالس المنتخبة البلدية	203
المطلب الخامس: المحلي في البلديات المدروسة: تمظهرات سياسية مختلفة	207
الفصل الرابع: بنية المجالس المنتخبة المحلية واشكالاتها طبيعة مؤسسات أم اشكال ممارسات	211
المبحث الأول: توليفة سوسيوانثروبولوجية كلية لنتائج الانتخابات المحلية بين سنتي 2002 و 2017	211
المطلب الأول: سوسيولوجيا المنتخبين المحليين	212
المطلب الثاني: التمثيلية السياسية المحلية	214
المطلب الثالث: مصادر التعبئة الانتخابية المحلية	215
المطلب الرابع: الوضعيات المهنية الاقتصادية في المجالس المدروسة	218
المطلب الخامس: أسباب الصراعات في اعداد القوائم الانتخابية وأثرها غلى أداء	219

المجالس البلدية المنتخبة	
المبحث الثاني: رؤساء المجالس الشعبية البلدية والممارسات الانتخابية	221
المطلب الأول: رؤساء البلديات والتماثل الممارساتي للفعل الانتخابي	221
المطلب الثاني: تأثر المنتخب بالعصبية وممارساتها	222
المبحث الثالث : الدور الوظيفي و اشكالاته في المجالس المنتخبة البلدية	230
المطلب الأول: رؤساء البلديات ومسألة التنمية المحلية	230
المطلب الثاني: المنتخب المحلي في الجزائر من منظور وظائفي	237
المطلب الثالث: تأثير العروشية في الأداء الوظيفي في البلديات المدروسة	239
المبحث الرابع: ممارسة سلطات رؤساء البلديات بين الادارة الوصية كميكانيزم مؤثر واشكالية المستوى التعليمي لرؤساء البلديات	243
المطلب الأول:علاقة سوء التسيير بالمستوى التعليمي لرؤساء البلديات المدروسة	243
المطلب الثاني: علاقة رؤساء البلدياتبالممجلس التنفيذي الولائي	245
المطلب الثالث: رئيس البلدية وعلاقته بالمصالح التقنية على مستوى البلدية	247
المبحث الخامس: أي مستقبل للمجالس المنتخبة البلدية؟	251
المطلب الأول: التحديات اللامركزية الوظيفية	251
المطلب الثاني: اصلاح تنظيم المجالس المنتخبة البلدية	255
المطلب الثالث: اشكالية تسيير المجالس المنتخبة البلدية	256
المبحث السادس: مسألة البحث عن استقرر تنظيمي وعضوي للمجالس المنتخبة البلدية	259
المطلب الأول: اصلاح النظام الانتخابي	259
المطلب الثاني: مراجعة آليات اختيار المنتخبين المحليين: أزمة النتائج ومشاكل الانسداد	261
المطلب الرابع: فرص وعوائق عمل رؤساء المجالس المنتخبة البلدية	265
المطلب الخامس: آفاق عمل المجالس المنتخبة البلدية	266
المطلب السادس : الاستنتاجات والتوصيات العامة للبحث	271
الخاتمة	275
قائمة المراجع	280
الملاحق	

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نتائج انتخابات جوان 1990 من خلال الأحزاب السياسية	60
02	سن رؤساء المجالس الشعبية البلدية انتخابات جوان 1990	62
03	نتائج الانتخابات من خلال المتغير الحزبي في اكثر 30 ولاية	ملاحق
04	نتائج الانتخابات في أكثر من 30ولاية موجود في الملاحق	ملاحق
05	المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية من خلال الأحزاب السياسية /انتخابات	66
06	الفئات السوسيومهنية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية / انتخابات جوان 1990	69
07	المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية /انتخابات 1990	70
08	توزيع عدد المنتخبين على بلديات الدراسة	91
09	الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية بين 2002 و 2017 ببلديات ولاية مستغانم (ثلاث بلديات)	95
10	الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية بين 2002 و 2017 ببلديات ولاية غليزان (ثلاث بلديات)	97
11	الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية بين 2002 و 2017 ببلديات ولاية الجزائر (ثلاث بلديات)	99
12	الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية بين 2002 و 2017 ببلديات ولاية البليدة (ثلاث بلديات)	102
13	الخريطة السياسية لنتائج الانتخابات المحلية بين 2002 و 2017 ببلديات ولاية المسيلة (ثلاث بلديات)	104
14	سكان البحث حسب العهدات الانتخابية	108
15	السوابق الانتخابية للمبحوثين	109
16	المنتخبين المحليين على مستوى السن بين سنتي 2002 الى 2017	110
17	توزيع المنتخبين حسب الجنس	111
18	توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي	114
19	توزيع المبحوثين حسب متغير المهنة الأصلية	117
20	الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2002 – 2007	119
21	الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2007 – 2012	129
22	الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2012 – 2017	132
23	الانتماء السياسي لرؤساء البلديات ونواب الرئيس لعهدة 2017 – 2022	136
24	الحالة الانتخابية الأولى : بلدية الصفصاف (مستغانم)	152
25	الحالة الانتخابية الثانية : بلدية بلعسل بوزقزة (غليزان)	153
26	الحالة الانتخابية الثالثة : بلدية سيد عامر (المسيلة)	159
27	حالة انتخابية في بلدية بلعسل بوزقزة (غليزان) في انتخابات 2007	160

28	الحالة الأولى: بلدية الجزائر الوسطى	160
29	الحالة الثانية: بلدية عين الرمانة بالبليدة	162
30	الحالة الثالثة: بلدية مناعة (أولاد عطية) بالمسيلة	170
31	الاحزاب الفائزة بالاصوات/ و وبرئاسة البلديات بالتحالف لسنة 2012	172
32	الحالة الأولى: بلدية الصومعة بالبليدة (الانتخابات المحلية 2017)	173
33	الحالة الثانية: بلدية وادي الخير بمستغانم (الانتخابات المحلية 2017)	173
34	الغرض من ترشح المُنتخب المحلي	185
35	الحالة الثانية وادي الخير بمستغانم (الانتخابات المحلية 2017)	190
36	الحالة الثالثة سيدي عامر بالمسيلة (الانتخابات المحلية 2017	192
37		185
38	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية الصفصاف (2002- 2017)	190
39	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية وادي الخير (2002 -2017)	192
40	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية سيدي خطاب (2017-2002)	193
41	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية بلعسل بوزقزة 2002-2017)	194
42	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية منعة بالمسيلة 2002-2017)	196
43	الانتماء العروشي لرؤساء بلدية سيدي عامر بالمسيلة 2002-2017)	197
44	الجدول رقم 51 يوضح نسب المشاركة السياسية في البلدية مقر الولاية /أعلى نسبة خارج الولاية	200
45	الجدول رقم 52 يوضح سبب عدم تجسيد التنمية المحلية بنسبة كبيرة حسب المنتخبين المحليين	232
46	جدول رقم 53 يوضح نسبة تاثير عامل العروشية في الاختيار الانتخابي بحسب اجابات المنتخبين	239